

بين التعليم وقيم المجتمع

د. فـؤاد زكريا

فى اعتقادى ان مناقشات مؤتمر التعليم ـ الذى اكتب هذه السطور قبل ايام قليلة من انعقاده ـ اذا ماسارت الى مداها الطبيعى ، وامتدت الى ابعادها المنطقية ، لابد ان تفضى آخر الأمر الى مناقشة اسلوب حياتنا فى اعم صوره ، ولابد ان ننتقل من المنظور الضيق للمشكلات التعليمية على وجه التخصيص الى المنظور الاوسع لمشكلاتنا الاجتماعية فى المرحلة الراهنة من تاريخنا. ولقد تضمن تصديرى للعدد السابق اشارة الى ذلك الارتبـاط الذى اراه وثيقا ، وضروريا ، بين تحول التعليم الى الطابع العصرى وتحول المجتمع بأسره الى مجتمع عصرى ، وكان الهدف من هـذه الاشارة هو ان يستقر فى ذهن القارىء ان مشكلات التعليم يستحيل حلها بطريقـة جذرية الا فى السياق الارحب لمشكلات المجتمع بوجه عام . ومع ذلك فقد بدا لى ان هذا المعنى لم يتضح بمـا فيه الكفاية ، وان الموضوع اخطر من ان يكتفى فيه بمثل هذه الاشارة الموجزة ، ومن ثم فقد آثرت ان افرد هذا التصدير بدوره لمعالجة اكثر اسهاما لذلك الموضوع الذى لايمكن ان يشك احد فى أهميته وخطورته : موضوع العلاقة الوثيقة المتبادلة بين اوضـاع التعليم والظروف والقيم السـائدة فى المجتمع .

والقضية التى اود ان ادافع عنها فى هذا التصدير هى ان كل مشكلة رئيسية فى ميـدان التعليم انما ترتد فى نهاية الامر الى مشكلة تنتمى الى صميم حياة المجتمع ، وان التعليم بهذا المعنى ليس الا الوجه الذهنى للمجتمع بكل مافيه من خير وشر ، ومن تقدم او تخلف ، وان تشـخيصنا لحالة التعليم انما هو فى واقع الامـر تشخيص لحـالة مجتمعنا منعكسة على مرآة هـذا المرفق الحساس .

وليس من الصعب ان يقدم المرء ادلة وشواهد تثبت صحة هذه القضية ، بل ان الصعوبة ربما كانت تكمن فى اختيار اوضح الامثلة من بين ذلك العدد الهائل من المشكلات التى تثبت كلهـا ارتباط احوال التعليم بأوضاع المجتمع . وعلى اية حال فان عددا قليلا من الامثلة الدالة يكفى لكى يثبت ان انتباهنا الراهن الى عيوب التعليم ينبغى ـ منطقيا ـ ان يفضى الى وعى أوسع بالاصـول الاجتماعية التى تولدت عنها هذه العيوب ، ومن ثم فان مناقشاتنا المتعلقة بالتعليم ينبغى ان تجمع،



الى جانب النواحى الفنية المتعلقة بالعملية التعليمية ، مناقشات اوسع مدى عن وضع التعليم فى الاطار الاجتماعى العام . وفى كلمة موجزة فان السؤال : كيف نصلح التعليم ؟ لن يجاب عنه اجابة وافية الا فى ضوء السؤال : ماالهدف الذى نرسمه لحياتنا ؟ ومانوع المجتمع الذى نريد ان نصبحه فى المستقبل ؟

ان بناء الهيكل التعليمى يرتكز على قاعدة عريضة هى التعليم الابتدائى ، وينتهى الى قمة ضيقة هى التعليم الجامعى . والمشكلة الكبرى عند القاعدة هى الفاقد التعليمى، الذى يتمثل فى أمور من اهمها عدم اقبال الجماهير ، ولاسيمة فى الريف ، على الفرص التعليمية المتاحة لهم . اما عند القمة فان المشكلة هى التزاحم الشديد والتنافس العنيف على الالتحاق بالجامعة . ومن المستحيل ان نفهم كل من هاتين المشكلتين مالم نردها الى اصولها فى القيم السائدة فى المجتمع .

فظاهرة عدم اقبال الآباء فى الريف على تعليم ابنائهم تعكس الرغبة فى الانتفاع المباشر من الابناء بوصفهم مصدرا للدخل او للانتاج فى الاسرة . وهذه الرغبة ربما لم تكن الا تعبيرا ساذجا عن ظاهرة مماثلة تصدق على المجتمع ككل ، واعنى بها عدم الاعتراف الكافى بالتعليم بوصفه افضل انواع الاستثمار . او لنقل بعبارة ادق ان الريفى الذى لايؤمن بما يمكن ان تقوم به المدرسة فى تكوين مستقبل ابنائه وأسرته هو صورة مصغرة للمجتمع الذى لايعطى التعليم حقه الكافى من حيث هو استثمار للمستقبل ، ويفضل عليه انواعا اخرى من الاستثمار (وفى بعض الاحيان من الاستهلاك) المباشر .

اما ظاهرة التزاحم على التعليم الجامعى ، فانها توصف عادة بأنها انعكاس لقيم تحتقر العمل اليدوى او المهن ذات الطابع العملى البحت ، وتعبر عن تطلعات اجتماعية يرضيها ذلك الاستقرار الذى تحققه الوظائف الممنوحة للجامعيين ، فضلا عن ارتفاع المستوى الادبى الذى يضفيه اللقب الجامعى على صاحبه . ولكن ، الم يكن المجتمع ذاته هو الذى شجع الى حد بعيد على سيادة هذه القيم ، حين اتاح للجامعى من فرص الارتقاء مالم يتحه للعامل او الفنى ، وحين عمل على تحويل المعاهد الفنية الى كليات جامعية ، مؤكدا بذلك ضمنا ارتفاع قيمة التعليم الجامعى بالقياس الى كل ماعداه من انواع التعليم ؟ فى هذه الحالة بدورها نجد اسلوب التفكير والتقييم السائد لدى الأفراد انعكاسا لأسلوب اوسع منه نطاقا ، تعمل الدولة ذاتها ، بطريق مباشر او غير مباشر ، على نشره فى المجتمع .

***

فاذا انتقلنا من الهيكل التعليمى الى العملية التعليمية ، تمثلت لنا المشكلة بصورة صارخة فى العلاقة بين الطريقة والمضمون ، او بين الاساليب التربوية والمادة التعليمية . ولعل من اوضح الادلة على حدة هذه المشكلة ، ان التربويين يؤكدون ان آفة التعليم عندنا هى عدم ابدائه اهتماما كافيا بالطرق التربوية السليمة ، وعدم تطبيق الاجهزة التنفيذية لنتائج ابحاث التربويين ، فى حين ان كثيرا من المعنيين بشئون التعليم يؤكدون ، على عكس ذلك ، ان ما يعانى منه التعليم فى بلادنا هو الاهتمام المفرط بالاساليب التربوية ، اى بالطريقة على حساب المضمون .

والحق اننى اجد نفسى منحازا الى هذا الجانب الاخير ، لا لاننى اشك من حيث المبدأ فى أهمية التربية ، بل لان الطابع الخاص الذى اتخذه الاهتمام بالتربية فى بيئتنا المحلية جعلها فى أحيان غير قليلة عائقا فى وجه التقدم التعليمى بدلا من ان تكون معينا عليه . ذلك لان العهود التى سيطر



فيها على العملية التعليمية اصحاب النظريات التربوية (أيا كان حكمنا على هذه النظريات) كانت عهود تدهور فعلى فى التعليم . فعلى حين ان التعليم ظل حتى الاربعينات واوائل الخمسينات يهتم أساسا بالمضمون ، فانه تحول بعد ذلك الى اهتمام مفرط بالطريقة التعليمية دون اكتراث بالمادة التى تعلم ، حتى اخذت مدارسنا تتحول بالتدريج الى معارض مزوقة منمقة لاوجه «النشاط» ، من صور ولوحات واشكال ورسوم بيانية ، اما الاهتمام بالعلم ذاته فقد تراجع الى الصفوف الخلفية وربما اختفى تماما فى بعض الاحيان . ومن الحقائق المعروفة ان بعض المسئولين عن توجيه التعليم كانوا يعلنون صراحة ان كل مايريدون ان يروه فى المدارس هو تلك المظاهر الخارجية للنشاط ، اما مدى استيعاب التلاميذ للعلم وتحصيلهم للمعلومات وقدرتهم على الانتفاع من المعرفة فكان فى نظرهم امرا ثانوى الاهمية .

ومن الواضح ان هذا الاهتمام بنشاط الطلاب والمعلمين ليس فى ذاته عيبا على الاطلاق ، اذ انه يكون مظهرا صحيا حين ينبثق تلقائيا ، وحين يكون دليلا على ارتفاع مستوى التعلم ووصوله الى مرحلة التعبير عن نفسه بصورة عينية . اما حين يكون فى جميع مراحله متكلفا ، وحين يرغم عليه التلميذ والمعلم ارغاما ، وحين يصبح وسيلة لارضاء الرؤساء وتلبية اوامرهم الملحة ، فانه يغدو عندئذ ظاهرة مريضة تلفت النظر وتستحق التامل .

والامر المؤكد ان هذا الخروج بوظيفة النشاط التربوى ، من مجاله الاصلى الذى يكون فيه معينا للمادة التعليمية ، الى مجاله المصطنع الذى يصبح فيه بديلا عنها ، لايمكن ان يحدث الا فى ظل قيم اجتماعية من نوع معين . فالمسالة هنا ليست انحرافا او خطا ينتمى الى مجال التعليم وحده ، وانما هى جزء من انحراف اوسع نطاقا بكثير ، يتعلق باسلوب حياة المجتمع بوجه عام . ذلك لان الاهتمام بشكليات التعليم دون جوهره هو مظهر من مظاهر روح النفاق ، وعدم الاحساس بالمسئولية ، والاتجاه الى «سد الخانات» ، بدلا من الاهتمام الجاد بالمشكلات . ولا جدال فى ان اهتمام المعلم بعرض لوحات انيقة على الموجه أو المدير ، واهتمام هذين الاخيرين برؤيتها ، مع علم الجميع بأن التلاميذ لم يكونوا هم الذين اعدوها ، او بانها ليست تعبيرا حقيقيا عن مستوى معرفتهم ، هو شكل آخر من اشكال النفاق الذى ينتشر فى مكاتب الرؤساء ، ويعلن عن نفسه فى صفحات مدفوعة بالجرائد ، وهو النفاق الذى يعلم الطرفان معا انه لايعبر الا عن شعور كاذب . وليست المدرسة التى تظهر فى ابهى صورة يوم زيارة مدير المنطقة ، وتظل بقية ايامها فى اقبح مظهر ، ليست سوى تعبير جزئى عن اتجاه عام يجعلنا نضفى على منشآتنا يوم حضور اولى الامر مظهرا لاينم على اى نحو عن حقيقة الاوضاع السائدة فيها . ومن هنا فان الظروف التى ادت بالتعليم الى الاهتمام بالطرق والاساليب الشكلية بوصفها بديلا عن الجوهر ، تبدو من هذه الزاوية وجها من اوجه طابع عام فى قيم المجتمع باسره ، لا مجرد تعبير عن اتجاه مدرسة بعينها من مدارس التربية .

***

ولنتامل ظاهرة اخرى يعدها الكثيرون من اوضح مظاهر تدهور التعليم فى بلادنا ، واعنى بها ظاهرة الحفظ الحرفى للمعلومات العلمية ، دون محاولة لهضمها أو اتخاذها وسيلة لحل المشكلات المعقدة التى يواجهها الانسان فى حياته ، والتى لايمكن ان تدخل بحذافيرها ضمن نطاق مايدرس فى الكتب . هذه الظاهرة لا يمكن ان تعلل تعليلا كافيا بما يحدث فى مجال التعليم ذاته . فليس يكفى فى رايى ان يقال ان الاستعمار حين اراد ان يفسد التعليم حرص على أن يجعله تلقينا مباشرا لمعلومات تفيد التلميذ فى اداء وظيفة محددة يراد له ان يقوم بها بعد خروجه الى ميدان الحياة العملية ، دون ان يكتسب اى نوع من النظرة الشاملة الى الامور . قد يكون هذا التعليل صحيحا على نحو جزئى ، وبالنسبة الى مرحلة معينة فى نظامنا التعليمى ، ولكنه لا يمكن ان يكون تعليلا كاملا لتلك الظاهرة



الخطيرة التى تجعل تلاميذنا اشبه ما يكونون بآلات تسجيل تفرغ ما لديها وقت الامتحان ، دون ان يتبقى لديهم شىء مما عرفوه لكى يستعينوا به فى مواجهة المهام المعقدة التى تزدحم بها الحياة .

ان التعليل الحقيقى لانتشار ظاهرة الحفظ الحرفى دون قدرة على التصرف الحر ، هو شيوع الخضوع المفرط للسلطة فى مجالات حيوية من حياتنا ، وينبغى ان يعلم من يحبون ان يلقوا بكل أخطاء التعليم على عاتق « الاستعمار » ان عيوبا أساسية كهذا الذى نتحدث عنه الآن كانت سمة مميزة لتعليمنا قبل ان نعرف اى لون من الوان الاستعمار ، بل قبل ان يصبح لدينا تعليم « علمانى » على الاطلاق . فالطابع الغالب على اساليب التعليم فى كثير من المعاهد التى تقدم تعليما دينيا ولغويا تقليديا ، كان منذ عهد بعيد ، ولايزال ، هو الحفظ عن ظهر قلب ، وحتى أصبحت صورة لابس العمامة الذى يجلس القرفصاء ممسكا بيده كتابا يحاول ان يستظهره وهو يهز رأسه جيئة وذهابا فى ايقاع منتظم ، من الصور النمطية المميزة لهذا النوع من التعليم .

ولاشك ان هذه الطريقة فى تلقى العلم ترتبط ارتباطا وثيقا بالقداسة التى تحيط بالتعاليم الدينية ، وبالسلطة المطلقة التى تتخذها هذه التعاليم فى نفوس افراد المجتمع بوجه عام . ومن هنا فان جذور هذه الظاهرة التى يعترف الجميع بأنها من أشد آفات التعليم فى بلادنا ، ترجع فى واقع الأمر الى قيم اجتماعية عامة تشيع فيها فكرة السلطة التى لا تناقش ، بحيث لا يكون من المستغرب على من اعتاد النظر الى السلطة على انها معصومة ، ان يتلقى كل تعليم يوجه اليه على انه شىء لايقبل المناقشة .

ومن ناحية أخرى فان انقضاء ألوف السنين التى كانت خلالها السلطة السياسية تمارس حكما غاشما لايقبل معارضة ، ولايسمح بقيام اى نوع من القيم الديمقراطية ، قد أسهم بدوره فى تعميق مفاهيم اجتماعية يصبح فى ظلها التعليم المبنى على المناقشة والنقد امرا مستحيلا . فالتقيد الحرفى الذليل بما فى الكتاب المدرسي هو مظهر من مظاهر العجز عن ممارسة الديمقراطية ، والتعود على تلقى الاوامر وتنفيذها دون مناقشة ، والخوف من الحرية التى تضع الانسان وجها لوجه امام مسئوليته . ولكى ندرك الصورة على حقيقتها ، علينا ان نقارنها بما حدث فى فرنسا ابان ثورة الطلبة فى مايو ١٩٦٨ . فقد كان من أهم مظاهر هذه الثورة ، التمرد على الطريقة التقليدية فى التعليم ، تلك الطريقة التى يقف فيها الاستاذ كانه اله شامخ وسط جمع من الطلاب الصامتين الخاشعين ، والتى يسير فيها تيار العملية التعليمية من قطب موجب الى قطب سالب ، دون أى تبادل حقيقى بين الطرفين . وكان من أول المطالب التى نادى بها الطلاب ، القضاء على الكهنوت العلمى الموروث من العصور الوسطى ، والذى يجعل من الاساتذة أوصياء على عقول الطلاب وأرواحهم ، وكان هؤلاء الاخيرين أجهزة تستقبل كل ما ياتيها دون أن ترسل من عندها شيئا . وهكذا كانت الثورة تستهدف أن تحقق فى ميدان التعليم نفس النوع من الحرية والديمقراطية الذى يسعى الانسان المعاصر الى تحقيقه فى ميدان الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأن تهدم معقلا أخيرا من معاقل السلطة التى تكبل عقل الانسان ، واعنى به سلطة العلم الذى يتدفق من جانب واحد دون تبادل أو مشاركة . مثل هذه الثورة لايمكن تصورها فى مجتمع تغلغلت فيه القيم المبنية على فكرة السلطة ، واصبح فيه التعليم المرتكز على التفكير الحر والحوار المتبادل أمرا يفزع منه الشباب ويتجنبونه فى سبيل تعليم يرتكز على ترديد آراء معروفة ومحفوظة ومأمونة .

والحق انه اذا كانت لطريقة التعليم المرتكز على سلطة لاتناقش أضرارها حتى فى العصور التى كانت فيها هى الطريقة الوحيدة المعروفة ، فقد أصبحت لها فى عصرنا الحاضر عواقب وخيمة تهدد مستقبل الامم قبل الافراد . ففى عصرنا هذا أصبحت المعلومات التى تؤلف مضمون العلم تتغير

بسرعة هائلة ، حتى أن المفكرين فى البلاد الناضجة بدأوا يشكون فى قيمة تكوين انسان «متعلم» ، أيا كان مستوى تعليمه . ذلك لانه عندما يجيء الوقت الذى يستطيع فيه هذا الانسان أن يستخدم ماتعلمه ، تكون المعرفة قد تغيرت وتجددت ، وتصبح المواقف التى يتعين عليه مواجهتها مختلفة الى حد بعيد عن تلك التى تدرب فى دراسته عليها . ومن هنا اتجه التفكير الى ضرورة الاستعاضة عن تكوين الانسان المتعلم ، بتكوين انسان «قابل للتعلم» أعنى انسانا لديه المرونة الكافية لمواجهة ظروف سريعة التغير ، ولاستيعاب المعارف الدائمة التجدد والتوسع . وهذا يعنى ، بعبارة أخرى ، أن الجمود والمحافظة ، فى مثل هذا العالم الذى يجرى تيار التغير فيه بسرعة لاهثة ، هو جريمة فى حق الفرد والامة ، فما بالك بالتخلف والرجوع الى الوراء ؟ ان الحس التاريخى وحده يقنعنا باننا ، اذا شئنا أن نسير مع تيار التجديد المتلاحق ، ينبغى علينا أن ندخل على حياتنا باسرها تجديدا شاملا لايسمح للتعليم المبنى على السلطة الجامدة بان يسيطر على عقول المعلمين والمتعلمين على حد سواء .

***

وأخيرا ، فان أساليب الاستظهار الحرفى للمعلومات ، فى تعليمنا الراهن ، ترتبط ارتباطا وثيقا بآفة أخرى نشكو منها جميعا ، ولانكاد نعرف لها تفسيرا فى ضوء الفهم المنعزل للعملية التعليمية – هى ظاهرة الاهتمام المفرط بالامتحانات ، والغش الذى أصبح جزءا لايتجزأ من التكوين الاخلاقى لشبابنا الدارس .

والحق ان الامتحانات فى بلادنا تمثل طقسا من الطقوس العجيبة التى تجمع على نحو يبعث على الدهشة بين جو الرهبة الشديدة والهزل المفرط . أما الرهبة فتتمثل فى جو الرعب الذى يحيط بكل امتحان ، وفى توتر الاعصاب وانهيارها الذى أصبح من اللوازم المألوفة للامتحان . وأما الهزل فيتجلى فى عدم الجدية التى تؤخذ بها عملية الامتحان بوصفها مقياسا لقدرات الطلاب ، اذ يشتد – من جهة – التهاون بين المصححين ، وخاصة اذا كان الامر متعلقا باعداد كبيرة من الاوراق وتنتشر من جهة أخرى فنون الغش بين الطلاب فى جميع مراحل التعليم . ويبدو لى ان ظاهرة الغش، التى أصبحت ظاهرة مستفحلة لايكاد يحجم عن ممارستها أى طالب تتاح له الفرصة ، أشبه ماتكون بظاهرة «النكتة» فى حياتنا السياسية والاجتماعية . ففى جو الامتحان الرهيب - بطقوسه وشعائره المخيفة ، يشيع الغش الذى يهزأ بكل المقاييس والمعايير الرسمية ، مثلما يطلق شعبنا النكتة فى أشد المواقف هولا وايلاما ، لكى يخفف عن نفسه حدة التوتر ، أو لكى يهرب من المواجهة الجادة المسئولة للموقف الذى لايرضى عنه .

والنظرة الجزئية الى الامور هى التى تجعلنا نواجه ظاهرة الغش بمزيد من الرقابة الصارمة، حتى لتغدو قاعات الامتحان أشبه بمعسكرات الاعتقال ، ولكن هذه التدابير كلها لاتزيد الظاهرة الا استفحالا ، ونتيجتها العملية الوحيدة هى تفنن الطلاب فى البحث عن أساليب للغش أذكى وأشد خفاء . وحين تكون الظاهرة متأصلة على هذا النحو ، يتعين علينا أن نبحث عن أسبابها فى قيم المجتمع ، لا فى الوسط التعليمى وحده . وفى هذه الحالة لن نجد صعوبة كبيرة فى الربط بين ظاهرة الغش وبين صفات ظلت حياتنا العامة تتسم بها منذ مئات السنين ، أهمها ذلك التهاون الاخلاقى الذى يتهرب فيه الناس من مواجهة مسئولياتهم ، ويلتمسون لقضاء أمورهم أشد الاساليب التواء وانحرافا . ان الغش فى الامتحان ، وانتشار الوساطة والاهمال والرشوة بوصفها عيوبا متوطنة فى حياتنا الاجتماعية ، ماهى الا أشكال متعددة لظاهرة واحدة . ومن المستحيل أن يتسنى علاج هذه الظاهرة ، أو حتى فهمها ، فى الميدان التعليمى وحده ، مادامت قدتركت تستشرى فى بقية الميادين .

***

فى هذا التصدير حاولت ان أضرب بعض الامثلة التى تكشف عن التداخل الوثيق بين مشكلات نعانيها فى ميدان التعليم ، ومشكلات نعانيها فى حياتنا الاجتماعية عامة ، وان أوضح مدى قوة التأثير المتبادل بين مايحدث فى مجال التعليم وبين القيم الاجتماعية التى تسود حياتنا منذ عصور موغلة فى القدم . واذا استطاعت هذه الاشارة ان تقنع الاذهان بان الحلول الجزئية لمشكلات التعليم – لو فرضنا أنها قد تحققت – لن تؤتى ثمارها كاملة مادامت غير مقترنة بحلول أشمل لمشكلات أوسع مدى بكثير ، تمس صميم حياة المجتمع ذاته ، فان الهدف الذى أرمى اليه من كتابة تصدير هذا العدد ، والعدد الذى سبقه ، سيكون قد تحقق .

● ●

مستقبل التعليم فى مصر

أحمد خاكى

لعل أهم ما يشغلنا فى الوقت الحاضر هو ما شغل الفلاسفة المربين فى كل عصور التاريخ من حيث اعداد الناشئة للمستقبل . انى لأرى كثيرا من المظاهر الصحية التى تتنظر أمامنا فى كل وجه من وجوه الحياةالسياسية والاجتماعية والثقافية . ومن بين هذه المظاهر التى تريد أن تبتلج هو الاتجاه نحو اصلاح التعليم . فالمسئولون فى الحكم يوجهون النظر الى هذا الاصلاح ، ووزارة التربية والتعليم تعقد مؤتمرات وندوات ولجانا تستهدف أن يبحث فى أمر التعليم ، والآباء والأمهات فى هذا البلد يريدون أن يطمئنوا الى مستقبل أولادهم وهل هم واصلون الى كمال التربية . كل هذه كما قلت بشائر تبدو لنا من وراء السحب الكثيفة التى حجبت عنا تطورات التعليم المعاصرة لبضعة سنوات . فنحن نحسب أن القائمين بأمر التربية فى السبع السنوات بين سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٧ كانوا بمنأى عن تيار التربية العالمى ، وكانت هذه السنوات عجافا فيما يتصل بالفكر التربوى .

نقول أننا اذا استطعنا فى هذه الدفعة الجديدة أن نتبين طريقنا وسط الفلسفات والأفكار والمشروعات التربوية فى هذا العالم فاننا نكون قد أسدينا خدمة لهذه الناشئة التى بين أيدينا . ولا يمكن ان نترك هؤلاء تحت سيطرة نظم وأساليب سارت عليها بلادنا منذ ثمانين سنة او يزيد ، ولازلنا نتشبث بها حتى كأنما العالم لا يدور دورته ، كأنما لم يكن « فى الامكان أحسن مما كان » . فقد كان هذا هو الشعار الذى اتخذه بعض القائمين على أمر التربية فى هذه السنوات السبع العجاف التى ذكرت . نحن نتفاءل بهذه البشائر ونحن نحمد لوزير التربية والتعليم أنه يريد أن يخرج هذه الوزارة الى حيز الفكر والى عالم القيم بعد أن درجت عليها بضع سنين وهى لا تزيد على ادارة مفرطحة من ادارة المستخدمين .

وليس الأمر فى ذلك عسيرا كما يبدو لأول وهلة : فان مصر فى تاريخها الحديث قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالفكر التربوى على مستوى العالم . وقد كانت فلسفات التربية تفد الى مصر



منذ قرن ونصف قرن ، وكانت مصر تسرع الى الأخذ بها والى تنفيذ ما يلائمها من مشروعات . وظلت مصر مرتبطة كل الارتباط بالتيارات الفكرية العالمية ولكن لأمر ما كانت هذه الموجات لا تكاد تصل الى شواطئنا حتى تنحسر . وعلى الرغم من الثورة الكبرى التى قامت فى مصر ، وعلى الرغم من التنفيذ الشامل الذى أريد بهذه الثورة أن تنتجه فى كل النواحى فان الناحية التربوية لم تحظ بعد بهذا التغير المرتقب من ثورتنا الكبرى . نحن ما زلنا فى حاجة الى ثورة تربوية كبرى تستطيع أن تلائم بها بين تقدمنا السياسى والاجتماعى وبين جهودنا فى سبيل التربية والتعليم .

نقول انهذا الأمر ليس بالعسير كما يبدو لأول وهلة لأننا نشترك مع أعظم هيئات التربية العالمية وهى هيئة اليونسكو ، ولأننا نستقبل فى مصر عددا كبيرا من العلماء ذوى الشهرة العالمية ، ولأننا أوفدنا عددا كبيرا من الوفود التربوية والثقافية الى بلاد العالم ومؤتمراته وعادت هذه الوفود بحصيلة من الآراء والفلسفات والمقترحات ضمنتها تقارير لا زالت تقبع فى خزاناتنا الى اليوم ، ولأن فى مصر مجموعة هائلة من الفنيين والعلماء والمربين الذين وردوا مناهل العلم فى البلاد المتقدمة وعند هؤلاء من الأفكار والفلسفات ما ينبغى أن يؤخذ به ، ثم لأننا عقدنا فى مصر وسائر البلاد العربية مؤتمرات معينة ، ووصلنا فى كل مؤتمر منها الى توصيات معينة ولكن لا زالت هذه التوصيات قيد الأدراج التى حبست فيها ــ كل هذه هى الأسباب التى نستند عليها اذ نزعم أن الأمر فى تطوير التعليم والارتفاع به الى المستوى العالمى ليس بالعسير كما نتوهم . **ولكن الأمر يقتضى التخطيط الواقعى والتنفيذ الحاسم الدقيق .**

وفى نفس الوقت الذى نلجأ فيه الى الفلسفات العامة التى تسيطر على التربية فى العالم المتقدم اليوم ينبغى الا نغفل المشكلات القومية والمحلية العسيرة التى تعترض سبيلنا . لقد سبقنا العالم المتقدم أشواطا بعيدة فى تطوره التربوى ولكن

هذا لا يعنى أننا نبدأ بتطبيق ما وصل اليه العالم المتقدم من غير دراسة للاحوال التى نعيش فيهـا فهل الوسائل التقنية الحديثة ملائمة لاوضـاعنا ؟ وهل كل ما يصل اليه علماء التربية جدير بالتطبيق فى المحيط الذى نعيش فيه ؟ لابد لنــا اذن من الاخذ فى هوادة وبوعى بهذه الافكار والفلسفات على أن يراعى فى تطبيقها حاجاتنا ومبلغ ما وصلنا اليه من تقدم • وقبل كل ذلك فلابد لنــا من تشخيص هذه المشكلات بأن نعى تاريخهـا وأن نتفهم الجهد الذى بذل لحل كل منها ، وأن ندرس العوائق التى حالت دون النجاح فى تطبيقها ،وهل كانت هذه العوائق من وزارة التربيـة والتعليم نفسها أم كانت من المناخ الاقتصـادى والسياسى والثقافى الذى يحيط بنا ؟

وفى رأينا أن ليس الامر عسيرا عند تشخيص هذه المشكلات فان فى وزارة التربية وغيرها من وزارات الخدمات الثقافية أصــولا طائلة لبحوث دقيقة تناولت هذه المشكلات • لقد درجت وزارة التربية والتعليم على أن تعقد مؤتمرات للتربيـة والتعليم فى مطلع كل عام دراسى منذ اثنتى عشرة سنة • وفى كل عام كانت تتردد هذه المشكلات وكانت تنتهى المؤتمرات الى توصـيات قلما كان يؤخذ بها • كذلك كان لرجال التربية والمتخصصين فى العلوم والآداب آراء بعينها عبروا عنها فى مئات الرسائل التى قدموها لنيل اجازة الدكتوراه أو الماجستير، لكن لم تحظ هذه الرسائل بما تستحقه من العناية ــ بل لكل واحد من القائمين على أجهزة التعليم فى الوزارة أو فى مديريات التربيـــة والتعليم رأى فى المسائل البارزة ، وهم كأفراد يدافعون عن آرائهم يذكرون عــلاجا قد يـكون مسكنا لبعض هذه المشاكل ــ ولكن الغريب أن هذه الآراء لا تكون رأيا عاما يطوف بهم كمجموع •

فاذا نحن عالجنا مسـتقبل التعليم فى مصر وجب علينا أن ننظر الى هذا المستقبل من وجهين لا يختلفان بل يلتقيان : **أولهما** هو هــذا التطور الثورى الذى بدأنا بذكرة من حيث الأخذ بمـا تمليه علينا أصول التربية المتقدمة التى سـلمت للبلاد المتقدمة فهذا غرض أول • **وثانيهما** هــو حل المشكلات الواقعية التى نلمسها الآن بأيدينا والتى نفكر فيها بعقولنا والتى تبحث عن قــوة منقذة فوريه فهذا غرض ثان • **والغرضان كمـا أسلفنا لا يتعارضان لأن كل واحد منهما يكمل الآخر** • فليكن غرضنا أن نسير على خطة تنتهى بالأخذ بهذه الفلسفات التربوية المعاصرة ولتكن هذه الخطة على أساس حل المشكلات التى تواجهنا فى محيطنا القومى •

* * *

ان أول قاعدة للثورة التربوية التى تجتـاح العـالم فى عصرنا ولارائت موجاتهـــا تتسابق للمستقبل هى التربيه • وقد جاهدت الانسانيه دهورا سحيقه من أجل ان يتـاح لكل مواطن نصيبه من التربيه • كان التقدم السياسى فى البلاد الاشتراكية والرأسماليه على السواء يقضى بأن يتعلم الموطنون تعليما يؤهلهم ليشتركوا فى الحياة السياسية • وكان حق الانتخـاب للجميع وحركة البرولتياريا لكسب حقوقها من الدوافع التى دعت الى التعليم العام • وأصبح التعليم حقا مشاعا للجميع • ولكن المواطن فى المستقبل لن يكتفى بهذا القدر الذى يتيح له مجرد الاشتراك فى النظم السياسية ، بل ان المواطن فى المستقبل سيكون اعمق بكثير جدا من جده الذى كان يعرف مجرد القراءة والكتابه • ان الأغراض سـتصبح ثورية بمقدار التطور السريع للعلم الذى نحس انه يتقدم الى مكتشفات حديثه فى كل ساعة من ساعات النهار أو الليل •

وتتجه الثــورة التربوية أيضا الى الغرض التكنولوجى من التربية والتعليم أى الى ارسـاء التعليم على أسس علمية متينة ثم تطبيق هذه الأسس حتى نستغل الارض وما عليها ، والبحار وما يحيطها من شواطىء ، والجـــو وما فيه ، والشمس وشعاعها ، والاقمار والكواكب الاخرى• لقد تفتحت هذه الآفاق فى الربع الأخير من القرن العشرين ، ولابد أن أسرارا أخرى سيكشف عنها الغطاء فى القرن الواحـد والعشرين • ولا بد للتعليم نفسه أن يتوائم ومثل هــذه المكتشفات التى ذكرت طرفا منها • فلا يمكن للانسانيـــة ــ وقد مست قدما الانسان أرض القمر ــ أن تقف عند حد • ولم يصل العلماء الى هذه المكتشفات الا بالعلم التطبيقى أو تطبيق العلم لا بالحـدس ولا بالسحر ولا بتوفيقات من عالم الغيب •

وينطوى تحت علم الثورة التعليمية أيضــا اتجاهات بدأت فعلا ولكن سيكون لها شأن أى شأن فى المستقبل • وأول ما نذكره من هــذه الاتجاهات هو ما نسميه « التربية طول الحياة »،

لم يعد التعليم قاصرا على المدرسة ولا حجرات الدراسة ، ولم يعد التعليم قاصرا على اولاد او فتيات فى سن مبكرة ، بل ان هذا التقدم التكنولوجى الذى انحت اليه يتطلب ان يتعلم المواطن من المهد الى اللحد · وليس معنى ذلك أن يختلف المواطنون وقد تقدمت بهم السن الى المدرسة أو المعهد ، ولا أن يتفرغوا للتعلم ، بل معناه أن تقوم مؤسسات غير المدرسة بتزويدهم بالمعرفه أولا باول ، وان تتيح لهم التدريب العملى أولا باول · ولذلك فان المواطنين فى الدوله الحديثة ينبغى أن ينموا أنفسهم بأنفسهم ، وينبغى على الدوله الحديثه ان تفتح لهم سبل هذه التنميه · لذلك اتجهت المجتمعات المتقدمه الى « التعليم بالمراسلة » وأنشأت لذلك التعليم مؤسسات منظمه تخدم بعض أحيان مئات الالاف من المواطنين يصل عددهم بعض أحيان الى الملايين ، لذلك لجأت هذه المجتمعات الى الصحافه والاداعة والتليفزيون وغيرها من وسائل الثقافه والارشاد حتى تنمى هذا المواطن وترفع بعلمه ومعرفته ومقدرته العلمية من سنة لاخرى ومن جيل لجيل ·

ان « التربية طول الحياة » أو التربية المستمرة قائمة اليوم فى المجتمعات المتقدمه وسيكون المستقبل لها ويجب أن نلاحظ هنا أن أجيال المستقبل ستتعاقب سراعا الجيل بعد الجيل · وأنه لن يكون الفرق بين كل جيل وجيل فى المستقبل ثلاثين سنة كما كان فى الماضى ، بل ان الجيل فى المستقبل لن يكون مداه أكثر من خمس سنوات · ذلك بأن التطور العلمى التطبيقى سريع بدرجة مذهلة · لذلك يتطور العام تطورا يكاد يكون شاملا كل جيل أو جيلين أو ثلاثة على الأكثر · والتربية المستمرة ليست الا لازمة من لازمات هذا التطور السريع ·

والثورة التربوية ترتبط ارتباطا وثيقا بالثورة الاقتصادية فاذا قلنا ان التربية ينبغى أن تكون للجميع وأن تكون طول الحياة ، فاننا نعنى بذلك أن يكون الفرد منتجا فى المجتمع الذى ينتمى اليه ، ومادمنا نريد الوفرة فى هذا المجتمع فلابد لكل مواطن أن يكون منتجا فى ناحية من النواحى ، ولابد له أن يتعلم وأن يزداد علما حتى يكون عاملا ايجابيا فى البيئة التى يعمل فيها · فيجب أن يهدف التعليم الى الملاءمة بين الفرد وبين متطلبات الاقتصاد فى بلده وأن يكون هناك علاقة وثيقة جدا بين خطة التربية والتعليم وخطة التنميه الاقتصادية ·

على أنه ليس التعليم ولا التربية ما أسلفت ذكره فحسب : ليست هى العلم والتطبيق فحسب ، بل انها - وبخاصه التربيه - هى تطوير انواع السلوك الفردى والجماعى · انها تدريب على قيم أخلاقية خاصة تواضعت عليها المجتمعات الراقيه ولا بد لها ان تسود فى المستقبل · هناك بديهيات علم الاخلاق من حيث الصدق والامانة والوفاء بالوعد والتعاون والتفاهم فكل هذه أصول ينبغى أن تبتلج لا من حيث النشاة الروحيه فحسب ولكن من حيث ضرورتها لتقدم المجتمع · وستلعب هذه الصفات الخلقيه دورا كبيرا فى المستقبل وسيكون لها معان أعمق بكثير جدا من معانيها التقليديه · فالامانة الفكريه والامانة فى العمل والتعاون بين الصغير والكبير والعاقل وغير العاقل والمفكر والصانع والصدق فى القول والعمل ، كل هذه من الصفات التى تهدف الى تنشئتها المجتمعات المتقدمة ·

الى جانب كل ذلك فهناك وسائل حديثة للتعليم بدأت فعلا فى السنوات العشرين الاخيرة ، وغاية الظن أنها ستنمو ويشيع استخدامها فى المستقبل ، بل يظن بعض المربين أنها ستكون هى الوسيله الوحيدة فى مدرسه القرن الواحد والعشرين - ونقصد بذلك « **تقنية** » وسائل التعليم · وقد مرت عصور أربعة على وسائل التعليم كان أولها السبورة والكتاب المقروء والكراسة ، وكان ثانيها الرسوم ووسائل الايضاح ، وكان ثالثها الوسائل السمعيه البصريه من اذاعة وتليفزيون - أما رابعها وآخرها فهى الوسائل الألكترونيه التى قد تستخدم فيها الاقمار الصناعية لبث البرامج الدراسية التى تنتشر على دائرة متسعة من **اقليم** الكرة الارضية · أقول ان هذه الوسائل « التقنية » هى الوسائل التى تستهدفها بلاد مثل روسيا والولايات المتحدة ، ويرى بعض المربين أنها ستحل محل الكتاب والكراسة والسبورة وغيرها مما نسميه وسائل الايضاح · وستكون آلة التليفزيون هى الموضع الذى يرى منه الدارس العالم بأكمله والذى يتعلم منه التلميذ مختلف العلوم وألوان المعرفة ·

* * *

حاولنا فيما سبق من هذا الحديث أن نعرض باختصار القواعد التى نرى أن يبنى عليها تطور التعليم فى المستقبل • وليس كل الذى ذكرت الا نقاطا اخترناها من مواضيع عالجتها المؤتمرات والمنتديات الدولية ، وتحدث عنها كثير من المفكرين والمربين ، وقد يقول قائل اننا لا يمكننا بامكانياتنا فى الوقت الحاضر أن نصل بمدارسنا ومعاهدنا الى هذا كله • وقد يكون فى هذا بعض الحق • ولكن لن يثنينا ذلك عن أن نضع كل هذه الامور تحت نظرنا وسمعنا فى كل التغيرات التى نحاولها من أجل مستقبل التعليم فى مصر •

وقد يرى البعض أنها بعيدة المنال وأنها تتطلب مالا وافرا وجهدا كبيرا ، ولكننا على ثقة من أنها هى التى تشكل الهدف الاسمى من التربية • انها انقلاب ثورى للاوضاع التى قام عليها نظام التربية عندنا ، ولكن هناك مشكلات حقيقية تواجهنا لابد لنا من أن نلتفت اليها وهى مشكلات يمكن حلها اذا استعنا بالفكر التربوى واذا استعنا بالعلم التطبيقى نفسه • فلنعدد أهم هذه المشكلات ولنحاول أن نجد لها حلولا ممكنة قد تقودنا فيما بعد الى ادراك هذه الاتجاهات التى قلنا انها من قوائم الثورة التربوية أو التطور السريع للمستقبل •

***

أولى هذه المشكلات فى نظرنا ونظر سائر رجال التربية هى الانفجار السكانى الذى تعانى منه مصر من اثر التقدم المادى الذى وصلت اليه البلاد • وتلك هى الظاهرة التى تميز التعليم وسائر الخدمات ، ففى نفس الوقت الذى اتجهنا فيه اتجاها ديموقراطيا فى التعليم والصحة والتموين والاسكان والنقل ظهر أن التكاثر السكانى يكاد يفوق ما كان يتوقعه **مالتوس** نفسه • ونحن نزيد بمقدار ٢٫٨٪ كل سنة ، ومعنى ذلك أننا نزيد مليون نسمة كل عام • وينعكس ذلك على الخدمات التى تؤديها الدولة للمواطنين ومنها التعليم• والازدحام الذى يشهده الانسان فى السكن وفى محلات التجارة وعلى المستشفيات وفى وسائل النقل هو نفسه الازدحام الذى يشهده على المدارس والمعاهد والكليات بأنواعها • وقد قامت خطة التعليم عندنا لاستيعاب هذه الجموع الحاشدة ، والتفتنا الى الكم دون الكيف فهذه هى مشكلتنا الأساسية الاولى •

كان لابد أن تساير خطة البناء معدل التكاثر السكانى الذى أشرنا اليه ، ولكن رؤى لظروف خاصة أن تتوانى حركة البناء ، وكانت النتيجة أن لجأت وزارة التربية الى تشغيل الترتين ثم ثلاث فترات فى أغلب المدارس الابتدائية ، وتبعتها المدارس الاعدادية ثم تبعتها المدارس الثانوية ، وبنيت فصول فى افنية المدارس فقضى على التربية الرياضية فيها • وفى نظام الفترتين قصر اليوم المدرسى حتى كاد فى بعضها لا يصل الى ساعات ثلاث ، فكان ذلك عائقا كبيرا للعناية بالتدريس وبالوان النشاط والرياضة البدنية التى لابد منها فى أى دار من دور التربية •

ان أول ما نرجوه للاجيال المستقبلة هو أن يجدوا مدرسة متواضعة البنيان فسيحة الاركان، يمارسون فيها نشاطهم الذهنى والبدنى ، كما يتدربون على أنواع السلوك من حيث التعاون والتآزر والنظام والتنافس الشريف ، كما يعالجون فيها أنواع العمل اليدوى ويختلفون فيها الى مكتبة صغيرة مناسبة • مثل هذه المدرسة يجب أن تتسم بالجمال البسيط فى التنسيق والانيق فى كل ناحية من نواحيها • ويجب أن يقضى فيها الاطفال أكبر قدر من النهار حتى يشربوا روح العلم ، وحتى يتعرفوا على بعضهم البعض ، وحتى تحتك عقولهم بعقول مدرسيهم والقائمين على تربيتهم • فاذا أردنا خيرا لهذا الجيل فينبغى أن نقوم من الآن ببناء مدرسة مثل تلك التى وصفت • أما فى وقتنا الحاضر فان أغلب مدارسنا لا تمتاز بهذه الميزات التى ذكرت •

مدارس مثل هذه ينبغى أن تنشأ حتى نبلغ ذلك الهدف الذى حاولنا أن نفلسفه فى صدر هذا الحديث • وبودنا أن تتكاثر هذه المدارس بنفس المعدل الذى يتكاثر به السكان ، فهى الأوعية التى تستوعب الدارسين وتتيح لهم الافادة من وقتهم وتسمح لهم بتنمية قدراتهم وممارسة نشاطهم •

هذا اذن ما نرجوه لمدرسة المستقبل من حيث كيانها المادى ومن حيث كفايتها لاستيعاب تلاميذنا فى سن التعليم • بقى بعد ذلك أن هذا لن يكفى ليحقق مبدأى « التعليم للجميع » ، والتعليم طول الحياة • **ان الارقام التى يطلع عليها الباحث من حيث نسبة الذين يتعلمون لعدد**

سكان مصر ، **ومن حيث الفاقد فى التعليم ، ومن حيث المتسربين والاميين : كل ذلك يدعو الى الفزع والى مضاعفة الجهد لسد هذه الثغرات فى المستقبل · وانا لنرجو أن تستخدم الامكانيات الضخمة التى بين أيدينا فى تحسين التعليم فى مختلف مراحله ، ثم فى القضاء على الامية فى جميع أشكالها ، ثم فى تعليم الكبار وتدريب الموظفين ، وتعليم العامة ، وزيادة مهاراتهم العملية** · ولابد بعد ذلك من أن تنشىء مؤسسة للتعليم بالمراسلة ، وأن تساير الاذاعة والتليفزيون الاتجاه التربوى الحديث على وعى بمشكلاتنا المحلية حتى يتدارك الكبار من العلم ما فاتهم وهم صغار ·

نعود بعد ذلك الى الصورة التى نريد أن نتصورها لمدرسة المستقبل فى مصر · **انها مدرسة تخلو من شبح الامتحان** · ليس الذى يعيق التربية الحقة عندنا ، ولا التعليم الصحيح هو هذه الجدران المتهدمة ولا الدور المتداعية ، ولكن الذى يعيق التربية الحقة هو شبح الامتحان· **وان الامتحان بصورته الحاضرة عيب ورثناه من الادارة الانجليزية العتيقة ـ وقد تخلصت منه انجلترا ـ ولكنا لا نزال نتشبث بأذياله · فالامتحان عندنا هو اليد الخفية التى تسير المدرسة ، وتسيطر على الجامعة · وهو فى نفس الوقت العامل الاول الذى يدفع الطالب أو الطالبة الى العمل ، وهو المعيار الذى يتخذه الآباء عند محاسبة أبنائهم · وقد تخلفت عقدة الامتحان هذه فى عقلنا الباطن حتى لا تزال تقلق بالنا وتقض مضاجعنا** ·

الامتحان فى صورته الحاضرة لا يختبر الا الذاكرة ـ والذاكرة كما يقول أصحاب علم النفس ليست الا جزءا من الجهاز العقلى ـ فالامتحان لا يختبر لا الذكاء ولا الشخصية ولا الخلق ولا حسن تصريف الامور ولا المهارات العملية والبدنية · فكيف يكون هذا هو العامل الاول والاخير فى مجتمع متزن فى حاجة الى أن يتصف أفراده بالصفات المتكاملة التى ذكرت ؟ الامتحان فى صورته الراهنة فى المدرسة المصرية ينعكس على كل شىء فى المدرسة : على العلاقة بين المدرس والدارس ، وعلى الكتاب المدرسى وتكوينه ، وعلى وسائل التعليم ، وعلى نقص النشاط المدرسى ، وينتهى فى آخر الامر الى فائدة واحدة هى التحصيل الدراسى · والامتحان فى صورته الراهنة أيضا مدعاة من أولى سنى الدراسة الى نهايتها للتنافس المخرب بين الاطفال والتلاميذ وأولياء أمورهم والمدرسين ـ وهذا التنافس فى نفسه مناقض لما ننادى به من التعاون البناء ·

ان فكرة التنسيق بين الطلبة المتقدمين الى الجامعات ـ على ما فيها من فوائد ـ هى السبب فى تضخيم « البعبع » الامتحان بالشكل الذى يبدو فيه · فكل طالب يرنو الى القبول فى الكلية التى يهواها · وينتهى الامر بأن تصبح الدرجة التى يحصل عليها فى الامتحان درجة تحكم مستقبله ، فالحصول على درجة عالية مسألة **حياة أو موت** · ويتفانى الطلبة والآباء والمدرسون فى هذه المعركة ويعتبرونها معركة المصير ، **ولا غرو بعد ذلك أن يصبح الامتحان هو العامل الحاكم فى دراسة الطالب وفى الكتاب المدرسى وفى عمل المدرس وفى وسائل التعليم** ·

ليس لنا الا أن نعدل عن الامتحان الى وسائل أخرى من التقويم · وقد أنتجت مدارس علم النفس مقاييس مختلفة للذكاء وللمهارات والقدرات · فالى جانب هذه المقاييس ينبغى أن نترك الامر فى تقويم الطالب للمدرسة التى نشأ فيها · واذا أولى المدرس ثقة كاملة استطاع أن يرتفع الى هذه الثقة فيعطى رأيا صريحا صادقا عن تلميذه وعن قدراته · وهذا هو ما نفتقده فى مدارسنا اليوم · أخشى أن أقول ان شبح الامتحان هذا هو الذى أفقد الثقة بالمدرس والمدرسة ، وهو الذى دعا الى انحراف بعض المدرسين والى تهالك الآباء على الدروس الخصوصية ، والى عزوف كثير من الطلبة ـ وبخاصة فى المدارس الثانوية ـ عن المدرسة فى الشهرين الاخيرين من السنة الدراسية بحجة التحضير للامتحان · **فاذا لم يعط الامتحان هذا القدر من الأهمية ، واذا تخلص التعليم من ربقته أمكن أن يمارس الطلبة أنواعا أخرى من النشاط، وأن تصبح المدرسة مجتمعا صغيرا تسود فيه روح التعاون والصداقة والبر** ·

لن تكون برامج المستقبل هى نفسها برامج اليوم · لقد وضعت برامج اليوم على أساس فلسفى ضيق · سينظر واضع البرنامج فى المستقبل الى التقدم الاجتماعى والتقدم التكنولوجى المذهل فيضع البرامج التى تتفق وهذا التقدم · اننا أمه تتحول تحولا اشتراكيا ، فهذه حالة تتطلب صنفا خاصا من البرامج ،

ونحن أمة تتحول تحولا صناعيا ، وتلك حالة أخرى تتطلب صنفا آخر من البرامج • وهذه الآفاق الاجتماعية والتكنولوجية التى تفتحت أمامنا فى جميع النواحى تتطلب جهدا خاصا فى تحديد هذه البرامج وتطويرها • ان أول ما نطلبه أن تكون برامج التعليم جزءا عضويا لا يتجزأ من خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية• فالاتجاهات السلوكية الحديثة يجب أن تكون فى المقام الاول ، والاتجاهات التكنولوجية العصرية يجب أن تكون فى المقام الاول أيضا ، فهاتان هما الناحيتان اللتان ننظر الى المستقبل فنتفاءل بوجودهما •

كل تعليم يجب أن يكون غرضه الانتاج ، وكل انتاج يتطلب الارادة والمثابرة والصبر وفحص الامور والشعور بالايثار والتعاون الصادق • وهذه جميعا يجب أن تراعى عند وضع أى برنامج لغوى أو أدبى أو علمى • فينبغى أن يعود أولادنا على الانتاج منذ نعومة أظفارهم ، وينبغى أن يؤدى البرنامج الى استخدام مواهبهم فى الانتاج ، ثم ينبغى أن يعودوا على ممارسة الاعمال اليدوية حتى لا يشبوا على التأفف منها أو احتقارها • وفى ضوء هذا الكلام يمكن أن نتصور التحول الذى سيحيق بالمدارس جميعا اذا أصبحت المناهج مما يمارسه الدارس لا مما يستظهره • سيجد الطفل فى المدرسة الابتدائية لذة فى أن يمارس مهاراته العملية فى الحقل أو المصنع الصغير أو المشغل ، وسيشبع التلميذ فى المدرسة الابتدائية هواياته العملية ، وسيكون الطالب فى المدرسة الثانوية منتجا اما فى اللغة أو الادب أو العمل اليدوى أو الدراسة العملية • وسيكون كل ذلك من النواحى التى تقوم للدارس فتحسب له فى ميزان شخصيته وانجازاته •

لن تكون طرق التدريس ووسائله كما هى الآن • فالى جانب حجر الدراسة التى تمتاز بالاتساع والنور والهواء الطلق هناك معمل للغات ومكتبة ومسرح وملاعب ثم هناك معامل الطبيعة والكيمياء والاحصاء وورش فنية وغرف التدبير المنزلى فى مدارس البنات ـ ويختلف الطلبة الى هذه الحجرات والمعامل ليدرسوا العلوم تطبيقيا • وينتقلوا فيها من عالم النظرانية الى عالم الواقع • **ولن تكون الرياضة جافة تقليدية عتيقة كما هى الآن بل ستكون هى الرياضة الحديثة التى يدرسها اليوم الشطر المتقدم من العالم • ولن يسمح لطالب أن يتلقى درسا فى العلوم الا ويطبقه تطبيقا عمليا فى المعمل • وهذا جميعه مما نفتقده الآن •**

تلك بعض النظرات التى القيناها على مدارس المستقبل فى مصر • وقد تكون كل هذه الأفكار من بعض الامانى التى تطوف بخواطر الكثيرين • ولكن قد يقول قائل : **ما هى الخطوات التنفيذية التى يمكن أن نخطوها حتى نحل المشكلات التى عددت بعضها ؟ ثم ما هى الوسائل التى تؤدى بنا الى ادراك التطور الثورى الذى نهدف اليه من حيث مسايرة الفلسفة التربوية فى العالم المتقدم ؟ •**

ان من أهم العوامل التى يمكن التحكم فيها منذ اليوم هى **اعداد المعلم** • لن يصلح بناء مدرسة المستقبل الا اذا صلح المعلم فان المعلم فى رأينا مناط الامل فى التغيير الجذرى الذى نرجوه فى المناهج • وهو مناط الامل أيضا فى تطوير طرق التدريس ووسائله معيناته السمعية البصرية • ومعلم المستقبل ينبغى أن يكون واسع الثقافة ملما بالمادة التى يدرسها ، وملما فى نفس الوقت بأساليب التربية ووسائلها • وسيكون معلما تكنولوجيا بحيث يتقن استخدام الوسائل التقنية فى المعامل والمختبرات • وستعد الجامعات وكليات التربية معلمين أخصائيين فى التعليم الفنى لديهم مؤهلات جامعية من كليات الهندسة والزراعة والتجارة حتى يقوموا بتدريس المواد الفنية فى المدارس والمعاهد الفنية • سيكون هناك فئة ممتازة من هؤلاء الاخصائيين بحيث لا يشكل بعضهم ضعفا لاتجاهاتنا الفنية كما هو حادث الآن •

ولابد أن تتغير المدرسة الثانوية العامة لأنها اليوم فى محنة • فان فكرة التحصيل الدراسى والاستعداد للامتحان هى التى تتحكم فيها اليوم • وطالب المدرسة الثانوية العامة مرهق بأعباء قد لا يطيقها : ويزيد فى ارهاقه سيطرة فكرة الامتحان ، وعدم مقدرته على استيعاب كل دروسه عمليا • فلابد من أن نجنح الى مبدأ الاختيار فى التعليم الثانوى وأن نحدد المواد التى يدرسها الطالب فى السنة النهائية بست مواد فقط بينها اللغة العربية • وأن يتعمق دراسة هذه المواد الست بحيث يمارس ناحيتها العملية

الى جانب ناحيتها النظرية • **وأن يسوى فى ذلك بين المدارس العامة والمدارس الفنية فتكون الشهادتان اللتان تعطيهما هذه وتلك على قدم المساواة** • بذلك نجتذب أحسن العناصر للدخول فى المدرسة الثانوية بموادها الفنية ، وبذلك نجتنب التفرقة بين فريقين من الطلاب : فريق يلتحق بالمدارس الثانوية العامة أملا فى أن يدخل احدى الكليات الجامعية ، وفريق يلتحق بالمدارس الثانوية الفنية وتوصد دونه أبواب الكليات الجامعية • فتوحيد المدرسة الثانوية واطلاق مبدأ الاختيار فيه اعمال لمبدأ تكافؤ الفرص من ناحية وفيه مرونة الاستجابة لقدرات التلاميذ من ناحية أخرى •

سيكون هناك تطور فى مركز المدرسة الثانوية كما سيكون هناك تطور فى مركز المدرسة الاعدادية والمدرسة الابتدائية • وواجبنا نحن أن نعمل منذ اليوم لهذا التطوير • وينبغى علينا أن نقوم بالتجريب التربوى للافكار أو الوسائل التى نحس أنها ملائمة لظروفنا • فلنأخذ بالفلسفات العالمية ، ولنجر عليها التجارب العلمية المحكومة ولتكن منا أمة من رجال التربية ممن يستطيعون اعداد التجربة ، وقياسها وتمهيد الطريق لتعميم نتائجها • فقد يكون فوق طاقتنا اليوم أن نستخدم التليفزيون فى كل مدرسة أو التعليم المبرمج ، ولكن ينبغى أن يكون حكمنا على قدرتنا هذه رهينا بالتجريب العلمى • وسنرى أنفسنا فى يوم من الايام وقد تجاوزنا مرحلة العجز الى مرحلة القدرة •

* * *

بقى بعد ذلك موضوع نرى أننا متجهون اليه سواء أردنا أم لم نرد : ذلك هو اتجاهنا الى تثبيت الادارة المحلية • فالتعليم فى نظرنا من الخدمات المباشرة التى يجب أن تقوم بها حكومة المحافظة والمدينة والقرية • وفى السنوات الاحدى عشرة السابقة تطورت الادارة المحلية حتى أصبحت هى ملاك النظام الحكومى اليوم • وبقى أن تكون الخدمات – ومنها التعليم – نابعة من الجماهير ، وتابعة للحكومة المحلية فى نفس الوقت • نقول ان المجتمع الصغير هو الذى يشعر بحاجاته الى التعليم ونقول ان وزارة التربية والتعليم لن تستطيع فى المستقبل أن تتحكم فى مديريات التربية والتعليم فى المحافظات، ونقول ان حكومة المحافظة ستكون هى المسئولة ماليا واداريا وثقافيا عن مدارسها • وعند ذلك سيكون المجتمع نفسه مسئولا عن مدارسه ومعاهده وسيقضى على الحالة السلبية التى يقفها بعض المجتمعات الصغيرة من مسائل الخدمات وسيسهم أفراد هذه المجتمعات وجماعاتها بالمال والوقت والجهد لتحسين الخدمات التعليمية بانشاء أبنية المدارس وباعداد التجهيزات المدرسية أو باستجلاب الوسائل السمعية البصرية أو بالتفنن فى التجريب • ثم ستكون المدارس فى كل محافظة مرتبطة ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الاقتصادية المحلية فيها •

انى أنظر الى المستقبل فأرى من وراء سجفه جامعات ومعاهد وقد نشأت فى كل محافظة من محافظات مصر • وكل واحدة من هذه الجامعات سوف تكون القلعة التى تلتف عليها الادارة التعليمية • وستكون هى بما فيها من أساتذة وعمداء ، المتحكمة فى تطوير التعليم فى المحافظة، والمسيطرة على تقويم الطلبة حتى فى الشهادات العامة ، والمشرفة على اعداد المعلمين والمعلمات فى نطاقها • وكل ذلك رهين بأن يشترك أفراد المجتمع الصغير فى هذه الخدمات من حيث المال والوقت والجهد كما ذكرت من قبل •

عند ذلك سيتحدد معنى « مجانية التعليم » فليست مجانية التعليم أن يسأل المواطنون ولا يسألون ، فان كل مواطن مسئول عن التعليم لا ليتعلم ابنه أو حفيده فقط بل ليتعلم أبناء جاره أيضا • والمدارس على هذا الوجه تعد مملوكة لجمهرة المواطنين فعلى المواطنين أن ينشئوها ويعدوها ويبذلوا لها من المال ما يمكن أن يطورها • وعلى ذلك فاننا ننادى بأن يبذل المواطنون من المال فى كل مجتمع ما يستطيعون به أن يحسنوا هذه العملية التعليمية من أجل المستقبل •

نحن نكتب هذا ونكرر فنقول ان فى مقدورنا – حتى فى امكانياتنا الحالية – أن نطور التعليم وأن نعد للتغيير الجذرى الذى نرنو اليه فى المستقبل ونتطلع له حتى نمهد السبيل لاكمال مدرسة المستقبل •



قضايا التعليم الملحة

محمد سليمان شعلان

وكيل وزارة التربية والتعليم

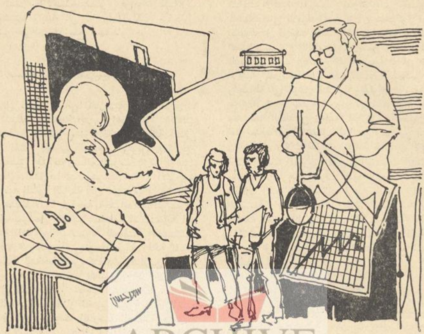
ان بيان ٣٠ مارس وما تضمنه من دعوة الى ضرورة الدولة العصرية على اساس من العلم والتكنولوجيا انما يستهدف من وراء هذه الدعوة الصريحة ان تعمل الأجهزة الحكومية والمؤسسات الشعبية على أن يواكب بلدنا الحضارة العالمية ، وان نرتفع بمستوى مواطنينا ، وان نوفر لهم القوة والكرامة ، والعدالة والطمأنينة ، وأن نزيد من انتاجنا وبالتالى يزداد دخلنا وثروتنا القومية فيتأكد بذلك أصرارنا على الصمود والنصر .

لقد جاء بيان ٣٠ مارس فى أعقاب نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ ، ابان أزمة ومع ظروف صعبة ألمت ببلدنا . والشعوب الحية المصرة على البقاء والتقدم كانت ولا تزال تحرص فى ابان الأزمات — اكثر من حرصها فى أى وقت آخر — على أن تنظر فى صدق وأمانة فى اعماق ذاتها ، بقصد مراجعة نظمها واتجاهاتها وفلسفتها على نحو يجعلها أكثر قدرة على مواجهة هذه الأزمات، ومغالبتها والانتصار عليها .

وطبيعى أن يكون التعليم ، وهو وسيلتنا فى تكوين أجيالنا الحاضرة والمقبلة ، من اهم جوانب حياة أمتنا الجديرة بالنظر والمراجعة فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ، اذ المعروف أن التعليم بجانب كونه مرآة تعكس واقع الأمة الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى ، فهو اداة هامة فى صنع هذا الواقع ، كما انه أداة هامة — اذا ما احسن استثماره وتوجيهه — فى أحداث التغير والتطور والتقدم ، وذلك بفضل ما يتحمله من مسئولية صناعة البشر فى المجتمع واعادة خلقهم وتكوينهم ثقافيا واجتماعيا وقوميا .

من هذا المنطلق خرجت دعوة السيد رئيس الجمهورية الى ضرورة نقل التعليم من بقايا القرن التاسع عشر الى عصر الفضاء والذرة . ومن هذا المنطلق أيضا توالت اشارات وتأكيدات الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء الى ان الاصلاح لا بد ان يتجه بالدرجة الأولى للتعليم باعتباره من اهم القضايا التى يستند اليها فى تكوين الدولة العصرية .

والتعليم فى بلدنا برغم انه فى حالة تطوير وتغيير مستمر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حتى الآن — تغيير فى الأهداف والمضامين والوسائل — الا اننا لا ندعى أنه قد وصل الى الدرجة التى يمكن أن نطمئن معها الى انه قد أصبح بحق على الصورة التى يمكن ان تساهم فى تكوين الدولة العصرية، بل على العكس فان هناك — بين الراى العام — احساسا منذ سنوات بأن التعليم آخذ فى الهبوط



او على الاقل بانه واقف فى مكانه بينما العالم من حولنا يتقدم ويتطور . ولست فى هذا الصدد قادرا على أن أسوق الأسباب الكثيرة التى أدت الى وجود هذا الاحساس وصدقه — الى حد ما — بين الراى العام . ولعلنى اشير هنا الى سبب واحد يعتبر فى تصــورى جوهريا ، ذلك هو التوسع الكمى الهائل فى التعليم الذى جاء كرد فعل لحرمان الشعب الكادح من ممارسة حقه فى التعليم ، الأمر الذى كان علينا ان نوفره ولو جاء ذلك على حساب الكيف ، ونظرة بسيطة على الأرقام الآتية توضح مدى هذا التوسع ، وبالتالى مدى ما يمكن ان يعكسه على مستوى التعليم :

السنة الدراسية	عدد المدارس والاقسام	عدد الفصول	جملة عدد التلاميذ
(أ) المرحلة الابتدائية :			
٥٣/٥٤	٦٧٥١	٣٥٢٢٣	١ر٣٩٢ر٧٤١
٦٩/٧٠	٨٧٥٦	٨٥٤٧٣	٣ر٦١٨ر٧٥٠
(ب) المرحلة الاعدادية :			
٥٣/٥٤	٣٧٩+٩١٦قسم	٩٥٧١	٣٤٨٥٧٤
٦٩/٧٠	١٣٠٥+٧٢٣قسم	٢١٠٢١	٧٩٣٨٩١
(ج) المرحلة الثانوية :			
٥٣/٥٤	٥٢٥ + ٨٦ قسم	٢٨٢٤	٩٥٢١٠
٦٩/٧٠	٣٣٦+٢٥٠قسم	٧٥٥٧	٢٩٣١٤٤

ان هذا الاندفاع الهائل نحــو التعليم بجميع مراحله واتاحة الفرص المتكافئة بين جميع أبناء الشعب للحصول على حقهم فى التعليم ، مع وجود ظاهرة الانفجار السكانى ، وبروز ظاهرة كثرة الصغار بالنسبة للكبار قد أوجدت بعض المشكلات والانعكاسات على العملية التعليمية سواء فى مضمونها او فى مستوى ادائها أو فى الجو والمناخ الذى تؤدى فيه . ولست أدعى فى هذا

المقام القدرة على مسح وتصوير كل هذه المشكلات ومناقشتها وابداء الرأى حولها ولكنى سأحاول التركيز على ما هو ملح منها .

أولا : مشكلة المبانى المدرسية :

تمثل قضية المبانى المدرسية — فى نظرى — أهم المشكلات الملحة التى تواجه تطوير التعليم فى الوقت الحاضر . ولا نعنى بمشكلة المبانى تطوير المبنى المدرسى هندسيا وتربويا بما يعين على تحقيق أهداف رسالة المدرسة ، كما لا أعنى بها زيادة أعدادها لتستوعب اعدادا أكثر مما تستوعبه المبانى القائمة وان كان ذلك فى حد ذاته أمرا حتميا لازما لمواجهة احتياجات التوسع فى القبول بمراحل التعليم المختلفة استجابة لما حددته الشرائح السنوية للخطة الخمسية ٧٥/٧٠ ، ولكنى أعنى فى الحقيقة زيادة المبانى المدرسية للتخفيف من كثافات المدارس القائمة والرجوع بها الى حجمها الطبيعى ، اذ كان لمواجهة الاقبال المتزايد من جانب الشعب على التعليم بمختلف مراحله خلال الخمس عشرة سنة الماضية أثره فى أن أصبحت المدرسة المصممة هندسيا وتربويا لاستيعاب ٥٠٠ تلميذ مثلا تضم الآن ما بين ١٥٠٠ ، ٢٠٠٠ من التلاميذ ، ونتيجة لذلك ارتفعت كثافات الفصول الدراسية الى الدرجة التى يصعب على المعلم بها أن يرتفع بمستوى أدائه التعليمى أو اعطاء أية عناية فردية لبعض التلاميذ الذين يظهرون تخلفا فى بعض مجالات التحصيل المدرسى اذ بلغت كثافات الفصول مثلا فى بعض المدارس الابتدائية من ٦٠ — ٧٠ تلميذا وفى بعض المدارس الاعدادية من ٤٠ — ٤٥ تلميذا وفى بعض المدارس الثانوية ارتفعت الى ما يقرب من الاربعين تلميذا أو أكثر . هذا الى استغلال الحجرات التى كانت معدة للانشطة التربوية واستخدامها كفصول للدراسة الأمر الذى قلت معه العناية بالتطبيقات العملية والدراسات العملية وممارسة الأنشطة التربوية المرتبطة بمناهج المواد الدراسية خارج حجرات الدراسة . ولا يخفى اثر ذلك على تكوين شخصيات الطلاب من ناحية ومستوى تحصيلهم التعليمى من ناحية أخرى وتغليب الاتجاه النظرى حتى فى المواد العلمية على الاتجاه التطبيقى من ناحية ثالثة .

كما استغلت أفنية المدارس لاضافة فصول جديدة لمزيد من استيعاب طلاب جدد وبذلك ضاقت الافنية المدرسية للدرجة التى اصبح من الصعب على تلاميذ المدرسة أن يتحركوا فيها بسهولة فى أوقات الفسح أو الوقوف فى طوابير الصباح لسماع الاذاعات المدرسية أو حتى لمجرد تادية تمرينات الصباح الرياضية . ان ضيق الافنية المدرسية على هذه الصورة ينعكس قلقا واحباطا على نفوس التلاميذ وسلوكهم وشعورهم بعدم الارتياح للجو المدرسى . وليت الامر وقف عند هذا الحد من زحمة المدارس والفصول بل لقد تعداه الى ان تعمل المدارس اكثر من فترة واحدة بل وثلاث فترات اذا ما أخذنا فى الاعتبار انشغال هذه المدارس بفصول الخدمات التعليمية (فصول يديرها ويشرف عليها الاتحاد الاشتراكى للطلاب الذين لم تتح لهم فرص القبول بالمدارس الرسمية) وأثر ذلك على طول اليوم المدرسى ، وبذلك قضى نهائيا على نظام اليوم الكامل واصبحت فترة الدراسة بالمدرسة الابتدائية مثلا لا تزيد فى احسن الاحوال على أربع ساعات يوميا .

ان التعليم وهو يسعى اصلا الى تربية المتعلم تربية متكاملة من النواحى الجسمية والعقلية والروحية لا يمكن أن يصل الى تحقيق هذا التكامل فى ظل نظام نصف اليوم المدرسى حيث لا يتسع اهتمام المعلم الى اكثر من مجرد تقديم المادة التعليمية ان استطاع الى ذلك سبيلا .

وما من شك فى أن حل مشكلة المبانى المدرسية والرجوع بمدارسنا الحالية الى حجمها الطبيعى وما يتبع ذلك من تخفيف كثافات الفصول سيكون له أثره الايجابى والفعال فى تجويد العملية التعليمية بنسبة لا تقل — فى نظرى — عن ٢٠ ٪ وهذا فى حد ذاته كسب كبير فى تطوير وتقدم التعليم المعاصر .

ثانيا : مشكلة توفير المعلم المؤهل تربويا :

ان التعليم فن ومهنة تكتسب اصولها وطرائقها عن طريق الاعداد فى المعاهد التربوية المتخصصة فى اعداد المعلمين ، وشأن مهنة التعليم فى ذلك شأن مهنة الطب والهندسة والمحاماة وسائر المهن الآخرى ، لا يمكن ان يحترفها الا من اعد اعدادا خاصا لها وأهل فيها بالمستوى الذى يمكنه من ممارستها . ولقد أتاحت الدولة فى

الماضى عندما كان عدد المدارس محدودا وعدد التلاميذ والفصول محدودا أيضا – الفرص لتوفير المعلمين المؤهلين تربويا للمدارس على اختلاف مراحلها مما كان له اثره الطيب على جودة التعليم وكفاءة آدائه . ولكن عندما اشتد الاقبال الشعبى على التعليم وخاصة بعد ثورة ١٩٥٢ واتاحت الدولة الفرص الواسعة والمتكافئة أمام جميع المواطنين لممارسة حقهم فى التعليم بالمجان بجميع أنواعه ، وحين لم يواكب هذا الاقبال الشديد على التعليم التوسع فى انشاء دور المعلمين وكليات المعلمين وكليات التربية وهى المعاهد التى تختص باعداد وتأهيل المعلمين تربويا ، اضطرت وزارة التربية الى الاستعانة عن طريق القوى العاملة أو التكليف أحيانا بخريجى المعاهد العالية والكليات الجامعية دون تأهيل تربوى مسبق للعمل كمعلمين على مستوى المراحل التعليمية فوق التعليم الابتدائى ، كما استعانت بأصحاب الخبرة والصلاحية ومدرسى الضرورة على مستوى التعليم الابتدائى فماذا كانت النتيجة ؟ هنا نستطيع ان نقول ان مهنة التعليم قد دخلها البعض ممن لا تتوفر لديهم الرغبة على الأقل فى ممارستها – بل ان البعض دخلها وهو كاره لها – وفى هذا ما يكفى للتنبؤ بما سوف يكون من أثر لهؤلاء على اداء العملية التعليمية بالمدارس . هذا الى ان البعض الآخر برغم ما قد يتوفر لديه من معرفة كاملة بالمادة العلمية التى سيقوم بتدريسها الا أن وسائله لتوصيل هذه المادة لطلابه غير متوفرة لديه بل نستطيع أن نقول أنه يجهلها كل الجهل ، فهل يكفى فى المعلم ان يعرف المادة والمنهج المقرر ليقوم بالتدريس ؟ أم أن التدريس فن خاص ومهنة خاصة لا يغنى عن الاعداد لها والتدريب على وسائلها وطرائقها اى قدر من المعلومات ؟ وقد يتساءل البعض لماذا لم تقم وزارة التربية والتعليم بتدريب واعداد هؤلاء المعلمين تربويا وهم يمارسون الخدمة ؟ ولماذا لم تستعن فى ذلك بكليات المعلمين وكلية التربية ؟ والواقع أن حجم هؤلاء المعلمين وعددهم كان من الضخامة بحيث لم تستطع امكانيات الوزارة وامكانيات كليات المعلمين وكلية التربية القيام بتدريبهم وتأهيلهم تربويا وان الجهود والمحاولات التى بذلت والتى تبذل حتى الآن لم تغط الا نسبة قليلة من هؤلاء . ان نظرة سطحية على الارقام التالية وهى تمثل معدل التعيينات السنوية للمدرسين للمدارس الاعدادية والثانوية وما فى مستواها ونسبة المؤهلين تربويا منهم لتوضح مدى ضخامة هذه المشكلة .

العام الدراسى	جملة التعيينات
١٩٧٠/٦٩	٦٢٦٦ مدرسا
المؤهلون تربويا	قوى عاملة بدون تأهيل تربوى
٢٣٥٠	٣٩١٦

فلو حسبنا ذلك على مدى عشر سنوات ماضية فقط لا تضح لنا أن مدارسنا الاعدادية والثانوية وما فى مستواها تضم ما يقرب من الاربعين الف معلم عينوا بها لممارسة مهنة التربية والتعليم دون تأهيل تربوى مسبق . ومع ذلك فاننا متفائلون بالنسبة لهذه المشكلة واقتراب حلها ، وذلك لأن وزارة التعليم العالى استجابة منها لرغبات التربية والتعليم فى توفير اعداد المعلمين المؤهلين تربويا قد أنشأت شبكة اقليمية من كليات التربية بحيث يمكن أن يغطى خريجوها فى المستقبل القريب احتياجات مدارس التربية والتعليم . هذا الى جانب المشروع الذى ستضطلع به وزارة التربية والتعليم فى تأهيل المعلمين فى الخدمة تربويا من بداية العام القادم وهو مشروع انشاء معهد للدراسات التربوية بالمراسلة يستهدف معاونة المعلم وتبصيره بالوسائل الكافية لتدريبه وتأهيله تربويا . ان الدول المتقدمة والنامية التى واجهت التوسعات المفاجئة فى التعليم قد لجأت الى نظام اعداد وتدريب المعلمين عن طريق المراسلة كبديل سريع للاعداد المنتظم الذى يتم داخل معاهد معاهد اعداد المعلمين وكليات التربية ، ولقد أكدت التجارب التى تمت فى هذا الصدد نجاح هذا النظام والاطمئنان له كوسيلة لاعداد المعلم وتأهيله تربويا .

ثالثا : مشكلة تدريب المعلم فى الخدمة

ان عالمنا اليوم يتسم بصفة تميزه عن عالم الأمس ، فهو عصر التغير السريع ، يتغير فيه كل شئ بسرعة غير مسبوقة ، وتزداد هذه السرعة بمرور الأيام ، لدرجة ان ما نعلمه فى مدارسنا اليوم قد يصبح بعد زمن قصير فى ذمة التاريخ ويصبح على هذا الوضع قليل الفائدة ، قليل الغناء . وتلميذنا اليوم يشب فى وسط هذا العالم ومافيه من تقدم علمى وتكنولوجى،هذا الىجانب التغير الحادث فى القيم والعلاقات الاجتماعية وفى النظم السياسية والعقائد والايديولوجيات الفكرية الأمر الذى يستوجب من المعلم – وهو يلعب الدور الأول فى حياة التلميذ والطالب وتكوينه من الناحيتين العلمية والاجتماعية – أن

يكون هو نفسه واعيا ومدركا لهذا العالم الجديد وما يجرى فيه من تطور وتغير ، وقادرا على أن ينقل تفسيراتها وخلفياتها العلمية الى طلابه وتلاميذه ، وبعبارة أخرى ان يكون المعلم فى مجرى تيار العصر . فماذا نصنع ياترى لتكوين هذا المعلم هذا التكوين ؟

هل يكفى ان تطالبه الوزارة وأجهزة التوجيه الفنى بها ، بأن يعمل على تطوير نفسه والاطلاع والالمام بالمستحدثات الجديدة فى مادته أم تزوده بها عن طريق وسائل التدريب المختلفة أثناء الخدمة ؟ الواقع أنه مالم تكن هناك عمليات « تعليم وتدريب » مستمرة للمعلم نفسه أولا ، تجعله على صلة بهذه المستحدثات والمعانى المتجددة للحياة فانه لن يعلم طلابه منها شيئا ، وبذلك ينعزل أبناؤنا عما يدور حولهم من تقدم وتطور فى عالمنا المعاصر ، بل انهم سيعيشون فيه كغرباء عنه .

ان أهم شىء فى تجديد معلومات المعلم ألا تترك الوزارة ذلك الأمر لذاتية المعلم واجتهاده الشخصى ، فالكثير من المعلمين يقفون فى معلوماتهم عند الحد الذى تخرجوا عليه من معاهدهم وكلياتهم ، ولهذا كان من الواجب لدى هيئات التوجيه الفنى وأجهزة التدريب ان تسعى لتوصيل كل ما يستحدث فى المادة أو الطريقة الى المعلم حيثما كان . ولانذهب بعيدا اذا قلنا ان هذا العمل هو بالدرجة الأولى المسئولية الأصيلة لأجهزة التوجيه الفنى والادارات التعليمية المركزية التى تخطط للعملية التعليمية .

رابعا : مشكلة تعليم الكبار ومحو الأمية :

تعتبر الأمية من المشكلات الرئيسية الملحة التى تحتاج الى حل عاجل ، ولا تستطيع الدولة ووزارة التربية والتعليم وهى تعيد النظر فى التعليم ليكون تعليما عصريا من ناحية وليكون أداة فعالة فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى من ناحية أخرى ، أن تتجاهل الأمية كعائق خطير فى هذا الميدان . ان كفاح الدولة البطولى لمضاعفة الدخل القومى وسهرها الدائم على الارتفاع بكفاءة الانتاج والخدمات على حد سواء ليصطدم الى حد ما بعقبات تنتج أساسا من انتشار الأمية بين الكبار الذين يمثلون القوى البشرية العاملة فى هذين المجالين . ان من بيننا نحو ٧٠ ٪ من تقع اعمارهم فى سن الانتاج (أى أكثر من عشر سنوات) لا يقرؤن ولا يكتبون على حين أن غيرنا قد غزا الفضاء وأطلق الصواريخ .

ان وزارة التربية والتعليم شعورا منها بمسئوليتها فى هذا الميدان قد استصدرت منذ شهور قليلة قانونا جديدا لتعليم الكبار ومحو الأمية بمقتضاه لم تعد مسئولية تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية وزارة واحدة بعينها بل اعتبرها القانون مسئولية قومية سياسية تحشد لها جهود كل الوزارات والهيئات والتنظيمات المعنية بمشكلة الأمية . وفى هذا القانون أيضا تأكدت مسئولية المثقفين من الأفراد والمواطنين ودورهم فى تعليم الكبار ومحو أميتهم . هذا الى أن القانون الجديد قد أخذ موضوع تعليم الكبار ومحو الأمية عملية تعليمية تتم فى اطار خطة علمية يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .

والحل العاجل الذى تتطلبه مواجهة هذه المشكلة ـ فى تصورى ـ بعد أن صدر القانون، أن تتضافر جهود الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى تنظيماته المختلفة وجهود الحكومة وجهود المؤسسات العامة وشركات القطاع العام فى وضع هذا القانون موضع التنفيذ كمسئولية قومية . والأمل معقود بدرجة كبيرة على أن يتفضل الدكتور محمود فوزى رئيس الوزارء باطلاق شرارة البدء فى هذه الحملة القومية ولنا فيما فعلته « كوبا » أسوة طيبة .

هذه ـ فى تصورى ـ هى بعض قضايا التعليم الملحة التى تتطلب مواجهة سريعة كخطة عاجلة للتمهيد للنقل لتعليم عصرى تتحدد فيه من جديد أهدافنا التعليمية .
وتتطور فى ضوء هذه الأهداف مناهجنا وكتبنا الدراسية وكذلك وسائلنا وطرائقنا التعليمية نحو اعداد مواطنين يستطيعون اعادة تشكيل الحياة على أرض هذا الوطن العظيم .

ان وزارة التربية والتعليم فى عهدها الحاضر ـ وهى أعلم ما تكون بكل هذه المشكلات ـ قد أعدت عدتها وجمعت دراساتها وتقاريرها وضمنتها ما تراه بشأنها من حلول استعدادا للانطلاق بها فى برنامج ثورى نحو تعليم معاصر .

مستقبل التعليم العام والفنى

فى الجمهورية العربية المتحدة

إعداد: محمد خيرى حزبى

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا

١ ـ التعليم العام والفنى فى الماضى

اذا رجعنا الى تاريخ التعليم فى مصر خلال القرن التاسع عشر لوجدنا نظاما شعبيا قوامه كتاب يعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم الازهر لدراسة علوم القرآن والدين . حتى الحساب كان يعلم فى مكاتب الصيارفة والقبانية . اما الحرف المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة فقد كان يتعلمها المزارعون والصناع والتجار عن طريق التلمذة يتدربون عليها تدريبا غير مصحوب بعلم ولاثقافة ولأصول مهنية . ثم ادخل النظام الحديث فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لاعداد موظفين طيعين . أما الصناعة والتجارة فقد استولى عليها الاجانب ومن ورائهم الامتيازات الاجنبية التى تمتعوا بها حقبة طويلة من الزمان انتهت بالغائها عام ١٩٣٦ ، وكانت من أهم العوامل التى ساعدت الاجانب على استغلال العمال والمواطنين . وظلت الزراعة يزاولها الفلاحون بطريقتهم البدائية ليحققوا سياسة معينة للمستعمر . فثبتوا عندنا فكرة أننا بلد زراعى ينتج المواد الخام لتصدر الى حيث تصنع فى غرب اوروبا ، وتاكيدا لهذا الاتجاه جهلوا عاملنا الزراعى والصناعى والتجارى حتى تثبت عدم قدرة هؤلاء على حمل لواء اقتصاديات البلاد والنهوض بها . ولعلنا لانزال نذكر اننا حتى فى عام ١٩٥٦ حين أممنا القناة أشفق بعضنا من انا قد لا نستطيع ان ندير هذا المرفق فى المستوى الذى كانت تديره فيه الشركة المؤممة بموظفيها وعمالها الاجانب الذين كانوا يشغلون المراكز الحساسة فى الشركة ، ولكن التجربة اثبتت عكس ذلك فقد تمت ادارة هذا المرفق بكفاءة مصرية عالية قضت على المزاعم الباطلة وأثبتت كفاية العامل المصرى والاقتصادى المصرى والمدير المصرى وتفوقهم .

وحين بدأ ظهور التعليم الفنى فى أوائل القرن الحالى فقد ظهر فى صورة مكاتب زراعية او صناعية او مدارس ليلية تجارية ، ففشلت هذه فى اعداد العامل لانها لم تحقق له ثقافة معينة ولاتدريبا مهنيا يستند على أصول علمية . أما المدارس العامة من ابتدائية وثانوية فقد خلت من كل عمل يدوى أو مهنى تقريبا .

وهكذا قامت الهوة بين التعليم الفنى والتعليم العام منذ نشأته فى مصر ، فالتعليم العام يعد طبقة الموظفين ممن يجلسون خلف طاولات حكومية لتصريف أمور الناس ، فحتى الشهادة الابتدائية كانت تكفى ليتولى حاملها بعض الوظائف الكتابية فى المصالح الحكومية ، وعنيت المدرسة الابتدائية بدراسة اللغة الاجنبية حتى يتمكن خريجوها من الاتصال برؤساء هذه المصالح من الاجانب . ولما صغر سن خريجى المدارس الابتدائية عن السن المحددة لتحمل المسئولية وقلت الحاجة الى هذا النوع من الموظفين الغيت الشهادة الابتدائية عام ١٩١٣ . وأصبحت اول شهادة عامة يحصل



عليها الطالب هى شهادة الدراسة الثانوية القسم الاول ، وجرى العرف على تسميتها بشهادة الكفاءة باعتبارها اول شهادة تجعل حاملها كفءا لتولى مناصب الدولة . اما التعليم الفنى فيعد طبقة العمال حتى اذا صعب استقلالهم حولوهم الى وظائف حكومية ايضا . وتمتع التعليم الفنى منذ ظهوره بنظام البواقى ، فحين كانت تفرض رسوم مدرسية عالية كان العاجزون يلتحقون بالمدارس الفنية المجانية او قليلة الرسوم الدراسية ، فلما سادت المجانية كل أنواع التعليم اصبح المتخلفون يلتحقون بالتعليم الفنى .

وفى هذه الاثناء كان التعليم الفنى فى اوروبا وامريكا كما كان فى اليابان وكل الدول المتقدمة يتطور ، فاصبح اعداد العمال يستند على أصول علمية وليس مجرد تدريبات . ولم يعد التعليم الفنى فى حاجة الى قوى جثمانية بقدر ماهو فى حاجة الى ثقافة وعلم ، وتطلب هذا درجة عالية من الثقافة والعلم يرتكز عليها التعليم الفنى فبدا يظهر فى مستوى التعليم الاعدادى ثم الثانوى والعالى . أصبحت العمالة زراعية وصناعية وتجارية علما له اصوله التى تمكن العامل من السيطرة على الآلة واستثمارها ، وأصبح العامل ايضا له شأنه باعتباره الاساس الاول فى الكفاية الانتاجية ، وبالتالى فى الحضارة ورفع عجلة التقدم والانتاج ، واصبح انسانا مثقفا لايسمح لاحد ان يستغله. وهكذا ظهرت بذور التعليم الفنى السليم على اساس رعاية الفرد كفرد وتوجيهه واستثمار ما لديه من امكانيات وكفايات .

وتقدم العلم بخطوات اوسع وأوسع ، وظهرت الحاجة الى قيام جماعة من العلماء والمخططين فقامت هوة واسعة بين علماء الصناعة والصناع ، وعلماء الزراعة والزراع ، وعلماء الاقتصاد وعمال التجارة . ومن هنا برزت اهمية قيام طبقة وسط بين العمال والعلماء تلك هى طبقة الفنيين . ومستويات المشتغلين بالزراعة والصناعة والتجارة فى الوقت الحاضر اصبحت تكون هرما قاعدته طبقة من العمال المثقفين ثم الفنيين ثم العلماء المتخصصين، ولكل منهم قيمته فى المجال الاقتصادى . وهرم الاجور لكل منهم يجب ان يتداخل فنجد بعض العمال من ذوى الخبرة يتقاضى اجرا أعلى من بعض المهندسين الجدد ، وكذلك الحال مع بقية ميادين الاعمال الاخرى . ويحتم هذا أن يكون هناك قدر مشترك من الثقافة العامة والمهنية تربط هؤلاء جميعا ، كما ينبغى ان يكون هناك قدر مشترك من الثقافة العامة المهنية بين هؤلاء جميعا وأولئك المشتغلين بالاعمال الاخرى مهنية وغير مهنية ، وان يكون هناك مرونة فى الانتقال بين انواع التعليم المختلفة . وكان ذلك عاملا هاما من عوامل تقدم التعليمين العام والمهنى فى الدول المتقدمة .

أما عندنا فى مصر فقد نشأ صراع بين مفاهيم متباينة عن التعليم الفنى ، فهمه البعض على انه كسائر انواع التعليم الاخرى وسيلة لانتقال بعض المواطنين الى طبقة الموظفين ، ومن هنا جاء اتجاه خريجى المدارس المتوسطة زراعية وصناعية وتجارية الى وظائف الحكومة واحجامهم حتى عن العمل فى المصانع والمزارع والمتاجر . وظن البعض

ان المدارس الفنية مراكز انتاج ، وقامت مشروعات كثيرة لتحقيق ذلك ، ولكنها كلها لم تحقق هدافها ، فواقع الامر ان المدارس الفنية مراكز تعليم وتثقيف قبل أى شيء آخر، وان عملية التعليم فى ذاتها عملية استثمارية تستثمرفيها الاموال بهدف الحصول على عائد بعيد المدى ولكنه عائد ضخم ، فهى تحتاج الى راس مال ضخم يقابله عائد ضخم بعيد المدى ومستمر ونامى ، فالآثار العلمية التى يغرسها التعليم فى المتعلمين تأتى بنتائج اقتصادية ضخمة ومستمرة .

٢ ـ الثقافة والتعليم

حاضر التعليم الفنى فى الجمهورية العربية المتحدة يواجه الكثير من الصراع فهل هو مجرد تدريب ؟ او هو تدريب وكسب مهارات واتجاهات عن طريق التثقيف والعلم والتكنولوجيا ؟

الواقع ان الثقافة جزء اساسى من عملية التعليم لانها تكسب الشخص مرونة وقدرة على تعليم ذاته ، وهذا هو هدف التعليم الصحيح ، ولعل هذا هو السر فى تفضيل المعاهد الفنية العليا الحاصلين على الثانوية العامة عن خريجى المدارس الثانوية الفنية ؟ فالنوع الاول اكثر ثقافة وبالتالى أكثر قدرة على التعلم • على حين ان التدريبات التى تمت فى المدارس الثانوية الفنية ربما تكون عائقا دون متابعة التطور فى المهن المختلفة التى اصبحت سريعةالتطور وفى اشد الحاجة الى من يستطيع متابعتها والتخلص مما الفه من قديمها • لكل ذلك كان من مهمة المدرسة الآن تمكين الطالب من المرونة اللازمة لتطوير نفسه وفق حاجات التقدم ولم تعد مجرد اكسابه عادات تقليدية للعمل ، ولا حتى معارف معينة لان عجلة التقدم فى منتهى السرعة ، ولابد من ملاحقتها عن طريق متابعة المعرفة والمرونة التى تمكن الشخص من التغير لملاحقة التغيير الحادث فى مجالات العمل .

ولم يعد الرجل الكفء فى العمل ذلك الذى يحفظ القوانين والقرارات والمنشورات ، وانما أصبح الرجل القادر على استثمار هذا كله لتنمية عمله وشخصه ، وبعد أن نشأت للمعلومات اجهزة لخزنها واسترجاعها فقد أصبح حفظة النظم والقواعد جماعة من المتخلفين الذين يحولون دون التقدم . لم نعد فى عصر سلفى وانما اصبحنا فى عصر تقدمى ينظر الى الامام ويستغل اجهزة التخزين والاسترجاع لبناء مستقبله على ماض متين . ومن هنا جاءت أهمية الثقافة كوسيلة لمد البصر الى الامام . ولم تعد الخبرة تكرارا مملا لعمل بعينه ، اذ معنى ذلك الاحتفاظ بصورة العمل على النحو الذى يتكرر عليه . ومفروض ان كل عمل يتغير ويتطور ، ولذلك كانت الخبرة معناها القدرة على احداث التغير لمتابعة التطور الحادث فى مجال العمل.

ومعناها ايضا التغير حتى يتسع البصر فى مجالات كثيرة من العمل ، فالشخص فى بداية حياته يقوم بعمل محدودولكنه كلما نما اتسع نطاق عمله وتشعب نتيجة اتساع المعرفة وتشعبها • ولذلك كان أصلح القادة اوسعهم معرفة وخبرة فى مجالات متعددة ، فالخبرة الآن لم تعد تلك الضيقة المحدودة ، وانما اصبحت متسعة ومتطورة ومتغيرة . فالقدرة على توسيع الخبرة وتطويرها وتغييرها هى من مميزات العصر الحاضر وسبيلها هو الثقافة التى تمكن الشخص من تطوير ذاته وتعليمها لكى يتسق مع متطلبات العصر . اما أولئك الذين يقضون حياتهم فى عمل بعينه فانهم متخلفون ومعوقون للتقدم فى المجال الذى يعملون فيه. ولهذا فان الدول المتقدمة لاتسلم قيادات الاعمال المختلفة لأولئك الذين ظلوا يكررون نوع عملهم سنوات وسنوات والذين ظلوا يختزنون المعلومات والنظم ويفخرون بمجرد الخزن والاسترجاع ، ولكنها تسلم قياداتها لاصحاب الخبرات المتعددة والمتغيرة القادرين على استثمار المعلومات والنظم للوصول الى حقائق جديدة ومعلومات جديدة . ومن هنا كانت أهمية الثقافة التى تمكن الشخص من تعليم ذاته ومتابعة التغير وملاحقته وتطوير نفسه وعمله مدى حياته .

المدرسة مهما زودناها باجهزة انتاجية فان عجلة التقدم فى المصانع أسرع من فترة استهلاك مصانع المدرسة، ولذلك فان مصانعها تبدو متخلفة بعد قليل ، ولذلك كان واجب المدرسة ان تزود الطلاب بالثقافة العامة والثقافة المهنية التى تمكنهم من ان يكتسبوا درجة عالية من المرونة تساعدهم على مواجهة المواقف الجديدة بنجاح . هذه هى وظيفة المدرسة الفنية والعامة . الثقافة فى المدرسة الفنية تمكن الطالب من متابعة تطورات العمل والمهنة وبالتالى حسن استغلال مايقدمه التطور التكنولوجى من أدوات ومصانع انتاج . والثقافة فى المدرسة العامة تمكن الطالب من متابعة تطورات العلم والتكنولوجيا وحسن استغلالهما • عن طريق الثقافة والعلم والتكنولوجيا تعمل الدول المتقدمة على رفع مستوى الانتاج كما وكيفا الى مالانهاية ، فان كان الفدان يغل ١٠ قناطير من القطن كل سنة ، فانه بوسائل العلم التطبيقى وبوسائل العمالة المتقدمة يمكن ان ينتج أكثر فاكثر واجود فاجود الى مالانهاية . وعن طريق الثقافة يمكن للشخص المثقف ان يتعامل بنجاح مع الاجهزة الحديثة فى المنزل وفى الشارع وفى مكان العمل ، ويتجنب ان تصبح هذه الاجهزة مصدر متاعب له ان لم يحسن استخدامها . وعلى هذا الاساس نستطيع ان ننظر الى مستقبل الثقافة فى المدرستين العامة والفنية فندعو الى قيام قدر مشترك من الثقافتين العامة والمهنية فى كل منهما . مفهوم الثقافة قد تطور فلم يعد قاصرا على الثقافة المألوفة التى تكتب وتقرأ بل امتد فاصبح ما يكتب وما يقرأ وما يعمل مما ينبغى ان يعرفه كل شخص لكى يعيش فى توافق مع مجتمعه الحاضر . القدر المشترك من الثقافتين ضرورى للنهوض

بالتعليمين ، وضرورى كذلك للنهوض بالجامعة والتعليم العالى والنهوض بالعمالة ايضا .

٣ - المدرسة العربية البوليتيكنيكية

بهذا المفهوم ينبغى ان ننظر الى مستقبل التعليم الثانوى العام والفنى ، فنرى انه ينبغى أن يتقاربا فيوجد بينهما قدر مشترك من الثقافة العامة والمهنية مسبوقين فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية بقدر مناسب منهما . ومن بين المتازين من النوعين الثانوى العام والفنى يمكن ان تختار الجامعة والمعاهد العليا البعض للاعداد لمستوى الفنيين بعد دراسة مدتها سنتان ، وبعضهم يتم تعليمهالى مستوى الليسانس والكثرة منهما تنزل الى سوق العمل بعد تدريب طويل او قصير وفق مقتضى حاجات العمل .

ويتطلب هذا الاقتراح ان تتحول ورش المدارس الصناعية الى ورش تعليمية وكذلك الحال فى مزارع المدرسة الزراعية . أما التدريب على الانتاج فيتم فى المصانع والمزارع والمتاجر . كما يتطلب أيضا أن تتحول معامل المدارس الثانوية العامة الى ورش تطبيقية لا الى معامل زجاجية تثبت صحة النظريات العلمية بالاسلوب السائد عندنا حتى الآن بعد آن أصبح الكثير من النظريات بديهيات لا تحتاج الى اثبات . وانما تحتاج الى تطبيق لتدريب الطلاب على حسن استخدام ما يحيط بهم من أجهزة اليكترونية وتكنولوجية . ومن المؤسف أنه حتى برامج التليفزيون التعليمية بدأت تمضغ مناهج المدرسة لتعيدها على الشاشة فى المساء بعد أن سئمها الطلاب فى مدارسهم نهارا لانها أصبحت غير ذات موضوع فى حياتنا الحاضرة ، وان ظلت هى الركن الاساسى فى أسئلة الامتحانات . الخطوة القادمة فى تطوير التعليم الثانوى اذن هى فى تقريب التعليمين العام والفنى فى المرحلة الثانوية لاعداد طبقة من المثقفين ثقافة عامة ومهنية قادرين على العمل المتطور أو الدراسة بنجاح فى التعليم العالى والجامعى . خريجو المدارس الفنية يمكن أن يتم بعضهم دراسته العليا للوصول الى مستوى الفنيين أو البكالوريوس ويلتحق الكثير منهم بالعمل المناسب بعد تدريب قصير أو طويل . وخريجوا المدارس العامة كذلك يمكنان يتم بعضهم دراسته العليا، ويمكن بعد تدريب قصير أو طويل ان يؤدوا بنجاح الاعمال الكتابية والادارية بل والاعمال الصناعية والزراعية والتجارية التى يدربون عليها . وبهذا الشكل يمكن أن نكون مواطنة عربية اشتراكية متطورة ومتماسكة بين جميع العاملين فى جميع قطاعات العمل ومستوياته ، ويتيح فرص التعليم والتعلم للجميع ونقيم التحاما طوليا وعرضيا بين جميع أنواع التعليم والعمل ومستوياته عن طريق وجود أساس ثقافى موحد يمكن المواطن من أن يعلم نفسه مدى الحياة . ويتطلب هذا وضع سياسة موحدة للتعليم العام والفنى والعالى والعمل عن طريق « مجلس أعلى للتعليم والعمل » ، ومن خلفه مركز معلومات وبحث يضم مجموعة من الخبراء تدرس قضايا هذا المجال وتعرض نتائج الدراسة عرضا موضوعيا مقارنا على هذا المجلس الذى يتالف من مجموعة من المفكرين القادرين على تصور العلاقة الالتحامية بين جميع أنواع التعليم ومستوياته وبينها وبين أنواع العمل ومستوياته .

وقد آن لنا أن نتساءل كيف نطور مدارسنا العامة الابتدائية والاعدادية لنكون منهما هذه المدرسة العربية العامة البوليتيكنيكية ؟

اننا لنتصور ان تتجه الجمهورية العربية المتحدة الى الزامية المرحلتين الابتدائية والاعدادية فى القريب العاجل ، وهذا ما ينبغى أن نخطط له من الآن حتى لا يترك تلميذ المدرسة الا الى العمل . وهذا التخطيط ينبغى أن يتضمن تطويرا جذريا لمناهج المرحلة الثانوية ايضا فالثقافة المهنية لابد ان تدخل ملتحمة بمواد التعليم العام فى جميع المستويات من ابتدائية واعدادية وثانوية . ولكى يتم هذا الالتحام ينبغى أن تتوافق من مستوى نضج التلاميذ فى كل هذه المراحل ، فهى فى المرحلة الابتدائية قد لا تزيد عن الاشغال اليدوية التى تعطى ملتحمة بالتربية الفنية ، والزراعة ملتحمة بالعلوم والاقتصاد المنزلى . ولكنها فى المرحلة الاعدادية تبدأ تلتحم بالتربية الفنية فى صورة نجارة ومعادن وبالعلوم فى صورة اشغال كهرباء وزراعة . والتلميذ فى كل عمل يزاوله من هذه الاعمال يدرس الاصول التكنولوجية جنبا الى جنب مع أصول الفن والعلم . فهو يستخدم الالوان عن معرفة بكيمياء الالوان ، وهو يستخدم المعادن عن معرفة بطبيعة المعادن ، وهو يتدرب على عمل الوصلات الكهربائية عن معرفة بطبيعة المادة التى يستخدمها ونظريات التوصيلات الكهربائية ، وكذلك الحال فى الاعمال الزراعية وفى الاقتصاد المنزلى فينبغى أن يدرس ذلك كله متصلا بالعلوم والفنون .

سوف تصادف الجمهورية ما صادفته البلاد التى تطورت ثوريا فلحقت بركب التقدم مثل اليابان والمانيا الشرقية من مشكلات فى تطبيق هذا الاتجاه فى وضع المناهج وتنفيذها ، خصوصا وأن من النادر أن نجد من بين المدرسين من يستطيع تنفيذ ذلك فى الوقت الحاضر . ولعل هذا هو الذى دعا الى فصل الجانب العملى ووضعه فى صورة دراسات عملية حين أدخلنا هذا الجانب فى مناهج التعليم الاعدادى والثانوى العام ، مما أدى الى ازدحام الخطة من جهة والى الفصل بين الجانب العملى والجانب التطبيقى للمواد من جهة ثانية . حتى فى المناهج التقليدية قام مدرسو العلوم بتدريسها مستعينين بمحضرين ، وقام أمناء مكتبات متفرغين منعزلين عن التدريس ونسى هؤلاء وهؤلاء أن المعمل جزء من عمل مدرس العلوم وأن القراءة جزء من عمل كل مدرس .

لهذا كله فاننا ندعو الى احداث تغيير ثورى فى اعداد المعلمين وتدريبهم بحيث يتم لنا اعداد هذا النوع من المعلمين وتدريب الموجودين منهم على هذا النوع من العمل فى الوقت الذى نستعد فيه لتغيير المناهج والكتب والوسائل وتغيير معامل العلوم الى ورش تطبيقية يعمل فيها الطلاب ويتعلمون ، والمكتبات المدرسية كذلك الى مكتبات يقرأ فيها الطلاب ويتعلمون ، وبذلك تستطيع المدرسة العربية البوليتيكنيكية ومدتها ٩ سنوات ان تحقق الى جانب ما تحققه اعداد مواطنين عرب مستنيرين ومنتجين وقادرين على اعادة تشكيل حياتهم كل وفق مستوى نضجه وامكانياته ، كما انها تؤكد الجوانب الآتية فى شخصيات تلاميذها :

ـ احترام العمل باليد والآلة وتقدير القائمين به بعد ان أصبح جزءا من الثقافة العامة ، وملتحما بالمادة العلمية التى تدرس .

ـ تثقيف التلاميذ فى الجانب المهنى بما ينفعهم فى حياتهم الحاضرة والمستقبلة ويجعلهم قادرين على التعامل بنجاح مع ما يحيط بهم من أجهزة وآلات .

ـ مساعدتهم على مواجهة الاحتياجات اليومية التى لا يجوز للفرد المثقف أن يعجز عن ممارستها اقتصادا للوقت والجهد كاستخدام الآلة الكاتبة والحاسبة وغيرها من الاجهزة التى دخلت الآن فى أعمالنا اليومية العادية .

ـ معاونة طلاب المرحلة الاعدادية على اختيار نوع التعليم الفنى المناسب عن معرفة ووعى بهذا النوع من التعليم .

فهذه المدرسة التى تمتزج فيها الثقافتان يمكن ان تقضي على هذا العزوف عن الالتحاق بالتعليم الفنى الناتج عن جهل الطلاب وأولياء أمورهم بهذا الجانب المهم من جوانب المعرفة .

٤ ـ مستقبل المدرسة الثانوية العامة والفنية :

اننا نتصور هذا المستقبل على نحو يجعلهما يتقاربان فيوجد بينهما قدر مشترك من المواد العلمية والاجتماعية واللغوية والثقافة المهنية تدرس فى مناهج واحدة وكتب واحدة وعلى يد معلمين من نوع واحد ، والى جانب ذلك تمتاز المدرسة الفنية بالتوسع فى الجانب المهنى كما تمتاز المدرسة العامة بالتوسع فى جانب الثقافة العامة ، مع مراعاة أن تصبح معامل المدرسة الثانوية العامة ورشا تطبيقية وان تصبح ورش المدرسة الثانوية الفنية ورشا تعليمية لا انتاجية من نوع الورشة التى اقامها الجانب السوفيتى حين تعاون معنا فى تدريب العمال للعمل فى بناء السد العالى . وتكون مزارع المدرسة الزراعية معامل للزراعة وليست مزارع للانتاج ، وبذلك لا تتطلب ٧٥ فدانا على النحو الذى نرى المدارس الزراعية تطالب به ولعل ٥ أفدنة الى عشرة تكفى لهذا النوع من المعامل : أما التدريب على الانتاج فيمكن ان يتم فى المصانع نفسها ، وفى المتاجر نفسها ، وفى المزارع نفسها ، على أن يتم تقديم الخريجين لمراكز الانتاج تحت اشراف معلمين قادرين على تدريبهم فى صورة مرنة تجعلهم يستفيدون بما درسوا فى تطوير أساليب العمالة فى المجال الذى يعملون فيه . ومن حسن الحظ أن الكثير من مصانعنا وعددا وافرا من متاجرنا ومزارعنا أصبح قطاعا عاما ينبغى أن يتحمل نصيبه فى اعداد جيل العمال . وان بدا فى ذلك بعض الضياع فى أول الامر ، فان هذا النظام سوف يثبت مستقبلا زيادة الانتاج عن طريق رفع كفاية الفرد الانتاجية .

فاذا انتهى الطالب من دراسته الثانوية العامة او الفنية فانه يستطيع أن يبدأ عمله فى المجال المهنى بعد تدريب طويل او قصير . ويستطيع كذلك أن يتم دراسته العليا فى أى وقت بعد اجتياز امتحان انتقائى يختار الاصلح لنوع الدراسة المطلوبة ، فنحن نطالب أيضا بالمزج بين العمل والدراسة بحيث يبدأ التلاميذ العمل ولا مانع من العودة للدراسة متى هيأ نفسه علميا وماديا لها كما نطالب بالخروج عن المألوف فى النظام العالى والجامعى بحيث توجد دراسات بالمراسلة ودراسات بالانتساب ودراسات صيفية الى جانب الدراسات التقليدية ، مع وضع تخطيط شامل لهذا كله . فالخطأ ليس فى التوسع فى نظم التعليم واخضاعها لظروف العاملين وظروف العمل ولكن الخطأ هو فى العفوية التى تعالج بها هذه الامور .

وبهذا نضمن وجود عمالة متوسطة كافية للنهوض بجميع مرافق الانتاج والخدمات فى الجمهورية ، الى جانب القضاء على هذا الضغط على الجامعات والمعاهد العليا .

نحن نطالب اذن بالقضاء على الهوة بين نوعى التعليم الثانوى ، ومن باب أولى فاننا نطالب أيضا بالقضاء على الهوة بين فرعى التعليم العام فلم تعد العلوم ولا الرياضيات ولا الاجتماعيات ولا اللغات مطلب جماعة بعينها ولكن الجميع يحتاج اليها والتعليم الثانوى على أية حال ليس هو مرحلة التخصص ، فينبغى أن نعدل نهائيا عن هذا النوع من التفكير ليحل محله المزج والالتحام بين جوانب المعرفة وجوانب العمل ، وأن نخطط لذلك تخطيطا علميا على يد مجموعة من خبراء المعلومات والتعليم والعمل متفرغين لهذا النوع من البحث يعرضون نتائجه على مجلس من كبار المفكرين كما ذكرنا ذلك قبلا .

ولكن كيف نحقق ذلك ؟ أو بمعنى آخر كيف نخطط من الآن لتقريب هذين النوعين من المدارس الثانوية ؟

مما لاشك فيه أن هناك توسعا فى كل انواع التعليم بما فى ذلك التعليم الثانوى عاما وفنيا ، فالرغبة فى الاستزادة من التعليم رغبة جامحة لا يمكن ولا ينبغى ان نوقف تيارها ، ولا نستطيع ان نفكر فى التوسع فى مرحلة وايقاف التوسع فى مرحلة تالية أو موازية . وكل تفكير فى هذا الاتجاه كان مصيره الفشل ، كما حدث حين فكرنا فى التوسع فى المرحلة الالزامية دون المراحل الاخرى أو بنسبة أعلى بكثير من التوسع فى المراحل الاخرى ، او حين فكرنا فى التوسع فى التعليم الفنى وتجميد الثانوى العام . فالتوسع لا التجميد صفة أساسية من صفات التعليم فى كل مراحله وأنواعه . وعن طريق هذا التوسع الحتمى نستطيع ان نخطط للتقريب بين المدارس الثانوية العامة والفنية فتستضيف المدارس العامة فصولا من المدارس التجارية الثانوية مثلا حيث تتبادل معها المنفعة فدروس الثقافة العامة المشتركة يشترك فى تدريسها معلمو هذه المواد ، ودروس التدريب على الآلة الكاتبة والحاسبة يمكن أن يقوم بها معلمون لتدريب الصفوف التجارية والعامة وهكذا .

ويمكن أن تستضيف المدارس الصناعية كذلك بعض فصول التعليم العام لتبادل المنفعة على النحو الذى ذكرنا ، والمدارس الزراعية كذلك تستضيف بعض فصول التعليم العام .

وفى نفس الوقت يراعى وضع منهج واحد وكتب مشتركة للجزء المشترك من المقررات وبذلك يسهل التعاون بين هذه المدارس . وهذه هى صورة المرحلة الانتقالية من الوضع الانعزالى الحالى الى وضع التحامى .

وفى المدارس الثانوية العامة الجديدة ينبغى أن نتجه نحو تزويدها بورش تعليمية بسيطة تدرس فيها الدراسات العملية مع مراعاة ان هذه الدراسات سوف تتطور لتلتحم قريبا بالمواد العلمية والفنية . وعلى ذلك ينبغى أن نراعى امكان تحويل هذه الورش الى الصورة الجديدة .

اما الخطة الدراسية فى كل من نوعى التعليم الثانوى فيجب ان تخضع لتغير جذرى لتأخذ ملامح العصر الذى يعيش فيه ، الذى يتصف بانه عصر علم وتكنولوجيا فيكون قوامها دراسات علمية وتكنولوجية مصبوغة بصبغة اجتماعية وانسانية وقائمة على أساس من رفع شان العمل والعاملين . وان تقوم الامتحانات على أساس قياس قدرة التلميذ على استثمار المعلومات لا على اختزانها ، وتتحول الكتب المدرسية الى الصورة التى تساعد التلميذ على الوصول الى المعلومات التى يريدها منها لا الى حفظها ، والعملية التدريسية الى تدريب الطلاب على الوصول الى المعلومات وحسن استثمارها لا مجرد تلخيصها وتيسير الاحتفاظ بها لتكتب فى أوراق الامتحانات . فالعقل البشرى بطبيعته قادر على الاستثمار اذا درب على ذلك أكثر من قدرته على الاختزان والاسترجاع ، ولعل أجهزة الاختزان والاسترجاع الحديثة اقدر من الانسان على ذلك من ناحية السرعة والدقة ، ولذلك ينبغى أن ندرب الطلاب على حسن استخدام كتبهم المفهرسة ومكتبات مدارسهم حتى يتهيأوا لاستخدام اجهزة الاختزان والاسترجاع فى الوقت المناسب .

ويمكن ان نقترح توزيع الخطة الدراسية فى التعليم الثانوى العام والفنى على النحو التالى :

٥٠ ٪ للمواد الثقافية المشتركة (علوم – لغات – اجتماعيات ..)

٢٥ ٪ للمواد العملية والتكنولوجيا المشتركة

٢٥ ٪ للجانب العلمى فى المدرسة الثانوية العامة ويقابلة الجانب العملى فى المدرسة الثانوية الفنية .

وتحقيق ذلك يتطلب منا اعادة النظر فى التعليم العام والفنى من جميع النواحى :

١ – سلم التعليم ليتسق مع قيام مدرسة عربية بوليتيكنيكية مدتها ٩ سنوات يليها مدرسة ثانوية منوعة وملتحمة (عامة – فنية) .

٢ – تحديد أهداف هذه المدرسة العربية العامة البوليتيكنكية بما يتسق مع روح العصر .

٣ – تحديد اهداف المدرسة الثانوية العامة والفنية على الصورة المقترحة للتقريب بينهما وكذلك المناهج المشتركة والخاصة بكل منها .

٤ – وضع تخطيط للمستقبل يراعى فيه تطوير المدارس الحالية نحو الاتجاه لتحقيق الصورة المقترحة ومراعاة تحقيق هذه الصورة فى المدارس التى تستحدث .

ولعله آن الاوان لان تعيد الدولة تنظيم الجهاز المركزى بوزارة التربية والتعليم الذى يتولى التخطيط للخدمة التعليمية ومتابعتها الى وحدات للعلاقات والمعلومات والخدمات التربوية والمالية والادارية تعمل متعاونة فى قطاعات طولية بدلا من الوحدات الحالية التى تقسم التعليم الى مراحل وانواع تتولى كل منها مرحلة او نوعا فتتعصب له فلا تبرز اهمية وحدة التعليم التى ترعى التلميذ ككل وتتعهده منذ يخطو الخطوة الاولى نحو المدرسة حتى تسلمه الى قطاع العمل . فلعل التقسيم الى مراحل مكانه أجهزة التنفيذ فى مديريات التعليم . وهذه الوحدة المركزية ينبغى ان تزود بكفايات علمية قادرة على التعاون مع مجلس التعليم والعمل وخبرائه الذى اقترحناه قبلا ، وعلى تزويدهم بمشكلات التعليم الحقيقية فى صورة علمية لا عفوية ، وعلى التخطيط

لتنفيذ ما استقر عليه هذا المجلس من مقررات ، ومعاونة الاجهزة التنفيذية فى المديريات على تنفيذ هذا المخطط فى الصورة الصحيحة المناسبة . وهذا النوع من العاملين متوفر والحمد لله فى الوزارة ولكنه متشتت وينبغى أن يتجمع وأن يتدرب ليحل محل المعوقين للتقدم من حفظة المنشورات والقرارات والارقام .

٥ ـ والخلاصة :

اننا لا نستطيع أن ندعى اننا قد الممنا فى هذه العجالة بتحديد مستقبل التعليم الثانوى العام والفنى ولكننا اتجهنا الى دراسة تاريخهما وأثره فى قيام الهوة بينهما . ودعونا الى التقريب بينهما فى صورة مدرسة ثانوية عامة واخرى فنية ولكنهما ملتحمتان ومسبوقتان بمدرسة عربية بوليتيكنيكية مدتها ٩ سنوات .

وأيا كان نوع المدرسة الثانوية عامة او فنية فانها تؤدى الى العمل بعد التدريب والى اتمام الدراسة العالية وفق نظام للاختبار . وطالبنا بان يمتزج التعليم بالعمل فى المناهج وان يتخلل العمل التعليم ، وأن يؤدى التعليم الى المرونة ، وان يكون نظامه مرنا يسمح بالقضاء على كل ما ألفناه من نظم تقليدية ليحل محلها نظم ثورية تناسب العصر الذى نعيش فيه . ولكى نخطط لهذه الثورة اقترحنا مجلسا للتعليم والعمل ودعونا الى تغيير جذرى فى الهيكل الادارى لوزارة التربية والتعليم يكتفى بقلة من العاملين القادرين على التعاون مع مجلس التعليم والعمل وخبرائه ، وعلى التخطيط لتنفيذ مقرراته ومعاونة الاجهزة الاقليمية على التنفيذ فى الصورة الصحيحة .

وقد استرشدنا فى هذا كله بالاسلوب الذى عالجت به الدول الحديثة التقدم مثل اليابان والمانيا الشرقية فى مواجهة مشكلاتها التعليمية دون أن تدعوا الى الاخذ بنظام معين او منهج معين ، فقد آن لنا أن نقيم نظاما تعليميا عربيا يسد حاجاتنا ويأخذ بخبرات الدول الاخرى ويسير فى اتجاهاتنا التقدمية ، وان لم ينقل عنها نظامها . وهذا لا يتأتى عن طريق اصلاح التعليم فى مؤتمرات ، او على يد رجال أكفاء فى التعليم فحسب او مفكرين يكتبون ، بل على يد جماعة متفرغة من الباحثين ممن خبروا التعليم ووسائل جمع المعلومات والبحث العلمى وعرض الموضوعات عرضا موضوعيا مقارنا على مجلس يضم الكفايات من القادرين على فهم التعليم ملتحما بالعمل وبالاتجاهات العصرية للعلوم والتكنولوجيا . أما المؤتمرات وحلقات البحث والمقالات فمهمتها أن تثير الرأى العام لتقبل التغيير ، والحمد لله قد تمت هذه الاثارة الى درجة اننا نخشى ان المواطنين جميعا يستعجلون الاصلاح وبقى ان يقيم الاصلاح على أسس علمية سليمة .



الاتجاهات الجديدة في التعليم

د . فؤاد البهى

استاذ علم النفس بكلية التربية جامعة عين شمس .



١ - الانفجار المعرفى ومدرسة المستقبل :

لم تشهد البشرية من قبل عصرا كهذا العصر الذى نعيش اليوم أحداثه · تحررت المادة من عقالها وانطلقت طاقة تجاوز آفاق الأرض الى غياهب الكون السحيق · وتحولت النظريات العلمية الى علم تطبيقى ، وتحول العلم التطبيقى الى تكنولوجيا ، وطورت التكنولوجيا حياتنا الخاصة والعامة ، وأساليب معيشتنا ، وتحركت الحياة من حولنا بسرعة مذهلة وأصبح لزاما علينا أن نواكب هذه السرعة فى جميع ميادين نشاطنا ·

آية هذا العصر الانفجار المعرفى الذى صنع الثورة الصناعية ، وصنعته الثورة التكنولوجية وطورت التكنولوجيا حياتنا الخاصة والعامة ، وأساليب معيشتنا ، وتحركت الحياة من حولنا بسرعة مذهلة وأصبح لزاما علينا أن نواكب هذه السرعة فى جميع ميادين نشاطنا ·

ولا تستطيع المدرسة أن تبقى جامدة ولاتلاحق هذا الفيض الدافق من المعرفة الجديدة من أجل هذا نبتت البذور الاولى للرياضة الحديثة ، والعلوم الاساسية ، وتخففت المدرسة العصرية من كثير مما ورثته عن الكهنوت العلمى للقرون الوسطى ، واستبدلته بالمعرفة الجديدة ، معرفة العصر التكنولوجى ·

وتغير بذلك المنهج التقليدى ، الى المنهج العصرى ·

وتحولت العملية التربوية فى الدولة العصرية من مجال الخدمات الى مجال الاستثمار ·وأصبحت عملا له عائد ، واتخذت المدرسة مكانتها فى صناعة الثروة العقلية ، وتحققت بذلك خصائص المنهج العصرى عندما وضحت أهدافه ومسالكه·

٢ - الانفجار السكانى ومدرسة المستقبل ·

أصبحت احتمالات الحياة أكبر بكثير عما كانت عليه فى الأجيال الماضية · وبدا عالم اليوم خيرا من عالم الأمس ·

زادت الرعاية الصحية ؛ والكفالة الاجتماعية وضاق مدى الحروب ، وتحكم العلم فى كثير من الكوارث الطبيعية التى كانت تهدد حياة الملايين بالدمار ، وزادت تبعا لذلك نسبة البشر فى جميع انحاء الأرض حتى أصبحنا دون أن ندرى نواجه انفجارا سكانيا يفرض مشكلاته على المأكل والملبس والمسكن ، وفرص العمل والتعليم·

ومدرسة المستقبل هي التي ستكفل التعليم لجميع الافراد • ولن تستطيع أن تلاحق هذا الزحف البشري الا اذا امتدت خارج أسوارها التي ضاقت ،ونشرت العلم حيث أصابت عن طريق الراديو والتليفزيون والتعليم المبرمج وأصبحت بذلك فكرة بدلا أن كانت مبنى،وتطورت الى وظيفة بعد أن كانت مجرد مؤسسة •

قد تتنافر هذه المسالك أو تتعارض لكنها تلتقي أخيرا في مقصد واحد ، في ديمقراطية التعليم ، وفي أنه حق لكل مواطن •

والمدرسة بصورتها التقليدية عاجزة عن أن تلاحق ذلك الانفجار السكاني • وعليها أن تتطور من مدرسة الفصل الى مدرسة الشعب • ومن مدرسة السنة الدراسية الى مدرسة المادة حتى تصل بمدونتها الجديدة الى كل طفل قادر على التعلم •

٣ ـ المشكلات التربوية ومدرسة المستقبل :

السؤال الواحد الأول ، هو عود الى بدء •

اذا لم تعالج مدرسة المستقبل مشكلات الامس واليوم أصبحت هي نفسها مدرسة اليوم والأمس أضلها من شايعها وظن أنه هداها ، وساقها الى رداها •

المدرسة التي لا تستوعب كل أطفال الالزام ليست مدرسة المستقبل •

المدرسة التي يستنزف جهدها الفاقد ، ويكثر الغياب بين تلاميذها ، ويضعف العائد من تحصيلها ، ليست مدرسة المستقبل•

المدرسة التي تعيش بمعزل عن البيئة ،ومطالب البيئة ، ومشكلات البيئة ، ومتغيرات البيئة ليست مدرسة المستقبل •

المدرسة التي يزداد عدد طلابها ، وتقل نسبة معلميها ليست مدرسة المستقبل •

مدرسة المستقبل هي التي تحدد مشكلاتها تحديدا موضوعيا ، وتعالجها بطريقة علمية ، وتمتد حتى تستوعب كل الاطفال ، وتسبق عصرها لتصبح هي ذاتها أداة تغير ، لا تابع تطور •

٤ ـ مدرسة المستقبل ثمرة تجارب العلم التربوي

اهتدى العلم التربوي في السنوات الماضية الاخيرة الى الكشف عن أهم معالم العملية التربوية وظلت نتائج هذه الابحاث سجينة معامل التجارب ومعاهد الابحاث ، وقد آن لها أن تمتد الى واقع الحياة في المدرسة •

والموقف الراهن في خصائص عملية التعلم ومطالب النمو الفردية ينبىء عن ثروة علمية فريدة يجب أن تجد طريقها الى مدرسة المستقبل•

وسنلخص فيما يلي أهم النتائج التطبيقية التي أقرتها نظريات التعلم والتي تصلح لاقامة الدعائم العلمية لمدرسة المستقبل :

١ ـ ايجابية المتعلم

وهي تؤكد ان التعلم عن طريق العمل والمشاركة الايجابية خير من التعلم عن طريق مجرد الاستماع

٢ ـ التكرار

يجب أن تخضع عملية التكرار للتباعد المتزايد للمراجعة حتى تقل نسبة النسيان •

٣ ـ الاثابة

وهي خير من العقاب لأنها تؤدي الى تثبيت التعلم •

٤ ـ التنوع

يعتمد التعميم على التنوع ، ولذا يجب أن تتباين الظروف المحيطة بالعملية التعليمية وأن تختلف حتى يتحقق التنوع الذي من شأنه أن يؤدي الى التعميم •

٥ ـ قوة الدافع

الدافع القوي يعوق التعليم لأنه يثير القلق والخوف • والدافع الضعيف لايثير اهتمام المتعلم الى الحد المناسب لنجاح عملية التعليم • ولذا يجب أن تحدد الدافع المناسب لكل موقف تعليمي•

٦ ـ معرفة النتائج

ترتبط معرفة النتائج بالدراية المرتجعة وبعملية النقد الذاتي ، ويتعدل السلوك كلما تحولت الاستجابة الى مثير ، ويرتفع بذلك مستوى الأداء • ولذا يجب أن تستفيد العملية التربوية في صورتها المقبلة من الدراية المرتجعة •

٧ ـ وضوح الهدف

الهدف الواضح يضفي معنى وقوة على التعلم• وعندما يدرك المتعلم وظيفة ما يتعلم ، تتحقق أهمية العملية التربوية لارتباطها بهدف واضح متميز•

٨ ـ الفهم

التعلم الذي يعتمد على الفهم أقوى من التعلم الذي يعتمد على الذاكرة الصماء • كلما ذاد عمق

الفهم زاد تبعا لذلك مستوى التحصيل ·

٩ ـ التفاعل الاجتماعى

أدت نتائج الابحاث النفسية الاجتماعية الى تأكيد أهمية التفاعل الاجتماعى فى ممارسة الأسلوب الديمقراطى وفى تطوير التفكير الجماعى وتكوين الرأى واتخاذ القرار ·

ولهذه النتائج أثرها العميق فى تخطيط عملية التعلم على أسس علمية موضوعية وفى التحول من الأساليب التقليدية الى أساليب العصر ... أساليب الخبرة والتجربة ، والبحث · وبذلك يزداد اهتمام الفرد بما يتعلم ووتزداد حصيلة العملية ذاتها لمسايرتها لخصائص الفرد فى تحصيله ولاهتدائها لانجع الوسائل لتحقيق أكبر عائد للعملية التعليمية ·

لكن هذا الفرد الذى يتعلم له خصائص · ولهذه الخصائص اهميتها البالغة فى تعلمه · ونمو الطفل يختلف عن نمو المراهق ، وهذا بدوره يختلف عن نمو الراشد وتتباين سرعة النمو ومعدلات تغيره تبعا لمراحل الحياة وتختلف هذه المظاهر من بيئة لأخرى ومن سلالة لسلالة · ولذا أصبح لزاما على الذين يخططون لمدرسة المستقبل أن يعرفو الخصائص الجسيمة ، والحركية ، والحسية ، والعقلية المعرفية ، والمزاجية الانفعالية ، والاجتماعية الديناميية لجميع مظاهر النمو ·

مدرسة المستقبل هى مدرسة العباقرة ، والعادين ، والاغبياء ، كل وفق مواهبه وقدراته وسرعة تحصيله · ومدرسة اليوم تظلم العباقرة والاغبياء لانها لا تساير الا العادين من الافراد · ولن تستطيع مدرسة المستقبل أن تحقق فكرتها الا اذا تمكنت من قياس ذكاء الاطفال ومعرفة قدراتهم ميولهم ، ثم أقامت مناهجها وخططها الدراسية لتسرع بالأذكياء العباقرة ، ولتهدأ بالعادين ، ولتبطىء بالأغبياء ·

بهذا لا يدرك الذكى الملل ، ولا يعانى الغبى من التخلف ·· ويسير ركب العقل ، يفيض حيث أصاب ، يتسامى حيث أراد ، ويهدأ عندما لا يقوى على التصعيد ·

٤ ـ التقنيات التربوية ومدرسة المستقبل :

استطاعت مدرسة اليوم أن تستشف المستقبل فى بعض جوانبه فبدأت تحاول أن تجرب أثر بعض التقنيات التربوية على عملية التعلم · وعلى مدرسة المستقبل أن تتبنى نتائج هذه الارهاصات وأن تقيم فلسفتها على أسلوب العصر ، أسلوب العلم والبحث والتقويم ، وأن تستفيد من كل ما يصل اليه العقل فى ميادين نشاطه المختلفة ·

أهم هذه التقنيات التربوية الحديثة هى التعليم عن طريق الاذاعة والتليفزيون والتعليم المبرمج ، ومختبرات اللغة ، ومكتبة الذاكرة الالكترونية ·

١ ـ التربية من بعيد Telefedagogy

تطور مفهوم التعليم عن طريق الاذاعة والتليفزيون ، فانتشر ، ومن طبيعته الانتشار · لكنه جاوز مداه وبدأ يستفيد من الاقمار الصناعية فى بث برامجه التعليمية عبر القارات والمحيطات ونشأ بذلك عصر جديد ، عصر التربية من بعيد

ويتصدى هذا النوع من التقنيات الجديدة لحل مشكلات جذرية آدت العملية التربوية من عصر سحيق · مثل مشكلة المعلم الكفء والمبنى والكتاب ، ومجانبة التعليم الحالى للخبرة المباشرة وواقع الحياة اليومية · ولقد كان للتعليم عن طريق البرامج الاذاعية والتليفزيونية أثره الفعال فى تأصيل عملية التعلم وتجويدها · فاستعان هذا الاتجاه بالمعلم الكفء وأجزل له العطاء ، ونشر دروسه فى أوسع نطاق · وأدى هذا الانتشار الى انقاص التكلفة الى أقل حد ممكن والى زيادة العائد ورفع مستوى الاجادة · وانتقل الدرس من قاعات المدرسة الى حجرات البيت ، وجاوز حدود الكلمة المكتوبة الى مجال الكلمة الاذاعية المسموعة والتليفزيونية المصورة ، واقتربت المعرفة من خبرة الفرد اليومية ، وتخففت كثيرا من تجريدها الرمزى عندما تخطت قيود الورقة والسبورة الى دينامية الشاشة الصغيرة ، واكسبتها هذه الدينامية حيوية وقوة ·

وقد تواترت نتائج البحث للمعينات السمعية البصرية الاذاعية والتليفزيونية على تأكيد صلاحيتها لتدريس العلوم الأنسانية ، وأن أثرها يصل الى ذروته مع أطفال المرحلة التى تمتد من ٨ الى ١٤ سنة ، وأن ميقاتها صباحا قبل الدراسة ٥٢ مساء بعد اليوم المدرسى ، وأن عليها أن تتداخل مع الدروس التقليدية لتصحح مسارها وتقوم منهجها وبذلك يصبح الدرس فى صورته الصحيحة مزيجا من درس الورقة والسبورة والكلمة المذاعة والصورة التليفزيونية المتحركة المرئية ·

٢ ـ التعليم المبرمج

بدأ التعليم المبرمج ينتشر فى مدرسة اليوم ليحتل مكانته الاصيلة فى مدرسة المستقبل ، وهو

فى جوهره ثمرة أبحاث ونظريات التعلم · وتعتمد فكرة هذا النوع الجديد من التعلم على تحليل المادة الدراسية الى وحدات، وتنظيم هذه الوحدات فى خطة زمنية دقيقة تسفر عن تتابع علمى بحيث تؤدى كل وحدة الى التى تليها ويعتمد هذا التتابع على دراسة نفسية لطبيعة المادة ، وطبيعة المتعلم، وعلى تحديد العلاقات التى تربط وحدة بأخرى ، وأثر تعليم كل وحدة على التى تليها ومدى تأثرها بما سبقها · ثم تصاغ الاسئلة التى تقيس مدى نجاح التحصيل فى كل وحدة ، وتعد اجابات تلك الاسئلة ويتابع الفرد بنفسه تعلمه فينتقل من المادة الى السؤال ثم يقارن اجابته هو بالاجابة الصحيحة ، فان وجد نفسه مصيبا فيما أجاب انتقل الى الوحدة التالية ، وان وجد نفسه مخطئا فيما أجاب راجع ما تعلم ليصحح اجابته وليمضى فى خطة تعلمه ·

ويستطيع الفرد أن يمارس هذه الخطوات وحده باتباع خطة التعليم المبرمج ، أو أن يستعين ببعض الآلات الحديثة التى تتابع معه خطوات نجاحه وفشله فتمضى به الى الوحدة التالية اذا نجح ، وتعيده الى الوحدة السابقة اذا فشل · ويسمى هذا النوع من الآلات بآلات التعليم Teaching machines

والتعليم المبرمج بهذه الصورة تعليم ذاتى يسير بكل فرد وفق سرعته وقدراته ، فلا يبطىء بالسريع ولا يسرع بالبطىء ، يمكن الفرد من معرفة نتائج تحصيله أولا بأول فيعلى بذلك من أثر الحافز ويؤكد نسبة الدراية المرتجعة التى تحقق للتفاعل القائم بين الفرد واستجاباته رد الفعل الضرورى لافادة الفرد من نفسه وتطويره لمستواه من خلال هذه الخبرات الذاتية · وبذلك تتحقق فعالية الفرد فى عملية التعلم أثناء التعلم ،وتظهر أهمية اشتراكه الفعلى فى تعديل سرعة تعلمه وفق نتائج تحصيله ·

التعليم المبرمج بما ينطوى عليه من حافز ومشاركة ايجابية ودراية مرتجعة ومسايرة للفروق الفردية هو التعليم الذى يجب أن تتبناه مدرسة المستقبل ·

٣ ـ مختبرات التعلم اللغوى

الطفل يتعلم اللغة عن طريق التقليد،فيستمع الى الكلام ثم يحاول تقليده ثم يقارن فيما بينه وبين نفسه ما يستمع وما يقلد ويعدل نطقه فى كل مرة يقلد ما يستمع ·

تلك هى عملية التعليم اللغوى بمراحلها المختلفة وهى نفس المراحل التى يعتمد عليها المختبر اللغوى فى تعليم اللغات الاجنبية ،وبذلك تنقسم أقسام المختبر الى قسم الاستماع حيث يستمع الفرد الى شريط تسجيل ينطق بلغة أحد أئمة النطق وأساتذة اللغة ، فيسمع مخارج الحروف كما يجب أن تنطق ، وينصت الى الألفاظ كما يجب أن تقال ، ويتابع الجمل كما يجب أن يتحدث بها أبناؤها ، ثم ينتقل الى قسم الاستماع والتسجيل ، فيستمع ويقلد ما يستمع ، ثم ينتقل الى قسم المقارنة والتقويم ، فيستمع ويسجل ويستمع الى ما يسجل ويقارن ما يقول بما يسمع ويعدل سلوكه ليقترب فى محاكاته اللغوية لما يسمع ·

وهكذا يشترك المتعلم بطريقة ايجابية فيما يتعلم ، يعلم نفسه ، وينقد تحصيله ، وترتد اليه الخبرة لتعدل من سلوكه فى كل مرة تحدث فيها ظاهرة الدراية المرتجعة · يخضع التعلم اللغوى بهذه الصورة لنتائج أبحاث وتجارب عملية التعلم ·

بهذا الاسلوب يتعلم الفرد اللغة صافية نقية كما ينطقها أصحابها · وعلى مدرسة المستقبل وهى تجدد طرائقها العلمية فى تعليم اللغات أن تتبنى هذا الاسلوب وأن تحول تدريس اللغات الحية الى مختبرات لغوية ·

٤ ـ مكتبة المستقبل مكتبة الذاكرة الالكترونية

يتزايد الانتاج السنوى للكتب بطريقة جنونية وسيأتى اليوم الذى تعجز فيه أكبر المكتبات عن أن تستوعب كل الكتب الضرورية لها · وستتأثر مكتبة المدرسة بهذا التيار فتعجز هى الأخرى كما عجزت المكتبات الكبرى · وستتحول معارف الكتب الى بطاقات ، وستتجمع بطاقات كل موضوع فى قسم واحد بالرغم من مصادرها المختلفة · وستصبح الوحدة هى الفكرة وليست هى الكتاب أو المجلة أو الصحيفة · وستتحول البطاقات الى شريط يحتوى على رموز الافكار · وستنتقل بذلك عملية استخلاص المعلومات الى ميدان العقل الالكترونى ·وقد بدأ العلماء يصنعون فعلا عقولا الكترونية صغيرة الحجم تفى بكل عمليات المكتبة التقليدية التى ستعجز عما قريب عن ملاحقة الانفجار المعرفى الهائل الذى تفيض به منابع المعرفة صباح مساء ·

وطفل المستقبل هو طفل العقل الالكترونى ·

وعليه أن يتعلم كيف يتخذ من هذا العقل أداة لدراسة الكون وفهمه ٠

وعلى مدرسة المستقبل أن تزود أبناءها بمهارات العصر ، كما كانت مدرسة الماضي تزود أبناءها بمهارات عصرها من لوح مكتوب ، وكتاب مقروء ، وسبورة مرئية ٠

مهارات المستقبل التى تصنع اليوم هى الرياضة الحديثة ، ولغة الحاسب الالكترونى ، وعلوم الفضاء ، والكشاف التحليلى للمعرفة البشرية المتزايدة ٠

٥ ـ التصور التربوى لمدرسة المستقبل

مدرسة المستقبل هى مدرسة مراحل الحياة لا مراحل التعليم ، والفصل المرن فى عدد أفراده لا الفصل الثابت فى حجم تلاميذه ، والجدول الدراسى المتحرك لا الجدول الدراسى الجامد ، وسنوات المادة لا مواد السنة ، ومعلمها هو معلم الدرس الاذاعى التليفزيونى ، والتعليم المبرمج والمختبر اللغوى لا معلم الفصل والمادة ٠

المدرسة ومراحل الحياة

ستصبح المراحل الدراسية فى صورتها التقليدية الحالية أسطورة الماضى وخرافة القرون الغابرة عندما تتحول المرحلة الاولى والاعدادية والثانوية الى مرحلة الطفولة والمراهقة المبكرة والمراهقة الوسطى ٠ وتخضع المراحل الى أسس نفسية علمية صحيحة وتساير بذلك خصائص النمو فى كل مرحلة ٠

يجب أن تخضع مراحل التعليم لمراحل النمو وأن تختلف من بلد لآخر تبعا لاختلاف تلك المراحل ، ولا تصبح القضية هى مجرد تبنى تقسيم معين وانما تصبح القضية فى جوهرها هى اكتشاف نقط التحول فى ذلك النمو ، وتقسيم التعليم الى مراحل تفصلها تلك النقط ٠

الفصل المرن فى عدد تلاميذه

الفصل تجمع من الافراد لتعلم أشياء معينة ٠ ولذا يجب أن يختلف هذا التجمع تبعا لاختلاف مراحل النمو ، وتبعا لاختلاف نوع المادة التى يتعلمها الفرد وتبعا لاختلاف مستواها ومستواه هو فى تحصيلها ٠

ولذا يجب أن يصبح الفصل فى مدرسة المستقبل من المرونة بحيث يحتوى على آحاد قليلة أو عشرات كثيرة ٠ وهذا يقتضى أيضا دراسة أثر حجم الجماعة على مستوى التحصيل والاداء ٠

الجدول الدراسى المتحرك

الجدول الدراسى توقيت لخطوات تعلم المادة وبما أن هذا التعلم ذاته سيخضع فى المستقبل لسرعة كل فرد ٠ اذن يجب أن يخضع الجدول الدراسى أيضا لهذه السرعة ، وهذا يخرجه من جموده المألوف الى متابعة سرعة النمو ، فيتحرك هو الاخرى كما تتحرك مستويات الفهم فى الزمن والفهم الأولى يحتاج لزمن طويل ، والفهم اللاحق سريع خاطف ٠

سنوات المادة

مدرسة اليوم تأخذ بمبدأ المواد المتعددة فى السنة الواحدة ، وجمع هذه المواد معا وبتلك الصورة عملية تقليدية يجب أن تخضع لمزيد من الدراسة والبحث ٠ فاقتران تعليم مادة بتعليم مادة أخرى قد يؤدى الى اعاقة تعلم المادتين كما يحدث فى ظاهرة الانتقال السالب لأثر التدريب٠ وعلى مدرسة المستقبل أن تتحرر من الشكل التقليدى لتلك المواد وأن تتخذ لنفسها مبدأ آخر يعتمد على تعدد السنوات الدراسية للمادة الواحدة ٠ وفى مقدور التلميذ أن يكون وفقا لهذا النظام فى السنة الاولى فى الحساب وفى السنة الثانية فى اللغة العربية وفى السنة الثالثة فى المواد الاجتماعية ٠ وهكذا تساير السنوات الدراسية قدرات الافراد فى تنوعها واختلاف مستوياتها ٠

معلم التقنيات الحديثة :

معلم المستقبل هو المعلم الذى تدرب على استخدام المعينات السمعية البصرية الحديثة ٠ هو المعلم القادر على أن يشترك فى انتاج الدروس الاذاعية والتليفزيونية ، وأن يستفيد منها فى عمله ٠ هو المعلم الذى يعلم كيف يرشد تلاميذه الى أساليب التعليم المبرمج ٠ هو المعلم المدرب على استخدام المختبرات اللغوية فى التعليم ٠ هو المعلم الذى يطور نفسه ليواكب العالم المتطور ، ويعلم غيره كيف يعلم نفسه ليبشر بذلك بالتعلم الجديد فى المستقبل القريب ، التعليم لمدى الحياة٠

هيكل البناء والمحتوى في التعليم

أديب ديمتري



من بين العديد من القضايا والمشكلات التربوية والتعليمية التي تطرح نفسها عادة وتضغط فى الحقل الوطنى ، تبرز قضية لا نظن أنها أخذت حقها الكامل من الالتفات والدراسة والبحث . واذا كانت قضية الشكل والمضمون ، الاطار والمحتوى فى كافة أنواع الآداب والفنون التشكيلية والمسرحية والموسيقية ، وفنون الرواية والقصة وغيرها تحتل هذا الحيز الذى نعرفه من عناية النقاد والفنيين ، حتى لتكاد تصبح من القضايا الدارجة فى هذه الميادين ، فانها لم تحتل بعد نفس القدر من الالتفات والاهتمام فى قضايا التربية والتعليم وبالأخص فى بلادنا .

ولا شك أنه من مسلمات النقد الأدبى والفنى ، أن لكل من الشكل والمضمون قواعدهما وقوانينهما ، ولكن العلاقة الداخلية ، الجدلية بينهما لا تقل أهمية أو تأثيرا على العمل الأدبى والفنى ، وفى فهمه وتقييمه ، فهى علاقة موضوعية لها دلالاتها وأهميتها المؤكدة . وقد تكون هذه العلاقة فى الحقل التربوى والتعليمى ، بين نظم التعليم ، وهياكل بنائه التنظيمية ، وبين محتواها ومادتها ومضمونها ، فى مختلف بلاد العالم ، احتلت بعض الاهتمام فى دراسات التربية المقارنة ، وخاصة من جانب الكتاب الاشتراكيين ، وفى معرض المقارنة بين نظم التعليم فى البلدان الرأسمالية والاشتراكية ، ولكن سرعة الحركة والتغير فى النظم التعليمية ، وفى الوسائل والاساليب والطرق ، وسهولة النقل والاقتباس بين مختلف النظم الاجتماعية والسياسية فى الحقل التعليمى ، مال الى طمس هذه العلاقة القائمة بين الشكل والمضمون ، وبين اطار النظام التعليمى ومحتواه ، ولكن ذلك لا يقلل من موضوعية هذه العلاقة ووجودها المؤكد ، وأهمية بحثها وتتبعها .

والموضوع بلا شك واسع ودقيق ، ويحتاج الى دراسات تاريخية لتطور النظام التعليمى فى بلادنا ، وتطور مادته وأهدافه ، كما يحتاج الى دراسات مقارنة لا يتسع لها المجال فى هذه الدراسة السريعة ، وما نسجله هنا لا يخرج عن بعض ملاحظات وخواطر للبحث ، قد تساهم فى القاء المزيد من الضوء على هيكل البناء التعليمى ونظامه فى بلادنا ، وعلاقة ذلك بمادته ومحتواه ومضمونه الذى كثرت الشكوى منه ، ومن مستواه الهابط .

والكشف عن العلاقة الجدلية بين البناء التعليمى ومحتواه والعائد منه يقتضينا أن نتفحص أولا بعض عناصر الموضوع وزواياه حتى نستطيع أن نحقق الربط الموضوعى بين الشكل والمضمون .

● **فنحن فى حاجة الى أن نلقى نظرة سريعة على المفاهيم الجديدة فى اقتصاديات التعليم ،**

سواء فى الشرق أو فى الغرب ، ومكان التعليم فى الدولة العصرية ، ودوره فى بناء هذه الدولة .

- **ولابد لنا أن نقوم بمسح سريع لواقعنا الانتاجى من حيث مستوى انتاجية العمل وعلاقتها بمستويات التعليم والتدريب المتاحة فى بلادنا ، لمختلف مراتب القوى العاملة . وبتعبير آخر ، مدى استجابة نظامنا التعليمى فى ناحيته الكمية على الأقل لمتطلبات حقل العمل ، وتطوير الانتاج .**

- **وعلينا أيضا أن نتتبع تدرج الهرم التعليمى فى بلادنا .. والعلاقات الكمية بين قاعدته وقمته ومختلف مستوياته وأنواعه .. ثم مدى ارتباط هذا الهرم ، واتساع مدرجاته لاحتياجات تطوير قوى الانتاج .**

- **ثم علينا بعد ذلك أن نوجه أبصارنا الى الكيف فى التعليم والمضمون ، حتى نستطيع أن نتكشف العلاقة القائمة بين هذا وذاك ، أو بين الكم والكيف ، كما يقولون عادة .**

فى اقتصاديات التعليم

القضية الكبرى التى تطرح نفسها اليوم ، هى قضية الثورة العلمية والتكنولوجية بكافة أبعادها وآثارها وميادينها ، وهى فى بلادنا ، وفى جميع البلدان النامية تبرز بالحاح تحت عنوان الدولة العصرية وبناء هذه الدولة الذى يمثل أملا ومطلبا لجميع شعوب العالم الثالث . وبصرف النظر عن مضمون هذه الدولة العصرية التى يراد بناؤها فى كل مكان ، هذا المضمون الذى يمثل العامل الحاسم فى نجاح آمال البناء أو فشلها فى تقديرنا ، ولكن لا يتسع مناقشتها فى هذا المجال ، نقول بصرف النظر عن هذا المضمون فان هذه الدولة لها متطلباتها المحددة فى الميدان الاقتصادى والانتاجى ، وانعكاساتها الأكثر تحديدا فى الميدان التعليمى .

فاذا يقول الخبراء العالميون فى الشرق والغرب ؟ وأى اتجاه تأخذه بحوثهم ونتائج دراساتهم ؟ .

فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، تتحدد انتاجية العمل فى المحل الأول بمستوى التعليم والتدريب والتثقيف ، وقد أصبح العلم من العوامل الحاسمة فى تطوير قوى الانتاج فى المجتمع ، وسيأتى الوقت الذى يصبح فيه العلم قوة انتاجية مباشرة بكل معانى هذه الكلمة (١) .

فتعليم عام واحد بالمدرسة الابتدائية يرفع انتاجية العمل بمقدار ٣٠٪ فى المتوسط (٢) .

ويقدر نفس الباحث الزيادة فى الدخل القومى والعائد من التعليم على الوجه التالى :

فحسب التقديرات التى أجريت بالاتحاد السوفيتى سنة ١٩٨٤ بلغ مجموع المبالغ التى تطلبها تنفيذ برنامج الاصلاح التعليمى بالمرحلة الابتدائية (زيادة الطلاب من ٤ مليون الى ٨ مليون فى عشر سنوات) ١٦٢٢ر١ مليون روبل (قديم) بينما قدر العائد على الدخل القومى الناتج عن رفع انتاجية العمال الذين تم تعليمهم فى هذه الفترة المذكورة (أى بعد خمس سنوات فقط من تشغيلهم) بحوالى ٢٠٠٠ر٢ مليون روبل أى غطى تكاليفه وأكثر .

وفى سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع الدخل القومى بالاتحاد السوفيتى ١٤٦ر٦٠٠ مليون روبل بالأسعار الجارية ، ويعود ٢٣٪ من هذا الدخل الى التحسن الذى طرأ على تأهيل القوة العاملة (٣) . وبهذا أصبح العلم فى تقدير العالم السوفيتى قوة انتاجية مباشرة ، الى جانب التكنولوجيا والقوة اللازمة للانتاج . ويخلص من ذلك الى أن العامل الثقافى ، أصبح أكثر فأكثر ، وبوضوح عاملا اقتصاديا منتجا ومربحا (٤) .

ويقدر البروفسور **سكوروف** من المعهد الدولى للتخطيط التعليمى فى باريس أن معدل العائد من الانفاق على التعليم يعادل العائد من الاستثمارات فى المجالات الاخرى ، ان لم يفوقها (٥) .

وقد قدر البروفسور **سترومولين** الزيادة الناشئة عن اكمال السنوات السبع من التعليم فى انتاجية العمل بمقدار ٦٧٪ وذلك بالمقارنة بين عاملين فى نفس السن ، ونفس الأقدمية فى العمل ، مع الاختلاف فى الانتظام فى مدرسة السنوات السبع من عدمه .

وبزيادة سنوات التعليم الالزامى سنة واحدة فى تقدير آخر نحصل على رفع عام للكفاية الانتاجية بمقدار ١٧ر٠ (٧) .

والآن فلننظر فى واقع الهوة التى تفصـــل بلدان العالم الثالث المتخلفة وشبه المتخلفة عن الدول المتقدمة حسب تقديرات العالم الامريـكى **هاربيسون** بجامعة برنستون (٨) ٠

	البـــلـــد			
	متخلف	نامي جزئيا	شبه متقدم	متقدم
الناتج القومى للفرد (بالدولارات)	٨٤	١٨٢	٣٨٠	١١٠٠
نسبة التلاميذ بالمرحلة الاولى (الابتدائى)	٢٢	٤٢	٦٢	٧٣
نسبة التلاميذ بالمرحلة الثانية (الثانوى)	٢ر٧	١٢	٢٧	٥٩
نسبة الطلاب بالمرحلة الثالثة (العالى)	١٥ر٠	١ر٦	٥	١١

وتبدو الصورة أكثر وضوحا بتتبع تأهيـــل القوى العاملة بالدول المتقدمة :

فقد دلت الدراسات الامريكية على أن متوسط سنوات التعليم للعامل الامريكى سنة ١٩٥٠ هى ١ر١٠ سنوات (٩) ٠

ويفخر الاتحاد السوفيتى بأنه بز أمريكا فى عدد المهندسين والاخصائيين من أعلى المستويات ففى الاتحاد الســـــوفيتى ١٩٦٠ ٠٠٠ر١١٥ر١ مهندس وأكثر من ٠٠٠ر٩٣٠ر١ من الفنيين ذوى المســـتوى الرفيع ، أى أكثر من ثلاث ملايين مهندس اخصائى ٠ والجهود متجهة الى المزيد فى المستقبل ٠ بينما تذكر نفس التقديرات أن عدد المهندسين فى الولايات المتحدة فى نفس العـام (١٩٦٠) ٠٠٠ر٥٢٥ مهندس (١٠) ٠

ويبلغ عدد العمال الذين أكملوا تعليمهم فى الاتحاد السوفيتى بين سنة ١٩٥١ و سنة ١٩٦٠ وهم فى حقول الانتاج والعمل ، بلغ هذا العدد ٠٠٠ر٦٤٩ر٥ عاملا أكملوا دراساتهم فى المدارس الفنية والمهنية (١١) ٠

وحسب تقديرات سنة ١٩٥٩ تلقى ٣٩٪ من العمال السوفييت تعليما ثانويا (١٢) ٠

واقع القوى العاملة فى مصر

من منشورات الجهاز المركزى للتدريب نطالع البيانات التالية : (١٣)

نوع الدولة	الدولة	متوسط دخل الفرد السنوى بالدولار	النسبة المئوية للعاملين بالزراعة	المتاح من القوى العاملة ذات المستوى العالى المؤهلات العالية لكل ١٠ آلاف من السكان		
				المعلمون فى المرحلتين الأولى والثانية	المهندسون والمعلمون	الأطباء
متقدمة	المملكة المتحدة	١١٨٩	٥	٢ر٦٤	٢ر٣٣	٥ر١١
	الاتحادالسوفيتى	٦٠٠	٥٠	٢ر٦٥	١ر٤٨	٧ر١٦
	اسرائيل	٧٢٦	١٧	٧ر١٠٣	لم يذكر	٥ر٢٧
شبه متقدمة	يوغوسلافيا	٣٦٥	٦٧	٢ر٤٧	٦ر٢١	٥ر٤
	الهنـــد	٧٣	٧١	٢ر٣٠	٤ر٢	٥ر١
	ج٠ع٠م	١٤٢	٦٥	٨ر٤٠	٥	٦ر٤

أما النسب المئوية للقيد فى مراحل التعليم ونفقات التعليم لنفس البلاد الواردة بالجدول السابق فهى كالآتى :

الدولة	النسب المئوية للقيد فى مراحل التعليم المختلفة: المرحلة الأولى ٪ من عدد السكان للأعمار من ٤ – ١٧ سنة	المرحلة الأولى والثانية ٪ من عدد السكان للأعمار من ٤ – ١٩ سنة	المرحلة الثانية ٪ من عدد السكان للأعمار من ١٥ – ١٩ سنة	المرحلة الثالثة التعليم العالى ٪ من عدد السكان للأعمار من ٢٠ – ٢٤ سنة	توجيه التعليم العالى النسبة المئوية للالتحاق		نفقات التعليم الى الدخل القومى ٪	النسبة الفرية لن تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات الى ١٤ سنة ٪
المملكة المتحدة	٦٨	٨١	٨٢ر١	٧ر٩	٣٣ر٥	٣٤ر٥	٤ر٢	١٥ر٢
الاتحاد السوفيتى	٦٧	٧٩	٣٣ر٩	١١ر٨	٤٥ر٣	٧ر٦	٧ر١	٢٠
اسرائيـــــل	٨٠	٨٦	٤٦ر٤	٧ر٧	٤٢ر٣	٥٠ر٤	٣ر٠	١٩ر٨
يوغوسلافيا	٧٧	٧٣	١٥ر٨	٨ر٩	٢٧ر٦	٣٢ر٨	٢ر٨	١٩ر٢
الهنـــد	٢٤	٣٥	٢٤ر٢	٢ر٢	٢٧ر٣	٥٧ر٩	١ر٧	٢٤ر١
ج٠ع٠م	٤٠	٤٢	١٧ر٢	٤ر٦	٢٤	٣٥ر٢	٣ر٧	٢٤ر٣

ومن نفس المصدر السابق ننقل تقديرات هيكل المهارة بين ج٠ع٠م والدول المتقدمة

هيكل المهارة مستويات المهارة مع افتراض تكافؤ	ج٠ع٠م		الاتحاد السوفيتى	الولايات المتحدة		
	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٢	١٩٠٠	١٩٤٠	١٩٦٠
العمال المهرة	٣٢ر٠	٣٢ر٩	٦١٪	٢٦ر٧	٨١ر١	١٣ر١
العمال متوسطو المهارة	٣٦ر٣	٣٦ر٧	٢٤٪			
العمال دون المهارة العادية	٣١ر٧	٣٠ر٤	١٥٪	٣٧ر٣	١٨ر٩	٨٦ر٩
معدل تحسين انتاجية العمـــل	٦٠/٦٥	٦٥/٧٠	٤ر٥			
	–٣ر٠٪	+ ١ر٤٪				

(١) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى التخطيط التعليمى ، ص ٧٠ (من بحث للبروفـــور ســـتروميلين بأكاديمية العلوم الســوفيتية – من مطبوعات اليونســكو ١٩٦٤) .

(٢) المصدر الـسابق ص ٧١ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٩ .

(٤) المصدر السابق ٨٣ .

(٥) جوانب القوة البشرية فى التخطيط التعليمى ، ص ٢٣ – من مطبوعات المعهد الدولى للتخطيط التعليمى ، باريس ١٩٦٨ .

(٦) ، (٧) النتائج الاجتماعية للميكنة والأوتوماتية فى الاتحاد السوفييتى – سفوريكين ، مطبوعات اليونســكو ١٩٦٣ .

(٨) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط التعليمى ، ص ٦٣ .

(٩) المصدر السابق ص ٢٣ .

(١٠) ، (١١) المصدر السابق ص ٧٥ .

(١٢) النتائج الاجتماعية للميكنة والأتوماتية فى الاتحاد السوفييتى .

(١٣) دراسة القوى البشرية العاملة – تحرير المهندس محمد الزميتى ، مطبوعات الجهاز المركزى للتدريب

ونقل أيضا عن نفس المصدر المقارنة التالية بين مصر وفرنسا من حيث مستويات التأهيل وذلك لكل مائة طالب فى مختلف مراحل التعليم

ج٠ع٠م		فرنسا	
ابتدائى	٦١ر٠٠	النسب التى تعمل بها سياسة فرنسا التعليمية وفقا لقانون التعليم المهنى الجديد	١٥ ـ ٢٠ يلحقون بالعمل بدون سابق تدريب
اعدادى عام	٢١ر١١		٤٥ ـ ٥٠ عمال مهرة ومتوسطو مهارة
ثانوى عام	٨ر٠٠		١٥ فنيون
اعدادى فنى	١ر٠٠		١٨ متخصصون
ثانوى فنى	٦ر٠٠		١ رجال بحث
معاهد فنية	ـ		
جامعة ومعاهد عليا	٤ر٠٠		
البحث العلمى	٠ر٠٤		
	١٠٠		١٠٠

وحتى تكتمل الصورة بالنسبة لتطور المهارة فى القوى العاملة فى ج٠ع٠م ننقل أيضا هـــذه التقديرات لزيادة المهارة والاجور

المجـــال	معدل نمو الاجور		معدل نمو الانتاجية	
	٦٠/٦٥ مقدر	٦٥/٧٠ فعلى	٦٠/٦٥ فعلى	٦٥/٧٠ مقدر
الزراعة	٠ر٧٪	١ر٧٪	٧ر٤٦	٦ر١٥٪
الصناعة	٣ر١٪	٥ر٢٥٪	٨ر٢٢٪	٥ر١٢٪
التشييد	٠ر٣٤٪	٨ر٧٪	٢ر٢٪	٠ر١٪

والواقع أن هيكل قوة العمــل الماهرة يعتبر المؤشر الحقيقى لتحسين انتاجية العمــل ٠ وفى دراسة جرت أخيرا تبين أن معدل استخدام قطاع الصناعة للأفراد المدربين لا يتجـــاوز ٣٠٪ من جملة الذين يعينون سنويا ٠ وتنخفض نســبة المهارة العالية بين العاملين فى قطاع الصـــناعة الى حوالى النصف وترتفع نسبة العمال العاديين الى أكثر من المثلين بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ٠

وتدل نفس الدراسة على أن المستويات التى تزيد على مجرد مستوى القراءة والكتابة تمثـل ٧ر٧٪ بالنسبة الى جملة العمل و ٨٪ بالنسبة الى الصناعات الانتاجيــة وذلك من واقع تعـــداد ١٩٦٠ ٠

كما أثبتت الدراســـة أن ٩٨٪ من خريجى المدارس الزراعية الثانوية لا يعملون فيما أعدوا له ، بل يتحولون الى الأعمال الكتابية فى قطاع الخدمات ٠ وكذلك الوضع بالنسبة الى خريجى المدارس الصناعية الى حد كبير ٠

ونعتذر للقارىء عن كل هذه الأرقام ، ولكنها سبيلنا الوحيد الى تبين حقيقة الأوضاع السائدة بين شعبنا العامل ، والقوة الانتاجية الأساسية، وهى المؤشر الحقيقى الذى يمكن أن يحسم دعاوى الفيوض فى التعليم ، والتضـــخم فى الكم ، وزيادته عن حاجة البلاد خاصــة فى المستويات الرفيعة !! ولاشك أن الأرقام تدل دلالة واضحة على أن الشوط الذى أمامنا أن نقطعه ، فى كافة المســـتويات لا يزال طويلا ، حتى نعبر هـــوة التخلف ونصل الى مستويات المهارة والانتاجيـــة التى تعد شرطا لقيام الدولة العصرية ٠

وتكتمل الصورة الرقمية الكمية بتتبع الهرم التعليمى ٠

الهرم التعليمي

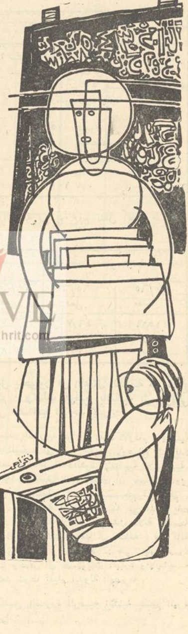
ويكفي أن نقدم ، لتتحدد صورة الهرم التعليمي من قاعدته الى قمته أعداد التلاميذ والطلاب في مختلف المراحل في نهاية الخطة الخمسية الأولى ٦٦/٦٥ وفي العام الدراسي ٦٩/٦٨ ٠

المراحل	٦٦/٦٥	٦٩/٦٨
الابتدائي	٣ر٤١٧ر٧٥٣	٣ر٥٥٠ر١١٩
الاعدادي	٥٧٤ر٤٢٠	٧٧٥ر٣ر٦
الثانوي العام	٢٠٨ر٩٩١	٢٧٦ر٠٧٥
الثانوي الفني	١٠١ر٢٠٤	١٩٧ر٠٥٤
الجامعي	١٤٠ر١٤٣	١٤١ر١٦٠
		(٦٧ ، ٦٨)
معاهد عليا	٣٢ر٢٨٣	٢٩ر٩٧٣

ويحدد تقرير لجنة القوى العاملة عن سياسة التعليم ، النسب التالية للقبول في مختلف مراحل التعليم ومستوياته ، انطلاقا من فكرة الزيادة والفيوض ، والتضخم في كم التعليم في مراحله فوق الابتدائية : قبول ٣٠٪ من جملة المنتهين من المرحلة الابتدائية في المدرسة الاعدادية ، و ٢٠٪ من خريجي المدارس الاعدادية بالمدارس الثانوية العامة ثم التعليم الجامعي والعالي و ٢٥٪ بالمدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب ثم يقبل بالجامعات ٢٠ر٠٠٠ . **وعلى ضوء الأرقام التي ذكرناها لاعداد الطلاب ليس من الصعب تبين مدى الضيق في الهرم التعليمي في مستوياته العليا ، بالقياس الى قاعدته ، هذا حتى اذا أسقطنا من الحساب أن هذه القاعدة أصلا ضيقة لأننا لم نستوعب بعد جميع الأطفال في مرحلة الالزام ، وأي مقارنة بين هذا الهرم ومستويات التأهيل المتوسطة والرفيعة في البلدان المتقدمة يكشف عن مدى التخلف والضيق في فرص التعليم حتى من ناحية الكم ٠**

ولكن قضية الكم وضيق الهرم في قمته بالقياس الى القاعدة ليست هي الوجه الوحيد للمشكلة ، فهناك ما هو أخطر منها بكثير ، فاذا أردنا أن نحدد سمات البناء التعليمي ، والهرم الذي يقرب من أهرامنا التاريخية ، لأوجزناها دون مبالغة فيما يلي :

● فهو بناء محكم الاغلاق ٠٠ غير مصرح فيه بالنوافذ والأبواب الا لمن يدخله من أوله ٠٠ ويسير في مسالكه المبينة ٠٠ ولا تكاد توجد فرص من أي نوع للعاملين في مواقع العمل



بالمصانع والحقول ، للولوج الى داخل هذا النظام أو حتى التسلل ٠٠

هو نظام مقطوع الصلة بمواقع العمل ٠٠ يتابع نفس التراث الاقطاعي والبورجوازي العتيد ، والذى عدلت عنه حتى الكثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهو الذى يجعل الدراسة شيء والعمل شيء آخر ٠٠ وهما فى مفهومه شيئان متناقضان على خط مستقيم ٠

والشيء الذى فعلته جميع البلدان التى بدأت من تخلف وعبرت هوة التخلف فى سنوات معدودة ، وهى بالتحديد البلدان الاشتراكية : الاتحاد السوفيتي والصين وغيرهما ٠٠ ما فعلته هو العكس تماما ٠٠ على أساس من النظرية الماركسية ، والتطبيق العملي ، والحاجة العملية ، جعلت من المدرسة امتدادا للمصنع ٠٠ ومن المصنع مدرسة عملية فى النهار ، ونظرية بالليل أو فى بعض الوقت ، وفتحت كل نظامها التعليمي ، وجعلت من هيكله أبواب ونوافذ توصل الى قوة العمل والانتاج الأساسية فى المصانع والحقول ، بذلك ثقفت العامل والفلاح وخلقت أعظم قاعدة انسانية وأوسعها لأرفع مستويات التأهيل والعمل والفكر ٠٠

● ولكن هذا النظام ليس محكم الاغلاق عما بخارجه ، فحسب ، بل هو محكم أيضا بداخله يعتمد على السدود والقيود الشديدة بين مراحل التعليم المختلفة ومستوياته فيما يعلو تعليم الالزام ٠ والقيود عند أبواب التعليم الاعدادى ثم الثانوى فالجامعى والعالى معروفة ، تحت اسم امتحانات القبول وغيرها ، وحوادث انتحار الطلبة وأحيانا أولياء الامور على أبوابها معروفة أيضا ٠

ويكفى أن نسوق الاحصائية التالية من واقع احصاءات التعليم العالى للمقبولين من خريجى المدارس الفنية الثانوية بالمعاهد العليالتتبين لنا هذه الحقيقة ٠٠ هذا برغم أن الاحتياج الى الفنيين من المستوى المتوسط والماهر ، وأكمال اعداد هؤلاء الفنيين واتاحة الفرص أمامهم هو مما تقتضيه الحاجة القومية :

كان عدد المقبولين بالمعاهد الصناعية العليا فى ٦٩/ ٧٠ ، ٣٢٢٥ طلبا منهم ٤٠٧ طالبا فحسب من خريجى المدارس الصناعية الثانوية وهؤلاء قصر قبولهم على كلية المعلمين الصناعية ، وأغلق الباب أمامهم تماما حتى فى غيرها من المعاهد الفنية العليا ولا نقول الجامعات ٠

وفى ٦٨/ ٦٩ قبل بالمعاهد الصناعية ٢٤٢٥ منهم ٢٤٤ من خريجى المدارس الصناعية ٠

وفى المعاهد الزراعية العليا قبل فى ٦٩/ ٧٠ ٤٦٤ طالبا (لتحويل غالبيتها الى كليات) ولم يقبل بها أحد من خريجى المدارس الزراعية الثانوية ٠

وبالمعاهد التجارية قبل فى نفس العام ٢٦٩٤ طالبا منهم ١٧٥ فقط من المدارس التجارية الثانوية ٠

ثم نشكو بعد ذلك من انصراف الطلاب وعزوفهم عن الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية ، وعن حاجتنا الى الكادرات المتوسطة ، تلك الحاجة الملحة ، التى تتحدث عنها تقارير العمل ، **ومع ذلك فطريق المدارس الفنية الثانوية هو طريق مغلق ، وكادرات العمل المتوسطة محكوم عليها الى الأبد ، مهما كانت كفاءاتها ، بالبقاء والرسوب عند المستوى المتوسط !!**

● وذلك ما ينقلنا الى السمة الثالثة والأساسية لهذا الهيكل البنائى ، وهو سمته الطبقية الصارخة ٠٠ فبرغم خطوة المجانية الهامة ، والتى فتحت فرصا حقيقية أمام أبناء الطبقات الفقيرة ٠٠ الا أن النظام التعليمى ظل فى هيكله يحتفظ بطابعه الطبقى ٠٠ فلا شك أن اغلاق هذا النظام عن مواقع العمل ، ثم تداخله بسياسة السدود ، أدى الى ضيق الفرص الحقيقية برغم المجانية — **حيث أصبح اجتياز السدود العسيرة ، وقفا على الأبناء الذين تتوفر لهم فرص النجاح ، وهى فرص فى الأساس طبقية ٠٠ وتتمثل فى الدروس الخصوصية ، والمدارس الخاصة المميزة ، والبيئة الاجتماعية الرفيعة التى توفر فرص النجاح ٠٠**

وبذلك تحول النظام التعليمى الى أداة لتعميق الفوارق الطبقية ، وتأكيدا لامتيازات الطبقية خاصة لأبناء الطبقات الجديدة ، بدلا من أن يكون أداة لتقريب الفوارق وكسر الامتيازات والحواجز الطبقية ٠

ذلك الوضع الانعزالى لنظام التعليم عن مواقع العمل ، وعن الطبقات العاملة ٠٠ هذا الهيكل والنظام من حيث الشكل يعكس آثاره بقوة على المضمون والمستوى والمحتوى والكيف ونؤجل الكلام عنه الى حين ٠

فى المحتوى والمناهج (١٥) ٠

من الصعب أن تلاحق التغيير والتبديل فى المناهج والكتب التى تتغير عاما بعد عام ، وأحيانا

أكثر من مرة فى عام واحد ، فقد تغيرت مناهجنا عـام ١٩٥٧ وفى ٦١/٦٢ ، وفى ٦٧/٦٨ تحت اسم المنـاهج المطورة ثم تلاها أيضا تغييرات ٠٠ **ومع ذلك فليس هناك ما هو أثبت وأكثر جمود، من مناهجنا ، لأن هذه التغييرات جميعها لا تخرج عن الحذف أو الاضافة ، والتغيير الجوهرى الذى طرأ على المناهج بعد الثورة وخاصة فى ١٩٥٧ هو التغيير فى الاتجاه الوطنى ، وبروز الطابع القومى والوطنى فى جميع المناهج الانسانية ٠٠**

أما ما تلى ذلك من تغييرات حتى بعد الميثاق، وبعد برور الاتجاهات والشعارات الاشـتراكية فهى بعيدة كل البعد عن التأثير فى مناهجنا ، قد تكون أضافت عناوين وأسماء وشعارات ولكن المضـمون بعيـد تماما عن أى فـكر اشـتراكى حقيقى ٠

والواقع أن المفهوم السائد خاصة فى اللغة القومية والمواد الانسانية هو المفهوم البورجوازى، وحدود مفـاهيم الثورة البورجوازية وفى بعض **الأحيـان نتخلف عن ذلك** ، فالنموذج الأمثل **للثورات التاريخية لا زال** هو الثورة الفرنسية **والثورة الانجليزية والأمريكية !!**

والقيم السائدة فى كثير من الأحيان تتراوح بين البكاء على حـال الفقير أو الحفز على طلب الثروة ٠٠ أما مفاهيم الاستغلال الرأسمالى وقيم العمل الاشتراكية فهى لا تعدو ألفاظ ٠

والسـمة البارزة فى هذه المناهج والكتب الدراسية بوجه عام هى افتقاد الفهم الاجتماعى الثورى والوعى الطبقى الناجح والنظرة الاشتراكية العلمية ٠

وأكثر بروزا وخطرا هى السمة الغالبة على كافة المناهج والكتب الدراسـية فى التعليميين العام والفنى من انفصال النظر عن العمل ، والفكر عن حركة الحياة والواقع ٠

ففى المدارس الابتدائية ثم الاعدادية والثانوية العـامة لا مكان للعمـل ، أو لأى جوانب عملية تطبيقية ولا صلة بين المدرسة وما يجرى فى حقول الانتاج ٠٠ وحتى الهوايات العملية التى أدخلت فى خطط التعليم الثانوى بقصد تطعيمها بالجانب العملى ، لم تؤخذ بطريقة جدية ، وعولج العمل فيهـا باعتبـاره هواية ، ٠٠ وظل العمل والنظرة اليـه امتـدادا للنظرة الاقطـاعية والارستقراطية التقليدية نظرة احتقـار أو على أحسن تقدير نظرة لا مبالاة ٠

واستطرادا لنفس النظرة المتخلفـة ، التى لا ترى وجهـا لعـلاقة بين النظرية والتطبيق ، او الانسانيات والعمل المنتج ، فقد اسـتبعدت العلوم الانسانية أو تكاد (فيما عدا مادة المجتمع العربى) من مناهج وخطط شعبة العلوم بالثانوى العام ، وظلت دراسة الانسانيات كالعادة مكانها شعبة الآداب ٠٠ ولا شـك أن عزل العلوم عن الانسانيات ، وعزل الدراسـات الانسانية عن العلوم ، يضعف كليهما معا ، وتسـود النظرة البورجوازية التى تعزل العلم والتكنولوجيا عن القيم ، ومفهوم الثـورة والعصرية عن الحركة الاجتماعية والنظرة الاجتماعية الواعية ٠٠ ولاشك أن التحـام العلم بالوعى ، والتقـدم بالنظرة الاشتراكية الثورية ضرورة لا غناء عنها ، فى صياغة عقول الأجيال الجديدة ٠

ويكمل الصـورة وضع المناهج الثقافية فى التعليم الفنى بفروعه ، فلا تتعـدى الدروس المخصصـة للمواد الثقافية بالتعليم الثـانوى الصناعى ومثله الزراعى والتجارى عن ١٤ حصه بالسنة الأولى و ١١ بالسنة الثانية وحصـتان بالسنه الثالثة من مجموع دروس الأسـبوع وعددها ٤٤ حصة ٠ **هذا على الرغم من ضـآلة المحصول الثقافى والفكرى الذى يدخل به التلميذ** المرحلة الثانوية **الفنية بعد الاعدادية** ٠

ولا شـك أن أمام المربين فى بلادنا والفنيين والاخصائيين تجارب انسـانية عريضة فى هذا الميدان ، ميدان الربط بين النظر والعمل ، العلم والتطبيق ، وعلى رأس التجارب الرائدة فى هذا الصدد «**مدرسه البوليتكنيك**» فى جميع البلدان الاشـتراكية والتى تقوم على أسـاس المفهوم الماركسى فى اعتبار العمل المنتج أساس التعليم، والمدرسة امتدادا للمصنع ، وكذلك هناك تجارب المدرسة الشـاملة وغيرها فى عديد من البلدان المتقدمة ٠

ولكن هناك عاملا آخر ، لعله أكثر خطرا فى اضعاف مناهج التعليم بوجه عام ، وافقارها الى حد كبير ، ويضطرها الى الوقوف عند القشور ، ونعنى به ضـغط هيكل التعليم نفسه وبنـاءه وتركيبه على مضمون التعليم ومناهجه : فتقسيم النظام التعليمى الى مراحل مغلقة ومكتفية بذاتها، يضـطر واضعى المنـاهج الى محاولة تغطيـة

المنهج والانتهاء منه بانتهاء كل مرحلة ، فالمراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية تعتبر كل منها مرحلة منتهية وبالتالي يضطر واضع المنهج الى اختيار شذرات وشرائح سريعة في التاريخ والجغرافيا مثلا وغيرها يغطي بها أكبر مساحة تاريخية أو جغرافية أو علمية في أقصر مدة دراسية ، وهو ما تسمح به سنوات الدراسة بالابتدائية أو الاعدادية أو الثانوي كل على حدة ٠

والواقع أن هذا ما يكشف عن خلل أساسي في النظام التعليمي نفسه وضرورة اعادة النظر في نظام المراحل المغلق ٠

الجدل بين الشكل والمضمون ٠

الشكوى المرة من ضعف المستوى والعائد من التعليم أسبابها أعمق بكثير مما يرى الفنيون والتكنوقراط التربويون ٠٠ وليس هناك من ينكر التأثير الضار لازدحام الفصول ، أو العجز أو القصور في الوسائل الفنية والتقنية في التعليم أو النقص في المدرسين ، وفي مستوى تأهيلهم ٠٠ أو في أزمة الأبنية المدرسية ٠٠ وغيرها من المسائل الفنية وليس هناك شك أيضا في ضرورة تحسين العملية التعليمية والتربوية والأخذ بكل وسائل التعليم والتربية الحديثة في حدود المستطاع ٠٠

ولكن ستظل كل هذه العلاجات الفنية عاجزة وقاصرة ان لم نضع أيدينا على جذر الداء ٠٠

ان الضعف الأساسي في تعليمنا هو نظامه المغلق ، وصفته لطبقيه البارزة ٠٠ هنالك يؤثر الشكل على المضمون أعمق تأثير ويضعفه :

ولمزيد من الوضوح نقول : ان اغلاق نظامنا التعليمي عن مواقع العمل بالمصانع والحقول يقطعه عن مورد الكفايات الأول ، ومن خبرة العمل والانتاج ٠٠ وهو ما يعزل التعليم نفسه ومناهجه عن الانتاج ويضعف الانتاج بدوره بحجب الخبرة العلمية المكثفة عنه ٠

وبعكس ما يروج التكنوقراط التربويون فان ضعف التعليم لا يرجع الى التضخم في الكم في المحل الأول ، بل الى حرمان نظامنا التعليمي من الكم العريض ، والقاعدة العريضة الأمية والتي تضطر الى النزول الى حقل العمل في سن مبكر تحت الحاح الحاجة ٠٠ والكشف عن أرفع الكفايات والمواهب رهن بتوسيع القاعدة لا تضييقها ٠

وعزلة المناهج التي يتحدث عنها التربويون، ليست هي عزلة نظرية ، ولا تحل قضيتها بمجرد اشتراك بعض كبار الفنيين والاحصائيين في الصناعة والزراعة في التعليم — رغم أنه مطلوب — بل هي عزلة فكر وتطبيق وهي تعبير وانعكاس لعزلة المدرسة نفسها عن المجتمع ، وسمتها الطبقية ، والتي تجعل روافدها ومصباتها تنغلق داخل طبقات بعينها ٠٠ وهي عزلة عن العصر لأنها لا تستطيع أن تتفاعل مع الفكر الاشتراكي العالمي ، والثورة الاشتراكية العالمية ٠٠ ومن هنا يشعر التلميذ ، وهو ابن عصره ، وابن وطنه الذي يقاتل ضد الامبرياليين ، ومن أجل الاشتراكية ان القيم والمفاهيم والمعلومات التي تلقى عليه بعيدة عن مهمته ٠٠ بعيدة عن أن تحرك عقله وقلبه ٠

وفي تقديرنا أن جوهر الحل لقضايا التعليم يتطلب كنقطة بدء :

● **فتح النظام التعليمي على مصراعيه للعاملين في مواقع الانتاج ٠٠ ذلك لا يعني قبول الجميع ٠٠ أو التخلي عن كل وسائل الاختيار والتقييم بل يعني العدول عن وسائل الاختيار والامتياز الطبقية ، وتسهيل وصول قوة العمل ، الى مواقع العلم والخبرة ٠ وذلك يعني نظام كامل للمراسلة ومدارس ومعاهد بداخل المصانع ، وفصول ليلية الخ ٠**

● **العدول عن نظام المراحل المغلق واستبداله بالمدرسة ذات الفصول المتصلة ٠٠ مدرسة الست سنوات ثم التسع ثم العشر سنوات ٠٠ وبالطبع نستطيع أن نطيل المدرسة ونمدها والالزام طبقا لامكانياتنا ومواردنا المتاحة ٠**

● **ثم أولا وأخيرا تحويل التعليم من أداة للامتياز الطبقي وتكريس الفروق الطبقية الى تعليم بيد الشعب العامل ٠٠ أداة تغيير وثورة ٠**

---

(١٤) الاهرام الاقتصادي ، العدد ٣٢٨ ، ١٥ ابريل ١٩٦٩ ٠

(١٥) لمزيد من التفاصيل في المناهج وخاصة مناهج اللغة العربية والمواد الاجتماعية ، يراجع البحث المقدم الى المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية عن «قضية التعليم والثورة» والذي نشر بمجلة الطليعة عدد أكتوبر ١٩٦٨ — وفي مناهج الفلسفة والاجتماع يراجع « تهافت الفلسفة الرجعية » بمجلة الكاتب ، عدد فبراير ١٩٧٠ ٠٠





جامعاتنا وقضية التغيير

د. يحيى هويدي

الجامعة جزء من المجتمع تتفاعل معه وتعطيه بالقدر الذى تتأثر به وتعكس ما يجرى فيه من تغيير . ولهذا فان ما نلمسه اليوم من اهتمام المجتمع بأمر الجامعة وتطويرها ليس الا تعبيرا عن ارادة التغيير الجماعية ، التى مست بعصاها السحرية كل قطاعات الحياة فى مجتمعنا النامى . وليس بدعا أن يحرص المجتمع على متابعة آثار هذا التغيير فى الجامعة بخاصة ، اذ أنها تمثل بالنسبة اليه ذلك النهر الخالد الذى ما فتىء يقدم له كل عام تلك الأفواج الهائلة من المثقفين والباحثين والخبراء والفنيين الذين بدونهم لا يمكن التحدث عن انتاج أو تنظيم سياسى ، وهما يمثلان الهدفين الرئيسيين اللذين يضعهما مجتمعنا نصب عينيه فى هذه المرحلة الحاسمة التى يجتازها : مرحلة التحول الاشتراكى .

ولكى نتحدث حديثا صريحا فى موضوع تطوير الجامعات وتغيير واقعها الحالى ، وهو أمر لابد من الاعتراف بضرورته وحتميته ، علينا أن نبدأ أولا بتحليل هذا الواقع ، بكل ما يشتمل عليه من تناقضات وصراعات ، وبكل ما يحتويه من جوانب مشرقة مضيئة .

لكن من أين نبدأ ؟

هناك عدة مواقع يمثل كل منها زاوية من زوايا المراقبة تصلح لادارة الحديث فى موضوع تطوير الجامعات ويتوقف على توضيحنا لمجال الرؤية فيها قدرتنا على تعميق الابعاد الحقيقية للمشكلة . فلنتخير بعضها ..

***

استمرار الازدواج بين التعليم العالى والتعليم الجامعى :

ولعل أهم هذه المواقع وأجدرها بالبحث هو الازدواج القائم فى التعليم العالى فى بلادنا . فهناك كليات جامعية توجد جنبا الى جنب مع كليات ومعاهد عليا تتبع وزارة التعليم العالى مباشرة . هذا الازدواج يمثل واقع التعليم فى بلادنا فى مرحلته التى تلى مرحلة التعليم الثانوى . والسؤال



الذى يمكننا أن نطرحه حول هذا الازدواج هو : هل من الخير الابقاء عليه أم أن من الضرورى تغييره ؟ واذا كان لابد من تغييره فما هى الوسيلة التى علينا أن نتخذها لتحقيق هذا الغرض ؟

ونود أن نشير بادىء ذى بدء الى أن هذا الازدواج قائم ليس فقط فى بلادنا بل فى بلاد كثيرة ، والى أنه ازدواج يمهد له ويعبد الطريق اليه تنوع فى مدارس التعليم الثانوى . فهناك فى بلادنا مدارس ثانوية تتبع التعليم العام ، الى جانب مدارس فنية تجارية وأخرى صناعية وثالثة زراعية تتبع التعليم الفنى . وبالاضافة الى هذه وتلك هناك معاهد دينية تؤهل للالتحاق بالجامعة الأزهرية .

وليس من شك فى أن مستقبل الثقافة فى مجتمعنا المصرى المعاصر قائم فى الابقاء على هذا التنوع الذى يطبع التعليم فى بلادنا فى مراحله السابقة على مرحلة التعليم العالى ، وعلى تدعيمه واثرائه . فمن الخير أن ندعم المعاهد الدينية لتظل تؤدى مهمتها العريقة فى الحفاظ على التعليم الدينى والمحافظة عليه من الانقراض ، ولتظل قادرة على امداد الجامعة الأزهرية بالعناصر الصالحة القادرة على حمل رسالتها الرئيسية ، وأعنى بها الرسالة الدينية . اذ قد تجد هذه المعاهد خلال سنوات معدودات صعوبة كبيرة فى أن تظل أبوابها مفتوحة الى جانب المدارس الاخرى فى مختلف مراحل التعليم بعد أن أصبح التعليم مجانيا . ومن الخير كذلك أن نبقى على التعليم الثانوى الفنى التجارى والصناعى والزراعى . وأن نمهد له الطريق فى المرحلة الاولى من مراحل التعليم . وذلك عن طريق تعميم مراكز التدريب المهنى والمدارس الريفية ومدارس الصناعات البيئية التى سيساعد الاكثار منها دون شك على زيادة الرفاهية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين ، وعلى تمكين الفلاحين من الاستفادة من خامات القرى والانتفاع بأوقات فراغهم الموسمية والدائمة واستثمار بطالة أفراد أسرهم فى صناعات منزلية تكون مصدر دخل اضافى لهم ، وتؤدى فى نهاية الامر الى تنمية الدخل والمدخرات . ومن الخير أخيرا الاحتفاظ بمدارس التعليم الثانوى العام التى لا تتجه فى رسالتها تلك الوجهة المهنية التى أشرنا اليها الآن ، بل تهدف الى الثقافة العامة .

واذا ما انتقلنا الآن الى التعليم العالى وجدنا ذلك الازدواج الذى أشرنا اليه بين كليات جامعية تتبع الجامعات وكليات ومعاهد عليا تتبع وزارة التعليم العالى . والهدف الذى تسعى اليه الجامعات أولا وقبل كل شىء هو متابعة البحث العلمى وتطوراته والارتقاء به ودفعه الى الامام وبالاضافة الى هذا فانها تهدف أيضا الى تخريج مواطن مثقف يقف على عتبة التخصص فى مختلف فروع العلم والمعرفة ، سواء كانت معملية عملية أم انسانية . أما المعاهد والكليات العليا التابعة لوزارة التعليم العالى فتهدف فى المحل الاول الى اكتساب المهارة الفنية والتكنولوجية فى مختلف فروع العلم والى تزويد خريجيها بثقافة تطبيقية .

ومن هنا ، فان الخطر فى اعتقادنا أن نخلط بين رسالة التعليم الجامعى ورسالة التعليم العالى ، وأن نسوق الحديث عن التعليم فى مرحلته التى تلى التعليم الثانوى سوقا واحدا . اذ أننا لو فعلنا ذلك لاصبحت الكليات الجامعية مجرد معاهد للخبرة والمهارة التكنولوجية ، ولتوقف الابتكار العلمى فى بلادنا ، ولأصيبت العقول المبدعة فى مختلف مجالات العلم بنوع من الركود سيبعد بها عن كل تطور خلاق ، ويحصرها فى نطاق المهارة الفنية التى لايمكن أن نقلل من أهميتها وصعوبتها لكنها شىء آخر غير الابداع والاكتشاف والتجديد. فالتجديد فى مجال العلم والمعرفة فى شتى صورهما لا يتأتى الا عن طريق تعميق النظرية أو النظريات العلمية . الامر الذى لا يمكن أن يتابع الا فى الجامعات بالنظر الى طبيعة دراساتها الاكاديمية .

وسيترتب على توضيح الرؤية فى هذا الموقع على هذا النحو بعض النتائج الهامة التى يمكن الاكتفاء الآن بنتيجتين منها وهما : أولا ، الابقاء على الازدواج الحالى بين التعليم العالى والتعليم الجامعى تحقيقا لخير الاهداف التى من أجلها أنشىء كل منهما • ثانيا ، تعذر الفصل فى الجامعة بين الدراسات العليا التى تقوم على البحث والدراسات فى مرحلة الليسانس أو البكالوريوس وهى التى تقوم أساسا على التدريس • وذلك باعتبار أن الاولى امتداد طبيعى للثانية ولابد أن تلقى بظلها على هذه الاخيرة تؤثر فيها وتتأثر بها، وباعتبار أن الاستاذ الجامعى لا يمكن أن يفرط بسهولة فى رسالته الرئيسية ، وهى الاشراف على البحث العلمى فى الدراسات العليا الى جانب قيامه بالتدريس • المهم أن يتابع هذا كله فى الكلية الجامعية من خلال أقسامها أو وحداتها العلمية المختلفة ، كما هو الحال الآن • ولهذا فان الفكرة التى راودت بعض المسئولين عن التعليم العالى أو الجامعى منذ سنوات فى انشاء كلية مستقلة للدراسات العليا لم تقابل بالارتياح من الجامعيين •

***

اللقاء بين النظرية والتطبيق :

لكن من الخطأ بعد هذا أن يظن أن هذا الكلام قد قصد من ورائه الرغبة فى المحافظة على الوضع القائم فى الجامعات • فكل الجامعيين يؤمنون بضرورة تطوير التعليم الجامعى ، وبضرورة السعى الى نوع من اللقاء – لا المزج – بين التعليمين العالى والجامعى • وهذا اللقاء الذى يسعون اليه هو نفس اللقاء المشروع الذى نادى به الميثاق بين النظرية والتطبيق • فلقد خطونا فى مجال التصنيع الثقيل والتقدم التكنولوجى والاعتماد على أنفسنا فى مجالات التنمية خطوات يصبح معها حصر الدراسات الجامعية فى مجالاتها التى تتابع حاليا فى كليات العلوم الاساسية وكليات الهندسة والزراعة والطب أمرا غير مستساغ ، ويؤدى حتما الى عزل الجامعة عن المجتمع • ولهذا فان اللقاء المثمر المنظم بين مراكز التصنيع والمؤسسات المختلفة والمعاهد التكنولوجية من ناحية وبين الكليات الجامعية من ناحية أخرى يصبح أمرا واجبا وأساسيا لتبادل الآراء والتجارب بين الكفاءات العلمية والكفاءات التطبيقية ، مما يحقق زيادة الانتاج والاقتراب من مشاكلنا الواقعية فى التنمية والخدمات فى حقل التطبيق الاشتراكى•

وليس من شك فى أن هبوب رياح الواقع على النظريات العلمية من شأنه أن يقدم لها ثراء لا تعرفه ، ومن شأنه أن يمدها بايحاءات مفيدة متنوعة باعتبار أن الواقع أكثر رحابة وغناء من النظرية بل ومن كل النظريات التى تحاول تشكيله •

من هنا يتضح أن المشكلة الحقيقية التى علينا أن نواجهها ليست قائمة فى الغاء الازدواج القائم بين التعليم العالى والتعليم الجامعى عن طريق المزج بينهما مزجا سيؤدى فى النهاية الى الهبوط بمستوى التعليم الجامعى والابتعاد به عن غرضه الرئيسى ، بل هى قائمة فى تفاعل الجامعة مع مشاكل التصنيع والتطبيق الاشتراكى فى بلادنا• ولا شك أن مما يساعد على اثراء هذا التفاعل تدعيم المعاهد العليا فى رسالتها التكنولوجية واكتساب المهارات الفنية والتطبيقية وتدعيم الكليات الجامعية فى رسالتها الاكاديمية ، ثم السعى الى لقاء مثمر بينهما • ولا شك أن هذا اللقاء يمثل أحد المعالم الرئيسية لمستقبل الثقافة فى مصر المعاصرة المتغيرة المتطورة •

فلسفة المعاهد العليا فى بلادنا :

لكن لعل القارىء يكون قد لاحظ أننا قد استخدمنا لفظة « كليات » عندما نتحدث عن الجامعة ولفظة « معاهد » حين يكون الحديث منصبا على المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى • وسيجرنا هذا بطبيعة الحال الى الاشارة الى فلسفة المعاهد العليا فى بلادنا • فاذا كانت الجامعات تضم كليات ، فهل معنى هذا أنه لامكان للمعاهد فى رحاب الجامعة ؟

الحق أن هذا هو الاصل فى اقامة الفصل بين المعاهد والكليات • فاذا كان المقصود بالمعاهد تلك التى تستقبل الحاصلين على الثانوية العامة ، فينبغى أن تكون الدراسة فيها ذات طابع عملى تطبيقى تكنولوجى ، ومن ثم كان من الضرورى أن تخرج هذه المعاهد من نطاق الجامعات وتقتصر هذه الاخيرة على الكليات ذات الطابع الاكاديمى • وهذا هو الاتجاه السليم الذى سارت فيه البلاد حتى اليوم • فما الذى يدعونا اذن الى أن نعدل عنه ، ونأخذ بالتغيير لمجرد التغيير ، فتتجه جامعاتنا أو بعضها الى استقبال الحاصلين على الشهادة الثانوية فى « معاهد » على نحو ما يجرى الآن فى جامعة القاهرة ؟ اذ تتجه النية فى هذه الجامعة الى انشاء معاهد للاعلام والآثار تستقبل الحاصلين على الثانوية العامة • فهذا اتجاه يتنافى مع

فلسفة انشاء المعاهد فى بلادنا . ولن يؤدى الا الى الاضطراب وزيادة الجوانب المظلمة فى الصورة، أو فى أحسن الاحوال ، لن يؤدى الى تحقيق شيء اذا عرفنا أن الدراسات الصحفية والاثرية تتابع فى أقسام داخل كلية الآداب بنفس الجامعة .

لكن اذا كانت الجامعة لا تشتمل وينبغى أن لا تشتمل على معاهد تستقبل الحاصلين على الثانوية العامة فانها يمكن أن تشتمل على معاهد للدراسات العليا تستقبل الحاصلين على الدرجة الجامعية الاولى ، ممن يكونون قد حصلوا على الليسانس أو البكالوريوس ويرغبون فى متابعة نوع معين من الدراسة . ويحقق اجتماعهم فى هذه الدراسة بروافدهم الثقافية المختلفة اثراء لا شك فيه واضافات جديدة فى حقل هذه الدراسة . وليس من شك فى أن دراسة الشئون الافريقية والاعلامية والاثرية والاحصائية من هذا النوع الذى ينبغى أن يتابعه خريجو كليات مختلفة ، نظرية وعملية، ليؤدى اجتماعهم تحت صعيد واحد اثراء وتنشيطا لها وفتح مجالات جديدة فيها . ولا بأس أن تنظم معاهد الدراسات العليا التى من هذا الطراز والتى تستقبل الحاصلين على الدرجة الجامعية الاولى دورات تدريبية أو دراسات خاصة للعاملين فى حقل الاعلام والآثار والشئون الافريقية يمنح الدارسون فيها دبلوما يساعدهم على التعرف على الجوانب الثقافية فى الحقل الذى يعملون به .

ومستقبل الثقافة فى مصر المعاصرة رهن بالاكثار من هذا الطراز من معاهد الدراسات العليا الذى سيؤدى انشاؤها الى تقدم البحث العلمى فى بلادنا تقدما ملموسا ، اذ أن هذه المعاهد ستصب فيها ثقافات متعددة تمثل زوايا متعددة ينظر من خلالها الخريجون المختلفون فى كليات متباينة الى نوع معين من الدراسة (كدراسة الآثار والاعلام والصحافة والشئون الافريقية وكدراسة الكيمياء الحيوية أو البترول أو علوم التخطيط على اختلافها .. الخ) . ويتابعون دراساتهم فى هذا الحقل أو ذاك بخلفياتهم الثقافية المتنوعة فيؤدى هذا دون شك الى الخصوبة والاثراء والاضافات . وقد تمثل هذه المعاهد فى المستقبل مراكز أو وحدات للبحوث تحقق تعاونا بين الزوايا المختلفة التى تتابع منها تدريس العلوم الأساسية والهندسية والزراعية فيزداد البحث العلمى فى بلادنا تقدما واضطرادا .

***

تطوير الدراسات الانسانية :

ولابد لنا بعد هذا من القاء نظرة على مستقبل الدراسات الانسانية فى بلادنا . اذ أن هذه الدراسات تحتاج الى تغيير جذرى .

ونحن نعلم أن المهمة الكبرى التى تضطلع بها هذه الدراسات هى صقل الوعى الانسانى ، وتوضيح الرؤية الحضارية ، والتفتيش عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ، وتعميق المفاهيم والقيم ، والاهتداء الى الاطار الفلسفى الذى نتحرك فيه ، وربط ثقافتنا الحاضرة بتراثنا . وبعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول ان المهمة الرئيسية لهذه الدراسات مهمة سياسية أو قومية فى المحل الاول ، وعلى المدى البعيد . وعن طريق كليات هذه الدراسات الانسانية ، ومن خلال خريجيها العديدين يستطيع التنظيم السياسى فى بلادنا أن يكتسب فعالية فى النظرية والتطبيق معا . وبهذا يتحقق الهدف الثانى الذى وضعناه أمام الجامعات الى جانب الهدف الأول الرئيسى وهو زيادة الانتاج .

والحق أن مناهج هذه الدراسات والزوايا التى تتابع منها فى جامعاتنا ما زالت - بالرغم من الجهود المشكورة التى تبذل فيها - مفتقرة الى فلسفة شاملة ، ونظرة عميقة موحدة ، ومكاشفة لا تعرف التردد .

هنا وعلينا أن نسوق بعض الملاحظات :

١ - ان كل تغيير فى مناهج وبرامج هذه الدراسات لا يمكن أن يتم الا من داخل الجامعة لا من خارجها . وبعبارة أخرى فان أساتذة هذه الكليات الانسانية هم وحدهم الذين سيغيرون برامجهم ومناهجهم ، وهم وحدهم الذين سيدفعون بدراساتهم الى الامام ، وهم وحدهم الذين سيتعاونون على تركيز الصورة وتكبيرها : صورة المواد التى تقدم الى طلابهم . بدلا من أن تظل على ما هى عليه الآن تتبع فى كثير من جوانبها الكتب المؤلفة أكثر مما تجرى وراء قدر معين من الثقافة مركز وعميق ، يغطى الخطوط العريضة البارزة فى كل فرع من فروع العلوم والدراسات الانسانية .

٢ - والدراسات الانسانية فى بلادنا تعانى من عيب رئيسى هو افتقارها الى الوحدة العضوية فيما بين فروعها المختلفة . ولهذا فانها لا تقدم لدارسيها أى نوع من الوحدة الفكرية ولا تتيح لهم القاء نظرة شمولية على الحضارات التى يدرسونها . وبالتالى فانها تقف عاجزة عن



الوصول بهم الى مستوى يسمح بتعميق حضارتنا العربية ورسم الخطوط العريضة للوحدة الفكرية التى ننشدها جميعا لمجتمعنا المصرى وللمجتمع العربى كله . وسيظل الدارسون بهذه التخصصات المختلفة من تلك الدراسات الانسانية يشعرون أنهم لا يدرسون الا أشتاتا متفرقة من المعرفة ، وسيظل أصحاب كل تخصص منها بمعزل عن أصحاب التخصص الآخر ، وسيظل المجتمع غير عابىء بوزن هذه الدراسات وقيمتها ما لم نسارع بايجاد طريقة ما تقيم الصلات والعلاقات بين التخصصات المختلفة فى هذه الدراسات وتحقق المصاهرة أو التعاون بين أقسام كليات الآداب ، وهى أقسام تبدو بوضعها الحالى على أنها جزر مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، يحيط بكل جزيرة منها الماء من جميع الجهات .

فليس من شك فى أن الوقوف على التيارات الفلسفية السائدة فى مجتمع من المجتمعات فى حقبة معينة من الزمان له صلة بالمدارس الادبية التى ظهرت فى ذلك المجتمع ابان ذلك العصر ، وله صلة بالتيارات الاجتماعية وبالاحداث السياسية والتاريخية وبالاكتشافات الجغرافية ، وبالمرحلة التى وصل اليها العلم فى تطوره فى ذلك العصر أيضا .

وقد يؤدى التفكير فى تحقيق هذا الهدف الى عدم التمسك تمسكا حرفيا بنظام الاقسام الموجود حاليا فى كليات الآداب واتاحة بعض المرونة أو الحركة التى من شأنها أن تسمح للطالب فى قسم من الاقسام فى مرحلة الليسانس أن يختار بعض المواد التى تتابع فى قسم أو أقسام أخرى ، على أن تحسب له هذه المواد على أنها مواد مكونة لدرجة الليسانس . وقد يؤدى التفكير فى تحقيق هذا الهدف الى اتباع النظام المعمول به فى الجامعات الامريكية والانجليزية وهو نظام المواد الرئيسية والمواد الفرعية أو الاضافية التى من الممكن أن تضم فى مجموعات متناسقة . وفى مرحلة الدراسات العليا سيؤدى التفكير فى تحقيق هذا الهدف الى أن يسمح للطالب الذى تخرج فى قسم معين بأن يتقدم ببحوثه فى الماجستير والدكتوراه الى قسم آخر . وانى أتطلع الى اليوم الذى تناقش فيه رسالة من رسائل الماجستير أو الدكتوراه فى قسم كقسم اللغة العربية وآدابها مثلا فاذا بلجنة المناقشة لا تقتصر على أساتذة هذا القسم بل تضم فيمن تضم أستاذا فى الأدب الانجليزى أو الفرنسى أو اليونانى أو أستاذا فى الفلسفة مثلا . وأتطلع الى اليوم الذى تناقش فيه رسالة من قسم التاريخ فتضم لجنة المناقشة أستاذا فى آداب اللغات أو فى الفلسفة أو فى الجغرافيا .. وهكذا . بل انى أتطلع الى اليوم الذى تناقش فيه رسالة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فتضم لجنة المناقشة أستاذا فى التاريخ أو الفلسفة أو الأدب والعكس صحيح أيضا .

٣ - والدراسات الادبية والانسانية فى كليات الآداب عندنا ستظل متخلفة كذلك فيما أعتقد اذا لم تجد طريقة أو أخرى تسمح بادخال نوعين من الدراسات الانسانية الاخرى ضمن برامجها ، بعد أن ظلا حتى الآن بعيدين عن كليات الآداب وأعنى بهما : دراسة الفنون وفلسفتها وتاريخها ، ودراسة علوم الاقتصاد والسياسة . فدراسة الفنون (وأقصد بها الفنون التشكيلية والتصويرية ، أما الفنون المسرحية فتعالج الآن بطريقة ما فى بعض أقسام اللغات) يحتاج اليها طالب آداب اللغات كلها وطالب الفلسفة والاجتماع والتاريخ والآثار والجغرافيا . والامر شبيه بهذا فى الدراسات الاقتصادية والسياسية . اذ أن دراسة المذاهب السياسية والاقتصادية لها صلة قوية بالوقوف على التيارات الادبية والاجتماعية والفلسفية .

لكن الصعوبة الكبرى فى ادخال هذين النوعين من الدراسات الانسانية فى صلب برامج كليات الآداب أنى لست متأكدا تماما من أن الزاوية التى تعالج منها هذه الدراسات فى الكليات الخاصة

بها على يد أساتذة الفنون وأساتذة القانون والاقتصاد والمالية ستخدم طالب الدراسات الانسانية بطريقة مباشرة ٠

٤ ـ والدراسات الانسانية ليست مسئولة فقط عن ترقية الذوق والوجدان وصقل الوعي الانساني ، بل هي ـ وليست الدراسات في فروع العلوم الفزيائية أو الرياضية أو الدراسات الهندسية أو الزراعية أو الطبية ـ المسئولة كذلك عن خلق النظرة العلمية بين أفراد المجتمع ، بالرغم مما يبدو في هذا القول من غرابة ٠ وذلك لأن النظرة العلمية التي نحرص على أن يأخذ جميع أفراد المجتمع أنفسهم بها في دولتنا العصرية ليست الا أسلوبا في الحياة وفي التفكير ، وارساء في النفوس للنظرة الموضوعية المنهجية الى الامور ، وايجاد العلاقات اجتماعية جديدة تقوم على أساس النظرة الى العمل الذي يصدر عن الانسان على انه القيمة الكبرى ورأس المال الوحيد ٠ وكل هذا تقدمه العلوم الانسانية على انه دراسة ، في الوقت الذي يمارسه فيه العلماء دون أن يدرسوه ٠
ولما كانت العلوم الانسانية الاجتماعية علوما سلوكية في المحل الاول ، تتوجه بتحليلاتها الى البشر والناس فانها تصبح العلوم المسئولة عن نشر النظرة العلمية واذاعتها في المجتمع ٠

لكن هذه العلوم الانسانية السلوكية قد أخذت هي نفسها بالمناهج التجريبية المعملية الاحصائية٠ فالى أي حد وصلت هذه العلوم عندنا في أخذها بتلك المناهج وابتعادها عن التعميمات النظرية ؟

***

البعثات وطرق التدريس :

لكننا لن نستطيع أن نتحدث عن تطوير جاد في محيط الجامعات الا اذا تيسر لاعضاء هيئات التدريس بالجامعات أن يقفوا على آخر تطورات العلم المعاصر عن طريق السفر الى الخارج في مهمات قصيرة الأمد (ستة شهور مثلا) ٠ وأنا أقصد بأعضاء هيئة التدريس الاساتذة بصفة خاصة أو الاساتذة المساعدين القدامى فهؤلاء قد اكتسبوا من المران والخبرة اللذين ساعدهم على توضيح الافكار وتنقية الصورة من الاعشاب ٠ لكنهم من ناحية أخرى يشعرون مع الاسف أنهم أصبحوا أو كادوا أن يصبحوا متخلفين عن الركب بعيدين عما استحدث في تخصصاتهم ٠ ولا شك أن زيارة قصيرة يقومون بها للجامعات في الخارج ولمراكز البحوث ستجعلهم قادرين على التزود بالاتجاهات المعاصرة في العلم وعلى استيعابها في يسر ٠ لهذا فانه بدلا من أن نظل ندور في دائرة مفرغة ونتصور أن تطوير التعليم الجامعي قد انحصر في نقل مادة من فرقة الى أخرى أو زيادة أو تقليل عدد الساعات علينا أن نبادر باتاحة الفرصة الى الاساتذة والاساتذة المساعدين الناضجين لكي يسافروا الى الخارج ٠ فهم أقدر من غيرهم على أن ينقلوا الينا التطورات الحديثة في كل فروع العلم ٠

ان كثيرا من الجامعيين ينظرون الى هذه المسالة على أنها مسالة رئيسية في تطوير الجامعات وفي احداث التغيير المنشود ٠ وبخاصة اذا عرفنا أن السفر الى الخارج يكاد أن يكون الآن وقفا فقط على القادرين من أعضاء هيئات التدريس (والاطباء منهم بصفة خاصة) الذين تتيح لهم امكانياتهم تحمل نفقات السفر ٠ وهو أمر يعجز عنه معظم أعضاء هيئات التدريس ٠ واذا استمر الحال على هذا النحو فسينتهي الامر الى تكوين طبقة من الاساتذة الاغنياء الذين تتيح لهم مواردهم المالية وحدها الاستزادة من آخر تطورات العلم بينما تقف الغالبية العظمى من الاساتذة عاجزة عن تلك الاستزادة ٠ وفي هذا نقض لمبدأ تكافؤ الفرص ٠

وثمة نقطة أخرى أود أن أختم بها تلك الملاحظات التي عنت لي حول قضية التغيير في الجامعات ، وأعني بها طريقة التدريس في الجامعة فالحق أن كثيرا من الاساتذة الجامعيين في الخارج قد عدلوا الآن عن المحاضرة التقليدية واستبدلوا بها حلقات المناقشة ونظام البحوث الشفهية ٠ فلا شك أن هذه الاساليب في نقل المعلومات الى الطالب أقدر على جذب انتباهه من أسلوب المحاضرة التقليدية ٠ وفضلا عن هذا فهو أسلوب يساعد في تقريب الهوة بين الاستاذ والطالب ويمهد الطريق الى ازالة الحواجز بينهما ، وهو أمر بالغ الاهمية اذا أردنا أن تكون جامعاتنا مكانا مناسبا لخلق العلاقات الاجتماعية الجديدة في المجتمع ٠ ومما يساعد على خلق هذا الجو الصحي أيضا أن تعنى الجامعات بالنشاط الاجتماعي والرياضي وتنظم ادارات رعاية الشباب بالكليات على نحو أكثر فعالية وجدوى مما هو عليه الآن ، وتتاح الفرصة أمام الطلاب للتعبير عن رأيهم في كافة المجالات وللمشاركة بطريقة أو أخرى في كثير من الشئون الجامعية ٠

رسالة الجامعة

د. حسن حنفى

سياسة التعليم فى بلد ليست سياسة مستقلة عن طبيعة هذا البلد ، والمرحلة التاريخية التى مر بها - واختياره - السياسى الذى تحدده موارده الاقتصادية ، بل هى جزء من السياسة القومية ، يتم وضعها كما توضع الخطط للاقتصاد القومى ، وكلاهما استثمار، خطة التعليم من أجل الاستثمار البشرى . وخطة التنمية من أجل الاستثمار الاقتصادى . وان من أهم ما تعانى منه البلاد النامية اليوم لهو هذا الفصل القائم بين حياتها الاقتصادية والسياسية وبين حياتها الثقافية والفكرية ، فقد كانت التنمية حتى الآن مركزة على الجانب المادى دون الجانب البشرى .



ومعروف أن نظم التعليم لدينا فى نشأتها كانت من وضع الاستعمار الذى كان يهدف الى خلق طبقة من الموظفين يدينون بالولاء للوظيفة أولا ، وللرؤساء ثانياً ، ويكونون مجرد آلات لتنفيذ الأوامر، وهى السياسة التى بدأنا نجنى ثمارها فى سنيننا الأخيرة ، عندما أصبح هم الدولة فى كل عام همين: استيعاب خريجى التعليم العام من الحاصلين على الثانوية العامة ، وتدبير الأماكن اللازمة لهم فى الكليات والمعاهد ، ثم استيعاب مصالح الحكومة الآلاف من خريجى الجامعة من أجل التوظيف والانتظار سنة على الأقل من العمل الوطنى ، حتى يتم القضاء على البطالة المفروضة ، مازال التعليم اذن يهدف الى تكوين الموظفين الذين تنوء المصالح بهم ، كما تنوء الميزانية العامة للدولة بأعبائهم ،

وفى نفس الوقت لا يزيد العمل الوطنى بل يقل أحيانا ٠

هى تركة ذن ورثناها ، وعليناتغييرها ، خاصة وأننا اليوم لاضمان لنا الا وضع الخطط السليمة لجوانب حياتنا الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وأننا لابد وأن نبدأ مرة واحدة والى الأبد وضـع سياسة للتعليم العام والجامعى ، يضعها المجلس القومى المتخصص ، بصرف النظر عن تعيين الوزراء وتغييرهم ، فمهمة الوزير هى متابعة تنفيذ سياسة التعليم العامة ، وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك ، وكثيرا ما عقدنا الندوات لمناقشة سياسة التعليم ، وكثيرا ما عقدنا المؤتمرات ، وحررنا المقالات لنفس الغرض ، حتى اذا نقدنا الوضع القائم ، ووضعنا سياسة للوضع الأمثـل ، تصورنا أن مشكلة التعليم لدينا قد حلت ، وأنه بمجرد تقديم الاقتراح فان الواقع يتغير من تلقاء نفسه ، **حتى أصبحت مناقشة مشاكلنا علنا نوعا من تفريج الهم أكثر منها رغبة فى تغيير الواقع ، وكأننا نقوم بعملية تعويض نفسى مستمر ، عندما نتحدث عما نحتاج اليه ، وأن فى ذلك اشباعا للحاجة نفسها ، حتى صارت وظيفة الكلام لدينا هى حل المشاكل على المستوى النفسى لا تغيير الواقع(١) ٠ وان احداث التغيير بالفعل لهو أفضل من مئات الاقتراحات المفيدة فى تطوير والتعليم ٠ والتغيير لا يتم الا بارادة التغيير ، واردة التغيير لا تكون الا ارادة سياسية ، التعليم اذن قضية وطنية ، تمس وضعنا القومى ، وليست مشكلة مهنية فحسب ، التعليم قضية وجودنا ذاته المهدد فى المنطقة ٠ وكثيرا ما بدأ الفلاسفة والمفكرون فى لحظات الخطر تغيير مناهج التربية القومية ، وخلق ثقافة وطنية ابتداء من قضية التعليم ، كما فعل فشتـه أيام احتلال نابليون لألمانيا ٠**

أولا : من التعليم العام الى التعليم الجامعى :

تبدأ مشكلة التعليم الجـامعى لدينا من التعليم العام ، واننا لنتقبل الطلبة لدينا وهم قد قاربوا على العشرين ، ومازالوا غير مؤهلين للعلم أو للثقافة أو للعمل الوطنى ، وكأن التعليم العام لم يؤد دوره ولم يحقق هدفه الا فى بعض الأفراد ٠

فمثلا نجـد أن مستوى الطـالب فى العلوم الرياضية والطبيعيـة لا يؤهله كثيرا للالتحـاق بالكليات العملية ، وأن مستواه فى الآداب لايؤهله أيضا لدخول الكليات النظرية ، ولهذا وضعنا فى كلياتنا العملية سنة تمهيدية لرفع مستوى الطلبة وكان بامكاننا الاستغناء عنهـا ٠ وكذلك جعلنا سنة عامة فى كليـاتنا النظرية وكان بامكاننا الاستغناء عنها لو كان الطالب قد وصل فى تعليمه العام الى المستوى المطلوب ٠ ومع أنه لا مكان للمقارنة بين التعليم العام فى البلاد النامية وبينه فى البلاد المتقدمة ، الا أننـا نعلم أن الرياضيات الحديثة والسيبرنطيقا قد دخلتا التعليم العـام ، ولم يعد الطالب هناك يتعلم العمليات الحسابيـة الأولية ، الجمع والطرح والضرب والقسمـة ، بل يدرس مباشرة أنواع المجموعات الرياضـية نحن فى حاجة اذن الى اعادة وضع لبرامجنـا العلميـة والأدبية فى التعليم العام كيفاً وكماً ، حتى يمكن حل المشكلة نفسها على مستوى التعليم الجامعى ٠

ثانيا : نجد أن مشكلة اللغـات الاجنبيـة فى التعليم الجامعى تبدأ فى التعليم العـام ٠ فطالمـا طالبنا طلبتنا بقراءة بعض النصـوص الأجنبيـة فلا يستطيعون حتى فك طلاسم العنوان ٠ ان حديث مدرسى اللغة الأجنبية بالعربية فى درسـه طيلة العام لا يجعل الطالب يسمع ولو مرة واحدة كل شهر انسانا يتحدث اللغـة أمامه ، حتى يعيهـا وتألفها أذنه ، والمدرس قادر على ذلك ، فقد تخرج من أقسام اللغـات بـكليات الآداب التى يكون التدريس بها باللغة الاجنبية ذاتها ٠ قـد تـكون نفسية المعلم هى السبب : مشاكله المادية ، الأعداد الكبيرة التى أمامه ، ارهـاقه البدنى من كثـرة ساعات العمل ، عدم التقدير الكافى ، عدم اعتبار التعليم قضية وطنية ٠٠٠ الخ ٠ ومع ذلك ، فان تعليم اللغات الاجنبية يجب أن يتم باللغة الاجنبية ذاتها ٠ وقد كان ذلك متبعا قديما عندما كان لدينا مدرسون أجانب ، من جنسية اللغة التى يعلمونها ٠ لن يكلف ذلك عملات صعبة ، بل ويمكن أن يتم عن طريق التبادل ، ففى بعض البلاد المتقدمة يمكن لأبنائها تعليم لغاتهم الوطنية بالخارج ، كبـديل للخدمة العسكرية ، فنشر اللغة الاجنبية خـدمة وطنية ٠ هذا بالاضافة الى تغيير مناهج التدريس نفسها ، واستعمال لغة الحوار المباشرة ، واعطاء ما يتصل بالحياة اليوميـة ، حتى تزداد حصيلة الطالب من المفردات ، ولـكى نخرج من الفصول المغلقة ، ومن الأسوار المحدودة ٠

ثالثا ، كثيرا ما نقـاسى ونحن فى الجامعة من غياب الثقافة العامة لدى الطالب ، وكأنه ، وقـد قارب العشرين ، لم يقرأ شيئا ،لا الكتب المقررة ، وعبثا نحاول توجيهه الى القراءة ، أو الى ارتياد المكتبات فنقوم بالمستحيل ، مع أن الأفكار لا تأتى الا فى سن الشباب ، فلو أن المواد الاجتماعية لم

تكن محصورة فى كتاب معين ، يحفظ مضمونه ويردده لما تعود الطالب فى الجامعة اتباع هذه الطريقة وهو فى مرحلة التثقيف الحقيقى • يمكن للمدرس أن يأخذ الطلبة الى مكتبة المدرسة التى غالبا ما تكون مغلقة لا تفتح دواليبها الا للزوار وتستعمل كقاعة للاجتماعات ، أو توجد فى مكتب ناظر المدرسة• ان أسلوب الحوار والمناقشة لايمكن أن يتبع فى الجامعة ما لم يتعود عليه الطالب فى المدرسة أولا ، ولا يمكن أن تتم التوعية الثقافية فى الجامعة ما لم تبدأ فى المدرسة أولا ، وما أكثر ما نسمع عن الندوات المدرسية، واللجان الثقافية المدرسية • وقد تكون تلك مهمة مدرسى العلوم الاجتماعية فى خلق الوعى الثقافى ، أو على الأقل خلق الرغبة فى الثقافة ، وتعويد الطالب على التثقيف الذاتى •

رابعا ، نجد الطالب وقد أتى للجامعة وليس لديه احساس كبير بالثقافة الوطنية ، **من هو ؟•• والى أى جماعة ينتمى ؟ وما هو هدفه ؟ وما هى رسالته ؟ فاذا كان طالبا فى العلوم ، فانه لايدرى كثيرا عن المشاكل العلمية لبيئته فيما يتعلق بالصحة أو الصناعة أو الزراعة • واذا كان طالبا فى الآداب فانه لم يسمع عن الأدباء المعاصرين له• يأتى الطالب ولم يتضح هدفه بعد ، ولم يعلم ماذا يبغى وماذا يريد ، بل ان كثيرا من الطلبة لايتحمسون لشىء ، وقد أتوا الجامعة لأن مجموعهم يسمح بذلك ولأن مكاتب التنسيق قد أرسلتهم اليها ، ونادرا ما نجد طالبا يشارك فى الحياة الثقافية الشهرية وفى الحياة الفنية الموسمية ، ونادرا ما نجد منهم من يساهم فى حركة الأدباء الشبان ، أو فى حركة النقاد الشبان الخ •**

خامسا : نجد الطالب وكأن الاحساس بالعمل الوطنى لديه معدوم أو سطحى : فكثيرا ما نود تحريك الطلبة نحو المسؤولية الوطنية ولكنه لايود ذلك ، ويريد الاقتصار على مهمته الضيقة وفى أضيق الحدود ، أى تحصيل العلم فى حين أن الطالب وقد ناهز العشرين يكون مسؤولا عن أمة بأكملها ، فهى السن الذى تظهر فيه القيادات ، وتتحدد فيه الرسالات الوطنية• وان ظهر نشاط الطالب الوطنى ، فانه يظهر كجزء من العمل الرسمى المفروض ، فقد تعود أن يكون احساسه بالعمل الوطنى احساسا بلوحة على الحائط ، أو بصورة على الواجهة الرئيسية للمدرسة ، أو بمجموعة من العبارات المكررة فى مادة اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا ، والمواد الاجتماعية • لم تستطع المدرسة اذن امتصاص النشاط الطلابى كله فنرى الطلبة ، وقد ملأوا الطرقات بعد خروجهم من المدرسة ، يلعبون الكرة ، ويقضون أغلب النهار على هذا الحال • هناك اذن طاقات مختزنة لدى الشباب لم تستوعب كلها فى التعليم العام، ولا تظهر فى التعليم الجامعى الذى يبدأ الطالب فيه، وقد شارف على تحمل الأعباء الأسرية المادية، التوجه بثقله كله الى قضاء السنوات الأربع ، حتى يصبح مؤهلا اجتماعيا لكسب القوت •

ثانيا : هدف التعليم الجامعى

ومع ذلك ، فانه يمكن استدراك الأمر ، اذا استطعنا وضع سياسة قومية للتعليم الجامعى •• **فللجامعة فى البلاد النامية دور مخالف تماما لدورها فى البلاد المتقدمة ، الجامعة فى البلاد النامية جزء من تاريخ نضالها الوطنى ، فقد نشأت مع ظهور الحركة الوطنية ، كما حدث فى مصر** عندما اكتتب الشعب **لها بافتراح من جريدة** المؤيد سنة ١٩٠٥ ، **لسان حال الحزب الوطنى ، ومنذ نشأتها** وهى تقود **النضال الوطنى ، ويسقط** الشهداء منها ، وقد يكون **أغلى ما بالجامعة هو** النصب التذكارى للشهداء **الذى يعلن أمام الأجيال الحاضرة والقادمة دور الجامعة فى قيادة العمل الوطنى** • ولا يعنى العمل الوطنى المباشر أى الالتزام بالخيار السياسى للأمة ، ولكنه يعنى توجيه سياستنا التعليمية على أساس وطنى ، **ويتضح ذلك فى العلم الوطنى ، وفى الثقافة الوطنية ، وفى العمل الوطنى •**

١ ـ والعلم الوطنى فى بلد نام يعنى الربط الحضارى بين العلم القديم والعلم الجديد ، وهو ما تفعله البلاد المتقدمة على مستوى تاريخ العلم ، لأن وجودها قد ثبت ، وليست فى حاجة الى اثبات وجودها باثبات فكرها • فمثلا يمكننا التركيز أكثر فأكثر على تاريخ الرياضة فى تراثنا القديم عند الخوارزمى أو الرازى أو ثابت بن قرة لتطوير النظريات القديمة والقاء الضوء عليها بما وصلت اليه الرياضيات الحديثة ، ويمكننا أن نفعل ذلك أيضا فى الطبيعة عند ابن الهيثم أو الخيام ، أو فى الكيمياء عند جابر بن حيان أو عند الكندى ولا يعنى ذلك وقوعا فى النظرة القومية الضيقة ، أو رجوعا على الذات ، وانغلاقا على النفس ، وابقاء على التراث المحلى دون العالمى ، لأن الجامعات فى البلاد المتقدمه تقوم بنشر هذا التراث ، فقد نشر معهد العلوم بموسكو أعمال بن الهيثم الكامله ،

وأعيدت دراسة «المناظر» بنظريات الضوء الحديثة، وتاريخ العلم جزء من العلم ، بمعنى أنه وعى بأسباب تقدم العلم ، وجزء من تكوين عقلية الباحث العالم ، وقد كثرت فى السنوات الاخيرة فى البلاد المتقدمة معاهد تاريخ العلوم من أجل اعطاء دفعات جديدة للعلم الحديث ، خاصة للعلوم الانسانية فى أزمتها الراهنة • وبالتالى تستطيع كلياتنا العملية أن تساهم فى نهضتنا المعاصرة ، بربط الجديد بالقديم حتى تتحقق وحدة الحضارة وتجانسها الزمانى •

ولا يعنى ذلك معرفة القديم لمجرد العلم به كجزء من تاريخ مضى ، أو للفخر به كجزء من تراث نعتز به ، ويعوض ما نشعر به من نقص أمام نظريات العلم الحديث ، بل لطرح المشاكل من جديد ، وهى نفس المشاكل الحالية ، والتعرف على المناهج القديمة لحلها ومقارنتها بالمناهج الحديثة المعاصرة ، حتى تتحرك عقلية الطالب العلمية ، ويساهم مع القدماء والمحدثين فى وضع الحلول ، أى أن الطالب على هذا النحو يدرس العلم كما يدرسه العلماء ، وكثيرا ما أتت الاكتشافات الحديثة من بعض الميادين الأخرى المجاورة أو من بعض التصورات القديمة ، فكما أن التاريخ يعيد نفسه والحدوس الفلسفية تتكرر ، فالعلم أيضا يعيد نفسه •

ويحدث كل ذلك ، ويكون المرجع الأول والأخير هو الواقع الذى يعيشه الطالب بنفسه سواء الواقع العريض وما يجريه من ملاحظات على الطبيعة ، أو الواقع الضيق وما يجرى عليه من تجارب محدودة داخل المعامل ومراكز البحث • وبذلك يتعود الطلبة على خلق العلم وليس على نقله ، وليس بدعا أن تكون الحضارة الأوربية زاخرة بالعلماء لأنهم اتبعوا هذه المناهج ، اعادة تحقيق القديم ثم التحليل المباشر للواقع • وفرصتنا أعظم لأن لدينا ثلاثة أطراف : القديم الذى ورثناه من التراث ، والجديد الذى نقلناه عن العلم الغربى ، والواقع الذى نعيش فيه ونريد تحليله مباشرا • وكثيرا ما نفرح عندما نسمع عن مكتشف شاب يريد تسجيل اختراعه ، بل ونسارع بحضور مؤتمرات براءات الاختراع ، ونحزن لأننا لسنا أعضاء فى الجماعة الدولية لبراءات الاختراع ، ونوزع على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أوراقا يسجلون فيها مخترعاتهم ومكتشفاتهم ، ونضع فى الصف الأول علماءنا وأطباءنا الذين وصلوا الى المستوى العالمى ، والذين أصبحوا واضعى نظريات ساهموا بها فى تقدم العلم الحديث • وكثيرا ما نتحدث عن ارتباط العلم بالمجتمع ، والجامعة بالواقع ، ونريد انشاء الجامعات الاقليمية على أنها جامعات نوعية ، تقوم أساسا على دراسة البيئة دراسة تطبيقية مباشرة ، كما تنشأ بالفعل المدارس المحورية لتعليم الطلبة على الطبيعة ، والخروج من خلف الجدران ومن وراء القضبان ، وهذا كله لابد وأن يتحول الى تخطيط فعلى ، والى تغيير فى المناهج والمواد ، ولا يبقى مجرد اعلان للنوايا ، أو وضع لأسماء جديدة لمضمون قديم لم يتغير •

اننا نحاول ذلك من حين لآخر ، نحاول **نشر القديم فنعيد طبعه ولا نوزعه ، ونعيد طبع المطبوع** منه ، والذى قد لا يكون أفضل ما فى القديم دون أن ندرسه • كما نحاول رفع مستوى التعليم الحديث ، وارسال البعثات ، واحضار المراجع ، كما ننشىء الجامعات الاقليمية ، أبنية ضخمة رائعة زاخرة بالمعامل والأجهزة وذلك كله يتطلب امكانيات مادية هائلة ، قد لا تقوى الدولة على تحمل أعبائها خاصة ولو كان جزء منه بالعملات الصعبة • وبالرغم من أن ذلك واقع بالفعل ، الا أن التعليم جزء من السياسة القومية ، لا يقل أهمية عن التسليح أو عن توفير القمح • فالتعليم استثمار بشرى ، وليس جزءا من الخدمات كالصحة والنظافة •• واذا كنا نقاسى من غياب المتخصصين ، أو من انخفاض مستوى التأهيل ، وبالتالى من نقص الانتاج أو من انخفاض مستواه ، فان السبيل الى تفادى ذلك هو الاستثمار على أوسع نطاق فى التعليم • وكثيرا ما تساهم الشركات والمؤسسات ومراكز الأبحاث فى البلاد المتقدمة فى تكوين الكادر البشرى اللازم ، فتعطى الجامعات الأموال اللازمة للأبحاث ، وتعطى الدولة القدر الكافى لارسال البعثات ، وذلك لأن المؤسسات الانتاجية ستستفيد كلما كان الكادر المؤهل لديها على مستوى عال من الكفاءة • فما تعطيه أولا كمساهمة فى التكوين ، تحصل عليه بعد ذلك خبرة ، وزيادة فى الانتاج • وفى بلاد أخرى ، يعتبر الطلبة موظفين فى الدولة ، لأنهم سوف يساهمون مستقبلا فى زيادة القدرة الانتاجية ، فلهم البعثات الداخلية ، والاجور الشهرية من أجل الحصول على المراجع وأدوات البحث اللازمة • واذا أخذنا فى الاعتبار كثيرا من مظاهر الترف فى حياتنا اليومية؛ نستطيع أن نجعل ميزانية التعليم لا تقل عن ميزانية التسليح ، ولكن تبقى الارادة السياسية ، وهى الكفيلة وحدها بأخذ هذا القرار ، وهو استثمار طويل الأمد لا تبدو نتائجه فى الحال كاستثمار السد العالى •

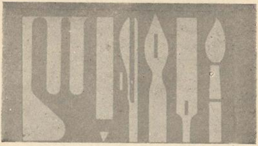
واذا أتينا للعلوم الانسانية ، فاننا نجد أن لطابع القومى فيها أظهر وأوضح منه فى العلوم الطبيعية والرياضية • ففى كلياتنا النظرية ، كثيرا ما تعرض معظم النظريات القديمة والحديثة فى العلوم الانسانية نظرية ومنهجا ، ونتحرج من التطبيق المباشر على واقعنا الخاص ، لأن ذلك يمس حياتنا ، ولأنه يتطلب أخذ موقف لا يود أحد أخذه سواء من السلطات الجامعية أو من الأساتذة ، ولو شاءه الطلاب ، حتى دخل واقعنا الخاص فى كثير من الأحيان فى نطاق المحرمات ! ودون أى رغبة فى الاقلال من أهمية الجوانب النظرية فى العلوم الانسانية وأهمية مناهج البحث بها ، الا أن واقعنا المباشر أصبح مرئيا بكل المناهج الممكنة الحسية منها والعقلية ، التى تقوم على الملاحظة المباشرة أو على التحليل الاحصائى ، التى تستعمل التحليل العاملى أو التى تستعمل المناهج الصورية الخالصة •

ان الجانب النظرى فى العلوم الانسانية مشكل لأنها مازالت علوما حديثة، ولكن الجانب التطبيقى أكثر وضوحا• فمثلا فى علم النفس يمكننا توجيه أبحاث طلابنا ، بعد اعطائهم الوسائل اللازمة لذلك ، نحو تحليل بنائنا النفسى المعاصر ، وما نعانى منه مثل : الخوف وأثره فى التعبير ، النفاق وأثره على وحدة الشخصية ، اللامبالاة وأثرها على العمل الوطنى(٣) ، **وعلى هذا النحو ، يتحول علم النفس الى بحث فى الشخصية القومية ، ويؤدى الى التعرف على الذات ، ويعمل على استكشاف النفس ويساعد على التعبير عن المضمون النفسى الذى تظهر فيه التراكمات القديمة حتى يمكن تصفيتها** • ويمكننا فى علم الاجتماع تحليل مشاكلنا التى نعانى منها معاناة مباشرة مثل العلاقات الاجتماعية التى تمثلها التقاليد أو المزاج الشخصى والتى لا ينظمها القانون ، السلوك الانفعالى وأثره على سير الحياة اليومية ، الرقابة الفكرية وأثرها فى العلاقات الاجتماعية •• الخ • بدلا من عرض لمدارس علم الاجتماع ، ومشاكل علم الاجتماع كما هى موجودة فى التراث الغربى المرتبط أشد الارتباط بالبيئة التى نشأ فيها ، وبتوالى وجهات النظر التى طرأت على هذه البيئة(٤) • وفى الاقتصاد ندرس مثلا النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة ، والمذاهب الاقتصادية التى تتبعها البلاد المتقدمة ، فاذا أتينا للبلاد النامية جعلناها موضوعا خاصا ، فرعيا ، مع أن الاقتصاد كله يمكن اعادة النظر اليه من خلال اقتصاديات البلاد النامية • وحاليا نجد فى البلاد المتقدمة ظهور كليات ومعاهد بأكملها من أجل دراسة اقتصاديات البلاد النامية ، أفريقيا أو اسيا ؛ أو أمريكا اللاتينية ، فالنمو الآن هو الموضوع الرئيسى فى البلاد المتقدمة • وفى السياسة ، نجدنا أيضا ندرس النظم السياسية منذ أقدم العصور حتى الآن ، والمذاهب السياسية الحديثة ولا نكاد نذكر نظامنا أو مذهبنا السياسى ، وكأن واقعنا لا يكون جزءا من المادة العلمية ، أو لأن واقعنا لم يكتب فيه بعد كتاب مقرر ، أو مرجع أجنبى يمكن الاعتماد عليه ، فى حين أنه يمكن اقامة دراسة مباشر للواقع ، يشترك فيها الاساتذة والطلبة على السواء ، كل منهم يأخذ جانبا من حياتنا السياسية أو فترة من تاريخ نظمنا السياسى ، وتكون هى الأصل وغيرها من النظم والمذاهب هو الفرع ، وذلك هو المنهج المقارن الملتزم ، كما نرى فى كثير من الدراسات على المذاهب الاشتراكية بقلم الاشتراكيين ، والمذاهب الرأسمالية بقلم الرأسماليين • وفى التاريخ ، نجد أننا نعلم فى جامعتنا كل شىء عن تاريخ العالم بكل مناطقه وبكل عصوره ، بمعلومات متراصة ، وعرض متتال ، فى حين أنه يمكن دراسة الماضى من خلال الحاضر ، فالحاضر هو تراكم للماضى ، يمكن اعتبار الحاضر هو نقطة البداية للماضى ونقطة النهاية ، ففى تاريخنا المعاصر ، بقايا من مصر الفرعونية ، ومن مصر القبطية ، ومن مصر الاسلامية • وفى الفلسفة ندرس المذاهب الفلسفية القديمة والحديثة اليونانية والغربية والاسلامية القديمة ، حتى يعلم الطالب شيئا من كل شىء ، ولا يعلم أى شىء عن التيارات الفلسفية المعاصرة له أو عن سبب غيابها ان لم تكن موجودة • فنحن لا نعلم شيئا عن الفكر المصرى الحديث وهو الفكر الذى ننحدر منه والذى مازال مؤثرا فى حياتنا المعاصرة • وفى الفن ، يحدث نفس الشىء ؛ ندرس الاتجاهات الرئيسية فى علم الجمال ، ولا نطبق شيئا منها على أعمالنا الفنية المعاصرة ، ولا نقوم بمحاولات مباشرة لرفع أسس النقد الجمالى ، أو لدراسة قوالب الفن المسرحى أو الروائى ، أو فى دراسة أزمة الفنون المعاصرة لدينا ، خاصة فى الموسيقى والسينما • وفى الأخلاق ، نكرر عرض المذاهب المثالية أو المذاهب الواقعية ، أو نتأمل فى الحياة تأملا ذاتيا شخصيا دون أن نحلل شعورنا الخلقى ، وبناءه النفسى ، فغالبا ما يقوم سلوكنا على ازدواجية القيم بين الحلال والحرام ، الخير والشر ، الحق والباطل ، الصواب والخطأ ، وغالبا ما نكون فى الطرف السالب ونتستر وراء الطرف الموجب ونعلن عنه(٥) • وكثيرا ما يكون

دفاعنا عن الفضيلة تعبيرا عن كبت دفين ، يود التعبير عن نفسه ، يمكن أن يكون علم الأخلاق تحليلا لشخصيتنا الوطنية ، ودراسة لسلوكنا اليومي بهدف التغير ، وتحويل سلوكنا من أخلاق القيم الى أخلاق الطبيعة ، حتى نكون أكثر اتساقا مع أنفسنا وأكثر صراحة . وفي القانون ، ندرس الشرائع الأرضية والسماوية ، البشرية والالهية ، اليونانية والرومانية ، المسيحية والاسلامية ، ونتوقف عن دراسة القانون في واقعنا الخاص ، وعن مقدار سيادته ، وعن علميته ومدى مطابقته للواقع ، وعن مصدره ، وعن تطبيقه بل وعن وجوده أساسا ، بالرغم من حديثنا عن تقنين الثورة . وما زال الدين لدينا مرة في التاريخ ومرة في القانون ، ومرة ثالثة في السياسة ، ورابعة في الجمال وخامسة في الفلسفة .. الخ دون أن يصبح موضوعا لعلم خاص وهو علم تاريخ الأديان ، الذى أصبح الآن في البلاد المتقدمة علما قائما بذاته وفي بعض الأحيان ، أقساما أو كليات قائمة بذاتها . خلاصة القول : **أننا لم نضع تصورا قوميا للعلوم الانسانية ، ولم نحدد هدفنا منها ؛ واقتصرنا على ترديد أهم نظرياتها ومناهجها على المستوى النظرى ، دون أن نحولها الى علوم قومية ، هدفها التغيير الفعلي للمجتمع بعد دراسته دراسة مباشرة الا فيما ندر(٦)** . لذلك يشعر بعض الأساتذة الشبان ، الذين يودون طرح مشكلات العلوم الانسانية طرحا قوميا ، بازدواجيتهم الجامعية . فهم يقومون بتدريس مواد محايدة أو موضوعية أو تاريخية ، ويعيشون أزمة واقعهم الخاص ، ويحاولون القضاء على هذه الازدواجية باعادة صياغة العلوم الانسانية صياغة قومية ، حتى يخرج الجميع عن هذا الفصم السائد في حياتنا ، بين علوم نتعلمها وأزمات نعيشها . ويمكننا الآن في محاولتنا لتطوير التعليم ، تحويل هذه الجهود الفردية الى تخطيط قومي عام . وبالتالي لا تكون المواد القومية منفصلة بذاتها كالدين في التعليم العام ، بل يمكن اعادة صياغة كل مادة في اطار قومي . فالتاريخ يمكن كتابته بنظرة قومية ، وكذلك الفلسفة والأدب ، فالمواد القومية بوضعها الحالي يشعر بها الطالب وكأنها مفروضة عليه ، ارضاء للسلطة يحرم الاستاذ فيها المناقشة ، ويكرر وجهة النظر الرسمية في المادة ، فالطالب لا يشعر بجديتها والاستاذ لا يؤمن بها .

٢ ـ أما الثقافة الوطنية ، فان من حقنا أن نتساءل : هل هي موجودة أساسا ؟ وأعني بالثقافة الوطنية الحد الأدنى من المبادىء والأهداف التى يمكن للمواطنين ، وبوجه خاص للمثقفين ، الاتفاق عليها . اننا نعاني أساسا من مثقفينا ، خريجي الجامعة ، من عزلتهم عن واقعهم ، ومن عدم حماسهم لشيء ، ومن أنهم تركوا الجامعة ولم تتضح رسالاتهم بعد ، ولم يعرف كل منهم ماذا يستطيع ان يقدم والى أى حد ، بل نجد كثيرا منهم قد عكف على مصلحته الخاصة وعلى تحقيق المثل الجديدة ، من سعى وراء الرزق ، يصل به الى حد التخلي عن شرف الكلمة ، أو الى الهجرة . والذين استطاعوا الى حد ما الخروج بشيء من الجامعة ، خرجوا بعقليتين مختلفتين الأولى ريفية ، والثانية حضرية ان شئنا استعمال لغة علماء الاجتماع ، الأولى محافظة والثانية تقدمية اذا شئنا استعمال لغة السياسة ، أى أن التعليم الجامعي لم يستطع أن يحول العقلية الريفية الى حضرية أو تطوير المحافظة الى التقدم . ظل الريفي ريفيا والحضرى حضريا . ولا نجد من الطلبة من تطور أو نضج الا من كان له اختيار سابق ، وهو في الغالب اختيار سياسي تقدمي ، والا من كان بطبعه شاعرا أو قصاصا أو ناقدا ، وذلك لأن الأديب أكثر قدرة على الالتصاق بالواقع والتطوير طبقا لمقتضياته . ولا تزال هاتان العقليتان سائدتين في حياتنا الثقافية وتبدو على أوضح صورة في ثنائية التعليم لدينا ، بين الجامعة الوطنية والجامعة الدينية ، وكأن هناك علمين : علما دنيويا وعلما دينيا ، وكأن العلم الدنيوى لا يحقق مقاصد الوحي ، وكأن العلم الديني لا شأن له بأمور الدنيا . لقد استطعنا الى حد ما القضاء على ثنائية التعليم لدينا ، بين التعليم الخاص والتعليم الوطني ، أو على الأقل خفت حدته عن ذى قبل ، ولكن بقى أن نحقق وحدة نظمنا التعليمية حتى نستطيع المساهمة بالفعل في خلق الثقافة الوطنية الواحدة . وفي داخل العقليات العلمانية نجد تشتتا وتبعثرا ، وكأنها جميعا لا تنتمي الى بلد واحد ، وكأنها جميعا لا تعيش في واقع واحد . فنجد فيها من يرى التقدم في تقليد الغرب ، والآخر يراه في تقليد القديم ، والثالث يراه في تحقيق مصالح طبقته الخاصة . لقد قيل عن مصر انها بلد متجانس ، لا يعرف التشتت ، سماؤها كأرضها ، شمالها كجنوبها ، وأنها لا تعرف التشتت الداخلي ، ونزاع القوميات الذى عرفته الشعوب الاخرى . والحقيقة أن هناك أمصارا كثيرة داخل مصر ، هناك عديد من الدوائر المنعزلة التى لا صلة لبعضها بالبعض من قريب أو بعيد ، أو أن الصلة الوحيدة هي صلة العبد بالسيد ، فهناك مجتمع القرية غير مجتمع المدينة ، وهناك الطبقة

الشعبية غير الطبقة المترفة ، هناك عديد من الفئات
كل منها محصور داخل مشاكله الخاصة . والجامعة
هى المسؤولة لحد كبير عن هذا التشتت ، لأنها لم
تكسر حدة الفوارق الطبقية ، ولم تفتح هذه
الدوائر المنعزلة لخلق المجتمع الواحد المتجانس .
٣ ـ أما دور الجامعة فى قيادة العمل الوطنى ،
فقد عاصرت الجامعة نشأة الحركة الوطنية ، أو
عاصرت الحركة الوطنية نشأة الجامعة . كانت نشأة
الجامعة تعبيرا عن الاستقلال الوطنى عن الاستعمار
البريطانى ثم أصبحت تعبيرا عن التحرر الاجتماعى
من الاقطاع الداخلى ، ودعوة للحياة الديمقراطية
السليمة بعيدا عن التسلط والقهر نظم الحكم
السابقة الممثلة للاحزاب وللسراى .



الشعبية غير الطبقة المترفة ، هناك عديد من الفئات كل منها محصور داخل مشاكله الخاصة . والجامعة هى المسؤولة لحد كبير عن هذا التشتت ، لأنها لم تكسر حدة الفوارق الطبقية ، ولم تفتح هذه الدوائر المنعزلة لخلق المجتمع الواحد المتجانس . ولا تعنى وحدة الثقافة الوطنية انتماء المثقفين جميعا الى تيار فكرى واحد ، بل تعنى الاجتماع على قضايا أولية ، تمثل الحد الأدنى للثقافة الوطنية ، مثل تصفية مظاهر الخرافة فى تراثنا القديم وفى عقليتنا المعاصرة ، تحرير الارض ، اعادة توزيع الدخل ، التنمية ، ارتباط الفكر بالواقع ، اى حصول المثقفين على بعض المبادىء العامه أو على ايديولوجية واضحة المعالم ، تكون ضمانا كافيا لارتباط المثقفين بالأرض ، وبملايين المعدمين ، وتجمعهم على قضيتى العصر : الاحتلال والتخلف .

تستطيع الجامعة اذن المساهمة مساهمة فعالة فى خلق ثقافتنا الوطنية ، وتحليل عقليتنا المعاصرة ورؤية رواسب الماضى فيها وتراكماته ، ما يعوقها وما يدفعها الى الأمام ، خاصة وأننا نمر بلحظة أحوج ما تكون فيها لثقافة وطنية ، ولتحديد خصائص الأمة ، كما فعل فشتة فى نظرية العلم و « الدولة التجارية المغلقة » ، فنحن مهددون فى وجودنا فى المنطقة ويمكننا درأ هذا الخطر بتحديد معالم ثقافتنا الوطنية التى هى أساس وجودنا القومى .

٣ ـ أما دور الجامعة فى قيادة العمل الوطنى ، فقد عاصرت الجامعة نشأة الحركة الوطنية ، أو عاصرت الحركة الوطنية نشأة الجامعة . كانت نشأة الجامعة تعبيرا عن الاستقلال الوطنى عن الاستعمار البريطانى ثم أصبحت تعبيرا عن التحرر الاجتماعى من الاقطاع الداخلى ، ودعوة للحياة الديمقراطية السليمة بعيدا عن التسلط والقهر نظم الحكم السابقة الممثلة للاحزاب وللسراى . والعمل الوطنى رسالة الشباب ، والجامعة هى أكبر تجمع للشباب والعمل الوطنى تعبير عن الثقافة الوطنية وتحقيق لها ، والجامعة هى أكبر تجمع للشباب المثقف ، وتمثل طاقة كبرى للنضال كما حدث فى معارك القناة سنة ١٩٥٢ . والشباب هو الأمين على الواقع والذى يتمثل فيه النقاء الثورى ، والذى لم يقع بعد تحت اغراء السلطة أو المنصب أو المال أو الجاه ولذلك ، فدوره الطبيعى أن يمارس العمل الوطنى وأن يتعود عليه داخل الجامعة حيث تتوفر شروط المناقشة الحرة ، وعرض وجهات النظر وامكانيات التعبير عن النفس . يستطيع الشباب أن يمارس بالفعل على المستوى الوطنى علومه القومية التى شارك فى صياغتها ، وأن يحقق ما يرجوه من وحدة الشخصية الوطنية ، فهو يفكر ويعمل ، ينظر ويحقق ، يخطط ويتقن ، وبذلك يستطيع أن يقضى على ألوان العمل السياسى الرسمى ، وأن يتحول العمل الوطنى لديه الى تحقيق للذات ، والى التحام



أكثر بالواقع · وبذلك يتعلم أخذ زمام المبادرة ، والبدء بالتفكير والمطالبة ، بدل أن يقتصر عمله على المتابعه وتنفيذ ما يطلب منه ، وقد كان مفكرو ألمانيا أساتذة جامعتها ، وقادة نضالها الوطنى ، وواضعى أسس ثقافتها الوطنية · ولا يعنى العمل الوطنى بالصرورة الخروج على السلطة ، فالسلطة فى البلاد النامية ، أو على الأقل فى عديد منها ، سلطة تؤمن بالاشتراكية ، وتعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات ، وتؤمم وسائل الانتاج لتحقيق ملكية الشعب لها ، وتعادى الاستعمار ، وتكون جزءا من حركة النضال العالمى ·· يأتى الشباب ويعطى كل ذلك مضمونه ، ويحققه بالفعل ويكون أعظم ضمان للمسيرة الاشتراكية ، وأكبر سند لنظم الحكم التقدمية فى البلاد النامية · ان الشباب الجامعى فى البلاد المتقدمة بدأ يقوم بالدور الذى على الشباب الجامعى فى البلاد النامية أن يقوم به ، وهو مناهضة الاستعمار العالمى ، ومجتمعات الحروب ، وجماعات الاستهلاك ، والانضمام الى حركات التحرر العالمى ، والعمل من أجل نصرة شعب فيتنام ، وشعب فلسطين وشعوب أنجولا وموزمبيق ، ومن أجل القضاء على نظم الحكم العنصرية فى روديسيا وأفريقيا الجنوبية · ان من يتحدث عن عزلة الجامعة كمن يثير الغبار ، ثم يشكو من عدم الرؤية ! فالطريق الى خروج الجامعة عن عزلتها ، هو مساهمتها الفعالة فى قيادة العمل الوطنى ، فهذ هو أحد أدوارها ، ان لم يكن دورها الأول ، **فالعلوم القومية والثقافة الوطنية تهدف فى النهاية الى اعطاء الاساس النظرى الكاف لممارسة العمل الوطنى ·**

ثالثا : مناهج التدريس والنظم الجامعية :

ليست الجامعة فى الحقيقة الا عدة أطراف تدخل فى علاقات معينة ، ويمكن تحديد هذه الأطراف فى أربع : الأستاذ ، والطالب ، والمناهج ، والنظم · وتقوم الجامعة وتؤدى دورها الفعلى لو كان كل طرف فى مكانه الصحيح وبصورته المثلى ·

١ ــ الجامعة أساسا هى الأستاذ ، وبدون الأستاذ لا توجد جامعة وفى كثير من البلاد المتقدمة ، اذا وجد الاستاذ أنشئت الجامعة له ، ولا تنشأ الجامعة أولا ثم يبحث لها عن الاساتذة فاما أن تجد أو لا نجد ، أو تنشأ الجامعة ثم يبحث لها عن الاساتذة ثم يتركها الاساتذة ، وكأنها أحد دور الحكومة · وقد عرفت الجامعات المشهورة بأساتذتها فلا تذكر جامعة برلين وبينا الا ويذكر فشته وهيجل ولا تذكر جامعة كونجزبرج الا وذكر كانط ، ولا تذكر جامعة فريبورج الا وذكر هوسرل وهيدجر ، ولا تذكر جامعة ماربورج الا وذكر كوهن ، وناتورب وكاسيرر ، ولا تذكر جامعة توبنجن الا وذكرت مدرسة اللاهوت الحر · الخ ·

وقد بدأت الجامعة المصرية لدينا على هذا المنوال، فاستقبلت مشاهير المفكرين والعلماء الدين أسسوا نظمها ، صنعوا مكتبتها ، وأثروها بالمراجع التى ما زلت هى المراجع الاساسيه حتى اليوم • ثم نشأ الرعيل الاول من أساتدتنا على أيديهم ، فكانوا مفكرين وعلماء وباحثين ، وكانوا بالفعل مربى جيل وأجيال • ولما كان هذا الرعيل الاول حفنة قليله ، ظهروا كالنجوم الزاهرة ، ولمعت أسماؤهم ، وانتشرت نظرياتهم ، وراجت مؤلفاتهم ، ولكن بعضا منهم خانوا الحسد ، ورفضوا المنافسة ، وأصروا على البقاء فى أماكنهم دون مزاحمة ، بل كثيرا ما تناطحوا فيما بينهم على المناصب ، وتقاضوا أمام المحاكم ، وامتلات المحاضرات بالتلميح منهم واليهم ، وبالغمز واللمز لهم وعليهم وظل كل منهم فى الجامعة ثلاثين عاما أو يزيد ، ولم يترك وراءه من يخلفه ، أو ان ترك فواحدا أو اثنين بشق الانفس ، فكانوا يتصورون الطلبة أعداء ، اذا شجعوهم ورأوا فيهم استعدادا للبحث العلمى فانهم سينافسونهم فى عملهم ورزقهم ، وبدل النجم سيكون اثنان ، مع أنهم كانوا يستطيعون الانتباه الى طالب واحد فى كل دفعة ، فيكون لكل منهم ثلاثون طالبا، ويكون قد خرج من بين يديه ثلاثون أستاذا تزخر بهم جامعاتنا ، بدل هذا النقص الشنيع فى أعضاء هيئة التدريس • تتحمل الاجيال السابقة اذن بعض المسئولية فيما وصلت اليه الجامعة اليوم من نقص فى أعضائها •

واذا نظرنا الى حال مدرجاتنا اليوم ، ومقدار تكدس الطلبة فيها عرفنا انه لابد **من التوسع الى الحد الاقصى فى تعيين أعضاء جدد ، ولتعيين معيدين جدد • لا عن طريق التكليف ، بل عن طريق الاعلان واختيار الاصلح ، فدرجات التخرج لا تثبت وحدها أهلية الطالب للبحث العلمى •** وكذلك يمكننا ارسال البعثات المستمرة ، **ويكون الاختيار على أساس وطنى** ، وعلى درجة احساس المبعوثين برسالاتهم العلمية والوطنية ، **فالبعثة ليست امتيازا لطبقة على أخرى ، وليست وسيلة لكسب أو للحصول على المناصب العالية، وليست أيضا وسيلة لشراء ما يلزم البيت الحديث من الخارج ، والمطالبة بالاعفاءات الجمركية ، بل هى رسالة وطنية** • وقد فضل المبعوثون الصينيون فى الخارج تخفيض مرتباتهم الى النصف ، ومضاعفة عدد المبعوثين ، حتى يمكن خلق أكبر كادر فنى ممكن • ولم يرجع المبعوثون الصينيون معهم الى بلدهم ثانية الا ومعهم مراجعهم وأبحاثهم، وهو حصيلة حياتهم بالخارج • وفى نفس الوقت يمكننا توجيه الدعوة ، على مستوى وطنى ، لزملائنا الموجودين بالخارج الدين هاجروا لسبب أو لآخر ، من أجل الرجوع الى جامعاتنا ، وملء الفراغ فى هيئة التدريس بها • فاننا لا نكاد نمر بجامعة اوربية ، أو بمركز للبحث العلمى ، الا ونجد فيه على الأقل أستاذا أو رئيس قسم مصريا، وكثيرا ما سمعنا عن انجازاتهم العلمية فى الخارج • **وقد سبق أن وجه مؤتمر المبعوثين الذى عقد بالاسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٦٦ نداء قوميا لعقد مؤتمر للعاملين بالخارج** • ومهما قيل فى سبب الهجرة ، من رغبة فى الحصول على مكسب أعظم ، أو رغبة فى زيادة فى التحصيل ، أو البحث عن مكان أفضل للبحث العلمى تتوافر فيه الامكانيات اللازمة لذلك ، أو الدعاية الفعالة للوطن فى الخارج ، فان النهضة القومية الحالية التى نحاول ارساء قواعدها لا يمكن الا أن تقوم الا على أكتاف الجميع • **والهجرة فى هذه الظروف حل فردى محض ، وتخل عن الوطن فى أقسى لحظات نضاله ، وهروب من الميدان** • فواجبنا الوطنى ان أردنا رفع مستوى التعليم فى جامعاتنا، وزيادة أعضاء هيئة التدريس بها عقد مؤتمر للعاملين بالخارج بعد توجيه نداء قومى لهم • فلا داعى لأن تصدر العقول بالمئات ثم نستورد البديل من الخبراء بالعشرات !

أما بالنسبة لرفع مستوى أساتذتنا العلمى ، فانه يمكننا ذلك بالوسائل المتعارف عليها، والتى نعلمها جميعا ، والتى تنحصر فى تخصيص العملة اللازمة لاحضار المراجع والدوريات العلمية ، واعادة كوبونات اليونسكو ، والاشتراك السنوى فى المجلات الثقافية ، أو عن طريق التبادل ، واعداد قسم خاص بالجامعة مؤهل بدرجة عالية من أجل القيام بذلك ، وسفر الاساتذة للخارج مرة كل سنتين أو ثلاث ، من أجل الاطلاع على آخر الابحاث العلمية ، وعقد المؤتمرات الدخلية على المستوى القومى أو العالمى لمناقشة أبحاثنا العلمية ، وقضايانا الفكرية • وغالبا مايحاول كل منا القيام بذلك على المستوى الشخصى ، وبجهده الفردى • والامر فى النهاية لارادة الباحث أو المفكر ، فانه لن يعدم وسيلة فى التعرف على آخر الابحاث من مؤتمر أو صديق أو دار نشر يتعامل معها •

وقد يعتبر البعض منا أن انخفاض مستوانا العلمى يرجع أساسا لمشكلة الكادر الجامعى ،

وأننا نحاول أن نكسب قوتنا بالاعمال الاضافية، ولهذا فاننا لا نملك الوقت الكافى لتخصيصه فى الابحاث ، وليس لدينا الاستقرار المادى الكافى لصفاء الذهن ، وتركيز الجهود على البحث العلمى . وهذه المشكلة وان كانت واقعية بالفعل ، **الا ان انخفاض مستوى الاجور فى البلاد النامية مشكلة عامة ، توجـد لدى طبقـات الشعب جميعها ، والجـامعيون أحدها ، والجامعة باعتبارها فائدة للنضال الوطنى، فان مهمتها ، فى المرحلة الحالية، تكون فى بذل الجهود لرفع المعدمين ، مثل عمال التراحيل ، والاجراء الزراعيين ، الى الحد الادنى وليس رفع بعض الطبقات الى الحد الاعلى ، أسوة بطبقات الفنانين والصحفيين والدبلوماسيين. بل ان مهمة الجـامعة هى المطالبة بوضع سياسة عامة للأجور تتنـاسب مع طبيعة العمل وحده ، وكل مشاكل من هـذا النوع هى فى الحقيقة مشاكل وهمية ، يمـكن أن تبـدو أو أن تحل من تلقاء نفسها ، اذا ما اعتبر الجامعيون أنفسهم من طلائع الشعب .**

٢ ـ اما الطالب لدينا ، فانه لا يشـعر بأن وجوده فى الجامعة رسالة وطنية ، لانه لم يتعـود على الاحساس بها فى التعليم العام ، نجد كثيرا منهم وكأنهم قد أتوا للنزهة أو للتظاهر أو للحصول على الشهادة . الطالب لدينا فى الجامعـة خائف ضعيف ، يخشى كل شىء، يخشى الاستاذ، ويخشى زملاءه ، ويخشى النظم الجامعية . ويترك مصيره الفكرى والاجتماعى تحدده الاوضاع التى يرى عيوبها ، ويقاسى منها طيلة حياته الجامعية ،والتى قد تؤثر عليه الى الابد . قد يعلم المأساة ، ولكن ليس لديه الشجاعة الكافية للتعبير عنهـا ، والعمل على تغييرها . ونظرا لانه لم يمارس الفكر فى الجامعة ، ولم يتعود على التغيير ، فانه يتركها ويترك كل شىء وراءه كما هو ، ويعمل فى وظيفتة ويترك فيها كل شىء كما هو ، لأنه تعود ان يجد نفسه فى مكان ليس له الخبرة فيه . مع أن الطالب الآن فى كثير من بلاد العالم هو كل شىء . يقرر مصيره بيده ، يحدد المقررات الجامعيـة ، ونظم التدريس بها ، يحدد أشكال الامتحانات ، يشارك فى تعيين الاساتذة ، يساهم فى التنظيم الادارى للجامعة ، ووضع نظمها وقوانينهـا ، يرعى استقلال الجامعة ، ويحافظ على حرمتها وحصانة أساتذتها ، يقود النضال الوطنى مع باقى الطوائف كما حدث دائما فى تاريخ مصر الحديثة فى لجان الطلبة والعمال . والحقيقة أن الطلبة هم أقدر من الاساتذة فى التعبير عن أنفسهم . لذلك فهم طرف فى قضية تطوير التعليم ، وطرف يجب سماعه، لأنهم هم الذين يعانون منه ، وهم الذين ستتحدد حياتهم بناء عليه ، وتلك مهمة اتحادات الطـلاب لتمثيلهم فى المؤتمر الذى لا يجب أن يقتصر على الفنيين والمختصين والمهنيين ، وفرق الاجيـال يوجب فرقا فى الاختيار .

٣ ـ أما مناهج التـدريس ، فهى الطرف المسؤول عما وصل اليه تعليمنـا الجامعى من مستوى لا يرضى عنه الكثيرون منا . فقد تصورنا أن التدريس لدينا يكون بطريقـة وضع « كتب مقررة » ، أصبحت عند البعض منـا وسيلة للتكسب وزيادة الرزق ، وأصبحت عند الطلبـة وسيلة سهلة للحفظ والتكرار وعدم التفكير ، فى حين أن الجامعة ليست بها كتب مقررة ، بل هى فتح لابواب المعارف كلها ، هى مطالبة للطـالب بالاطلاع على أمهـات المراجع ، بعد أن تعطى له الموضوعات فى أول العام ، هى عدة سنوات من القراءة المتصلة ، والبحث المستمر . كما نجـد أيضا أن كثيرا منا اتبع مناهج الاملاء التى يتحول بها الطلبة الى مجرد نساخ دون فهم أو مناقشـة لما يملى عليهم ، فى حين أن الجامعة أساسـا هى حوار متصل بين الاستاذ وطلبته،وطرح للمشاكل وعرض للحلول . بل أن كثيرا من الجامعات فى البلاد المتقدمة قد تخلت عن نظام المحـاضرات العامة التى يقف فيها الاستاذ بفخامته وعظمته ، يلقى الدرر على من يتلقفونها وهم شـاكرين ، وحولت هذه المحاضرات الى حلقات صغيرة للبحث ليكون فيها الاستاذ كأحد الطلبة ، يقوم ببحث مثلهم ، ومجموع الابحاث المشتركة فى النهاية ، هو حصيلة الدراسة آخر العام ، وهكذا عاما بعد عام حتى يشعر الاستاذ بأن كل طالب منهم أصبح قادرا على البحث ومطلعا على أهم المراجع . لذلك وجدنا أن الامتحانات بصورتها الحالية المرتبطـة بمناهج الاملاء ، والكتب المقررة ، والمحـاضرات العامة ليست مقياسا صادقا باسـتمرار لتقييم الطلبة ، **ويكون المقياس الاصـدق فى هذه الحال هو مجموع الابحاث التى يجريها الطالب على طول العام . ومقدار مساهمته فى المناقشات اليومية .** وفى هذه الحال تتحول المحاضرات العامة الى نظام اختيارى ، اذ يلقى كل أستاذ مرة أسبوعيـا محاضرة عامة للطلبة جميعا بما عرف عنه من فكر أو مذهب أو تيار ، وبالتالى يستطيع الطالب أن يرى أمامه عدة اتجاهات ، يختار بينهـا بعد أن يناقشها ، ومن ثم تنشـأ الحركة الفكرية بين

الاساتذة والطلاب ، فالجامعة أساسها المعركة الفكرية المطروحة أمام الطلاب ·

٤ ـ أما بالنسبة للنظم الجامعية ، فان الجامعات لدينا مازال هدفها هو استيعاب أكبر عدد ممكن من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، أى انها ما زالت هى جامعات الاعداد الكبيرة · ولما كان التعليم نفسه قضية وطنية ، فان هذه الاعداد الكبيرة أمر لا مفر منه · ولكن يبقى التوجيه الجامعى · مازلنا نعتقد حتى الآن أن كل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لا بد وأن يدخلوا الجامعة ، ضرورة ، فهى الطريق الطبيعى المكمل للشوط الاول · وهذا غير صحيح على الاطلاق · **فالجامعة تاهيل للبحث العلمي أكثر منها تاهيلا للعمل المنتج ، وللتخصص المباشر · ومن ثم فاننا نستطيع التوسع في انشاء المعاهد المتخصصة التي لا تقل أهمية أو شرفا عن الجامعة خاصة وأننا ما زلنا فى مجتمع يعطى الأولوية للنظر على العمل ، ويعتبر من يعمل بفكره أو على مكتبه أفضل من الذى يعمل** بيديه فى المصنع · المعاهد الفنية المتخصصة يمكنها استيعاب أكثر من نصف الحاصلين على الثانوية العامة ، خاصة ونحن فىحاجة الى المهندسين الزراعيين والمهندسين الصناعيين والى العمال المهرة · وفى البلاد المتقدمة تقوم هذه المعاهد بسد احتياجات المناطق ، بل انها تفوق الجامعات من حيث التركيز على الجانب العملى والفنى وتسمى مدارس عليا للتجارة والصناعة والزراعة والكهرباء والهندسة والميكانيكا والوثائق ·· الخ · ولا يعنى ذلك أنها أقل شرفا من الجامعة التى ركزت على الابحاث النظرية · ان الذين يثيرون لدينا هذا التفاضل بين المعاهد المتخصصة ، متوسطة أو عليا ، وبين الجامعات يعنون أساسا الكادر المالى والدرجات ، وقد حصلوا على ما يريدون ، أو فى طريقهم اليه· ولكن تبقى أن مهمة المعاهد العليا هى الاتصال المباشر بالواقع ، وسد ما نحتاج اليه من متخصصين وفنيين ·

أما من تقبلهم الجامعة فانهم ، لقلة عددهم ، يمكنهم التوجه برغباتهم الخاصة نحو الكليات المختلفة ، دون تفاضل بينها من حيث القيمة ، فتعطى المجاميع الكبيرة لكلية بعينها ، والصغيرة لكلية أخرى · وتكون مهمة العمل السياسى هو اشعار الطلبة بالمسؤولية الوطنية ، وبالفرق بين التعليم العام والتعليم الجامعى ، بل واعطاؤهم أكبر قدر ممكن من الثقافة العامة · ويمكن تحقيق بعض المرونة بين الكليات والاقسام المختلفة · فيمكن لطالب فلسفة ان يدرس مادة فى كلية الطب عن التشريح ، ويمكن لطالب علم نفس دراسة مادة فى كلية الطب عن الجهاز العصبى ، وبالتالى نترك للطالب أيضا داخل الجامعة وداخل القسم أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار ·

كما يجب علينا اعادة التفكير فى نظام الانتساب وجعله مسائيا صرفا على أساس حضور الطالب ومناقشاته · فالانتساب لا يعنى حصول بعض الموظفين على شهادات تؤهلهم الى درجات أعلى من أجل زيادة مرتباتهم ، بل على رغبة حقيقية فى التعلم والتثقيف · فالمنتسبون ، بالرغم من جهودهم ومثابرتهم ، يتصورون الجامعة على أنها كتب ومقررات وامتحانات ، عليهم اجتيازها ، فلا هم يأخذون العلم ، ولا هم يتطورون فكريا عما بدأوا منه ·

وعلينا الا نضع أى قيود على الطلبة الوافدين، فان مهمة جامعاتنا فى مصر هى تخريج أكبر عدد ممكن من الطلبة العرب خاصة والشرقيين عامة ، يجب علينا رفع كل القيود المالية والادارية عنهم، فذلك مكسب عظيم لقضايانا الوطنية · وان مراكزنا لدراسة مشاكل البلاد النامية ، يجب أن تحتوى على أكبر عدد ممكن من الطلبة الوافدين ، فمهمتنا هى تربية الكوادر ، والا نترك الاعداء يقومون بهذه التبعة بدلا منا ·

وفى الدراسات العليا ، يجب تحويل السنة التمهيدية فيها الى أبحاث بدل المحاضرات ، حتى يتعود الطالب على البحث العلمى ، ويجب تخطيط الدراسات فيها بحيث تكون الموضوعات وثيقة الصلة بواقعنا الخاص ، وأن يكون التخطيط جماعيا ، والاشراف جماعيا ، حتى لا يتذبذب الطالب بين هذا وذاك ، وحتى لا تتغير خططه حسب سفر المشرف عليه ·

وما زالت باقية لدينا مشكلة المعادلات العلمية وتقييم الشهادات بالخارج ، دون مقياس موحد · فتقبل شهادات بعض الجامعات الامريكية، ولاتقبل شهادات بعض الجامعات الاوربية المناظرة لها ، لا سيما وأن الدولة نفسها هى التى تقرر ايفاد الطلبة الى هذه الجامعات ثم لا تعترف بشهاداتها·

ويمكننا القول أيضا بانه يجب أن نفصل فى جامعاتنا بين الجانب العلمى والجانب الادارى ·

فيجب خلق ادارة خاصة للامتحانات ، تقوم بهذه المهمة حتى لا يضيع ربع العام تقريبا على أعضاء هيئة التدريس فى أعمال ادارية محضة ، يمكن للاداريين القيام بها ، فيكفى الاستاذ اشرافه على أبحاث الطلبة طيلة العام كجزء من تقييم مستواهم العلمى ·

ان نظم الجامعة لتخف كثيرا لو أنها خضعت للارادة السياسية المنفذة للخطة القومية للتعليم، وحين يكون الدافع القومى هو الموجه لسلوك الجميع ·

رابعا : استقلال الجامعة وديموقراطية المجالس

ولا يمكن للجامعة أن تؤدى مهمتها كاملة الا اذا توفر لها شرطان : الاول يحدد صلتها بالدولة وهو استقلال الجامعة، والثانى يحدد الصلة بين أعضائها أنفسهم وأعنى ديموقراطية المجالس الجامعية ·

١ ـ لا يعنى استقلال الجامعة انعزالها عن المجتمع ، لانها جزء منه ، بل يعنى توفير أكبر قدر ممكن من حرية العمل الفكرى فيها · فمن خلال وجهات النظر ، خاصة فى الكليات النظرية ، وبفضل العمل الفكرى الحر ، تنشأ الاتجاهات السليمة ، ويستطيع الطالب والاستاذ معا القضاء على اللامبالاة بالنسبة للافكار ، واتخاذ المواقف المستمرة فى جو يأمن فيه الجميع ، وتتوفر لهم الحماية · **لذلك فكما أن للقضاة الحصانة القضائية ، وللنواب الحصانة البرلمانية ، فيمكن أن يكون للجامعيين الحصانة الجامعية ·** وليس غريبا أن يطلق على فناء الجامعة الداخلى « الحرم الجامعى » ، اشارة الى حرية الجامعة واستقلالها عن السلطة · وعلى ذلك فعلينا تحديد دور الحرس الجامعى تماما ، ووضعه تحت اشراف مجلس الجامعة ، وتحديد مكانه خارج الاسوار ، فلا يدخلها الا بأمر من مدير الجامعة ·

قد يقال ان مبدأ استقلال الجامعة مبدأ شائع فى المجتمعات الرأسمالية ، ولن يستفيد منه الا الطبقات البرجوازية حتى تستطيع أن تفعل ما تشاء ، أو أنه مبدأ ليبرالى يتعارض مع المجتمع الاشتراكى وأنه لابد من توجيه السلطة للجامعة والاشراف عليها وهذا غير صحيح لاسباب عديدة، أولا : أن المجتمعات النامية فى حاجة الى طرح كل الافكار الجديدة ، والى اسهام جميع القوى التقدمية فى التنمية · ولن يتوفر ذلك الا فى جو من الامان التام ، حتى يخرج الجميع عن السلبية الى الايجابية وحتى يتحول من اللامبالاة الى المبالاة ، وهناك شرف الجامعة وضميرها ، ومسؤوليتها عن الفكر القومى ، والنضال الوطنى ، والذى يضمن الى حد كبير قيام الجامعة بدورها · **فالمناقشات الحرة المفتوحة ، بدون تدخل من السلطة ، ورفع كل وصايا فكرية أو غيرها عليها هو السبيل لاطلاق قوى الجميع** · ثانيا : ان المجتمع الاشتراكى نفسه فى حاجة ماسة الى الاساليب الديموقراطية فى التطبيق الاشتراكى ، واذا كنا جميعا نتفق على الهدف ، وهو الحل الاشتراكى ، فاننا يجب أن نتفق على الوسائل أيضا ، أعنى الاساليب الديموقراطية فى العمل السياسى ، فلا تعارض بين الاشتراكية والديموقراطية ، لأن الاشتراكية هى تحقيق لمصلحة الاغلبية ، والديموقراطية هى أخذ الاغلبية مقادير امورها بيدها ، فالاشتراكية والديموقراطية كلاهما حق الاغلبية · ثالثا : لقد مرت علينا فترة طويلة نستعمل فيها جميعا لغة واحدة ، يقتنع بها البعض ولا يقتنع بها الآخرون والذين يقتنعون بها يقتنعون على درجات متفاوتة، ولكن الجميع يستعمل نفس اللغة فى الواجهة العامة ، ثم تكون له لغة أخرى فى جلساته الخاصة حتى التبس الامر على الجميع · فالتعبير الحر عما يؤمن به الفرد داخل الجامعة ، هو وسيلة للصدق فى القول وفى التعرف على الافكار ثم مقارعة الحجة بالحجة ، والبرهان بالبرهان · وظهور الطرف المناقض واعطاؤه حرية التعبير عن النفس دعم للطرف الأول ، وتقوية له · بذلك يتعود الجميع على وحدة اللغة ، ووحدة القول والشعور · اذن فلا مجال للتخوف مما نسميه القوى المعادية ، لأن ظهورها هو وسيلة القضاء عليها بالفكر أولا، وطالما تعمل فى الخفاء فانها تسرى وتعظم وتكون أقوى وأطغى ·

٢ ـ وما دمنا قد استعملنا الأسلوب الديموقراطى فى عملنا الفكرى، فان نفس هذا الأسلوب يتحول الى تحقيق عملى فى نظمنا وعلاقاتنا الداخلية ، فى ديموقراطية المجالس الجامعية · وهو أمر جوهرى لتحديد علاقات سليمة بين الجامعيين ، ولتحقيق صلات بيننا أوثق وأوثق · فمديرو الجامعة يجب أن يكونوا بالانتخاب ، من جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين ومعيدين ومن ممثلى الطلاب، حتى يكون عنوانا على شخصية الجامعة ، وحارسا

على حرمتها ومحققا لأمانتها ، وتكون له القاعدة التى يعتمد عليها • كما يجب أن يكون عمداء الكليات بالانتخاب ، من أعضاء هيئة التدريس ابتداء من المدرسين حتى المعيدين وممثلى الطلاب ، فذلك أكثر تحقيقا للنشاط الداخلى لكل كلية ، وأكثر ضمانا لأن يكون العمداء ممثلين لمصلحة الجميع • كما يجب أن يكون رؤساء الاقسام بالانتخاب من أعضاء هيئة التدريس بكل قسم ، ومن ممثلى اتحاد الطلاب حتى يتحول القسم الى أسرة واحدة ، أساتذة وطلابا • وليس من الضرورى أن يكون المديرون والعمداء أو رؤساء الاقسام من الاساتذة ذوى الكراسى ، بل يكفى أن يكون عضوا من أعضاء هيئة التدريس ، فقد يكون الشباب أكثر قدرة على تحمل أعباء الجامعة من الكبار ، وقد انتخب طلبة جامعة كولومبيا كاميوتوريز مدبرا للجامعة وهو فى سن الثالثة والثلاثين ، كما يجب تمثيل أعضاء هيئة التدريس فى مجالس الجامعة تمثيلا نسبيا ، والا يقتصر على العمداء ، بل يكون به ممثلون عن الاساتذة المساعدين والمدرسين والمعيدين والطلاب على السواء • ولا يجب أيضا اقتصار مجالس الكليات على الاساتذة وحدهم ، **بل يمثل جميع أعضاء هيئة التدريس والطلبة تمثيلا نسبيا • ويجب اعتبار المعيدين جزءا من أعضاء هيئة التدريس ، لايعينون بقرار ، ولا يفصلون بقرار • أما اتحادات الطلاب فانها يجب أن تكون بالانتخاب الحر ، كما يجب أن تكون ممثلة فى جميع مجالس الجامعة •**
ولا يقال ان ديموقراطية المجالس الجامعية رجوع الى ماض قديم ، واعادة تكوين للشلل الجامعية ، فان ارادة العمل الوطنى ، وشرف الجامعة ، تكفل تحقيق العمل الديموقراطى السليم ، ووسيلة للتوعية والتعود عليه حتى نرسى قواعد تقاليدنا الجامعية التى تعبر عن تاريخ الجامعة الطويل •

٣ ــ وأخيرا فاننا لابد وأن نحاول ارساء هذه التقاليد الجامعية التى تؤرخ للجامعة وتخلد نضالها والتى تبين حرص الجامعة على وجودها المستقل ، وعلى ارتباطها بالقضايا المصرية فيمكننا مثلا :

١ ــ القاء قسم الجامعة أمام القادمين الجدد فى يوم افتتاح رسمى للجامعة فى أول كل عام دراسى ، قسم يردد فيه الجميع التزامهم باستقلال الجامعة ، وبديموقراطية المجالس ، وبالعمل الوطنى وبالقضايا المصرية • كما يردد الخريجون قسما آخر فى يوم رسمى ، يكون عيدا للجامعة ، لاعلان التزامهم أيضا بالعمل من أجل خلق الثقافة الوطنية ، وتحقيق العمل الوطنى فى الحياة العملية ، والالتزام بشرف الكلمة والامانة على الواقع •

٢ ــ نزول الجامعيين أثناء الصيف الى الريف لمحو الامية ، كل جامعى فى قريته فى دور العمد ، وفى الاندية ، وفى المساجد ، ونزول الخريجين سنة بعد تخرجهم الى الريف لمحو الامية أيضا بدل انتظارهم سنة قبل توزيع القوى العاملة لهم ، بل كجزء من التجنيد الاجبارى • وقد أغلق كاسترو الجامعات سنة ، ونزل الجميع الى الريف وتم القضاء على الامية • فمحو الامية مشكلة مفتعلة ، وحلها سهل ميسور ، ولكن الارادة السياسية هى التى تنقصنا •

٣ ــ ربط الجامعة بالمؤسسات ، الكليات العملية بمؤسسات الانتاج ، والكليات النظرية بمؤسسات الثقافة والتشريع ، فهى ميدان عمل الخريجين •

٤ ــ انشاء الندوات الجامعية ، والمهرجانات السنوية ، والاعياد الجامعية ، وايام الذكرى للشهداء ، فالجامعة صوت الامة ، فيها تقام الندوات السنوية لطرح القضايا القومية على الشعب ، وفيها تقام المهرجانات السنوية التى يشارك فيها الشعب ، وفيها تقام الاعياد ، أعياد الفلاح والعامل والمثقف •

٥ ــ تطوير الصحافة الجامعية ، أما داخل كل كلية أو داخل الجامعة ، لتكون تعبيرا من مشاكلها وعن المشاكل العامة •

٦ ــ اقامة معسكرات فى الصحارى وفى الوادى الجديد ، والخروج عن المناطق السكنية والحضرية ، بل وتخصيص شهر من كل عام للعمل اليدوى • من أجل استصلاح الاراضى ، أو تعمير الصحارى ، أو شق الطرق حتى نمحو عن أذهاننا هذه التفرقة بين العمل النظرى والعمل اليدوى ، فكلنا عمال •

٧ ــ تمثيل الجامعة فى مجلس المدينة التى تكون بها الجامعة حتى يمكن أن يتم تخطيط المدينة من أجل الجامعة ، وانشاء ما يسمى «بالمدن الجامعية » • حيث يتم توجيه مرافق المدينة من أجل الجامعة ، وحل مشاكل الطلاب المادية ، وتوفير

الجامعية ، وخلق الاندية ، وتخطيط المدينـــة من أجلها .

٨ ـ ربط الجامعات لدينا بالجامعات العربية ، وخلق اتحاد الجامعات العربية على مستوى القاعدة لا على مستوى القمة ، وتحقيق روابط أكثر بين اتحاداتنا الطلابية واتحاد الطلاب العالمى .

تلك هى رسالة الجامعة .

المراجع

(١) انظر مقالنا «رسالة الفكر» ، الكاتب ، يناير سنة ١٩٧١ .

(٢) انظر مايراه توريز عن الجامعة والعمل الوطنى فى مقالنا «كاميوتوريز ، القديس الثائر» الكاتب ، فبراير سنة ١٩٧١ .

(٣) أنظر مقالنا « عن اللامبالاة ، بحث فلسفى » ، الكاتب ، يوليو سنة ١٩٧٠ .

(٤) انظر مقالنا «موقفنا من التراث الغربى» ، الفكر المعاصر ، يناير سنة ١٩٧٠ .

(٥) انظر مقالنا «ازدواجية الشخصية والفكر الدينى» الفكر المعاصر ، ابريل سنة ١٩٦٩ .

(٦) انظر دعوة توريز لانشاء علم اجتماع قومى فى مقالنا المشار اليه .

(٧) انظر مقالنا : «الدين والراسمالية ، حوار مع ماكس فيبر» ، الكاتب ، ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

(٨) انظر تحليلنا للهجرة فى مقالنا : «دور المفكر فى البلاد النامية» ، الكاتب ، اكتوبر سنة ١٩٧٠ .

(٩) انظر : د . فؤاد زكريا : مستقبل أبنائنا ومكتب التنسيق الفكر المعاصر ، أغسطس ١٩٧٠ .

(١٠) انظر مقالنا «رسالة الفكر» المشار اليه .



البحث عن فلسفة للتعليم الجامعي

أمير اسكندر

- ١ -

كان التعليم فى مصر ، دائما ، معركة وطنية وطبقية . وكانت المشكلات التعليمية ، فى كل مرحلة من مراحل تاريخنا الحديث ، انعكاسا لحركة الثورة الوطنية والاجتماعية ، ضد الاستعمار ، وضد الطبقات المستغلة . فعندما قامت الدولة الحديثة فى مصر ، فى مطالع القرن التاسع عشر ، بعد هزيمة الفرنسيين ، كان هناك الى جانب - أو داخل - المعركة الوطنية العامة ، معركة تعليمية قادها ذلك الرجل العظيم رائد الفكر المصرى الحديث « رفاعة رافع الطهطاوى » وعندما خيم ليل الاحتلال البريطانى ، كانت هناك أيضا معركة كبرى فى الميدان التعليمى بين ممثلى السياسة الاستعمارية فى التعليم وعلى رأسهم « دنلوب » ، وبين قادة الشعب المصرى ومفكريه ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، وعبد الله النديم ، ومحمد عبده ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد . وفيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة القوى الفاشية ، كانت الريح مواتية لتأكيد مبدأ الديموقراطية ، وكان تقرير مجانية التعليم الابتدائى ، ثمرة من ثمراته . ثم تطورت المعركة بعدها ، اكتسب أبعادا جديدة ؛ وتصاعد صوت طه حسين الذى دوى فى كل جنبات مصر حينذاك بأن التعليم كالماء والهواء ، واستطاع أن يحقق أعظم منجزاته ، فى هذا الميدان ، بتقرير مجانية التعليم الثانوى أيضا .

غير أن صوت المعارضة لانتشار التعليم ، لم يخفت حتى فى ذلك الحين ؛ وكان لأصحابه من القدرة على اخفاء أهدافهم الاجتماعية الحقيقية - كشأنهم دائما - ما أتاح لهم أن يعلنوا مواقفهم بثياب علمانية ، فتحدثوا عن اصلاح التعليم ، وفنون التربية وعلم النفس ؛ ومبدأ الكيف فى مقابل الكم والتعليم الانموذجى ، بدلا من التعليم الشعبى الواسع ، بل كانت لهم القدرة على مهاجمة مجانية التعليم الابتدائى والثانوى ، تحت دعوى الارتفاع بمستوى التعليم ، وتطبيق قواعد فن التربية وعلم النفس وحاجة المجتمع . وليس ثمة شك فى أن أولئك الذين رفعوا صوت المعارضة لانتشار التعليم ، قد عبروا بمعارضتهم تلك ، عن ذلك التراجع - الجزئى والمؤقت بالطبع - فى انطلاق الحركة الوطنية والاجتماعية حينذاك .

وتسلمت ثورة ٢٣ يوليو ، كل تراثنا التعليمى السابق ، بكل جوانبه المضيئة والمظلمة . ولا أحد يمكنه انكار الخطوات الواسعة والايجابية التى

خطتها الثورة فى هذا الميدان ، كتوسيع القاعدة التعليمية وزيادة قدرة مدارسنا على استيعاب من هم فى سن الالزام ، وتصفية وضع المدارس الاجنبية ، وادخال العلوم الحديثة فى الازهر ، وتحويله الى جامعة لها طابع عصرى • كما أن أحدا لا يستطيع أن يقلل من شأن ذلك القرار الخطير الذى حقق مجانية التعليم الجامعى ،وجعل من مبدأ مجانية التعليم بكل مراحله ، لأول مرة فى تاريخ مصر ، واقعا شرعيا ، حيا وملموسا •

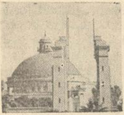
ومع ذلك ، ورغم كل المنجزات الاقتصادية والسياسية ، التى تحققت فى مصر ، ابان السنوات الماضية ، فان الوضع التعليمى ، مازال يعانى – بصرف النظر عن مبدأ المجانية التعليمية – كثيرا من العناصر السلبية ، منها هبوط المستوى التعليمى بشكل ملحوظ • وهذا الهبوط لا يمكن وضعه موضع النتائج الطبيعية أو البديهية التى تترتب على انتشار التعليم واتساع رقعته • فلا شك أن بلادا كثيرة قد حققت التوسع الافقى فى التعليم ، والتوسع الرأسى أيضا • حققت الانتشار والعمق معا • ومن تبسيط الامور ، القول بأن السبب المباشر لهبوط المستوى التعليمى ، هو انتشاره • فهناك أسباب أخرى ترتبط بهذه المشكلة ، ارتباطا أوثق من هذا الارتباط الشكلى الظاهرى ، الذى يحب البعض أن يفسروا به ذلك الهبوط النسبى فى المستوى التعليمى ، سواء فى التعليم الابتدائى والثانوى أو التعليم الجامعى نفسه • وغير خاف أن هذه المشكلة تمثل وجها من وجوه الازمة ، وجها ملموسا ، يمكن أن يحسه المتعلمون أنفسهم ،كما تحسه الدوائر التى يعملون بها • وهو أمر سنعود اليه بعد حين ، لنلقى بعض الضوء على جذوره التى لا تبدو دائما للنظرة السريعة •

أما الوجه الآخر لهذه الازمة ، فهو غياب التخطيط العلمى الشامل والمتكامل ، للسياسة التعليمية فى بلادنا ، وهو أمر كان ينبغى أن يصحب أى محاولة لنشر التعليم على نطاق واسع• وغياب هذا التخطيط ، تسبب بلا ريب فى عدم الاستفادة من القدرات والامكانيات التعليمية ، بشكل يكفل الحفاظ على هذه الثروة القومية ، وتنميتها ، فى ظل عالم يتقدم بخطوات مرسومة ومحسوبة وعملاقة ، بعد التطورات الهائلة فى ميدان العلم والتكنولوجيا • ولقد أشار الدكتور محمود فوزى فى حديثه الى رئيس تحرير جريدة الأهرام الى أننا « اذا كنا نعتبر هدفنا هو أكبر قدر من الحيطان المتلاصقة فقد نجحنا ، واذا كنا نستهدف غير ذلك ، أى اذا كان هدفنا تعليما حقيقيا ، فاننا لم ننجح ، ومن العيب أن نظل غارقين فى أكذوبة » !

وليس انتشار التعليم ، متناقضا على أى مستوى ،وبأىرؤية موضوعية ، مع مبدأالتخطيط الشامل والمتكامل له ، بلالعكس هو الصحيح بالتأكيد • وقد يكون من المفيد الالحاح ، فى هذا المجال ، على بعض الحقائق التى ارتفعت الى مستوى البديهيات فى هذا العصر •

يقول « ادوارد دنيسون » على سبيل المثال – وهو أحد الاعضاء البارزين فى المجلسالوطنى الاقتصادى الامريكى – : « ان التعليم هو العامل الاهم بين العوامل الاقتصادية للتوسع ، بل انه يقف على رأس هذه العوامل » • ويقدم دنيسون فى تقريره الذى قدمه الى المجلس الوطنى فى عام ١٩٦٤ تصورا احصائيا لدور العامل التعليمىفى التوسع الاقتصادى ، فيقول : « فى الثلث الاول من هذا القرن كان التعليم يدخل فى عملية التنمية الاقتصادية بنسبة ١١٪ ، وفيما بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٥٧ ، دخل التعليم بنسبة ٢٣٪ أما بعد ذلك فهو يدخل بنسبة أكبر بالتأكيد »

أما « روبرت مكنمارا » وزير الدفاع السابق للولايات المتحدة، فأنه يجعل من « الهوة التكنولوجية » التى تحدث عنها فى تقريره الى مؤتمر « جاكسون » عام ١٩٦٧ ، بين أمريكا وبلدان أوروبا، مرادفا «للهوة التعليمية» بينهما • أن هذه الهوة التكنولوجية بين أمريكا وبين الدول الغربية الصناعية (وهو يتصور أنها فىالسنوات القليلة القادمة سوف تماثل نفس الهوة بينهذه الدول الغربية الصناعية المتطورة، والدولالمتخلفة الآن) لا يمكن فى النهاية مواجهتها الا فى جذورها - التعليم • « ان أوروبا ضعيفة ، ضعيفة جدا ، على المستى التعليمى • وهذا الضعف يوقف تطورها • » ثم يتقدم خطوة أبعد من مجردالتقرير النظرى للحقائق الى التجسيد الاحصائى لها فيقول : « فى انجلترا ، وفرنسا ، والمانيا ، وايطاليا ، يذهب الى المدرسة حوالى ٩٠٪ من الشبان الذين تبلغ سنهم من ١٣ – ١٤ عاما • ولكن ثمة عملية تبديد هائلة بعد سن الخامسة عشرة •فلا يبقى من هؤلاء الا ٢٠٪ ، يكملون دراستهم أما فى الولايات المتحدة فيذهب ٩٩٪ من الشبان الذين تبلغ أعمارهم ما بين ١٣ – ١٤ عاما ، الى المدرسة • وفيما بعد الخامسة



عشرة ، يبقى منهم ٤٥٪ يكملون دروسهم باتجاه الدراسات العليا • لدينا مليون طالب فى الكليات ، وهذا ما يوازى أكثر من ٤٠٪ من الذين هم فى سن الذهاب الى الكليات • وفى أوروبا الغربية تتراوح هذه النسبة المئوية بين ٦ و ١٥٪ » •

هذا هو المعيار اذن لقياس مستوى التقدم فى عملية التنمية ، يقدمه رجل ليس ثمة شبهة فى أنه أحد المفكرين الكبار للرأسمالية الامريكية ، وأحد القادة المتمرسين لنظامها السياسى والعسكرى ! فليست أزمة التعليم عندنا ، نابعة من « انتشاره » (!) كما حاول بعض الكتاب أن يوحوا ، بعد حديث الدكتور محمود فوزى ، الذى دفع الى عاصفة الاهتمام المفاجئة بمشكلات التعليم ، ولكن أزمة التعليم عندنا لها أسباب أخرى غير ذلك الانتشار المزعوم ، الذى ينسى أو يتناسى المحتجون به أننا بلد ما زال يخيم على ٧٠٪ من سكانه ظلام الامية !

- ٢ -

فى عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، أعلن رئيس ديوان الموظفين حينذاك ،على اثر الاختبارات التى عقدها الديوان للمتقدمين لشغل وظائف الدولة من الجامعيين تقريرا تضمن بعض النتائج الهامة التى تلقى ضوءا على طبيعة هذه الازمة •

قال التقرير ان ٦٦٪ من حاملى الليسانس والبكالوريوس حصلوا على درجة صفر فى اختبار الديوان لشغل الوظائف الخاصة بمواد تخصصهم• هكذا فى وضوح وحسم ! •• أما فيما يتعلق بالمستوى الثقافى العام لهؤلاء الجامعيين فكانت النتائج لا تقل عن ذلك مرارة • خريجو الزراعة « يجهلون الجغرافيا البسيطة « ! » وخريجو أقسام اللغة العربية « يخطئون فى اللغة بطريقة لا تليق » ! ، وخريجو الهندسة مستواهم«ضعيف جدا » ! ، وخريجو التجارة « يمتازون بجهل تام بالمعلومات العامة » ! •• أما الذين يحملون شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، وشهادة التجارة المتوسطة ، فان « أفقهم ضيق » وأسلوبهم ركيك ومعلوماتهم العامة ضعيفة جدا » !

هذه الكلمات القليلة ، تشع رعبا فى نفس أى حريص على مستقبل وطنه ، والمستقبل الثقافى لهذا الوطن ، فى السباق الجنونى ، الذى تدخل فيه كل دول العالم اليوم ، من أجل موقع أو موطىء لقدم تحت سماء الحضارة العصرية • وعلى الرغم من أنها قيلت فى عام ١٩٥٨ ، فهى مازالت تحمل دلالتها ، بدرجة أو بأخرى عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ • فهل ترى السبب هو انتشار التعليم ؟ وان لم يكن ، فما عساه يكون السبب ؟

ليست ثمة شك فى أننا نعانى من « هجوم » المواطنين على أبواب الجامعة • والمواطنون المعنيون هنا ، هم الذين يملكون القدرة - مهما كانت قليلة - على الانفاق على أبنائهم بالجامعة • بل ان مستوى التخلف الاقتصادى الذى بلغناه ،كأثر من آثار الاستعمار لبلادنا ، وانتشار الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، واندفاع الرقم الاجمالى للسكان الى التصاعد المستمر فى الوقت الذى تقل فيه الموارد التى تغطى كل الاحتياجات الضرورية لهؤلاء السكان ، يدفع بالكثير من أبناء الطبقات الشعبية لتحمل المصاعب البالغة ، من أجل أن يحصل ابناؤهم على « الشهادة » ، أى على جواز المرور الرسمى ، للضمان الاجتماعى النسبى فى المجتمع • لم تعد الجامعة جسرا يعبرونه للدراسة والتثقيف • لم تعد نافذة على العلم • ولكنها مجرد مفتاح ، لباب الوظائف الحكومية المستقرة •• وتأمين الغد • أليس هذا الامر معروفا ، ومحسوسا تماما ، بحيث لايحتاج الى مزيد ايضاح ؟

غير أن ثمة عاملا آخر ، أهم بالتأكيد ، يتعلق بمنهج هذه الدراسات الجامعية • لقد مضى أكثر من نصف قرن ، بل أوشكنا أن نقترب من ثلاثة أرباع القرن ، منذ أن وضع « دنلوب »مستشار التربية فى عهد اللورد كرومر ، سياسته التعليمية فى مصر • ومع ذلك ، فما زالت آثار هذه السياسة واضحة للعيان فى برامجنا

التعليمية ، ومناهجها ، وطرق تدريسها . كان دنلوب يقول ان الطريق الحقيقي لاستعباد مصر والضمان الحقيقي لرضوخها ، هو القضاء على قدرة العقل المصرى على التفكير ، وليس الاحتلال العسكرى وحده أو السيطرة الاقتصادية المجردة. ان القضاء على قدرة العقل على التفكير المستقل ، يعنى ضرورة اعتماده على غيره بشكل دائم . وتطبيق ذلك فى التعليم ، هو الاتجاه بالسياسة التعليمية ، فى كافة مراحلها ، الى تأكيد بعض المبادىء : الحفظ دون المناقشة والتقليد دون النقد ، احترام - بل وتقديس - الكلمة المكتوبة دون فحصها وتمحيصها ، وتكوين رأى مستقل فيها وعنها .

واتخذت هذه السياسة الدنلوبية طريقها نحو الجامعة ، حتى بعد أن رحل دنلوب عن بلادنا . وتمثلت فى الكلمات المملاة على الطلاب ، والتسابق على طبع الملازم ، وحشد البرامج بالتفصيلات الجزئية ، وغياب النظرة الكلية ، واستبعاد الموقف المعارض للأستاذ الذى يملى كلماته ، واخماد روح المناقشة والحوار العقلى ، والاعتماد على الذاكرة وحدها فحسب .

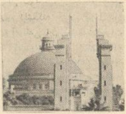
أليس هذا الامر ملحوظا فى أكل كلياتنا الجامعية بدون تمييز ؟ ان دراسة العلوم والرياضيات تعنى حفظ مجموعة من المعادلات ، والقضايا المسلمة دون أى محاولة لبناء اطار نظرى أو فلسفى لكل هذه المعلومات الجزئية .. ان دراسة التاريخ والجغرافيا ، تعنى الايمان بمجموعة من المسلمات والبديهيات وترديدها كما هى ، وكان الامر لا يحتمل وجهات النظر والتأويلات المختلفة ! . ان دراسة اللغة والادب ، حتى اللغة والادب ، تعنى حشد الذاكرة بمجموعة من المعلومات والنماذج دون اكتساب المتلقى قدرة على التحليل المنهجى ، والنقد التاريخى ، والفلسفة الفنية أو النظرية الادبية .. هذه مجرد أمثلة . وليس ما يحدث فى غير ذلك من الدراسات سوى صور مكرورة لها تختلف فى الدرجة ، ولكنها لا تختلف فى النوعية .

ما هى النتيجة الضروية التى تلزم عن ذلك؟ النتيجة أعلنها رئيس ديوان الموظفين فى عام ١٩٥٨ ولعله لو كرر التجربة فى عام ١٩٧٠ ، لما حصل على نتائج أفضل بكثير من النتائج التى توصل اليها حينذاك .

ولا بد أن يثور سؤال حول وضع « الاستاذ الجامعى » بالنسبة لهذه المشكلة . ان الاستاذ الجامعى فى بلادنا عليه أن يلقى بين ست محاضرات واثنى عشر محاضرة كل أسبوع . وعليه أن يبحث عن المصادر والمراجع والدوريات العلمية ، فى بلد يعتبرها « كماليات » لا ينبغى أن تدخل حدودنا فى يسر ، وبلا تعقيدات ! .. ثم عليه أن يفرغ من القاء محاضراته بسرعة ، حتى ينغمس فى تصحيح الامتحانات ، ويندمج فى مشكلات النجاح والرسوب ولجان الرأفة ! .. ثم عليه بعد ذلك أن يقوم بالتأليف ووضع الابحاث « المبتكرة » ونشرها ، حتى يتسنى له بعد سبع سنوات على الاقل من تخرجه أن يصبح مدرسا ، ثم بعد سبع سنوات أخرى أن يصبح أستاذا مساعدا ، ثم بعد سبع سنوات ثالثة أو أكثر ليصبح أستاذا !

وهكذا يتحول الأستاذ الجامعى ، الذى يناط به اعداد رجال الغد من الباحثين والعلماء والمفكرين الى « موظف » فى درجة معينة ، يبدأ منها سباقه مع « سباعيات » السنين حتى يصل الى مستوى يكفل له شيئا من الاستقرار المادى والمعنوى . **وهو فى هذا السباق ، مطالب بنشر الثقافة الرفيعة ، وقيادة الحركة الفكرية والعلمية ، وصياغة عقول المئات - وربما الآلاف - من الطلاب الذى لا يكاد يتعرف - لضيق الوقت ونفاذ الجهد - عليهم بشكل مباشر ! .. وكأن الجامعة التى تحولت الى مصنع لانتاج الموظفين ، قد آلت على نفسها ان تحول الأساتذة أيضا ، بنظامها الروتينى الغريب الى مجرد موظفين كذلك ، حتى تتحقق لعنة « دنلوب » على حياتنا التعليمية والثقافية !**

وقد تجدر الاشارة ، فى هذا الصدد ، الى أن المتوسط العالمى لنسبة الاساتذة الى الطلاب فى الجامعات ذات المستوى العلمى الرفيع ، هو واحد الى سبعة طلاب . بل وتنخفض هذه النسبة فى بعض جامعات الاتحاد السوفيتى ، كجامعة موسكو ، بفضل النظام أو السياسة التعليمية التى لا تسمح بقبول جميع المتقدمين لدخول الجامعة ، وبفضل تقسيم الجامعات الى كليات متخصصة ، والكليات الى أقسام أكثر تخصصا . وفى كلية « علم الحياة » مثلا عدد من الطلاب لا يتجاوز ثمانمائة طالب ، موزعين على خمس سنوات وستة عشر قسما ، وكل قسم من هذه الاقسام لا يكاد يضم فى السنة الدراسية الواحدة أكثر من عشرة



طلاب ، يشرف عليهم أستاذ ، وعدد من المدرسين والمعيدين !

وليست هذه الاشارة الى وضع الاستاذ الجامعي في بلادنا ، الا مجرد ايماءة سريعة الى عنصر من عناصر الازمة التي تضغط على حياتنا الجامعية . وهي في حد ذاتها كافية للدلالة على أن مفهوم الجامعة نفسه في بلادنا ، ورسالتها في الحياة العاصرة ، ومسئوليتها ازاء تقدم الثقافة والفكر والبحث العلمي، تحتاج الى اعادة نظر على أسس أكثر وضوحا ، وأشد رسوخا، مما عليه الآن .

- ٣ -

لم تستطع الاختلافات المذهبية، ولا الفوارق في النظم الاجتماعية أن تميز مفهوم التعليم الجامعي في الغرب الرأسمالي، والشرق الاشتراكي كلاهما يعتبر الجامعة وسيلة لاعداد الباحثين العلميين ، وتطوير البحث العلمي ، في كافة الفروع والمجالات التي فتحتها المعرفة الانسانية. ولم ينهض كاتب أو معلق أو سياسي في ذلك الشرق الاشتراكي ليقول أن على الجامعة أن ترتبط بالمجتمع — طبقا للمفهوم العملي الساذج الذي يقول به البعض عندنا عن الارتباط بين الجامعة والمجتمع! ذلك لأنهم يعتبرون تطوير البحث العلمي ، حتى في حدوده النظرية ، ارتباطا بالمجتمع ، وليس انفصالا عنه . ويتصورون أن مهمة تخريج « الفنيين » تقع على عاتق مؤسسات علمية أخرى غير الجامعات . هكذا الحال في الاتحاد السوفيتي على الأقل !

ان وزارة التعليم العالي في الاتحاد السوفيتي تشرف على أكثر من ثمانمائة مؤسسة علمية عالية. ولا يزيد عدد الجامعات بين هذه المؤسسات العلمية عن خمس وثلاثين جامعة فقط . أما المؤسسات الاخرى فهي معاهد عالية وضع الاتحاد السوفيتي على اكتافها عبء تخريج ما يحتاجه من الفنيين في كل مجال . أما الجامعات فانها لا تقبل سوى المتفوقين في الدراسات الثانوية فحسب . ذلك لأن الاشتراكية التي لا تفرق في اتاحة الفرصة للجميع كي يحققوا أكبر قدر يمكنهم من التحصيل العلمي ، تفرق بين الطلاب في مستوى ذكائهم وقدراتهم العقلية، وامكانياتهم العلمية. ولا تعني **المعاهد العليا المشار اليها هنا أي انتقاص من القيمة العلمية أو الاجتماعية للطلاب المتقدمين اليها أو المتخرجين منها . وانما تعني نوعا من التخصص وضربا من ضروب التأهيل المحدد لكل طالب تبعا لقدراته وامكانياته . وليس أدل على نجاح هذا النظام من أن الاتحاد السوفيتي الذي كان دولة متخلفة منذ خمسين عاما فقط ، هو أول دولة غزت الفضاء الخارجي !**

وربما كان من المفيد أن نلقي ضوءا على طبيعة هذه المعاهد العليا، ومهمتها في التجربة السوفيتية. ان هذه المعاهد الفنية العليا ، تستهدف تخريج مجموعات من المتخصصين في كافة فروع النشاط الاجتماعي ، ومجالات الانتاج القومي ، في اطار الخطط الاقتصادية المحددة التي تخضع لها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وهذه المعاهد — بهذا المعنى — تهتم بالدراسات التطبيقية للعلوم المختلفة المرتبطة بفروع الانتاج ، اكثر مما تهتم بالدراسات النظرية والمنهجية التي يقع عبء متابعتها على الجامعات ، ومراكز الابحاث التابعة لأكاديميات العلوم . وليس معنى ذلك — بطبيعة الحال — اغفال الدراسات النظرية أو التقليل من شأنها في هذه المعاهد . ولكن معناه فحسب الالحاح على الجانب التطبيقي ، والتدريب العملي ، في مجالات العلوم المختلفة . والدليل على ذلك أن من بين خمس سنوات يقضيها الطالب في أي معهد من هذه المعاهد ، هناك سنتان يقضيهما في الدراسات النظرية .

وهذه المعاهد لا تشرف عليها وزارة التعليم العالي وحدها ، بل تشاركها في الاشراف عليها الوزارات المختلفة ، كل منها تبعا لمجالها . فاذا كان المعهد مختصا بالتجارة مثلا أشرفت عليه وزارة التجارة الى جانب وزارة التعليم العالي . وان كان مختصا بالزراعة ، أو بالصحة ، أو

بالهندسة ، أشرفت عليه الوزارات المختصة بهذه الشئون الى جانب التعليم العالى ٠

وأما عن طبيعة عمل المتخرجين فى الكليات الجامعية ، والمعاهد العليا الفنية ، فهى واضحة فى تميزها ٠ الطالب الذى يتخرج فى الكلية الجامعية يعمل باحثا علميا ، فى احدى المؤسسات العلمية ، أو مدرسا فى أحد المعاهد المتوسطة أو العالية ، والمتفوق يمكنه أن يلتحق بهيئة التدريس الجامعية أو أحد فروع الاكاديمية ٠ أما الذى يتخرج فى هذه المعاهد الفنية العالية ، فانه يلتحق بأحد المصانع ، أو المؤسسات الاقتصادية ، أو مزارع الدولة أو المزارع الجماعية أو المستشفيات ، أو المدارس الثانوية أو مافى مستواها أو ما دونها من مراحل التعليم ٠ولا يعنى هذا مرة أخرى تفرقة طبقية بين هؤلاء الخريجين ٠ فكل منهم يخدم مجتمعه فى الموقع الذى يمكنه أن يصل اليه بعمله ، وبذكائه ، وبقدراته ، وبجهده ، والفرص التعليمية متاحة على أوسع نطاق للجميع ، ودون أية تفرقة ، وحتى بعد الحصول على شهادة من الشهادات ، يمكن للطالب أن يلتحق بأحد المعاهد الليلية أو احدى الجامعات عن طريق المراسلة أو الانتساب ـ أو ما يشبه الانتساب عندنا ـ ويستطيع عن طريق هذه الوسائل جميعا أن يتابع تطوره العلمى الى أقصى حد يريده أو تمكنه منه قدراته ٠

أما عندنا فالامر يختلف كثيرا كما هو واضح ومعروف ٠ ليس ثمة فارق واضح أو غير واضح بين الجامعة والمعاهد العليا ، مما دفع البعض من القائمين على هذه المعاهد الى المطالبة بتحويلها الى كليات جامعية ٠ ولا يحتاج الامر الا لبضع اجراءات ادارية بسيطة ، وتغيير اللافتة! ٠ ولا حاجة للقول أننا نختلف فى ذلك عن الغرب والشرق على السواء ! غير أن هذا ليس من التجارب الاصيلة « النابعة من واقعنا » على أى حال !

واذا أمكن تصور تطبيق مماثل أو متقارب مع المفهوم الصحيح للجامعة ، كان من الضرورى أن نعيد الجامعة الى اطارها السليم كمؤسسة علمية للبحث ، ولتطوير الدراسات العلمية ٠ وأن نجعل من مهمة المعاهد العليا ـ التى ينبغى أن نؤسس على ضوء الارتباط الوثيق بالخطة الاقتصادية ـ تخريج الجيش الضرورى لانجاز الاهداف الاقتصادية المختلفة ، على المستوى الصناعى والزراعى والتجارى والاجتماعى ٠٠ الى آخره ٠

وربما أمكن ـ فى اطار هذا الوضع المقترح ـ التقليل من التضخم الهائل فى عدد المقبلين على الجامعات ، بحيث تتحول الجامعة الى مركز رفيع من مراكز البحث ، وتتحول المعاهد العليا الى منجم ضخم ، ينتج « الكادر » الفنى الذى تحتاجه مجالات الانتاج العملية المختلفة ٠

ـ ٤ ـ

على أن ذلك الاساس التنظيمى فى سياستنا التعليمية ، ليس وحده العنصر الحاسم فى الازمة٠ ان الجذور الحقيقية للازمة ، تكمن بشكل خاص فى غياب الفلسفة المحددة الواعية الخاصة بالتعليم الجامعى فى بلادنا ٠ وينبع هذا الغياب نفسه ، من عدم وجود فلسفة خاصة بالتعليم العام ٠

فى عام ١٩٠٨ نشأت الجامعة المصرية ، كأثر من آثار الحركة الوطنية ، واندفاع قادتها آنذاك : لطفى السيد ، وسعد زغلول ، ومصطفى كامل ، الى المطالبة بتمصير التعليم العالى فى مصر ، وتحرير الكرامة الوطنية من السيطرة البريطانية الاستعمارية ٠ وكتبت جريدة اللواء فى شهر ابريل من ذلك العام تقول « أن الجامعة ستتألف من ثلاثة أقسام : قسم للآداب ، وقسم لتاريخ العرب ، وقسم للتاريخ العام ٠ ان الجامعة ستكون مهدا لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها ، ولقد جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذتهما ٠٠ » !

وفى عام ١٩٢٣ ، عندما ظفرت مصر بدستور ٢٣ ، بعد أن تطورت الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وتبلور البورجوازية التجارية المصرية ، وانشاء بنك مصر ، أعلن انشاء الجامعة رسميا باسم « جامعة فؤاد » ، وانقسمت الى كليات جديدة ، الحقوق ، الطب ، العلوم ، التجارة ، الصيدلية ٠ **ولم يكن انشاء الجامعة رسميا هذه المرة ، بعد أن كانت فيما مضى مجرد نواة للجامعة لا تضم سوى بعض أقسام الآداب، مجرد رد فعل للاعتداء على الكرامة الوطنية من جانب الاستعمار البريطانى ، وانما كان محاولة، أو ربما أول محاولة ، من جانب البورجوازية المصرية الناشئة للحصول على المتخصصين المصريين فى الفروع التى تحتاجها ٠ ولعل هذه المرحلة (٢٣ ـ ١٩٤٥) الواضحة الاهداف ، كانت من أخصب مراحل الجامعة ، حيث استدعى اليها عدد من كبار الاساتذة العالميين ، وظهر فيها الالحاح**



على البحث الجامعى الجاد ، والتقاليد الجامعية الرصينة • وتخرج فيها عدد من الاساتذة المصريين الذين تصدوا لقيادة الحركة الفكرية والعلمية والادبية بعد ذلك •

وبعد الحرب العالمية الثانية ، ازداد نفوذ الجناح الصناعى فى البورجوازية المصرية • وظهر جناح تقدمى له طابع اشتراكى فى حركتنا الوطنية كان يطالب بالاستقلال التام ، وتحقيق الديموقراطية ، والانجاز الكامل لمهام الثورة البورجوازية الديموقراطية ، والتقدم نحو ارساء القاعدة المادية والاجتماعية للاشتراكية • وكان على الجامعة حينذاك لا أن تعكس كل هذه التغيرات الاجتماعية فحسب ، بل وأن تسايرها أيضا • ولقد أدت الجامعة حينذاك نصيبها فى الحركة الوطنية المستعرة أيام اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ ، وأيام المخاض الثورى ضد الملكية والاقطاع وحكومات الاقلية الرجعية • **غير أنها ظلت فى برامجها ومناهجها حبيسة اطارها الضيق الذى رسمته لها البورجوازية الوطنية بجناحيها التجارى والصناعى ، دون أن تتفتح على التيارات الجديدة التى كانت نسماتها الاشتراكية تهب عليها من القوى الاجتماعية المتقدمة ، بل ربما كان الامر على العكس من ذلك فقد مالت مع اشتداد حركة التناقض الاجتماعى** الى الجانب المحافظ ، التقليدى السلفى ، أكثر **مما احتفظت بمضمونها الليبرالى الذى غرسته فيها البورجوازية الوطنية ابان نشأتها •** وكان من الطبيعى أن تزداد المسافة اتساعا بين الجامعة من جانب ، والتطور الاجتماعى والفكرى والسياسى من جانب آخر • ولابد بعد هذا من أن تكون النتيجة هى فقدان الجامعة لدورها القيادى والتوجيهى للمجتمع • وفى ظل اندفاع هائل نحوها من جانب جماهير تبحث عن الامان فى الغد،من خلال جواز مرور جامعى الى «الوظيفة» والاستقرار المادى ، كان لابد أن يحدث الامران معا: أولهما : فقدان الدور القيادى ، وثانيهما : الهبوط المستمر فى المستوى العلمى •

غير أن انشاء جامعات أخرى الى جانب القاهرة، لم يغير من الامرين كثيرا • فلقد انشئت جامعة الاسكندرية (فاروق) عام ١٩٤٠ اثناء الحرب العالمية الثانية ، وجامعة عين شمس (ابراهيم باشا) عام ١٩٥٠ ، وجامعة أسيوط ١٩٥٩ ، وتلا ذلك اصدار اللائحة الجديدة للجامعات فى نفس العام ، وتحويل الجامعة الازهرية ، الى جامعة عصرية ذات طابع اسلامى فى عام ١٩٦١، وبعد ذلك انشاء النوايات الاساسية لجامعات اقليمية أخرى فى طنطا والمنصورة والمنيا •

حقا لقد تزايد عدد الجامعات ، ولكن المشكلات لم تحل ، بل لعلها – من غير مبالغة – قد تفاقمت فلو كان الحل هو افتتاح المزيد من الكليات ، وانشاء المزيد من الجامعات ، وتعيين المزيد من أعضاء هيئات التدريس ، وتخصيص المزيد من الميزانيات ، والتوسع فى قبول المزيد من الطلاب والتقليل من عدد المقبلين على الكليات النظرية وزيادة عدد المقبلين على الكليات العملية التطبيقية لكان الامر أيسر مما هو عليه بالفعل الآن • **ولكن الأزمة الحقيقية أبعد من هذا الحل الظاهرى الذى يستند الى معايير شكلية خالصة • ان السؤال هو : على أى أساس تنهض فلسفة التعليم الجامعى فى مصر ؟ أو بتعبير أدق : على أى أساس فلسفى تنهض السياسة التعليمية فى مصر ؟**

لقد تعرضنا فى الفقرات السابقة لبداية ظهور فكرة الجامعة كانعكاس للحركة الوطنية المناهضة للاستعمار البريطانى • وينبغى أن نقول الآن أن سياسة التعليم العام آنذاك كانت تنهض على أساسين : أحدهما : تأثير التعليم الالزامى المستمد من التقاليد الدينية ، وتأثير الكتاتيب المنتشرة فى الريف ، وتأثير الازهر ودار العلوم • وثانيهما : تأثير السياسة البريطانية الاستعمارية فى مجال التعليم كما حددها أو رسم خططها دنلوب مستشار اللورد كرومر ، وعلى الرغم من أن الاساسين كانا يختلفان فى منطلقاتهما ، وفى طبيعتهما ، وفى أهدافهما ، فانهما كانا يشتركان فى النتائج المترتبة عليهما • كلاهما كان دعما لفلسفة النقل دون العقل ، والمحاكاة دون الابداع ، والمحافظة

دون الابتكار • ولقد حوربت كل محاولة للخروج عن هذه الفلسفة ، حتى ولو جاءت على يدى مفكر دينى ، يحاول فى غير اندفاع أن يغير من العقلية السلفية الجامدة التى كانت تهيمن على شئون التعليم ، وفى اطار التقاليد الدينية الاصيلة •• كما حدث مع الامام محمد عبده، وكما حدث بعد ذلك بعشرات السنين مع الشيخ على عبد الرازق •

لم تستطع الاختلافات فى المنطلقات والاهداف بل والوسائل (كان الازهر يتمسك بالعربية لغة للتعليم كما تمسك بها سعد زغلول ولطفى السيد في الجامعة المصرية ـ بينما كان الاحتلال يروج للغة الانجليزية ويفرضها فرضا على التعليم فى جميع مراحله) أن تغير من طبيعة النتائج ، لان مضمون التأثير الذى كانت تستهدفه فلسفتا التعليم المتصارعتان أنذاك، كان واحدا، برغمهما• وبقيت المدارس تدفع الى الجامعة المصرية ثم الى جامعة القاهرة (فؤاد) وغيرهما من الجامعات بمزيد من الطلاب ، فتقوم الجامعة أو الجامعات بأعدادهما أو تأهيلهما للالتحاق بالجيش الهائل من الموظفين الزاحف على الوزارات والدواوين • وظل كل شيء كما كان : نهبا للمحافظة ، والتقليد ، والمحاكاة ، والنقل ، والحفظ، والترديد والاعتماد على الذاكرة • وصحيح أن الجامعة المصرية الاولى ، ثم جامعة القاهرة بعد ذلك ، وغيرها من الجامعات ، قد اتجهت جميعها الى الاخذ بالأساليب الاكاديمية كما عرفتها جامعات انجلترا وفرنسا ، بيد أنها غرقت فى الجانب التأملى ذى الطابع السلفى ـ الا من بعض استثناءات قليلة بالطبع ـ وابتعدت عن تطور الحركة الاجتماعية المندفعة الى الامام ، وظل الحال كما كان : **جامعة أشبه بمعمل لتفريخ الموظفين !**

- ٥ -

من هنا ينبغى دراسة الازمة الراهنة فى سياسة التعليم الجامعى اذن•• على أسس تاريخية واجتماعية • ومن هنا أيضا ينبغى البحث عن حلول ، على أسس تاريخية واجتماعية •

فى البداية يجب أن يكون واضحا لدينا ، ما هى طبيعة الجامعة كمؤسسة علمية ، وما هى رسالتها ، وما هى مسئوليتها الحقيقية • ومن البداية كذلك ، ينبغى أن نميز بين المؤسسة العلمية التى تستهدف البحث العلمى وتنميته وتطويره ، والمؤسسة العلمية الاخرى ـ التى يمكن أن تسمى معهدا عاليا أو مدرسة عليا ـ التى تستهدف اعداد وتأهيل الكادر الخاص بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة• وعلى أساس خططنا الاقتصادية ينبغى أن نحدد عدد الطلاب الذين يقبلون فى الجامعة ، وعدد الطلاب الذين تفتح أمامهم أبواب المعاهد العليا على مصراعيها • ومن واقع التطور الحضارى فى العالم كله ، ينبغى أن نتذكر أن الدنيا أصبحت قرية صغيرة ، بعد ثورة المواصلات ، وثورة الاعلام ، فنتقدم نحو هدم الاسس السلفية المحافظة الجامدة للتعليم فى بلادنا ، ونقيم تعليمنا على أسس أخرى أشد تقدما ، واكثر مسايرة لروح العصر ، دون أن نخشى سلطة الماضى الذى يحاط فى المجتمعات المتخلفة بهالات قدسية ، ودون أن نضع فى حسابنا أى اعتبار لغير سلطة العقل النقدى ، والفلسفة العلمية ، وحاجات التقدم •

فليس ثمة شك ، فى أن البناء الحقيقى الراسخ ينبغى أن ينهض على أرض صلبة• وهذه الارض الصلبة ، لا يمكن أن يمهدها غير الايمان العميق بأن العقل العلمى المنظم هو الربان الماهر الوحيد لسفينة الحضارة الانسانية • وقد يمكن لنا أن نزيد الميزانيات ، ونبعث بالبعثات الى بلاد الشمال والجنوب والشرق والغرب ، ونقيم المبانى الضخمة للكليات والجامعات ، ونستورد الاساتذة من كل حدب وصوب ، ولكننا لن نكون قد قطعنا من الطريق سوى خطوة واحدة محدودة المسافة • ولكننا لو حددنا فلسفتنا على أسس واضحة ، تستمد عناصرها من ضرورات المرحلة التاريخية والاجتماعية التى نمر بها ، ومن طبيعة المفاهيم العصرية للتعليم كعنصر من أثمن عناصر التنمية ، وكحق لا ينازع للجماهير التى تفتحت عيونها على أضواء الاشتراكية ، فى نفس الوقت، فاننا نكون قد قطعنا نصف الطريق • ولقد كان « ديكارت » يقول : «ان العقل أعدل الاشياء قسمة بين الناس » ، ولكن هذا العقل يتطلب دائما أن نبادر الى اطلاق طاقاته ، وحفز قواه ، بطريقة حية ، تحفظ له ايجابيته ، وتزيد من قدرته على النمو والثراء والاخصاب •

ألم يقل « مكنمارا » نفسه : « ان الله ديموقراطى ، فقد وزع القدرة العقلية على العالم بالتساوى تقريبا • ولكنه ينتظر طبعا أن ننظم هذا المورد الذى أعطانا اياه بأسلوب فعال » !

وهل يمكن الوصول الى هذا الاسلوب الفعال، من غير فلسفة ايجابية وفعالة ؟!

المجتمع العصرى ومطالبه فى التعليم

مقدمة :

ان مطالبة التعليم – وأى نظام تعليمى – بالحركة والتغيير لا تعدو ان تكون « شعارا » ، الا اذا توفرت له ضمانات هذه الحركة وهذا التغيير . فالتعليم دائما فى علاقة عضوية بالمجتمع الذى يعيش فيه – ينمو بإرادة هذا المجتمع ونتيجة مطالبه ، ويتحرك او يجمد نتيجة العوامل المختلفة المكونة له ولتركيبه . فمطالبة التعليم بأن يكون عصريا ، قادرا على احداث التغيير العصرى ، يعنى وجود اتجاهات عصرية يتحالف معها فى المجتمع ، كما يعنى ضرورة وجود عوامل ترقى به الى هذا الدور الخلاق . فالتعليم باعتباره حركة وقوة وتنظيم وعلاقات تتمثل فى سلوك الافراد وتفاعلاتهم وفى نوع أدائهم ، لابد ان ينفعل ويتفاعل بحركة المجتمع وما فيه من عوامل قوة او ضعف وما فيه من تنظيمات وعلاقات . ومن هنا ، فان حركة التعليم تتطلب النظر اليه من جوانب ثلاثة اساسية ، وهى ضمانات له :

الاول : نوع الحياة التى يسعى اليها المجتمع ، ومطالب هذه الحياة على التعليم وعلى نوعيته .

الثانى : نوع الادارة التى تتحكم فى حركة التعليم ، والتى تعكس قدرته وأثره فى المجتمع .

الثالث : نوع القوة البشرية التى تضطلع بمسئولية التغيير داخل هذا التعليم ، أو التى تتوقف عليها قدرة التعليم على ان يكون قوة فى ذاته .

التعليم العصرى تعبير عن المجتمع العصرى :

فالتعليم – باعتباره جزءا من حياة الجماعة – لابد ان يعبر عن اتجاهاتها اذ لا يستطيع المجتمع العصرى ان يقبل تعليما غير عصرى . وما يتميز به هذا العصر الذى نعيشه ، هو ما تأخذ به المجتمعات المتقدمة وما تسعى اليه المجتمعات النامية من اسباب واتجاهات فريدة هى التنمية بأوسع معانيها ، والتصنيع بمركباته وأدواته وتأثيراته وما يرتبط به من علاقات وقيم . والعصرية هى العملية الواعية الرامية الى توجيه النتائج الاجتماعية الناشئة عن تزايد التنوع فى الادوار الاجتماعية وعن تعقد التنظيم فى المجتمع . وهذا التنوع وهذا التعقيد ليسا مجرد نتيجة تزايد حجم المجتمع او نمو السكان فيه ، وانما نتيجة زيادة الادوار الوظيفية الناشئة من فاعلية الافراد فى الابداع والخلق وفى تطبيق أساليب جديدة هى ما يصطلح عليه بالتكنولوجيا .

فالتنمية تتضمن تكاثر الادوار الوظيفية فى مواقع العمل داخل المجتمع مع تكاملها والتنسيق بينها من أجل احداث أكبر قدر من التغيير فى مدة محسوبة .

والعصرية تعتبر حالة خاصة من التنمية تتضمن ثلاثة جوانب :

أولها : نظام اجتماعى يسلح بالابداع والتغيير .

وثانيها : التنوع والمرونة فى التركيبات الاجتماعية .

وثالثها : اطار اجتماعى يوفر المهارات والمعارف الضرورية للمعيشة فى عالم تكنولوجى متقدم .

والتصنيع جانب خاص من التنمية ترتبط فيه الادوار الاجتماعية بحركة الافراد نحو الموارد المادية من اجل خلق فرص اوسع لحياة أرقى وأعلى .

والمجتمع ، وهو يتحرك بهذه الجوانب ، لابد وان

د. محمد الهادى عفيفى

يتخذ خصائص معينة تكسبه القوة والفاعلية . فهو اولا يبحث عن تراثه وثرواته المادية فى وقت واحد ، ويتيح الفرصة لافراده المتعلمين القادرين من أجل النمو الى اقصى درجة ممكنة ومن اجل التفكير الحر والعمل والانتاج فى شتى الميادين . وهو ثانيا ، لابد أن يسعى الى تحقيق التماسك بين افراده بأن يجعلهم يقتسمون خبرة مشتركة حتى تتسع بينهم دائرة المصالح المشتركة ويعملون فى توافق وانسجام ، وتعاون ، وذلك فى جو تقل فيه الفوارق المادية وتخف فيه حدة التمييز ويتضاءل فيه الطمع والاستغلال والانتهازية والانانية . وهو ثالثا ، لابد ان يقرن اقواله وقيمة بأفعاله ، بحيث لا تتسع الهوة بين الكلام والعمل ، ولا يعبر سلوكه عن ثنائية أو تناقض بين النظر والتطبيق . وهو رابعا ، ينبغى ان يكون قادرا على تحديد مشكلاته والتفكير فى حلها بأسلوب التفاهم والمناقشة والتدارس العلمى ، وان يكون قادرا على أن ينظر الى نفسه ومن حوله نظرة ناقدة بناءة تؤدى به الى تهذيب تراثه ، والانتقاء من بين عناصره ، والسعى وراء التجديد وفق حاجاته ومطالبه . وهو خامسا ، لابد ان يكون متيقظا الى التيارات المختلفة المحيطة به والمؤثرة فيه ، قادرا على نسبية ضبطها وتوجيهها لصالح أفراده خاصة وصالح الانسانية عامة ومتكيفا فى الوقت نفسه لنتائج هذه التيارات وتغيراتها . وهو سادسا ، لابد ان يكون مجتمعا متفتحا متصلا بغيره ، قادرا – او حريصا على الاقل – على الوقوف موقف الند من المجتمعات الاخرى ، وعلى اتخاذ موقف ايجابى فى معاملاته معها ، وعلى ان يكون له رأى مستقل « نسبى » بشأن العلاقات العامة فيما بينها والمصير المشترك لها جميعا .. وهو سابعا ، مجتمع يستطيع وسط هذا كله ان يخطط لمصيره ، ويجدد فلسفته ، ويرسم صورة مستقبله على أساس من واقع امكانياته المادية والبشرية وقدرته على استغلالهما ، جادا فى الوصول الى هذه الصورة ومواجهتها على الدوام .

وبهذه الخصائص يلقى المجتمع العصرى مطالب واضحة ودقيقة على التعليم ، بل ان التعليم عندما يقيم نفسه على مبادىء واتجاهات هذا المجتمع انما ينسج لنفسه الضمان الاول والاساس الذى يمكنه من الاسهام المباشر فى عمليات التغير الاجتماعى . ويبدو هذا الضمان مع هذه العلاقات العضوية بين التعليم وبين خصائص المجتمع العصرى على النحو الآتى :

ا – فالمجتمع العصرى ترتبط فيه السياسة بالعلم حتى ان ايديولوجيته التى تحركه وتوجهه الى مستقبل افضل لابد وأن تكون ايديولوجية علمية . ومن هنا تقوم الجماعات العلمية بأدوار اساسية فى صنع القرارات التى تبدو فى التحليل النهائى وكأنها قرارات سياسية . وبذلك يتميز المجتمع العصرى عن تلك المجتمعات التى تقف فيها الجماعات العلمية والمتعلمة موقف المتفرج والتى لا تشترك اشتراكا ايجابيا وفعالا فى صنع القرارات الخاصة بالتحول الاجتماعى . وقد يكون مرد ذلك ابتعاد هذه الجماعات بحكم تدريبها وتأهيلها .. ومن ثم تنفصل السياسة والقرارات السياسية عن العلم كما ينفصل العلماء عن الواقع بمشكلاته ومتناقضاته . ومعنى هذا أن التعليم لابد وان يكون وثيق الصلة بحركة المجتمع بمشكلاته وبأيديولوجته ، كما لابد ان يوجه توجيها صحيحا بحيث يكون مضمونه مستمدا من هذا الواقع وهذه المشكلات . ومن ذلك على سبيل المثال ان الجامعات فى البلاد التى تسعى الى الاخذ بأسباب العصرية لابد ان تتحول من مجرد معاهد للتعليم والتدريس الى معاهد لقيادة التغيير والتطوير وذلك بأن تجعل البحث وظيفة أساسية من وظائفها . والبحث هنا لا يعنى تلك البحوث الاكاديمية فقط على الرغم من اهميتها ، وانما يشمل كذلك تلك البحوث الميدانية والتطبيقية . وبذلك تتحول الى أماكن لصناعة البشر وتكوين اتجاهات علمية عند الشباب فضلا عن دورها فى نشر

واذاعة العلم بين الجماهير . فالملاحظ ان المجتمعات النامية تواجه هذه المشكلة وهى تحويل معاهد التعليم من مجرد تقديم نظريات العلم ومبادىء المعرفة الى الشباب ، الى معامل للدراسة والبحث فى المشكلات التى تواجه تقدمها والتى لابد من حلها ومواجهتها تيسيرا لعمليات التغيير الاجتماعى . **ان الأزمة التى تواجهها هذه المجتمعات فى كثير من الأحيان تكمن فى انفصال السياسة عن العلم وبالتالى فى افتقاد أيديولوجيتها للمضامين العلمية الحقيقية .**

٢ ـ والمجتمع لا يكون عصريا الا بظهور ادوار جديدة وظيفية ترتبط بعملية التجديد والتغيير . اذ انه يختلف عن المجتمعات التقليدية بما فيها من ادوار اجتماعية ثابتة مثل رئيس القبيلة او رجل الدين وغيرهم ممن يحتفظون بأدوارهم بحكم ميلادهم او مركزهم الاجتماعى . فهو يؤمن بالمهارة الفنية وبالتكنولوجيا ويؤمن بالبحث ويؤمن بالابتكار ويؤمن بالحركة ويؤمن قبل هذا بقدرة الافراد على ان يتجسدوا كل هذه القيم . ذلك ان الافراد هم القوى الحقيقية فى الانتقال بالمجتمع من الصفة التقليدية الى الصفة العصرية ، وهم القوى الحقيقية التى تبدا منها عمليات التجديد والتأثير فى الواقع الاجتماعى ، وهم كذلك القوى التى تحرك وسائل الاعلام لما لها من اهمية فى عمليات الاتصال واذاعة الافكار بين جماهير الناس ، وهم كذلك القوى الحقيقية وراء اى تنظيم فعال سواء كان هذا التنظيم سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا .

ومن ثم فان المجتمع العصرى يتميز بتلك الادوار التى تتمثل فيما يقوم به المخططون وخبراء القوى الاقتصادية وجماعات المسح البشرى وخبراء الادارة والتنمية الاجتماعية والمهندسين واساتذة الجامعات وغيرهم ممن يجمعون فى أدوارهم بين القيم الاجتماعية والقيم العلمية .. ثم انه مجتمع يؤمن بأن التغيير يعنى ضرورة خلق ادوار جديدة فى كل مرحلة من مراحل تطوره وفى كل موقع من مواقع العمل فيه وهو لا يرى تناقضا بين هذه الادوار المختلفة والمتجددة ..

فالادارى الخبير فى فن الادارة يعتبر ضرورة فى المجتمع العصرى لاهمية الادارة فى عمليات التنظيم والتوجيه والتخطيط وهو بذلك الضمان الاكيد لهذا المجتمع ضد الارتجال .

ثم ان المجتمع العصرى يؤمن بقدرة الافراد القادرين على الجمع بين القديم والجديد فى اتساق وقوة حيث انه يتخطى فى تطوره مرحلة النقل والاقتباس .. وهو فى نفس الوقت فى حاجة الى ان يؤمن افراده بأيديولوجيته ايمانا علميا حتى لا يكون عرضة للذبذبة والتقلبات الناتجة عن الاثارات السياسية العابرة او عن المصالح الفردية الأنانية . ومعنى هذا من الزاوية التربوية ضرورة اعداد الافراد لهذه الادوار المختلفة ، ذلك أن التعليم فى المجتمع العصرى ينبغى الا يكون مجرد ثوب واحد لجميع أفراده ، وانما ينبغى ان يكون هو الطريق السليم لاتاحة الفرصة وخلق ما يتطلبه المجتمع من ادوار مختلفة فى جميع مواقع الحركة والتغيير .

ومن ثم فان التعليم مطالب فى المجتمع العصرى بأن يكون حساسا لاتجاهات التغير ولمطالب الحياة الجديدة والمتجددة فلا يعد الافراد لمجرد الحاضر او المستقبل وانما يأخذ فى اعتباره الحاضر والمستقبل على حد سواء ، ومعنى هذا ان يقوم على تخطيط سليم متصل الحلقات .

٣ ـ والمجتمع العصرى يقوم على علاقات جديدة تخرجه من صفة التبعية الى الاستقلال ، لان العصرية تقترن بتكسير العلاقات القائمة على الخضوع والاعتماد على الغير وما يرتبط بهما من قيم هابطة . اذ تعنى اجهزة وأدوات ومؤسسات قادرة على الحركة والتنفيذ على اسس من العلم والوعى بأيديولوجية المجتمع . والافراد فى هذه الاجهزة وهذه المؤسسات لابد ان يكون لديهم القدرة على الاحساس بقيمة الزمن والقدرة على المشاركة والتوجيه وغير ذلك من القيم التى توفر الحركة والانسجام فى آن واحد .. ثم ان المجتمع العصرى وهو ينسج لنفسه مثل هذه العلاقات ويقيم لنفسه مثل هذه الاجهزة والمؤسسات لابد ان يكون لديهم القدرة على الاحساس بقيمة الزمن والقدرة على المشاركة والتوجيه وغير ذلك من القيم التى توفر الحركة والاحساس فى آن واحد . ثم ان المجتمع العصرى وهو ينسج لنفسه مثل هذه العلاقات ويقيم لنفسه مثل هذه الاجهزة والمؤسسات لا يضرب بتراثه او بتقاليده السليمة عرض الحائط وانما يعمل على التوفيق بينها وبين اتجاهاته الجديدة مما يدفعه الى التفكير فى خلق اشكال سياسية جديدة تناسب واقعه التاريخى وتناسب فى نفس الوقت سعيه نحو الاصلاح والتغيير . وهو فى سعيه هذا يتجنب مظاهر التناقض التى قد تؤدى الى تهيئة الفرصة لظهور ايديولوجيات دكتاتورية او مواقف تعصبية .. **والتعليم فى هذا المجال يعتبر محورا أساسيا فى نسج هذه العلاقات الجديدة وفى وضع الأسس الكفيلة بخلق أفراد لهم القدرة على التنظيم والتوجيه . غير ان التعليم وهو يتحمل هذه المسئولية لابد وأن يتوفر له ضمان آخر وهو ادارة جيدة تعينه على الحركة وعلى الخلق والابتكار .** وفى نفس الوقت فان التعليم لابد وان يرتبط بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبمؤسساتها المختلفة حيث يمكن ان يحقق لنفسه التكامل بينه وبين واقع الحياة المتغيرة ..

٤ ـ والمجتمع العصرى يقوم على النظرة الشاملة الى حاضره ومستقبله ، والى حياة المواطن فيه . فالتنمية الاقتصادية اساسية للتنمية الاجتماعية ، والاخذ بالعلم

والتطبيق العلمى هو السبيل الى احداث أكبر قدر من التقدم . وهذه كلها ظروف وعوامل لازمة لتحقيق الديموقراطية بمضمونها السياسى والاجتماعى .. ثم ان هذا كله يعنى تأكيد الاتجاه العلمى فى معالجة المشكلات وفى تنظيم الأمور ، حيث ان هذا الاتجاه هو السبيل الى تبين عناصر الموقف الاجتماعى وما بين هذه العناصر من علاقات، وهو السبيل أيضا الى جعل التخطيط فلسفة وأسلوبا فى حياة الناس . والمواطن وسط هذا كله يعتبر الوحدة الاساسية فى المجتمع العصرى . فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية ، والاخذ بالعلم وتطبيقاته - تعنى شيئا « أساسيا » وهو تحقيق النمو المتكامل لاكبر عدد من المواطنين وتمكينهم من اسباب العمل والابتكار والتجديد .. فمن المعايير الاساسية التى ينبغى النظر منها الى المجتمع العصرى : قدرة التعليم فيه على استيعاب كل الناشئين والشباب الذين هم فى سن التعليم ، وحصول الفرد على نصيب فعال من الخدمات الصحية ، وقدرة الافراد على العمل والابتكار واستنباط موارد بلادهم واستغلالها وتنظيمها وتحقيق أكبر عائد مما حصلوا عليه من تعليم وخدمات . فاذا كان المجتمع العصرى يقاس بقدرته على توفير فرص النمو للافراد ، فان هؤلاء الافراد مطالبون بالجودة فى العمل حتى تتحسن دخولهم ويرتفع مستوى استهلاكهم مما يؤدى الى ارتفاع مستويات معيشتهم . وامام هذا كله ، فان التعليم ينبغى ان يكون عصريا فى اتجاهاته واساليبه وطرائقه . فيكون للانتاج ، ويكون للنمو المتكامل، ويكون من اجل التغيير والتجديد .. وان يمكن للفرد من المهارات الفنية والاجتماعية ومن القيم الصاعدة .

٥ - والمجتمع العصرى هو الذى يتوفر فيه المناخ الفكرى الذى يسمح بفهم العلم وتطبيقاته واستخدامه فى تغيير الحياة وتجديدها ، ويسمح بنفس المقدار بنمو العلم والتكنولوجيا . فهو مجتمع ، اذ يستفيد من تجارب غيره من المجتمعات ، فانه لا يعتمد على مجرد الاقتباس والاستعارة ، فقد يستخدم مجتمع من المجتمعات خبراء واخصائيين فى كل مجال من مجالاته ، وقد يستخدم الأدوات والاجهزة الحديثة ، وقد تتوافر فيه الامكانيات المادية وقد يرتفع فيه مستوى دخل الافراد - ومع ذلك لا يعتبر مجتمعنا عصريا . **فالمجتمع العصرى هو ذلك المجتمع القادر على الابتكار والعطاء . وقد يأخذ هذا المجتمع من غيره ، ولكنه يستطيع أن يحول ما يأخذه الى قوة جديدة تنميه وتنمى غيره - وأساس هذا كله أن يتحقق لهذا المجتمع المناخ الفكرى والذى يتمثل فى قدرة الجماهير على الفهم والاستيعاب والحركة الهادفة .** وبمعنى آخر ، فان العصرية هى اتجاه عقلى ونفسى يتمثل فى قدرة الافراد على التفكير العلمى ، وتنظيم امورهم بالاسلوب العلمى ، والتخطيط لمستقبلهم ، والقدرة على العمل والانتاج التعاونى على شتى المستويات من أجل التقدم العام ، وهكذا ..

ومعنى هذا أن يصبح العلم والمعرفة العلمية جزءا أساسيا من ثقافة المجتمع والجماهير ، وان يصبح النظام عادة سلوكية ، وان تصبح الدقة اتجاها « عقليا » وهكذا مما يدخل فى التعريف الشامل للثقافة . ومن هنا نقول ، انه اذا كان من خصائص المجتمع العصرى تقدير العلم واستخدامه فى تطوير الحياة ، فان العلم والمعارف المعاصرة ينبغى ان تكون جزءا لا يتجزأ من ثقافة هذا المجتمع تماما كموسيقاه وآدابه ... ، ويجب ان تمتصه الجماهير بشكل طبيعى كجزء من التثقيف والتعليم العام ، ولا جدال فى ان انتشار المعرفة العلمية بين الجماهير وتكامل جميع الجوانب الثقافية لديها - العلمية والادبية والفنية - وسيادة الفكر العلمى بينها هو شرط ضرورى للمناخ العصرى ، وهو شرط لاستمرار حياة مجتمع قوى متقدم ..

فهذا المناخ هو الذى يسمح بظهور العلماء وبالتقدم العلمى والابتكار . ويعتبر التعليم - فى المجتمع العصرى - هو السبيل الى تحقيق هذا المناخ وتوجيهه وتنميته باستمرار ..

تطوير التعليم ضرورة تفرضها مطالب المجتمع العصرى :

ان المجتمع العصرى بخصائصه ومطالبه لا يمكن أن يقبل اى نوع من التعليم . فقد يحسب البعض ان التعليم بحكم طبيعته عملية بطيئة فى احداث التغيير ، بل انه بحكم هذه الطبيعة اداة من ادوات المحافظة ، وهذا صحيح اذا استمر التعليم على حاله فى جوهره وبأوصافه التى درج عليها .. بل انه اذا بقى كذلك صار أداة من ادوات التخلف والجمود والرجعية ، وما اخطر أن يكون التعليم كذلك فى عصر الثورات والانطلاق والتجديد ، واذا كانت الدول المتقدمة التى قطعت اشواطا فى النهوض قد نظرت الى التعليم على انه من ادوات التجديد واعادت النظر فيه على نحو يمكنه من ان يكون كذلك ، فان الدول التى تسعى الى الاخذ بأسباب العصر أشد حاجة الى هذا النظر اذا ارادت بالفعل ان تخطو خطوات واسعة الى الامام تعويضها التخلف الطويل وتمكنها من مواكبة التقدم .. ومن ثم فان العبرة ليست فى ان تقدم هذه الدول تعليما أيا كان نوعه وكيفما كان قدره وانما بأن تقدم هذا التعليم مشروطا بشروط معينة تحدد كمه ونوعه ومنهجه ووجهته ووظيفته ، حتى يصبح قادرا بالفعل على احداث التغيير المنشود . فالتعليم لا يمكنه أن يكون قوة فعالة فى التجديد الثقافى الا اذا تركزت الجهود لتجديده هو بالفعل .. ويقول آخر فان التعليم لابد وأن يلبى مطالب مجتمعه ويأخذ بأسباب العصور فى نفس الوقت وان يبتعد كذلك عن أن يكون صيغة مكررة لنظم أخرى فى بلاد أخرى . فالتعليم فى البلاد النامية على وجه التخصيص لابد وان توجه اليه الجهود لكى يقابل هذه المعادلة الصعبة التى تواجهها هذه البلاد . **فهى أولا تواجه تخلفا ورثته عن**

الماضي ولابد ان تقضي عليه . وهى ثانيا وفى ذات الوقت تعيش عصرا جديدا يتميز بسرعته وبأدواته وبمتطلباته المركبة والمعقدة . والانسان فى هذه الحالة لابد أن تتوفر له فرصة من نوع جديد حتى تتكافأ هذه الفرصة مع تلك الفرص التى تعيشها غيره فى المجتمعات المتقدمة . ومن هنا يمكن النظر الى تطوير التعليم من زوايا اساسية هى :

١ ـ شكل التعليم ونظامه :

فلكى يكون التعليم أداة من ادوات التجديد وعاملا فعالا فى تحقيق خصائص المجتمع العصرى ، لابد له اولا من ان يتحقق فيه شرط الاتساع بحيث يتناول كل فرد من ابناء الشعب ، ولابد ان يقترن شرط الاتساع بشرط الكفاية فى طول التعليم أو مدته .. فالتسليم بأن ست سنوات او حتى سبعا تمثل الحد الادنى من التعليم اللازم لكل مواطن يحتاج الى اعادة نظر جدية من المسئولين وافراد الشعب على السواء فى عصر تقدم فيه العلم حتى تجاوز الفضاء ، وتضاعفت فيه مطالب الحياة ، واصبح للمواطنه مواصفات والتزامات جسيمة : كل هذا يحتم علينا اطالة مدة التعليم الاجبارى لجميع أبناء الشعب .

ففى مجتمع كمجتمعنا يعمل على الاخذ بأسباب العصر ويسعى جاهدا لاحداث اكبر قدر من التغيير الاجتماعى وباسلوب ثورى ، لابد الا يخضع نظام التعليم لمنطق غير منطق الثورة ومنطق العصر ، فاذا كانت الثورة هى عملية التغيير الاجتماعى فى فترة قصيرة تحقق فيها للمجتمع مالا يتحقق له فى الظروف العادية ، واذا كان العصر الذى نعيشه يؤمن بالاقتصاد فى الزمن مع استيعاب اكبر قدر من العلم والمعرفة . فان نظام التعليم لابد ان يواجه هذا المنطق فيعيد بناء نفسه تحقيقا للتطور السريع لمجتمعنا .

فاطالة التعليم الالزامى لا تعنى فى مثل مجتمعنا الابقاء على المدرسة الابتدائية بسنواتها الست على سبيل المثال ، اذ ينبغى النظر فى اختصار مدة المرحلة الابتدائية تحقيقا للاقتصاد فى التعليم وفيما ينفق عليه . فلاشك ان هنالك الكثير من الجوانب التى يمكن اختصارها فى النظام القائم للمرحلة الابتدائية مع تعميق مضمون التعليم فى هذه المرحلة .. ذلك ان جودة التعليم الابتدائى لا تكون فى اطالة مدته بقدر ما يكون فى توفير المنهج السليم وتوفير الامكانيات اللازمة ، وفى الاخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا ، وفى توفير العلم المنتج القادر على الخلق والابتكار . فاذا ما توفرت كل هذه العوامل للمرحلة الابتدائية أصبح من الضرورى النظر فى مدتها لتصبح على سبيل المثال خمس سنوات او أقل مع النظر ايضا فى الافادة من هذه السنوات الزائدة فى تمكين الدولة من اطالة مدة التعليم الاجبارى الالزامى . وقد يكون فى هذه النظرة مدخل لمعالجة مشكلات تعليمية قومية يعانى منها مجتمعنا وفى مقدمتها مشكلة الامية والفاقد فى التعليم الابتدائى . ذلك ان الابقاء على نظام المدرسة الابتدائية بسنواتها الست لن يجنب هذه المدرسة كثير من انواع الفاقد .. فقد يكون هنالك تكرار فى المناهج وفى توزيع الدروس وفى تنظيم العمل ، هذا فضلا عن انتاج المعلمين فى هذه المرحلة فهو فى حاجة الى اعادة نظر فى ضوء المبدا الاقتصادى وهو تحقيق أكبر عائد فى أقل مدة ممكنة وبأحسن الوسائل الممكنة ، أن تحسين التعليم الابتدائى لا يكون فى اطالة مدته بقدر ما يكون فى الاستغلال السليم للمبانى المدرسية والمعدات والادوات التعليمية ، وفى تحسين نوعية المعلمين واحوالهم وفى تنظيم مناهج مناسبة تحقق الكفاية الفردية والاجتماعية ..

اذا أمكن النظر فى وضع المدرسة الابتدائية فانه ينبغى النظر كذلك فى وضع المدرسة الثانوية .. ان الفصل الآن بين التعليم العملى والتعليم النظرى أصبح من قبيل الترف فى عصر العلم والتطبيق العلمى ، وان مسئوليات الشباب وتوجيههم فى مجتمع عصرى يحتاج أيضا الى اعادة النظر فى اساليب تربيتهم على نحو يمكنهم من الجمع بين النظر والتطبيق وبحيث يتحقق لهم أكبر قدر من الاشباع فى مرحلة من ادق مراحل حياتهم ، ولعل فكرة المدرسة الشاملة التى تتيح فرصا تعليمية متنوعة فى اطار واحد متكامل هى السبيل للقضاء على الثنائيات التقليدية بين النظر والعمل وبين التعليم الاكاديمى والتعليم الفنى . **اذ يمكن القول ان الفاقد من المدرسة الثانوية كثيرا ما يكون نتيجة لهذا الفصل ، فقد يتوقف الكثير من الطلاب وسط هذه المرحلة ، وقد يحتار كثير منهم كذلك بين هذين النوعين من التعليم ، وقد يكون تقرير مستقبل الطالب عند بداية المرحلة الثانوية بين ما هو نظرى أو عملى خسارة لكثيرين منهم .** ومن ثم فان محاولة المدرسة الشاملة التى توفر للطالب فرصة لاختيار استعداداته وفرصة الاختيار بين النوع المناسب له تحت توجيه واشراف دقيق ـ هو افضل سبيل لتحقيق عائد من جهد الشباب فى هذه المرحلة ، وقد يكون من المطلوب عندئذ دراسة علاقة التعليم الثانوى بالاجهزة والمؤسسات المختلفة التى يتأثر بها الشباب فى مجتمعهم ، وذلك من أجل خلق علاقات وتنظيمات متكاملة تمكنهم من توجيه انفسهم ومن تحقيق افضل اختيار يناسب استعدادهم .

وقد يتطلب النظر الى المدرسة الثانوية من هذا المنظور مراجعة أمرين أساسيين : أولهما علاقة التعليم الثانوى بالتعليم العالى ، هذه العلاقة التى مازالت كما كانت قائمة فى الماضى .. فالمدرسة الثانوية ما زالت تابعة للتعليم العالى خاضعة لمطالبه ، متأثرة باتجاهاته . ومن ثم فان دفع التعليم الثانوى وتنظيمه على أساس استيعاب اكبر عدد من الشباب وتأهيلهم للادوار الاجتماعية التى يتطلبها المجتمع العصرى ، وتنمية الصفات السلوكية اللازمة لهذا المجتمع تتضمن ضرورة تحرير هذه المدرسة

من التبعية المستمرة للتعليم العالى . **وليس هنالك تناقض فى هذه الحالة بين اعداد المدرسة الثانوية لطالب التعليم العالى وبين استقلالها من هذا التعليم تمكينا لها من تخليق الصفات والقدرات الحقيقية اللازمة للمجتمع العصرى .**

ان المجتمع العصرى لا يقوم على مجرد اختزان المعارف او تحصيلها ، وانما يتطلب اختبار المعارف فى مجال التطبيق كما يتطلب صفات اساسية فى التفكير والخلق والمبادرة والقدرة على العمل الجماعى والمشاركة فى الخدمات والانتاج . وفى تقدير معنى التنظيم والقدرة عليه ، وفى ادراك الشئون الخاصة والعامة ، وفى تحمل المسئولية وقياسها على الواجب ، وفى تحقيق اكبر عائد بأقل التكاليف وبأسرع وقت ، وفى استثمار الجهد فى أى موقع من مواقع العمل .

والامر الثانى هو تقويم تقدم التلاميذ وتقويم العمل التربوى كله ، فعلى الرغم من ان قوة المجتمع العصرى توجد فى قوة افراده على الحركة والفكر والعمل ، فان قوة التعليم ما زالت معلقة بمقدار ما يسترجعه التلاميذ فى امتحانات واختبارات تحصيلية لا تقيس الا قدرة واحدة وهى قدرة الاسترجاع والتذكر . هذا فضلا عما يسببه نظام الامتحانات المألوف من فاقد كبير سواء فى جهد الشباب او فى جهد المعلمين او فى الامكانيات التعليمية بصفة عامة . ان المجتمع العصرى يقوم على اساس الافادة من جميع القدرات ومن وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب وتقدير عمله وجهده وحفزه الى مزيد من العمل والجهد . ومن ثم فان التعليم ينبغى الا ان يكون اداة حابسة لهذه القدرات المتنوعة ، وانما ينبغى ان يكون هو السبيل الى استكشاف هذه القدرات واستنباطها وتثميرها ، ولا يمكن للتعليم أن يحقق هذه الوظيفة عن طريق تمسكه بنظام للتقويم كهذا الذى يتمسك به للان .

٢ ـ الاهتمام بنوعية التعليم :

فالمجتمع العصرى لا يؤمن بمجرد النظر والمعرفة من اجل المعرفة ، وانما يقوم أساسا على الاعتقاد بأن المعرفة هى السبيل الى تغيير الواقع وان الواقع هو مختبر كل فكر . ومن هنا فان المدرسة العصرية لا تكون مجرد مدرسة معارف تحرص على الالفاظ فتلقنها للتلاميذ وتسترجعها منهم ، وانما هى مدرسة المعارف والتعمق فيها عن طريق العمل والفعل المنظم المضبوط . ومن هذه النقطة الاساسية يمكن ان تتحرك مدارسنا من أجل تحقيق دورها فى التغيير والتطوير على اساس المبادىء الآتية :

ينبغى ان تنقل المدارس مواقف الحياة فتبسطها وتضبطها ، بل تنقل التلاميذ الى مواقع النشاط والعمل فتتيح لهم فرص التفاعل معها وصولا الى المعارف وما يتصل بها من اتجاهات ومهارات وقيم . وبذلك يصبح مسرح التعليم المدرسى أوسع من المدرسة ، اذ قد يشمل كل مؤسسات الانتاج من مزرعة ومصنع وشركة وغير ذلك . ذلك ان تأكيد مبدأ العمل كمدخل للمعرفة ولاكتساب المعانى والمهارات يتضمن جعل العمل القائم على أساس العلمية التربوية بحيث لا يصبح العلم لذاته او العمل لمجرد العمل، وانما يصبح العمل المنتج هو السبيل الى تنمية الصفات المطلوبة فى المواطن . فقد درجت المدرسة التقليدية على النظر الى المعرفة وكأنها غاية التعليم ، غير انها لم تنجح فى تنمية المهارات اللازمة للانتاج والعمل . كما درجت المدرسة التقدمية فى بعض الاحيان على اتخاذ العمل « او النشاط » محورا للتعليم وغاب عن المتطرفين فى هذا المجال ان النشاط دون علم او معرفة لا يكون الا من قبيل الجهد . ان التحول الجارى فى مجال التعليم وخاصة فى المجتمعات الاشتراكية هو ان تكون بألوان نشاطها ومناهجها جزءا لا يتجزأ من مواقع العمل تفيد منها وتغذيها فى نفس الوقت . وقد يحتاج ذلك الى مراجعة الكثير مما درجت عليه مدارسنا من حيث نظام الفصول وترتيب التلاميذ ونوعية المعلمين ، بل وهدف التعليم ذاته ، وذلك حتى تتحول مدارسنا من مدارس كلام الى مدارس عمل . وبمعنى آخر من مدارس الخدمات وصناعة المؤهلين للبطالة المقنعة الى مدارس لاستثمار وصناعة القوى العاملة والمنتجة ، من مدارس العلم للعلم الى مدارس العلم للمجتمع وللتنمية الاقتصادية .

والمنهج فى حاجة الى مراجعة على هذا الاساس حتى يمكن زيادة العائد منه ، وان يكون قوة فى ذاته بحيث يجنب العملية التعليمية مانلاحظه من فاقد بين التلاميذ ومن تكرار يستنفد الكثير من الجهد والوقت . وهنا يمكن الاخذ ببعض القواعد الاساسية والواضحة ومنها حذف كل ماليس ضروريا . والضرورة هنا تعنى قيمة المعرفة بالنسبة للتلميذ الفرد وبالنسبة لما تتوقعه المدرسة من اهداف اجتماعية واقتصادية ، ومنها كذلك ضمان استمرار حيوية المادة من وقت الى آخر ومن عام الى آخر ، ومنها ايضا الافادة بكل ما يتعلمه التلميذ فى الخبرات السابقة فى تعميق خبراته الحاضرة والمستقبلة ، وتحقيق التكامل بين الوان المعرفة المختلفة ، وابراز المفاهيم والمعانى التى تدور حولها المواد وتأكيد اهمية اهتمامات التلاميذ وتوثيق علاقة المواد بها ، وتوسيع دائرة هذه الاهتمامات حتى تشمل بيئة التلميذ ومستقبل وطنه بصفة عامة . وفى هذا المجال تبدو اهمية التخطيط للمناهج ضمانا لربطها بالاهداف القريبة والبعيدة على السواء . فهناك أهداف لكل مادة وهى ولاشك ترتبط بأهداف المرحلة التى يتعلم فيها التلميذ . غير ان هذه الاهداف لابد وان ترتبط بدورها بأهداف التعليم التى هى تعبير عن اهداف قومية يمكن تحليلها فى نهاية الامر الىاهداف اقتصادية واجتماعية

والمنهج ايضا فى حاجة الى أن يرتبط بمطالب الاقتصاد واحتياجاته فى الوقت الذى يخضع فيه الى هذه التعديلات التى سبقت الاشارة اليها ، ومعنى هذا ضرورة وجود تحليل للوظائف والادوار المختلفة التى يحتاجها الاقتصاد وترجمتها الى احتياجات تربوية والى خبرات تعليمية .. على ان هذا التحليل ينبغى الا يقتصر او يتحدد بانواع المهن الخاصة فى المجتمع ، اذ انه على الرغم من ان كل وظيفة او كل موقع من مواقع العمل له ملامحه الخاصة الا انه ينتمى الى مجال توسع له صفات عامة . ومن هنا فان المدرسة الثانوية على سبيل المثال ليس لها ان تعد الشباب لاعمال بعينها او لوظائف محددة وانما عليها أن تهيء الشباب للمجالات العامة التى تتضمن الكثير من الوان العمل ، وبذلك تختلف عن وظيفة التعليم العالى الذى يقع عليه فى كثير من الأحيان الاعداد لهذه الوظائف المتخصصة . ومن ثم فان وظيفة التعليم الثانوى اعداد الشباب لمجالات عامة يختارون منها وفى اطارها ما تؤهلهم لها استعداداتهم فى المستقبل ، لا ان تعد كل فرد فيهم لوظيفة بعينها ، وبذلك تحقق الحركة كما تحقق المبادرة وتخلق فيهم القدرة على الاختيار .

وبمعنى آخر فان وظيفة المنهج فى هذه المرحلة ليس فى اعداد الفرد للوظيفة او للمهنة ، وانما فى ايجاد علاقة عضوية وثيقة باتجاهات التنمية فى المجتمع . **ففضلا عن مسئولية القائمين على المنهج نحو تحليل مجالات العمل فان عليهم مسئولية تحليل مطالب التنمية وترجمتها الى مطالب تربوية .** ذلك ان التنمية - كما تؤكد الخبرات الجارية - ليست عملية اقتصادية فحسب ، فهى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية ، اى انها مركب من هذا كله . ومن ثم ينبغى تحليل مطالب التنمية فى هذه المجالات والنظر الى المنهج والى تخطيطه فى ضوئها . فالتربية السياسية ، والاعلام والمعرفة بالقانون ، والتكيف النفسى والخلقى للتغيرات الناجمة عن دخول المجتمع فى عصر العلم أو الناتج عن احداث تغيرات ثقافية بتأثير مايحدث فى الثقافة العالمية - كل هذا لايقل اهمية فى ضوء التقدم التكنولوجى والاقتصادى عن التربية المهنية بمعناها الضيق . فبدونها يتعرض توازن المجتمع - شأنه شأن توازن الفرد - للخطر .

٣ - النظرة الشاملة الى التعليم على أنه عملية مستمرة متطورة :

والمجتمع العصرى فى اخذه بأسباب التغير يتطلب نظرة شاملة الى التعليم تمكنه من أحداث التغيرات المطلوبة والوفاء بحاجات هذا المجتمع . ومن هنا فقد ظهر مصطلح جديد يهدف الى تطوير نظام التعليم على ضوء مطالب العصر ، وهو مصطلح «التعليم المستمر او التعليم مدى الحياة» . وقد يبدو ان هذا المصطلح يعنى فى بعض الحالات التعليم المهنى والتدريب على مهارات معينة . وقد يشمل أحيانا مايسمى بتعليم الكبار .. غير انه فى حقيقة الامر يشمل ميدانا اوسع وانظمة أكثر تنوعا . فهو مصطلح مركب ، يتضمن جوانب مختلفة ويتطلب تغيرات كثيرة فى نظم التعليم التقليدية المألوفة . فهو يعنى بالمفهوم الشائع ان التعليم لاينتهى بانتهاء الفرد من مرحلة تعليمية معينة سواء كانت المرحلة الابتدائية او الاعدادية او العالية ، وانما يستمر باستمرار الحياة وفى سياقها ، غير انه يعنى أكثر من ذلك . فهو ينطوى على استمرار عملية التربية دون انقطاع من أجل تحقيق آمال الفرد وتنمية قدراته وامكانياته وتمكينه من مواجهة مطالب العالم المتغير ، ذلك انه اذا كان كل شيء فى هذا العالم يخضع لتغير مستمر بما فى ذلك حياة الافراد والأمم ، فانه لايمكن للتعليم أن يستمر فى قوالب محددة ومحدودة . وعلى هذا الأساس فانه ما دام الانسان مطالب بالتعليم والتدريب وبتحسين قدراته المهنية وبتنمية امكانياته العقلية والخلقية من أجل رفع مستوى الآداء والارتقاء بالعلاقات بينه وبين مجتمعه ، فان العمليات التعليمية التى يخضع لها لابد أن تخضع هى الاخرى لتغيرات جذرية تهدف الى تحقيق هذه الغايات .

ومن هذا التصور الجديد يبدو التعليم التقليدى وكانه عقبة فى سبيل تمكين **الأفراد من الحياة فى المجتمع المصرى** . فقد درج هذا **التعليم كما هو معروف على ان يصيغ الأفراد فى قوالب معينة وأن يحدد مستوياتهم بأهداف محددة وان يخضعهم لوسائل من التقويم قد لا تتيح الكشف عن قدراتهم الحقيقية .**

وفوق ذلك فان هذا التعليم قد قسم الحياة بالنسبة للمتعلم الى قسمين : فترة اعداد وتدريب وهى تلك الفترة التى يقضيها المتعلم داخل المدارس ، وفترة مابعد التعليم والتى يطالب فيها الانسان بالعمل وكسب العيش .. وقد كانت الامتحانات هى السبيل الى تدعيم هذا التقسيم واستمراره ، فبعد ان يقضى الانسان مايقرب من خمسة عشرة عاما او عشرين عاما فى نظام التعليم ينتظر منه ان يتحمل اعباء الحياة بما حصله من معارف ومن معايير سلوكية وعادات وبذلك تبدو الحياة وكأنها على قسمين ، ويبدو هدف التعليم وكأنه اعداد لحياة الراشدين .

ومن ثم ينصب التعليم كما هو معروف على تخزين الحقائق والمعارف فى اذهان الناشئين والشباب حتى يمكنهم الافادة منها فى توجيه حياتهم بعد ذلك .

غير ان صورة هذا التعليم ومضمونه ووظيفته - قد تحتاج كلها الى مراجعة ، اذا ماقدر للانسان أن يستمر فى تعلمه ونموه فى سياق الحياة وفى أثناء تحمله مسئوليات العمل فيها ، وفى خلال مواجهته مشكلاتها .. فبدلا من ان يكون أداة لتخزين المعرفة ، وصب الافراد فى قوالب محدودة ينبغى أن يزود الناشئين والشباب بالأدوات الكفيلة بتمكينهم من التعبير عن انفسهم ، والتفاعل مع الاحداث ، والعمل فى جماعات ، والبحث والدراسة . ومن ثم يؤكد اهمية السيطرة

على اللغة واتقانها ، وتنمية عادات الملاحظة ومهارات التفكير والعمل ووسائل الحصول على المعارف . ومن هذه الزاوية يمكن النظر فى نظام التعليم على الاسس الآتية :

– ان نظام التعليم ليس مستودعا للمعارف ، وانما اداة من ادوات الحركة والتغيير .. فهو يزود المواطن بأسباب المواطنة الحقيقية بالمهارات اللازمة لمجتمع عصرى. ان المعرفة الصامتة والخامدة والمستودعة فى الكتب والمقررات لاجدوى منها ، الا اذا كانت بمثابة الرصيد الذى يعين الفرد على النمو الحقيقى فى دوائر حياته .

– ان نظام التعليم لابد أن يرتبط بالحياة المتغيرة ، المتحركة ، فيعمل المربون وغيرهم من الموجهين على دراسة مطالبها وتبين المهارات المطلوبة فى مواقعها المختلفة ، حتى تكون هذه المطالب والمهارات ومايرتبط بها من مفاهيم واتجاهات هى اساس العملية التربوية ، وهذا يتطلب من ناحية أخرى دراسة مطالب النمو فى كل مرحلة من مراحل الناشئين والشباب وعلاقة هذه المطالب بمواقع العمل فى المجتمع ..

– ان هذه النظرة الى نظام التعليم سوف تتضمن جعل التربية طريقة حياة ، بدلا من ان تكون مرحلة محدودة ومحددة بزمن معين . فالغرض من التعليم تنمية وعى الافراد بالعالم المحيط بهم ، وتوجيههم وسط ظروفه واحداثه ومطالبه المعقدة . وهذا يتطلب استمرار التعليم حتى يزيد من طمأنينتهم وشعورهم بالامن ، وينزع منهم صفات العزوف واللامبالاة ، او الرتابة والجمود ..

– ان هذه النظرة الى التعليم سوف يكون لها مغزى بالغ الاثر فى معنى الفشل والنجاح . فمن المعروف ان نظام التعليم بنظامه المألوف من امتحانات وشهادات واختيار وتمييز ، يفصل بين الناجحين والراسبين من التلاميذ والشباب .. ومن ثم يقسم المجتمع الى ناجحين وراسبين ولكن على اساس التحصيل الدراسى الاكاديمى .. اما اذا كان التعليم عملية مستمرة ، وكان التعلم مستمرا من جانب الفرد اصبح كل من النجاح والفشل نسبيا . فاذا فشل الطالب فى فرصة من الفرص ، فانه سيجد فرصا اخرى يختبر فيها قدراته . فالفاشل لايكون فاشلا الى الابد ، والناجح يمكن ان يختبر نجاحه فى فرص اخرى ، وهكذا : فالهدف الرئيسى زيادة الفرص المتنوعة التى يختبر الفرد فيها قدراته وامكانياته والتى تزيده نموا وتعمقه ، وتثرى علاقاته .

– ان هذه النظرة الى التعليم ايضا تعنى تحقيق المرونة فى نظرة الفرد الى نفسه والى نوع العمل الذى تؤهله له هذه القدرات .. اذ يمكن فى سياق تعلمه المستمر والفرص المتاحة له ان ينتقل من موقع الى آخر حسبما يتكشفه من قوة فنية وعلمية ومن استعدادات جديدة ، ومن فرص للعمل.

وهذا يتطلب تعديلا فى اهداف التعليم . فعليه ان ينمى فى الافراد القدرة على تقبل الاخطار ، والتفكير فى المشكلات ، وادارة المواقف المختلفة ، وقد يكون هذا ممكنا – كما دلت التجربة – اذا ماأكد التعليم اهمية الطريقة العلمية وجعلها محور المنهج بدلا من الاقتصار على تأكيد العلم فى صورة مواد منفصلة، ثم انه يمكن للتعليم ان يوجه الأفراد الى فهم وقبول فكرة نسبية المواقف ، فكل موقف يمكن مراجعته وتعديه فى ضوء اخضاع مايرتبط به من معارف وقيم واتجاهات للبحث والتأمل والتفكير ..

نوع الادارة التعليمية والمجتمع المصرى

وتعتبر جودة الادارة وكفايتها من أهم مقومات المجتمع العصرى ، فهو يؤمن اولا بأن التخطيط ينبغى الا يكون وظيفة هيئة بعينها ، وانما ينبغى ان يسود العملية التربوية والادارية . ويؤمن كذلك ان الادارة ينبغى أن تكون متطورة فى ضوء الظروف والاحتياجات المتجددة على عكس الادارة التقليدية التى تركز على التعليمات والالتزام بقوانين موضوعة ثابتة . ويؤمن كذلك ان الادارة فى التعليم تختلف عن غيرها فى المجالات الاخرى حيث تبرز اهمية العلاقات الانسانية ، ذلك انه مهما استحدث من اساليب ادارية جديدة فان ذلك لايعنى شيئا ان لم تقم الادارة التعليمية على مبدأ اساسى وهى ان تكون عملية تربوية ..

فالادارة والتخطيط ينبغى ان يرتبطا ببعضهما وذلك لاعتبارات اساسية : اولا ، ان التعليم فى المجتمع العصرى يتميز بفخامة حجمه وبكثرة مسئولياته حيث يمتد طولا وعرضا ، كما يتطلب عمقا متزايدا ، وثانيا : ان التعليم يتميز بالتنوع ، فهنالك التعليم الفنى والمهنى : وهنالك محو الامية وتعليم الكبار ، وهنالك تعليم الشباب والناشئين ومايرتبط بهذا كله من ألوان النشاط ومن علاقات بالانتاج وبقطاعات الحياة المختلفة ، وثالثا : ان التعليم لم يعد تعليما أهليا يعتمد على جهود جماعات من الناس وانما يعبر عن اهداف المجتمع على اتساعها ومن ثم يتصل بحاضره ومستقبله على السواء . وهو فى ذلك لابد ان يتأثر بطبيعة العصر وبآمال الجماهير وبالاتجاهات الثورية التى يتميز بها .

وعلى هذا النحو يمكن أن نميز بعض الملامح التى ينبغى ان تتوفر فى الادارة التعليمية القادرة على تحريك التعليم ومواجهة مطالب المجتمع العصرى :

١ – ضمان الحرية للمؤسسات التعليمية فى الحركة والتجريب والتنفيذ وذلك على اساس الاخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ حيث تتولى الاجهزة الفوقية الادارية مسئوليات البحث والتنسيق والتجديد والاثارة والحفز بما تضعه من مخططات مرنة .

٢ – تفويض السلطة من اعلى الى ادنى من اجل تشجيع المبادرة على كافة المستويات حيث ان تمركز السلطة فى جهاز بعينه او فى موقع معين لابد وأن يتضمن اعاقة الحركة على المستويات المختلفة .

٣ – تكامل النظرة الى المسئولية والسلطة ، حيث ان أى جهاز لايستطيع الحركة ولايمكن ان يتحمل المسئولية ان لم تتوفر له القوة والسلطة التى تمكنه من تحمل هذه المسئولية .

٤ – تقدير اهمية العلاقات الانسانية حيث يختلف التعليم عن مجالات كثيرة ، فالنجاح فيه او الفشل ليس رهنا بعمليات ظاهرة صريحة عاجلة كمايحدث فى المصانع اوالبنوك، وانما نجاحه يتوقف على ادارته ، وادارته تعتمد الى حد كبير على ايمان المديرين بأهدافه ووعيهم بوظيفته .. فكثرة التعليمات واللوائح ليست تعبيرا عن جودة التعليم ، ذلك ان جودته لاتخرج عن كونها تعبيرا عن ثقة العاملين فيه بأنفسهم على الحركة وعن وعيهم بأهدافه ووظائفه . ومن ثم تصبح العلاقات الانسانية محورا أساسيا لنجاح الادارة التعليمية حيث تتيح تحقيق خصائص معينة مثل كسب المعرفة وتقبل المشورة والعمل مع الآخرين والتعلم من التجربة .

وتشير كل هذه الملامح الى ان الادارة المدرسية لكى تكون فعالة لابد ان يتوافر لها على مستوى المدرسة على وجه الخصوص القدر الكافى من الحرية والتصرف والامكانيات حتى يمكن للمدرسة أن تكون بالفعل قوة تغيير فى الصغار والكبار وتؤدى دورها بتغييرها هؤلاء الصغار والكبار فى تغيير البيئة ذاتها ، غير انه ينبغى ان يلاحظ ان الحرية والسلطة ينبغى ان يقابلهما شرط الكفاية والوعى .. ثم ان الادارة المدرسية بهذا الشرط ينبغى ان تحرر التعليم من الجمود والرتابة . ذلك ان التعليم بطبيعته ملتقى اجيال مختلفة من حيث السن والاتجاهات والنظر الى المستقبل والى الواقع. من ثم فان توجيه جهود هذه الأجيال نحو أهداف مشتركة يتطلب نوعا من الادارة أقل ما يمكن توفره فيها المرونة والتطور ..

مسئولية مهنة التعليم فى المجتمع المصرى

واذا كان المجتمع العصرى يؤمن بالعلم والتعليم كأساسين للتغيير ، فان مهنة التعليم ينبغى أن تحتل مكانا بارزا فى تكوينه وذلك لما ينبغى لها ان تتحمل من مسئوليات نحو تكوين القوى البشرية المدربة والواعية بأهداف هذا المجتمع القادرة على العمل فى مواقعه المختلفة . ويمكن على سبيل المثال ان نحدد ثلاث امور اساسية تكون بعض المسئوليات الملقاة على اعضاء مهنة التعليم :

١ – الالتزام بمبادىء الديموقراطية وبوسائلها واساليبها السليمة ، ذلك ان المجتمع العصرى وهو يتميز بتقدير الانسان الفرد وباحداث المجالات الاجتماعية لادوار اجتماعية مختلفة وعلى جميع المستويات – يؤمن بأهمية التعليم فى الاعداد لهذه الادوار وفى تهيئة المناخ الذى يسمح بالحركة والذى تتلازم فيه المسئولية مع الواجب مع الحق. ولايمكن ان يتحول التعليم الى اداة ديموقراطية دون التزام المعلمين وغيرهم من المشتغلين بالتعليم بالمبادىء الديموقراطية نفسها . فادارة المدارس على اساس هذه المبادىء لايمكن ان تحددها قوانين او تشريعات بقدر مايحددها ويؤثر فيها ايمان العاملين فيها بأهمية العمل الجمعى وبقدرة الانسان على ممارسة التفكير والتعليم من الخبرة وتحمل نتائجها وصنع القرارات المناسبة فى كل موقف جديد .. والمدرس القادر على ممارسة مثل هذه المبادىء هو ذلك المدرس الذى يعتبر اساسا للادارة المدرسية السليمة ، وبالتالى فهو الاساس فى تخليق صفات الديموقراطية عند الناشئين والشباب . وقياسا على ذلك فان مهنة التعليم وما لها من تنظيمات ينبغى ان تمارس هذه المبادىء تمكينا لاعضائها على ان يكونوا قوة فى البناء الديموقراطى للبناء العصرى .

٢ – ومهنة التعليم بحكم عملها ومسئولياتها ينبغى ان تهتم اهتماما مستمرا متزايدا بالامور المتعلقة بالناشئين والشباب ، من حيث نموهم ووسائل حمايتهم وتوجيههم وترسيخ العلم والاتجاهات السليمة فيهم .. وليس هذا الالتزام صادرا عن عطاء بقدر مايكون صادرا عن شعور بالمسئولية فقد كلف المجتمع مهنة التعليم بهذه المسئولية، وهى مسئولية تشمل المجتمع بأسره حيث ان المدارس تضم أكبر قطاع من ابناء الشعب . ولعل ابرز ما فى هذه المسئولية ان المعلمين مكلفين باتاحة الفرصة امام كل فرد لان يرى نفسه فيتبين فيها مواطن القوة والضعف من اجل زيادة عناصر القوة وتقليل عناصر الضعف . ان أهم هدف من أهداف مهنة التعليم انها ترسى قواعد الرأى العام المستنير بمعالجتها وتوجيهها للناشئين والشباب على أسس علمية وتزويدهم بالحقائق والمعارف مع الكشف عن استعداداتهم من اجل مزيد من النمو .

٣ – ومهنة التعليم بحكم تقاليدها وعملها تلتزم التزاما مباشرا بالروح العلمية والتفكير العلمى والبحث العلمى. فنقل المعرفة ليس هو الغرض النهائى من التربية وان كان غرضا اساسيا ، اذ بدونه تفقد الأغراض الأخرى أهميتها وأثرها، فالمعرفة هى المقصد الاول للمربى وهى أساس سلطانه – غير أن المعرفة فى حد ذاتها لا تعنى المربى فى المجتمع العصرى وانما مايعنيه هو معرفة الحق والبحث عن الحقيقة والاهتمام بالطريقة التى تساعد على الوصول الى الحقيقة وتوجيه الافراد فى ضوئها .. ومن هنا ترتبط مهنة التعليم بين الديموقراطية وبين اصولها الحقيقية وفى مقدمتها اقامة الرأى او القرار – أى قرار – على الحقيقة وفتح المجال فى نفس الوقت امام اختبار الحقيقة فى كل مجالات الحياة. ومن هنا فان مهنة التعليم فى المجتمع العصرى تكتسب قوتها وسلطانها بالطريقة العلمية .

مصباح ديوجين والبحث عن التعليم



مصطفى لبيب

لا صوت يعلو على صوت الثورة ، وحماية الثورة واجب نلتزم به ونلزم به الآخرين . ولا صوت يعلو على صوت يطارد الرجعية والاستعمار - باشكاله المتعددة - فى كل مكان مدافعا عن كرامة الانسان وحقه فى الحياة المتحررة من الخوف ومن العوز . ثم لا صوت يعلو على صوت المعركة ، ونحن امام عدو لا يرحم يحتل جزءا غاليا وعزيزا من ارضنا الطاهرة ويهددنا بقسوة فى حاضرنا ومستقبلنا . العمل السياسى فى هذه المرحلة المصيرية من نضالنا يفرض نفسه قبل كل اعتبار آخر ولا مناص لنا بالطبع من ان نتحمل تبعاته بشجاعة ووعى وإخلاص . ثم ماذا بعد ؟ والى متى يكون جهادنا جهادا دون جهاد والقضية واحدة لاتتجزأ وهى قضية الحرية والعدالة والمواجهة السياسية، معا وفى آن واحد ، ذلك لانها قضية الانسان المصرى بكل ظروفه ومشكلاته وارتباطاته المحلية والقومية والعالمية ؟

يقولون امسك وتنبه فعبثا تصرف جهودك الآن الى الدخول فى متاهات مضللة ويغشي بصرك عن رؤية الحقيقة فتحيا متمثلا نماذجك حالما باستشرافك الى مثلك العليا والمجتمع من حولك يعيش واقعه العاجل والملح . ولكننى أناشدكم يا اخوتى ان تترفقوا بى وليكن لى معكم حوار قصير أبث فيه بعضا من خواطرى عن مشكلة واحدة اقدر لها خطورتها قبل أى مشكلة اخرى ، بالنظر القصير او النظر البعيد ، واشعر شعورا قويا بانها مشكلتى ومشكلتكم بلا استثناء لفرد واحد منا جميعا . ولنحاول ان نلمس الجذور دون ان تستغرقنا التفاصيل وانا مقدر دقة الموقف وقيمة الوقت ، الذى لا يضيع نفسه أبدا ولكن يضيعه الناس فى أغلب امرهم .

اولا : التعليم والمعركة :

أعداؤنا على وعى ، ويجب ان نكون نحن أيضا على وعى ، بأن الصراع الرهيب الدائر بيننا وبينهم انما هو فى المقام الاول صراع حضارى . هكذا هم يعلنون صراحة ، وهو كذلك بالطبع ، وغير خاف علينا ما تستند اليه الحركة الصهيونية العالمية من ايديولوجيات ، معلنة أو مستورة ، تتكشف لنا من خلال مراحل الصراع شيئا فشيئا بقدر محسوب . واسرائيل التى عاش شعبها الصهيونى وأجداده اليهود على ميراث بلادنا الثقافى قرونا

طويلة فى الدين والفلسفة والادب والعلم (وتلك قضية أخرى هامة وخطيرة) تعلن على العالم ، اليوم ، ويدعم دعواها من يؤازرها من حلفائها ، انها منارة التحضر والعرفان في منطقة الشرق الأوسط وانها رسول المدنية الحديثة الى شعوبه المختلفة والتى طال تخلفها . وبصرف النظر عن هذه الدعوى ، فان اسرائيل تحاربنا فعلا بكل ما العلم الحديث من امكانيات لا فى الميدان العسكرى فحسب بل وفى ميادين السياسة والاقتصاد والاعلام والتعليم ، وتضع على رأس أجهزتها المختلفة المدنية بل والعسكرية علماء مشهود لهم بالكفاءة ، خاصة وانها تشعر بالخطر العربى يحدق بها وليس لديها وقت للمحاولة والخطأ وقد عقدت العزم على أن تسود المنطقة حضاريا بكل ما أوتيت من قوة . ولا ريب ان مناهج التعليم وخططه فى اسرائيل ، تلك التى لا نعرف عنها لسوء الطالع الا النزر اليسير ، تركز فى المقام الاول على تأكيد الكيان الصهيونى فى أرض الاجداد تأكيدا معنويا وماديا .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الاهتمام الجاد بحل مشكلات التعليم وتوجيهه الفعلى للسير فى الطريق المأمون أساس للعمل السياسى ، فى مجتمعنا بالذات كما فى غيره من المجتمعات . وعندما أقول التعليم أقصد به هنا تحقيق الثقافة الحقيقية للمواطن وتأدية الرسالة التعليمية على وجهها الصحيح بما يجعل من المتعلم فى نهاية الامر مواطنا صالحا قادرا على ان يفكر التفكير الصحيح وعلى أن يعمل العمل القويم . ونظرة قاصرة بل خاطئة وخطيرة تلك التى تقصر مفهوم الحرية على الغذاء والكساء ، اى على نيل عمل يقتات المرء منه ان التعليم الصحيح والحرية الصحيحة وجهان لحقيقة واحدة ، ذلك ان التعليم والحرية هما فى غاية الامر وعى بالموقف الانسانى وتحرر من الجهل ومن الغموض واختيار حقيقى صلب . وليست الحرية فقط هى الخلاص من الرق السياسى (الذى يمثله الاستعمار القديم) أو من التبعية الاقتصادية (التى يمثلها الاستعمار الجديد) وليست هى مجرد الفكاك من قيود الاحلاف أو رفضها فحسب ، بل هى تحرر من كل ما يعوق تقدم الانسان المأمون المأمول بغير قيود أو حدود . والحرية الحقيقية ممارسة ايجابية بغير وصاية الا وصاية المصلحة القومية وبغير حدود الا حدود ضمان السلامة الاجتماعية . وفى بلادنا ، التى لا ترتضى بالاشتراكية الحقة بديلا ، ونحن الآن نسير فى خط التحول الاشتراكى ونرفع شعار الحرية والكرامة الوطنية عاليا ، يصبح التعليم ، اذن ومن حيث المبدأ ، حقا للفرد وواجبا على الدولة ، وبصرف النظر عن ارتباطه بخطط التنمية . وانطلاقا من هذا الاساس العام يصبح أى تقصير فى حل مشكلات التعليم أو فى العمل على رفعة شأنه بما يواكب التطور الراهن للدولة العصرية افتئاتا على حرية الوطن وكرامة المواطن ، وعلى حرية مصر العريقة المجيدة فى التاريخ وعلى كرامة المصرى بما له من دور حضارى تحمله فى ماضيه وعليه أن ينهض بعبء حمله فى حاضره ومستقبله .

صحيح أنه ، احقاقا للحق ، اضطلعت الدولة بواجب قومى عظيم فى السنوات العشر الاخيرة وهى تتيح فرص العمل المتكافئة لجميع المواطنين ، الا أن التعليم ليس مقصده فى النهاية تخريج الموظفين ، على اختلاف الوانهم ، بل هو فى تقديرى يقصد الى ان يساعد المتعلم على أن يصنع حياته وأن يزكى فيه ملكات الخلق والابداع ، بحيث يكون مجتمعنا فى النهاية زاخرا بأبنائه من رجال العلم والبحث والفن والادب ، ويكون التعليم تعليما من خلال التربية . لنوجه السؤال الى أنفسنا فى شجاعة : ما الذى نقصده من أداء الخدمة التعليمية – بكل ما تتكلفه الدولة من أعباء وميزانيات ؟ لو ان الامر فى مقدورنا – وما اظنه غير كذلك – فالجواب الطبيعى ينبغى ان يكون على النحو التالى : نريد ممن يتلقى العلم ان يصبح قادرا على أن يفكر بنفسه وان يشارك فى قضايا قومه بوعى وايمان ويقين ، وان لا يحيا موظفا مأجورا بل راعيا أمينا على المصلحة العامة ، نريده أن لا يمتلىء ذهنه بحشو المعلومات بل أن تكون هذه المعلومات وسيلته الى تكوين ضمير علمى هو فى النهاية دستور أخلاقى يحدد تصرفات المرء بازاء نفسه وبازاء الآخرين . عندئذ وعندئذ فقط تكون المواجهة الصحيحة للمعارك فلا يستطيع عدو مهما أوتى من قوة وصلف أن يهزم مجتمعا من العاملين العاملين المؤمنين بوطنهم المقدرين لفضله ولتاريخه ، الذين يحبونه ويعرفونه اكثر مما يحبون ويعرفون أى شىء سواه .

وهذا أيضا من حيث المبدأ والاساس . ولئن اردنا ان ندرك الى اى مدى يرتبط التعليم بالمعركة فعلينا ان نتدبر مغزى الاصلاح العاجل لاعداد المتعلمين وتزويدهم بما يؤدى بهم الى امكانية اكتساب مهارات التكنولوجيا الحديثة بل وتطويرها ، فى أسرع وقت ومن أيسر سبيل وبأقل التكاليف التى يطيقها مجتمع من المجتمعات النامية .

وبديهى أيضا ان ذلك يتطلب أن توضع أسس الخطة التعليمية وفقا لهذه المقتضيات التى تستند الى صيانة الحرية الوطنية صيانة حقيقية ، وأن تسمع الكلمة – عن التعليم بالذات وعن غيره من جوانب حياتنا – فى سماحة ودون وجل أو تعصب ، فليس هنالك أثمن من الكلمة الحرة المخلصة تصدر عن الايمان بقدسية الهدف ونبل المسعى لتغيير وجه الحياة الى الانفع والارفع (فالكلمة الطيبة مثل الشجرة المباركة أصلها ثابت وفرعها فى السماء تؤتى أكلها كل حين ، والكلمة الخبيثة كالشجرة الخبيثة اجتثت من جذورها فمالها من قرار) ذلك هو الدرس الذى تعلمناه من اكرم الرسالات وذلك هو الدرس الذى تعلمه الثورة للمواطنين .

ثانيا : لمن التعليم ؟

نحن نسعى الى القضاء على الاحتكار وعلى استئثار طبقة أو فئة او طائفة بخيرات الوطن تنعم بها من دون الآخرين . وما دام هذا هو طريقنا فما أشد حاجتنا الآن الى ان نقضى على احتكار التعليم فى غير هوادة ولا تخاذل، ولقد يبدو هذا الكلام غريبا أو مفتعلا ، بل وربما يصدم سمع السامع لاول وهلة . فها هى الدولة ـ مشكورة ـ تطبق مجانية التعليم فى كل مراحله ، وها هى قوانين التعليم الخاص تصدرها الدولة لتحد من التجارة غير المشروعة باقدس المهن وانبلها ، وها نحن نستقبل مؤتمرا نباركه ونستبشر به يناقش قضية « التعليم والدولة العصرية » . وهناك امور أخرى كثيرة قضت على احتكار فئة من فئات الشعب للتعليم . غير ان المسالة فى حاجة منا الى مراجعة قاسية والى اظهارها على مستوى الشعور والقصد : فلربما لا نقصد صراحة ، ولعلنا كذلك بالطبع، الى ان نعطى ادنى فرصة تجعل احتكار التعليم واقعا . ولكنها الحقيقة التى يجب أن نواجهها ان كنا نريد ان نظفر بالحياة الكريمة . وما أظن ان هناك مصريا مخلصا الا وقلبه يدمى اسى وجوانب نفسه تتمزق حسرة وتتملكه الحيرة والغضب من امره وتأخذه الغيرة على قومه حينما يقف على نسبة الامية المخجلة المتفشية فى بلادنا الاشتراكية فى سبعينيات القرن العشرين .

وبدون الدخول فى مسببات العلة وما فرضته عهود سابقة على بلادنا من تخلف مقصود ، وبدون ان يكون احد مطالبا بان يقدم اعذارا او تبريرات يجب علينا الآن ان ندرك ادراكا عميقا وملزما ان القضية هى قضية الامة باسرها وان الخطر الداهم من حولنا والتطلع المرجو الى مستقبل افضل يستنهض عزائمنا الى الاصلاح الحاسم والسريع باقصى ما نستطيعه من قوة وبغاية ما نكن عليه من امانة وشرف وثورية . هذا الى ان معالجة التعليم فى الدولة العصرية امر يستثير الاشفاق حقا والخدمة التعليمية يحظى بها أقل من نصف المجتمع ويجنى ثمار هذه الحظوة اقل من هذا القليل .

وبدون ان ندخل كذلك فى متاهات هذه المشكلة ودروبها التى تكاد تبدو مغلقة علينا ان نبحث عن بعض الحلول العملية العاجلة والممكنة فى ضوء ظروف المعركة الراهنة وما تتطلبه من اعباء ، خاصة وان « الامية » هى ـ فى تقديرى ـ اهم مشكلات التعليم عندنا واكثرها خطورة .

ومع تعقد مشكلة « الامية » فى بلادنا العزيز وما تحمله هذه المشكلة من دلالات معنوية ومادية معوقة فانها ترتبط ارتباطا عضويا بكثير من مشكلاتنا الاخرى سواء فى مجالات الانتاج أو الخدمات : المادية منها والثقافية . وعلى سبيل المثال : تضيع جهود التثقيف الجماهيرى عبثا فى ريفنا المصرى ، الذى طال انتظاره ولا يزال ينتظر فى ود وأمل ، وأهله الطيبون لا يملكون بسائط فهم ما يقدم اليهم من زاد ثقافى ، غثا كان ام سمينا . (فتلك قضية اخرى) ونشكو حاليا من ظاهرة خطيرة تتمثل فى عدم الاقبال على القراءة وعدم رواج الكتب والمجلات التى تطرحها الدولة للمواطنين فى الاسواق وتخفق أجهزة النشر فى أن توازن بين مصروفاتها وايراداتها وننسى او نتناسى الامية المنتشرة فى بلادنا . ولست أريد الاطناب فى ذلك والامر لا يحتاج الى مزيد ايضاح فى أن القضاء على الامية قضاء على كثير من مشكلاتنا الاخرى المزمنة .

ومع تقديرنا لكل الجهود المخلصة التى تبذلها الاجهزة الرسمية والشعبية فى بلادنا لمواجهة هذه المشكلة فلسنا بطبيعة الحال فى حاجة الى التنبيه الى خطورة انتظار عشرين عاما أخرى او أكثر نامل بعدها ان نقضي على الامية ونحن نواجه عدوا سباقنا معه سباق حضارى يتلخص فى : التقدم او التخلف ، البقاء الظافر او الانزواء الذليل الى امد بعيد ، وما اظن ان لنا خيارا والطريق امامنا واضح كل الوضوح والتضحية لابد من الوفاء بها فداء لكل المقدسات الوطنية .

وعلاجا لمشكلة «الامية» اجدنى مدفوعا الى ان اعرض المقترحات الآتية :

١ ـ تكوين مجلس أعلى لمحو الامية ، على غرار المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة ، يكون بقاؤه موقوتا ببقاء المشكلة . ويضم هذا المجلس مسئولين من وزارات الشباب والتعليم العالى والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والاتحاد الاشتراكى العربى ، وأن تكون له كل الصلاحيات التى تكفل تنفيذ ما يصدره من قرارات دون معوقات تنتج عن التعقيدات الادارية واللوائح التنظيمية فى مواقع العمل. على ان تذوب فى هذا المجلس كل الهيئات الاخرى الموجودة بالفعل والتى تعمل على مواجهة هذه المشكلة ربما بدون تخطيط وبدون مساندة فعالة وبدون دراسة علمية جادة .

٢ ـ تكليف « المجلس الاعلى لمحو الامية » لطائفة من اساتذة التربية وعلم النفس التربوى باجراء دراسة عاجلة بالاسلوب العلمى بهدف اعداد أفضل كتاب يكون دليلا لمحو امية الامى ودليلا لمن يقوم بالتدريس له . ومن غير المعقول ولا من المفيد (الفائدة الكاملة) ان نعمل على تعليم القراءة والكتابة فى وقتنا هذا لاناس على مستوى كبير من النضج العقلى ، وهم جماهير الفلاحين والعمال ، من خلال ترديد كلمات « زرع ووزن وماما وبابا » او من خلال الاغنيات الاذاعية ـ مثلا ـ ذات مستوى فنى ولغوى هزيل ، ونبعد به فى مناسبة تعليمه الموجزة عن مفاهيم العصر ومشكلات واقعه . والبديل علينا ان نبحث عنه والمشكلة مطروحة امام اساتذة التربية وعلم النفس التربوى المتخصصين والمعنيين منهم بتعليم الكبار خاصة ليقولوا رايهم فى ذلك .

٣ ـ ان يعمل هذا المجلس على تنظيم تنفيذ المشروع جغرافيا . ولا يمكن لنا ان نتحمل المسئولية عمليا بما يحقق الهدف دون ان نستفيد بالضرورة من جهود شباب الجامعات والمعاهد العليا ومدرسى المرحلة الاولى فى هذا السبيل الى جانب فريق من هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العالية يشرف على سير التدريس ، وذلك بالطبع بعد اتمام تدريب لازم وسريع على عملية التدريس . ولكى يكون هذا الاقتراح عمليا علينا ان نضع فى اعتبارنا ما تستغرقه عملية الامتحانات بالجامعات والمعاهد والمرحلتين الاعدادية والثانوية من جهد ووقت هيئات التدريس فى معظم الاجازة الصيفية مما يجعل تكليفهم بالمشاركة فى هذا المشروع مسالة غير ممكنة فضلا عن انها غير منتجة . ونستطيع ان نتصور مدى ما يستطيعه طلاب الجامعات والمعاهد العليا ومدرسى المرحلة الاولى باعدادهم الكبيرة فى هذا الشأن على امتداد فترة تطول لخمسة شهور طوال عام او عامين او ثلاثة . ولن نطالب باغلاق الجامعات والمعاهد لكى يتفرغ طلابها لمحو امية الاميين ، كما فعلت ذلك قبلنا دول اشتراكية ثورية بلا تردد ، على الرغم من ان هذا ممكن بالفعل وفيه فخار وشرف للجامعات والجامعيين ، ولكننى اطالب بأن نبدأ تنفيذ المشروع فى الاجازة الصيفية القادمة على ان تطول شهورا كل عام ولا نترك ذلك للجهود الفردية المرتجلة . وعلينا ان نعيد النظر فى معسكرات العمل التى يكون على الطلاب من شبابنا ان يزرعوا فى خلالها بضعة اشجار او ان يستصلحوا قطعة ارض ، الامر الذى ينجزه عدد قليل من العمال فى وقت محدود وبمال قليل . وربما يكون فى هذا مايغضب المسئولين عن الشباب وربما يحتجون بان العائد المادى ليس هدفا لمعسكرات الشباب وانما الهدف تربية وتوجيه واكتساب لعادات التضامن واحترام العمل ، غير اننى ابادر فاقول لهم بلا تردد : ليس هناك انبل فى نظر شبابنا من ان يبذروا بذور العلم فى بلادهم وان يعبدوا طرق ذويهم الى المستقبل وان يصلحوا من طرائق فهمهم لمشكلات الحياة وان يساعدوهم على تقويم نظرتهم الى الامور . ولن يكون هذا متاحا لجماهير الاميين الا بامتلاكهم لناصية القراءة والكتابة . لا ننكر طبعا تاثير الكلمة المسموعة والصورة المرئية فى تكوين ثقافة شاملة متى كانت البرامج معدة اعدادا سليما ، وفى تكوين رأى عام قوى وناضج ، غير ان الكلمة المكتوبة اثرا يدوم وبقاء حاضرا يعلن عن نفسه دوما ان يريد ان يعرف .

وعلى ان يكون اشتغال الطلاب بهذه المهمة ـ أيضا ـ ملزما ومؤثرا فى نتائج سيرهم الدراسى بكلياتهم ومعاهدهم .

٤ ـ ان يعلن المجلس عن فتح باب التطوع امام جمع المواطنين الاكفاء للمشاركة فى هذا العمل القومى ، فتلك معركة حقيقية ، على ان يخصص لذلك وسام تمنحه الدولة لمن يظهر اخلاصا وتفانيا فى هذا العمل . بل انى اطالب بفتح باب الاكتتاب المالى لهذا المشروع الهام ، وما أظن احدا من المواطنين القادرين يتردد لحظة فى ان يساهم بما يستطيع من مال لو اتخذت لذلك الخطوات الجادة الحاسمة والسريعة . ولا باس من ان تفرض ضريبة يسيرة على مختلف المرافق تخصص لمساندة هذا المشروع الذى سيكون مباداة طيبة بين المخلصين . وان كنا نسمع عن رجال عظماء امثال شفيتزر وفانون هجروا اوربا بكل ما فيها من امجاد ومغريات ونذروا انفسهم لخدمة البسطاء من شعوب القارة السوداء او للانضمام لحركات التحرير الثورية فى نضال يائس ضد عدو غاشم ، فنحن لن نهجر مصر لنحارب فى صفوف غيرنا ، ولكننا سنحارب فى جبهتنا معركة النصر فيها مضمون واكيد . فهل هنالك بعد ادنى تردد ؟ !

٥ ـ ان يسبق التنفيذ حملة اعلامية واسعة مدروسة من خلال اجهزة الاعلام المتعددة . وعلى مكاتب الاتحاد الاشتراكى العربى فى أرجاء الجمهورية واجب حقيقى هنا ومسئولية كبرى فى الدعوة والاقناع والتيسير .

ثالثا : ازدواج التعليم وغياب النظرة الشاملة :

تأتى بعد « مشكلة الامية » من حيث الاهمية والخطورة ـ فى رأيى ـ مشكلة الازدواج التعليمى فى المرحلة الثانوية وفى المرحلة الجامعية على السواء ، وهما بالطبع أساس التكوين الثقافى لدى المثقفين فى بلادنا . ولا أعنى بالازدواج التعدد بالنسبة لالوان التعليم الموجودة وفروعه ، وانما اعنى به الفصل الجائر بين تصور «العلم» وتصور « الادب » وضياع « الانسانيات » حتى كمجرد مفهوم مستقر فى نظمنا التعليمية . يلقن التلميذ فى المدرسة ويواجه كذلك الاختيار بين ان يكون ـ فيما يراد له ـ مشتغلا بالعلم او مشتغلا بالادب ، ويلقن منذ وقت مبكر نوعا من التعليم يفصل فيه بين الادب وبين العلم فتتاكد فى وجدانه القطيعة بينهما قطيعة لا وئام لها بعد ذلك الا بجهد جهيد وان أسعده الحظ بعد فوات الوقت فادرك الامور على حقيقتها . يشب خريج القسم الادبى والكليات النظرية وجلا من العلم مذعورا من الارقام غريبا عن المنهج العلمى ، ويشب خريج القسم العلمى والكليات العملية غير مقدر للدراسات النظرية ولا مدرك لقيمتها ولا هو حتى مقتنع بجدواها . فالناس بالطبع اعداء ما جهلوا . وليس هذا الكلام من قبيل اللغو او المبالغة بل هو نتيجة لملاحظة متكررة تفرض نفسها على حياتنا الثقافية ، ولا يحتاج الامر منا لكى نتبينه الى اكثر من مجرد استفتاء نجريه على عينات واسعة من طلاب الجامعات والمعاهد العليا وغيرهم من طوائف المثقفين فى هذه المسالة . والخطورة القومية فى ذلك ان الاديب والفنان والناقد على السواء ينضب معينهم قبل الاوان ، وان العالم ـ بالمفهوم الضيق والباحث فى مراكز البحوث ـ يغيب عن بالهما الالتزام باخلاقيات العلم بالمفهوم الانسانى ودوره فى الارتقاء بوعى الانسان وينتهى بهما الامر الى ان يصبح الواحد محترفا اكثر مما يصبح عالما حقيقيا .

أدعو ـ وأكرر الدعوة ـ ولست فى ذلك مبتدعا الى ان نعمل على تضييق الهوة فى مرحلة الدراسة الثانوية وان نجعلها نوعا واحدا من الدراسة يدرس الطالب خلالها طائفة من المواد بحيث يكون له الحرية فى أن يختار بين مواد بعينها فى حدود البرامج المرسومة ثم يكون دخول الجامعات بعد ذلك وفق مجموع درجات طائفة المواد التى تحددها كل كلية بما لها من مناهج متخصصة . ولعل ذلك يكون فيه خلاص من الداء الوبيل الذى يجعل احد طلاب القسم العلمى ـ مثلا يدخل كلية الطب دون زميل له لان هذا الطالب المحظوظ قد حصل على درجات أعلى ولتكن فى مواد اللغة العربية او المجتمع فلا ضير ! ودون ان نحقق ترابطا موضوعيا دقيقا بين استعدادات الطالب وميوله التى تسجلها درجات مواد بعينها وبين نوع الدراسة التى يسمح له بتحصيلها او بمعاناتها كقدر ، بتعبير أصح ، فى التعليم العالى .

على ان للمسألة وجها آخر يتعلق بالحديث عن المناهج الدراسية ، وهى بدورهاتمثل مشكلة جد خطيرة . ونظرا للتطور العلمى الراهن على مستوى العالم ادعو الى ان يعاد النظر فى مناهج الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية بما يؤدى الى اكتساب الطالب النظرة العلمية الصحيحة والى ادراكه ـ ولو ادراكا عابرا يكون فيه على أى الحالات صمام أمن ـ ما يسمى بوحدة المعرفة وان التخصص الدقيق ، المطلوب ، شيء ووحدة المنهج ووحدة المعرفة شيء آخر ولا تعارض بينهما .

ومن الاهمية بمكان ان نصل بطلاب التعليم العالى بوجه خاص الى ضرورة الفهم السليم لمناهج البحث الخاصة بموضوعات دراستهم ـ هذا اذا كنا نحرص على ان نخلق باحثين يواصلون السير على طريق العلم الطويل ـ وان يكون منطق العلوم الى جانب النظريات العلمية التى شكلت معالم الفكر الحديث موضوعا أساسيا من موضوعات الدراسة فى الكليات العملية والنظرية على السواء وان نمهد لذلك فى المرحلة الثانوية بقدر أيسر وبما يسمح به مستوى التحصيل والاعداد العلمى السابق . وليست المسألة هينة بطبيعة الحال ، وهى فى حاجة الى دراسة ومراجعة واعداد لمنهج التدريس والكتابة فيها . الا ان الصعوبة لا ينبغى ان تكون صارفة لنا عن المواجهة ، والقضية فى صميمها هى قضية الهوة الثقافية بين طلابنا وبين غيرهم من طلاب البلاد المتقدمة عاميا . والخلاصة انه يجب التركيز على ان يكون الطلاب فى نهاية دراساتهم مدركين لمغزى الروح العلمية والمنهج العلمى فى تناول الامور . ولست فى ريب من ان كثيرين ممن يتشدقون بالعلم وبالمنهج العلمى ليسوا فى الحقيقة على بينة مما يرددون . ولعلهم بما تلقونه من برامج تعليمية معذورون ، غير ان المسألة ليست مسألة اعذار كما قلنا ان كان الامر امر اصلاح .

رابعا :

ويسلمنا هذا الى الحديث عن ضرورة التنبيه الى أهمية تدريس اللغات الاجنبية بالمراحل التعليمية المختلفة، فليس تعلم اللغات الاجنبية ترفا فى المجتمعات النامية كما هو الشأن فى امريكا وبعض البلاد الاوربية التى يجد الطالب فيها كل ما يود الاطلاع عليه مكتوبا بلغته أو مترجما اليها . وحبذا لو عدنا الى الاخذ بنظام تدريس اللغات الاجنبية بالمرحلة الابتدائية على أن يبدأ من السنة الخامسة ، وليس فى ذلك بالطبع اى مساس ، كما قد يتوهم البعض ، بقدسية اللغة العربية ولا تهوين من شأنها الجليل فى حياتنا وليس بوسع احد ان ينكر ان مستوى المتعلمين من المصريين من عشرات السنين كان يفضل بكثير مستوى المتعلمين حاليا فى اللغة العربية ذاتها التى أصبحت اجادتها الاستثناء لا القاعدة .

خامسا :

ولن نترك الحديث عن برامج التعليم دون ان نذكر فى أسى واحساس متأزم بالقصور والغفلة حقيقة دور الفكر القومى المصرى فيها . وعار علينا أن يعرف الاجنبى عن فكر بلادنا وتاريخها اكثر مما نعرفه نحن . وليس هنالك أفضل من ان يرضع النشىء لبان حب الوطن وتقديسه من خلال التعليم المتدرج دون حاجة بنا الى ان نجعل تلقينه للمواد القومية مباشرة وفى مرحلة متأخرة امرا منفرا او على الاقل ليس محببا الى نفسه . ويعنينا هنا بطبيعة الحال قبل الحرص على تلقينه نماذج من تجارب وثورات وانظمة الشعوب الاخرى ان نحرص كل الحرص على أن يعرف بلاده ويحبها حين يعرفها وان نزكى فيه الشعور بالعزة القومية .

اما الحديث عن مشكلات : الامتحانات وعن اليوم الدراسي والنشاط المدرسى المفقود وعن الفاقد البشرى فى عملية التعليم وبالأخص فى المرحلة الاولى ، وعن التقاليد التى لا تراعى المنطق فتسمح بأن يكون هنالك طالب راسب ناجح او ناجح راسب فلا فرق بين الاضداد ولاصراع وعن نظام التفريغ فى فترات عمل المدارس طوال اليوم وعن دور المعلم الفدائى الذى يتحمل اعباء المشكلات التعليمية ووضعه الذى يستلزم اعادة النظر حرصا على سلامة العملية التعليمية والا ضاع الشيء الكثير ، واما الحديث عن الجامعات ورسالتها فى المجتمع وصلتها بمنظماته الرسمية والشعبية فنتركه الى مناسبة أخرى . والحديث عن التعليم ذو شجون .

ان الرغبة الحقيقية فى الاصلاح والعزم والتنفيذ بكل ما يتطلبه من تضحيات يطيقها امكان الظروف الراهنة هى معيار النقاء الثورى الحقيقى الذى ما اظن الا اننا جميعا ندعيه ونكثر من الكلام عنه بقدر ما نكثر التردد فى ان نضع نوايانا الطيبة موضع التنفيذ

عن التعليم

مقال من الميدان

فى التعليم - كما فى الخدمة العسكرية - يصح أن يكتب من يعملون فى الميدان خلاصة خبرتهم وممارستهم لفنهم ، وينبغى لكلامهم أن يسمع كلما قيل ، لأنهم يرون من وجهة نظر وزاوية ارتفاع لا يجوز اغفالها عند كل نقد وتقييم ومحاولة اصلاح ·

والحال فى الكتابة التعليمية من الميدان كالحال فى نظيرتها العسكرية ، أما ذكريات وأما نقد عملى للاوضاع فى مقابل النقد النظرى المألوف ويندر أن تأتى الكتابة الميدانية فلسفة ميتافيزيقية وأن كان لا يندر أبدا أن تختلط بالفلسفة الميتافيزيقية وبأفكار الاصلاح على درجة ما ·



لهذا لن نطيل فى الكلام عن الهدف من التعليم، فالكلام فى هذا الصدد من شأن الفلاسفة والمصلحين والمشرعين · ويكفينا أن نقول أن الهدف من التعليم هو أن ننشىء الفرد الصالح فى الجماعه الصالحة ، فلا ندع الفرد حتى يتصدع على نفسه ويخرج الى الحياة مشروخ النفس أو معقدها ، ولا ندع الجماعة حتى يختل توازنها فتطغى على أفرادها ، أو تنحل وتترك حبال الافراد فى عواتقهم ، هذا مع المراعاة الدائمة لمتطلبات الحياة التى يحياها الفرد والجماعة · ولست أظن أحدا يخالف فى هذا الهدف ، فهو أعم وأشمل من أن يخالفه أحد أو يضيق به ذو اعتقاد وهو يتسع للمتطرف الى جهة اليسار والمتطرف الى جهة اليمين كما يتسع للمعتدل المتوسط من الجانبين على السواء ·

ولكن - اذا كان الهدف بهذا الوضوح وهذا الاتفاق ، فما بالنا نختلف فى تنفيذه وطرق تحقيقه كل هذا الاختلاف ؟

أحمد إبراهيم الشريف

الواقع أن العوائق دون التنفيذ كثيرة وصعبة، وانها لا تقل صعوبه عن الصعود الى القمر على وضوح رؤيته وبساطة وجهه الحبيب · وهذه العوائق هى موضوعنا الذى نريد الكلام فيه ·

التنسيق : أول هذه العوائق هو ما نسميه بالتنسيق · ولا نعنى بالتنسيق ذلك العمل الذى اشتهر به مكتب تنسيق القبول بالجامعات وأن كنا نستعير اسمه · بل الذى نريده هو القواعد المعمول بها فى القبول لكل مرحله من مراحل التعليم وكيفيه تطبيقها ·

والقاعدة المقررة للقبول بالتعليم الابتدائى هى أن كل طفل ظل حيا الى سن السادسه له حق دخول المدرسة الابتدائيه · وهى قاعدة منصوص عليها فى وثيقه الامم المتحدة لحقوق الانسان (المادة ٢٦) هذه القاعدة فى الحقيقة شيئان مختلفان كل الاختلاف فهى فى أوساط المتعلمين المثقفين المؤمنين بجدوى التعليم كابح ومانع لمندفعين بغير تبصر او اتئاد ، اناس يريدون أبناءهم أن يلتحقوا بالمدرسة وهم فى الخامسة أو فى الرابعه بغير رحمة بهؤلاء الابناء وبغير تقدير للمتاحات لهذه الوزارة المسكينة الواقعة تحت هذا الضغط الهائل من المواطنين ، وهى فى الريف حافز المتكاسلين ، أناس يحاولون أن يتهربوا من المدرسة وأن يستحوذوا على أبنائهم بعيدا عن هذه الدور القائمة كالسجون ، وأبناء يريدون ان يتخلصوا من هذا العبء الذى لا لزوم له ·

ولقد رأيت العجب يوم كنت مفتشا فى بعض أرياف الصعيد : منه أن أحد النظار علل لى تخلخل كثافة الفصول وعدم التوازن بين عدد الصبيان وعدد البنات بأن المواطنين قد عرفوا طريق طبيب يعطيهم للبنت فى وقت واحد شهادة وفاة ليقدموها للمدرسة وشهادة تسنين بأنها تجاوزت السادسة عشرة ليقدموها للمأذون · ومنه ما رواه ناظر آخر فى قريه أخرى تعليلا لقذارة بعض تلاميذه وحفائهم بان أحد الآباء قال له بالعامية ماترجمته الى العربية « ما بالكم تتدللون وتتحكمون كأنكم مدرسة اعدادية هذا ولدى لديكم على ما هو عليه ، فان اردتموه هكذا فخذوه، وان رفضتموه فاتركوه أما كفى اننى أطعمه لكم » .

ومن البديهى أن الخواطر ليست كلها مندفعة الى التعليم بيتا وفردا ، كما أن الريف ليس كله مرغما مسوقا الى التعليم بكل كفوره ونجوعه ، ففى الحواضر نسبة ملموسة من الآباء والامهات الذين يضنون بأبنائهم وبناتهم على التعليم ويحسبون أن مكان الابن المفيد هو العمل الى جوار أبيه وأن مكان البنت الطبيعى هو أشغال البيت مع أمها ·

وفى الريف أناس قد يصلون الى نصف سكانه يحرصون على التعليم ويتكلفون فى سبيله مالا يتكلفه نظراؤهم فى الحواضر ومع ذلك لا يجدون ما يجده سكان المدن لأن مدرسه الريف قليلة المدرسين ذوى الخبرة قليلة الامكانات والوسائل والادوات ·

والبيئتان فيما يبدو متناقضتان ، ولكن أظن أن الأمر فيهما راجع الى سبب واحد هو اننا نظرنا الى التعليم الاساسى على أنه حق للمواطن كما نصت وثيقة حقوق الانسان وأظن أنه قد آن الآوان لتتغير نظرتنا الى التعليم الأساسى فننظر اليه من الآن على أنه واجب على كل مواطن وأن نستعد لتحمل نفقات تغير هذه الكلمة بكل صدر مفتوح وعقل مفتوح وجيب مفتوح ·

فاذا انتقلنا من هذه المرحلة الأساسية الى المراحل التعليمية التى تليها ، وجدنا التنسيق

يختلف اختلافا جوهريا . فالتعليم الاعدادى لا يتاح الا لمن تميز فى امتحان الشهادة الابتدائية وحصل على نسبة معينة من الدرجات تعد حدا أدنى للقبول بالاعدادى والتعليم الثانوى العام لا يتاح الا لمن حصل على الحد الادنى فى الاعدادية العامة ، والذين يرسلون الى التعليم الفنى يدفعون اليه دفعا وفى شبه ارغام .

والمشاهد فى المقبلين على التعليم العام انهم أما غلام طموح أو والد طموح : وهناك فارق كبير بين الطموح والاستعداد للعلم والتعليم ، فقد يكون الغلام طموحا ولكنه غير مستعد عقليا ولا نفسيا للتعليم ، ولعل أظهر ماتظهر هذه الحقيقة فى الجامعات عندما تكبر الصورة ، فترى الطالب الذى التحق بالطب وعزف عن الآداب والعلوم لان لديه الطموح الكافى لا لان لديه الاستعداد الكافى يواجه فى آخر الامر بالفشل الذى يعقبه الندم حين يجد نفسه لاطبا أدرك ولا علوما . وأوضح منها حين يكون الطموح طموح الأب واوضح من الحالات كلها حين يكون الطموح طموح الأم التى تريد لابنها أو لبنتها ما تريد بغير اعتبار لأى شىء ولا وزن لأى أمر ، وانى أعلم عن أناس أرسلوا أبناءهم الى الخارج فى الشرق وفى أوربا لكى يحصلوا على ما تطمح اليه أمهاتهم فكان مصير كل هذا فشل الابناء وافلاس الاباء .

ان الدولة التى تنفق على هذا التعليم يجب أن تعلم انه لا يمكن لمجتمع أن يكون فيه مائة مدير جامعى فى مقابل عامل فنى واحد وأن العدد الاكبر يجب أن يكون عمالا منتجين وأن العدد الاصغر هو الذى يكون مديرين ومخططين ومشرعين .

ان نظرة واحدة الى التعليم عندنا اليوم — ابتداء من المرحلة الاعدادية وما وراءها — لتبين لنا اننا ننتج جامعيين متعلمين لا يجدون عملا ونترك العمال المنتجين لا يجدون تعليما . ولست أقصد بأن الجامعيين لا يجدون عملا انهم متعطلون، كلا ، ليتهم كانوا متعطلين ، اذن لواجهنا المشكلة فى صراحتها المريرة ولكنهم موظفون بغير وظائف يرهقون ميزانية الدولة فى المرتبات ولا ينتجون ما يساوى ما يتقاضون من الأجور .

وهذا هو السبب المرير القاسى لكون الموظف اليوم لا يكفيه راتبه للحياة الكريمة التى يؤهله لها مستواه ، ومن ثم يقدم منهم من يقدم على المساوىء المعروفة من اختلاس ورشوة واستغلال لأن رواتب المنتجين منهم ، على قدر انتاجهم ، توزع على عدد كبير من القوة الموظفة ولا أقول القوة العاملة فينقص نصيب الفرد بمقدار ما يزيد عدد المجموع فى هذه البطالة المقنعة التى تبدو لنا تحت قناع جميل يخفى الوجه الكالح القبيح .

واصلاح هذه الحالة اصلاحا يستهدف منع غير ذوى الاستعداد من الطامحين انما يأتى كسابقه — بتغيير كلمة واحدة ، هى كلمة أن هذا التعليم حق لكل مواطن ، فتجعله حقا لكل مواطن مستعد ، وحقا للدولة فى تقرير الحد الاقصى الذى يقف عنده الانفاق حسب حاجة المجتمع لكل صنف من المنتجين .

وكما اشترطنا فى المرة السابقة أن نكون مستعدين بصدور مفتوحة وجيوب مفتوحة وعقول مفتوحة نشترط هنا أن نقبل التغير بهذه الشروط نفسها . ذلك أن هذا التغير لا يمكن احداثه الا بالعناية الكاملة المركزة على التعليم الفنى ، الصناعى والزراعى والتجارى والوظيفى المكتبى أو ما يسمى بادارة الأعمال .

وليس يخفى علينا ولا على احد قط أن انشاء مدرسة صناعية يتكلف عشرة أضعاف انشاء مدرسة ثانوية عامة تساويها فى عدد الملتحقين ، ولكن دعونا نواجه الأمر ، ما دام أولياء الأمور يريدون التعليم الجامعى ومادام الطلاب يتشوقون الى التعليم الجامعى ، ومادامت الدولة تسترخص نفقات التعليم الجامعى ومادامت الجامعة تهبط بمستوى التعليم فيها كلما زاد عدد الطلاب بها ، فسوف تزداد سرعة انحدار مستوى التعليم فى الخريجين وسوف تزداد نقصا (ان صح التعبير) فى عدد العمال والفنيين اللازمين للصناعة والزراعة وسائر مجالات الانتاج المفيد .

من هذا يتبين أن عندنا نوعا من التعليم هو فى جوهره واجب نشد الناس اليه شدا ونوع ثان مرغوب تدفع الناس عنه دفعا ونوع ثالث لا هو واجب ولا هو مرغوب ولكنه ضرورى ندفع الناس اليه دفعا بكل وسائل القسر والترغيب .

واعتقادى أن الدواء الناجع لمشاكل هذه الانواع المختلفة من التعليم هو أن تستقل بعضها عن بعض كما استقلت وزارة التعليم العالى من قبل عن وزارة التربية والتعليم فتكون هناك وزارة

للتعليم الأساسى ووزارة أخرى للتعليم العام ووزارة ثالثة للتعليم الفنى تستقل بميزانيتها وخطتها بدلا من أن تكون اليتيم الثرى الذى يعيش فى ظل طغيان زوجة أبيه ، يتمتع اخوته بثروته وهو منها محروم ، الى جانب وزارة التعليم العالى ويضم كل هذه الوزارات نائب رئيس وزراء للتعليم يشرف عليهم جميعا وينسق فيما بينهم ما يجب أن يكون فيه التنسيق ٠

ولربما اعترض البعض بأن الجانب العلمى فى المدارس الفنية سيعانى الضيم تحت هذا النظام ، ولكننا نقول ان الجانب العلمى اذا هو اهمل — ولو فى الجامعة أو الازهر — فلن يزدهر واذا اعتنى به — ولو فى الكتاتيب فسوف يزدهر بكل تأكيد وليس يمنع احد وزاره التعليم الفنى ان تضمن برامجها الجانب العلمى بالقدر الكافى وان تعين من المعلمين القدر الكافى ، وأن يكون للعلوم والرياضيات والاداب والمعارف العامة نصيب من اهتمامها غير قليل ، ولا عبره بما يقوله كبار الموظفين فى وزارة التربيه والتعليم فى الوقت الحاضر من ان العلوم ستنهار فى المدارس الفنية اذا هى خرجت عن نطاق سطوتهم التفتيشية ، لان هذه العلوم ما ضاعت فى هذه المدارس الا فى ظل هذه التفاتيش التى تولى كل اهتمامها أو على الاقل جله للتعليم العام وحده فعسى ان يكون للتعليم الفنى مستقبل احسن اذا هو خرج عن هذا النير الثقيل ٠

المناهج : والعقبة الثانية فى طريق تحقيق اهداف التعليم هى المناهج ، بالرغم من ان المناهج هى التى كان ينبغى أن تكون مطية للتعليم لبلوغ اهدافه ٠

والعيب الأول فى المناهج اننا عادة نعهد بها للخبراء فى كل مادة ولربما بدا غريبا أن نقول ان العيب كامن فى اسنادها الى الخبراء ، اذ منذا الذى يكون أحق من الخبراء بهذا العمل البالغ الأهمية ؟ ، لكن الحقيقة ان العيب الأكبر هو العيب الكامن فى هذا الاجراء ٠ ذلك ان المناهج التى يضعها خبراء كل مادة لا تأتى متكاملة تؤدى الى ثقافة منتظمةوتهىء لخلق عقلية مثقفة فكل الخبراء مع احترامى الشديد لأشخاصهم وخبرتهم — يميلون الى نوع لا شعورى من العصبية والاشفاق معا على مواد اختصاصهم والنتيجة الحتمية لهذا دروس مكرره معاده فى صيغ شتى الى درجة مملة يضيع النفع منها كما يضيع الوقت فيها ٠

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فجوات ذريعة فى الثقافة التى يتحصل عليها الطالب فى نهاية المطاف اذ لا يخلو الحال من موضوع لم يطرقه احد من واضعى المناهج اجمعين ٠

والعيب الثانى هو ان جماعة مختصة بوضع مادة ما ، تظن الطالب متفرغا لمادتها فتملأ العام كله بموضوعاتها غير مراعيه انه يدرس نحوا من عشر مواد أو اكثر ، ولا أريد ان أضرب الامثال ، ولكن يكفى ان أقول ان الصورة الاجمالية لثقافة الطالب نفترض فيه ان يعرف نحو سيبويه وصرف ابن جنى وعروض الخليل وبلاغة ابن رشيق وان يحسن كتابه المقال والقصة والخطبة والخطاب وان يتفوق على نيوتن فى الطبيعة وعلى لافوازييه فى الكيمياء وعلى اينشتين فى الرياضيات وأن تكون له مشاركه مع الموسيقين ومع ابطال الرياضه البدنية ، وان يكون ملما بفلسفة العالم ابتداء من طاليس الى فتجنشتين وسارتر ، وأن يكون على علم بمشكلات الفلسفة ومدارس علم النفس وحركات الاصلاح والثورات والحروب ٠٠٠ وغير هذا وهذا الكثير ٠

وما النتيجة العملية لذلك ؟ ٠ ان طالبنا لا يعرف أى شىء من هذا الكلام الكثير ٠

والعيب الثالث ان خبراء كل مادة لا يلتزمون المستوى اللازم لكل سن فى مختلف المواد ٠ ولقد ألجمت ذات يوم عيد ذهبت فيه الى احد اصدقائى وكان ابنه الأكبر عندئذ فى السنة الرابعه الابتدائية فاذا بصديقى يقول لى بلهجة التقريع « كيف تريدون ان يعرف طفل التاسعة من عمره أن يميز لكم بين حكمة الصوم وحكم الصوم ؟ وذهلت فعلا حين وجدت العنوانين فى صفحة واحدة من كتاب هذا الغلام المسكين ٠

فاذا اضفنا الى هذه العيوب عيوب الكتاب المدرسى المشهورة المتداولة بين الناس فقد اكتملت الصورة الشوهاء من جميع جوانبها : ولست احب ان أقول شيئا فى عيوب التأليف والمؤلفين ، ولا فى نفقات الكتاب وتفاهة ورقه ٠٠ الى آخر ما يعلمه الناس ، ولكنى أحب أن أنبه الى شىء واحد أو شيئين كليهما غريب : أحد هذين الشيئين هو اختلاف حجم الكتاب المدرسى بدون معنى ، لماذا — بحق جميع ماله حق أن يقسم به — يكون كتاب كبير الحجم وآخر متوسط الحجم وثالث

صغير الحجم ؟ ألا يمكن ان نتعلم نحن النظام والتنسيق والجمال قبل ان نطالب الغلمان بأن يتعلموه ؟ ٠

الشيء الثاني هو هذا البخل والكزازة الحقيرة التي تتمثل في ان المطبعة لاتستحل ان تترك ربع صفحة بيضاء عقب كل باب من أبوب الكتاب ٠

ترى اذا اعتنينا بجمال الاخراج هل تزيد النفقات الى حد يرهق ميزانية وزارة التربية والتعليم ؟ ان الراحة النفسية التي يشعر بها قارئ الكتاب عند انتهائه من مرحلة من مراحله ينبغي أن نشتريها بالغالي النفيس ، وليس هناك شيء يحققها احسن من صفحه أو نصف صفحة بيضاء تشعرنا بالانتهاء من مرحلة وتهيئنا للانتقال الى مرحله سواها ، وتكون في الكتاب بمثابه العيد في الايام ، فترة راحه بين قديم انتهينا منه وجديد نحن مقبلون عليه بعزم جديد ٠

٣ واخيرا ، نأتي الى اشنع عيوب المناهج ، ذلك اننا اذا حكمنا على أنفسنا بما تشهد به مناهج الدراسه عندنا ، لكانت صورتنا الى الجنون اقرب منها الى الصحه والسلامه ٠ ما يكاد يوضع منهج حتى يبدأ التشعيب فيه والحذف منه والاضافه اليه ، وقبل ان ينتهي التلميذ من المرحله التي هو فيها يكون الكتاب قد تغير كله ، والاهم بعد كل هذا ، انه ما من مسئول اتى بمنهج جديد الا وقد اعلن ان هذا المنهج سيستقر وانه لن يكون فيه تبديل ولا تحوير حتى تثبت الايام فشله او نجاحه ٠

صورة اشبه بحالة من الهستريا اصابت الجهاز المركزي للتعليم في الزمن الأخير ولئن كان لي ان اقترح ، فاني اقترح ان تتولى وضع المناهج لجنه واحده ، لا من خبراء وزاره التربيه والتعليم بل من كبار ذوي الفكر والعلم والقانون في البلد ، من ذوي القدم الراسخ والفضل المعترف به ٠ ثم يعهد بهذه المناهج والكتب المؤلفه الى خبراء التربيه والتعليم لتنفيذها ، فانهم خبراء في التنفيذ وليس في التخطيط والتقرير ٠

الامتحانات : نأتي الان الى ثالثة الاثافي أو العوائق وهي الامتحانات ٠ وقد طالما قيل ان الامتحانات شر لابد منه ، حتى استقر في الاذهان انها فعلا شر وانها فعلا لابد منها ٠ ودليل من قال انها شر انها قد تعلو بالدون وتهبط بالرفيع ، وأنها قد تهب الامتياز لمن أحسن السير في تياراتها واهوائها حتى خرج منها سالما غانما ، وقد تحرم من الامتياز من كان حقا ممتازا في العلم والثقافة ، وانها ربما أوقعت في نفس الممتحن الرهبة المتلفه ، وربما عودته — على العكس من هذا — على الاستهتار بكل مقام وقدر وحرم مصون ، وانها مع الزمن تميل الى اقناع الناس بانها مقصودة لذاتها لا لما ينتج عنها ، فتكون كما أصبحت عندنا مقامرة يكون الطالب أمامها بين كسب وخسران ، أو هي مبارزة يكون ازاءها اما قاتلا أو مقتولا ويحسب لها الطالب وابوه كل حساب ، مما يدفعه الى الدروس الخاصه وسيئاتها والى الغش وعواقبه الوخيمه ، ويدفع النظام كله الى قضايا القتل والاعتداء التي سمعنا عنها بين حين وحين ٠

وأستطيع أنا أن أزيد من خبرتي شيئا ربما التفت اليه الناس وربما لم يلتفتوا ، وهو انها تورث التلميذ عدم الثقة بنفسه وبمعلوماته ومادام الكتاب في متناول يده كان الاعتماد على النفس عبث لامعنى له وحمق عجيب ، فالكتاب أدق في معلوماته وأوفى ، لا سيما وان المصحح يحاسب الاجابه على النقط والجزئيات لا على المعنى المتكامل للسؤال ٠

واما دليل من قال لابد منها فخلاصته أن الغاءها أضر من ابقائها لانها تقطع السبيل على مساومة المعلمين للاباء واستغلال نفوذهم وماجرى مجرى السيئات التي تنجم عن ترك امر تقرير النجاح والرسوب لتقدير المعلمين ، والتي تعصمنا من انهيار المستوى العلمي انهيارا تاما اذا نحن لجأنا للنقل الالي كما هو الحال في التعليم الابتدائي الى حين قريب ، وفي بعض سنواته الى يومنا هذا٠

عجيب بعد كل هذا أن أواجه القارئ بقولي أن الامتحان ليس شرا وليس ضربة لازب او لابد منه كما يقولون ٠

ليس هو شرا لأنه من طبائع الأشياء ولا ينفك عنها ، فاذا كان المرء منتجا لنفسه وأساء انتاجه كان اعلان فشله فيما يحدث له نتيجة هذا السوء في مطعمه أو مشربه أو مسكنه حيثما كان انتاجه وان كان انتاجه لغيره كان امتحانه امام المستهلك الذي يشتري انتاجه هذا ، سواء كان انتاجه ماديا أم كان خدمه تؤدى ، وما الامتحان الذي نعقده لسائق السيارة قبل الترخيص له بقيادتها الا

طريقة نرجح بها احتمال احسانه لقيادة السيارة على الأرجح ، ويظل يدخل الامتحان بعدها في كل مرة يضع يده على عجلة القيادة فان أصاب نجا وان كانت الأخرى فالعياذ بالله مما يعقبه هذا الفشل • فهل يصح أن أمتحن سائق السياة ثم أتعفف عن امتحان المهندس الذى يهدم ويبنى أو الطبيب الذى يجوس بمعصمه فى احشاء الناس ؟ أو القاضى الذى قد ينزع عن الانسان حريته أو حياته عقابا له على جرم اقترفه أو المعلم الذى يشكل العقول والنفوس ويتحكم فى صورة الأجيال القادمة كلها اخلاقا وأعمالا ؟

ليست الامتحانات شرا اذن ، ولكن الشر هو طريقتنا نحن المصريين فى الامتحان •

قارن بين امتحان تلميذ الثانوية العامة أو الاعداديه مثلا بامتحان سائق السيارة تعرف مدى ما نحن فيه من تخبط فى امتحاناتنا • ان سائق السيارة الذى يريد أن يحصل على ترخيص بالقيادة يمتحن فى معرفته بالقيادة ثم فى قدراته وملكاته الجسميه بالنظر والاعصاب وتكامل الحركات ، ثم فى علمه بقواعد المرور ولوائحه ثم فى صفاته العامه كالابتعاد عن السكر وتقدير المسئولية عن أرواح الناس ، فان اجتاز هذه الامتحانات أعطى رخصه القيادة التى يطلبها •

أما تلميذنا النجيب ، ففى أى شىء يمتحن ، ولأى هدف يمتحن ؟ فى كل شىء ، وفى لاشىء ، فى اللغة العربية واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية وفى العلوم وفى الرياضيات وفى التواريخ وفى الجغرافيا وفى الاقتصاد وفى مالا يعرفه آخره الا الله • هذا مع اقتصارنا على ذكر أسماء المواد دون تفصيلاتها • فان سألنا فيم كل هذا العناء قيل لنا ليحصل على شهادة تنفعه ان كان يريد أن يكون مهندسا أو طبيبا ، ولا يستغنى عنها اذا اراد أن يكتفى بوظيفة كاتب قيودات •

من أجل هذا تحولت الشهادات عندنا من مسأله ثقافية محضة الى مسألةاجتماعية واقتصادية محضة فالشهادة مظهر لازم لابد أن يتوفر للعريس وللعروس ، وهى وسيلة لرفع مستوى المعيشة لأن مرتب الموظف يتحدد بنوع شهادته لا بنوع عمله ولاقدر انتاجه ، ومتى حال الأمر الى هذه الحالة ، فالحصول على الشهادة بكل وسيلة وبأى وسيلة هو الهدف المطلوب ولقد مكنا — نحن المعلمين — لهذا التغير الدميم حين طبقنا العدالة الى حد تفتيت الشعرة كما يقولون فى أعمال التصحيح ورحنا نعطى للطالب الذى أعرب الفاعل فى سؤال النحو وقرر انه مرفوع درجته الكاملة ، بالرغم من انه لم يرفع فاعلا واحدا فى موضوع التعبير الذى بلغ ثلاثين سطرا كتبها فى الورقة نفسها ، ومافعلنا ذلك الا لأن درجة النحو شىء ودرجة التعبير شىء سواه ، فليخطىء فى النحو كيف يشاء ما دام خطؤه فى سؤال التعبير أو النصوص ، وليصب مايشاء فى موضوع الانشاء الذى كتبه ، ولكن لن يحصل على درجة النحو الصائب اذا أخطأ فى اعراب كلمة ما فى سؤال النحو الرسمى المعتمد عند واضع الامتحان ونموذج الاجابة على هذا الامتحان •

وأمض على هذا النسق فى التصحيح الذى يعطينا فى آخر الأمر درجات وأنصاف درجات قد تصل عند طالب الى سبعين فى المائة من الدرجة الكلية وهو فى الحقيقة لا يفقه عن مادته هذه ولا ثلاثين فى المائه فضلا عن سبعين •

فاذا ما وصلنا الى كيفية اعطاء الدرجات نفسها وجدنا اننا لاباس بان نرؤف بالطالب فلا نقضى على أمله فى الحصول على الشهادة لأنه نقص عن حد النجاح بدرجة أو درجتين أو ثلاث درجات فيحصل على هذا العطف فى مادة ومادتين وثلاث مواد ، وينجح عطفا ورأفة به أن يضيع عليه عام من حياته ولو تدبرنا لحظة واحدة معنى الشهادة لانسان بانه مثقف ، وكيف يمكن أن تكون هذه الشهادة موضع عطف ورافة لضحكنا من انفسنا اذ من المفهوم أن أعطف على فقير أو مريض أو عاجز أو ضعيف فأعينه بفضل ما عندى لاسد به خلله أما أن اعطف على انسان فأشهد له بأنه مثقف ، فهو عطف عجيب •

جمع الانصاف والارباع من درجات كل سؤال حتى تصير درجة مادة ما ، ثم جمع درجات المواد المختلفة حتى تصير مجموع التلميذ ، فاذا بلغ هذا المجموع قدرا معينا من الانصاف والارباع أهله لأن يكون طبيبا أو مهندسا أو مديرا فى أحد البنوك ، واذا قل عن هذا المقدار لم يؤهله لهذه المهن ، ولكن ربما أهله ليكون ممثلا أو رساما أو صحفيا أو مدرب كرة قدم — هذا ، ولاعبرة بأن يكون مصابا بشلل الأطفال لأن المهم هو المجموع• فاذا قل هذا المجموع الخطير عن قدر معين قيل لصاحبه « لاتحزن » لقد فقدت مستقبلك ولكن لا بأس عليك ، كل الناس سوف تموت فى آخر المطاف • ومن هنا تجىء الاستعطافات

والاسترحامات والالتماسات ومن هنا كان تلاميذنا يضربون عن العمل لتسمح لهم بمزيد من مرات الرسوب فى الوقت الذى يصرب فيه تلاميذ فرنسا ليزيدوهم من التعليم ومستوى التعليم · كل هذا ونحن لانـــكاد نعى اننا نمتحن التلاميذ امتحانا لا معنى له ولاهدف من ورائه ، أو لعل له هدفا ولكنه غير مفهوم وليس له تبرير ·

ان سائق السيارة يمتحن ، حتى اذا نجح حصل على ترخيص بقيادة السيارات ؟ أما طالبنا النجيب فاذا نجح فعلى أى ترخيص يحصل يا ترى ؟ انه يحصل على شهادة انه دخل الامتحان وانه نجح فيه ، وكانها شهادة توصية موجهة لمن يهمه الامر كائنا من كان ·

فاذا كانت أهمية الشهادة المالية فى الوظائف كل هـــذه الأهمية وكانت أهمية الثقـــافة فى الحصـــول عليها تافهة كل هذه التفاهة ، فلماذا لا يحصل عليها كل انسان ليزداد بضعة جنيهات فى راتبه الشـــهرى المحسوب والمحدود ؟ ولماذا يتورع عن ارتكاب كل أنواع التزييف والتزوير والغش فى الوصول الى هذا الهدف المنشود ·

أما نحن فاننا نعود بعد كل امتـــحان للبكاء والعويل على مستوى الثقـــافه المنحدر عاما بعـد عام وجيلا بعد جيل وما نحس ولا نريد أن نحس اننا نحن السبب الاول والاخير فى هذا الانحدار · نحن اذن الذين جعلنا الامتحان شرا ونحن الذين جعلنا كل عامل فى الامتحانات يتساهل الى درجة التراخى ، ومع ذلك تظل للامتحانات رهبة قاتلة لأن مستقبل الممتحن بأكمله متعلق بهـــا تعلقا لا منـــاص منه ولا محيد عنه ، مما يجعل الطالب ازاء الامتحانات طالبين ، طالبا تتراءى له نتيجة الامتحان متعلقا بها مستقبله كله فيوشـــك أن ينقصف تحت وقر هذا الرئى الذى يراود عينيه فى كل صحو وكل منام ، وطالبـــا لم تتحمـــل نفسيته مواجهة هذا الوضـــع الخطير فلجأ الى الهروب النفسى أما بالمرض أو بالعمى الوقتى أو بمجرد الاستهتار ·

فاذا قيل أن الامتحان شر فقـــل نعم هو شر لاننا نحن الذين جعلناه شرا ، ولـــكنه ليس شرا فى طبيعته ، أو قل ان الشر هو امتحاناتنا نحن ، أما الامتحان ، ذلك المعنى الكلى العـــام ، فليس شرا على الاطلاق ·

فهل لا بد منه ؟

نعم لابد منه أن كان بمعنى « الامتحان » ذلك المعنى الكلى العام ، لأنه من طبائع الاشياء ، أما أن كان بمعنى « امتحاناتنا » هنا فى وزارة التربيه والتعليم المصرية « فكلا » عريضـــة طويلة عميقة ذات جرس وصليل ، بل على العـــكس يجب أن تلغى الغاء ويعفى على اثارها بقدر الامكان · وهناك لابديل واحد منها بل بدائل وبدائل ، نعـــرض منها بعضـــها كمقترحات قابلة للنقاش والتغيير والتعديل ·

فأولا ينبغى الا نغفل لحظة واحدة عن الهدف الذى نريد أن نصـــل اليه من وراء الامتحان فاذا كان الهدف هو التأكد من استيعاب التلميذ لمـــا درس فى السنة الماضية ومدى جودة استيعابه ، فلا ينبغى أن يترتب على هذا أى حق من الحقوق ، لا مالية ولا وظيفية ولا تعليميه بمعنى الحق فى دخول كلية معينة أو سواها بل يـــكون الامتحان هاهنا مجرد اعتراف بمستوى ثقافى معين ، ادركه التلميذ · فاذا اراد هذا التلميذ أن يتقدم لكلية ما أو لوظيفة معينة فليدخل فى مسابقة بينه وبين الطامحين الى ما يطمح اليه ، للمجدين حق الفوز وللمتراخين الفشل والحرمان ·

فاذا وضعنا الهدف أمامنا فلنعلم انه هـــدف ثقافى محدد فى مادة معينة ، ثم لنرجع الى ماضينا البعيد والقريب ، ولنرجع الى الأمم التى تعايشنا ونعايشها فى الوقت الحاضر لنعلم كيف يعملون ·

ولن يمضى البحث بنا بعيدا ، ففى جامعاتنا العمليه والنظريه ، الى يوم لنا طلبة فيها أن لم يكن ليوم الناس هذا ، نظام يصلح للامتحان فى كل مراحل التعليم ، على الرغم من ان الكليات لم تـــكن تتوســـع فيه ، وذلك هو نظام البحث فى الـــكليات النظرية ونظام المشروع فى الـــكليات العملية · صحيح أن الكليات كانت تعتبره أعمال السنة وهو مادة واحدة أو درجة واحدة الى جانب الدرجة التى تعطى لكل مادة على حدة والأولى أن يـــكون هو الشىء الوحيد فى الامتحان أى أن الامتحان هنا سيكون صورة مصغرة للماجستير والدكتوراه فاطلب من التلميذ مقالا فى فترة زمنية محدودة فى موضـــوع محدد ، ثم حاســـبه على أخطائه وعلى ضيق افقه أو اتساعه وعلى جمـــال عرضه أو قبح تنسيقه ، ولك بعد ذلك أن تحوط هذا الطالب بما شئت من الضمانات أن لا يدخله الغش ، ولكن المهم أن لاتحرص على عدم الغش حتى تقع فيه أو تقع فيما هو أشنع منه فى آن ، فى

التفتيت وفى تصبيح التكامل الثقافى والعقلى للطلاب الممتحنين .

عندئذ لن يعطى تلميذ أى درجـة لمجرد أنه يعلم أن الفـاعل مرفوع بينما جميع قواعده فى نثابته وأسلوبه غير مرفوعة ، وعندها لن يعطى تلميذ أحسن نقل منطوق نظرية هندسيه اذا هو لم يستطع ان يبرهن عليها وان يتخدها قاعدة للاستنتاج وعندها لن يفوز تلميذ بدرجـة لأنه ذكر اسم حامض خبط عشواء ، ولم يعرف كيف يميزه بين سائر الاحماض وعندها لن يحصـل تلميذ على درجـة فى التاريـخ على قوله أن سيزوستريس قد شق قناة أمير المؤمنين المعروفة باسم قناة السويس — وهى جملة قد حدث فعلا انها حصلت على نصيب من الدرجات فى بعض الامتحانات .

وليس هذا التكامل هو الفائدة الوحيدة بـل هناك فوائد أخرى الى جانبه ، فـلا رهبة فى الامتحان عندئذ ولا ارهاب ، ولاحشو للذاكره بما لامنفعة من حفظـه ، ما دم الرجوع الى المراجع مكفولا للتلاميذ فيما يصـح ان يرجعوا اليه . والفائدة الكبرى والاخيرة ان مثل هذا الامتحان يعطينا رجالا يفكرون ويعلمون فيعملون لامجـرد نسخ مهوشة ممزقة مضـطربة من كتب الوزارة السيئة فى طباعتها وطبيعتها وطابعها قد أعيد طبعها فى امخاخ التلاميذ .

هذه طريقة :

وهناك طريقة قدمائنا — وهم أول من عرف المدارس وانظمه التعليم المنظم والامتحان الدقيق — وهى الطريقة التى ظل الازهر يعمل بها حتى مطلع القرن العشرين حين يجتمع الاساتذة كلهم ليمتحنوا التلميذ فى مسألة أو اثنتين يتداولها كل واحد من الاساتذة من وجهة نظره ومن ناحية اختصاصه فان اثبت التلميذ جدارته أعطى درجة والا فهو من الفاشلين .

ربما اعترض على هـذه الطريقة بالتخصص الذى طرأ على العلم والعلماء فى هـذا الزمان ، ولكن الاعتراض مردود لأن تلاميذنا مطالبون بان يعرفوا من عروض الخليل الى نظرية ماكس بلانك فلو كان التخصص اعتراضا جائزا فليس على هذه الطريقة بل على الطرائق القائمة الآن . كمـا يمكن أن يرد على مثل هذا الاعتراض مرة ثانية بأن أمريكا تلجأ الى مثله فى وقتنا هذا ، ولقـد قرأت ذات مرة أن طالبا للطب كان يمتحن أمام الاساتذة فوصفوا له حالة مريض وسـألوه اذا أتوه به ماذا يفعل له ففـكر الطالب قليلا ثم قال الجواب ، فما كان من الاستاذ الا أن قال له نعم أصبت العلاج لولا أنك تأخرت ثلاثين ثانية يكون مريضك قد مات فى اثنائها ورسب التلميذ لأنه لا يصلح طبيبا بهذا البطء فى الادراك .

وهناك طرق أخرى غير هاتين لا يكاد أن يكون لعددها حصر أو استقصاء المهم أن لا تفىء وزارتنا الى عقليتها المعهودة المألوفة بعد تقرير الطريقـة المرتضاه . هذه العقلية شىء عجيب : —

تلاحظ الوزارة مشكلة ما ، فتبحثها ثم تقرر لها العلاج الذى تراه ثم تنسى المشكلة وتنسى أن قرارها هذا حل لتلك المشكلة فتؤاخذ المعـلمين كلما استعملوا هذا الحل لذلك الاشكال .

خذ لذلك مثلا ما قررته الوزارة يوما ما حلا جزئيا لمشكلة الامتحانات . فقالت ان التلميذ قد يكون مجدا ثم يصاب بعارض مرضى أو اجتماعى عند الامتحان فينظلم بغير حق ، وقد يكون على العكس مستهترا طول العام ثم يجتهد فى الشهر الأخير فيتفوق على المجدين من غير وجه حق أيضا وعلاجا لهذا قررت أن يكون ربع الدرجة لعمل التلميذ طول العام على أن تكون الثلاثة الارباع الباقية لدرجة آخر العام .

واضح من هذا أن النظام وضع لتكون درجات تلميذ ما فى أعمال السنة كبيرة وفى آخر العـام صغيرة ، أو العـكس ، وأن كانت الكثرة منهم متساوية الدرجات هنا وهناك .

ولكن وزارتنا رحمها الله قد جاءت بعد نحـو عشر سنين فأصدرت منشورا تنذر فيه بالويل والثبور وعظائم الامور كل مدرس يتبين أن فى درجات تلاميذه تفاوتا كبيرا بين أعمـال السنة ودرجة آخر العام .

ثم عادت بعد هذا فأرادت اصلاح هذه الحالة فجعلت درجة أعمال السنة خمس الدرجة الكلية للحد من ذلك الحل الموفق السـعيد لمشـكلة الامتحانات منذ بضع عشرة سنة .

وخذ مثلا آخر لما يتفتق عنه ذهننا التربوى من اصلاح .

بعد نكسة ١٩٦٧ رأت الوزارة أن تعاون الأمـة

كلها الى العودة الى الدين والعناية بقيمه فنظرت الى مادة الدين فلم تر فيها منهجا قديما يحتاج الى تجديد ، ولا كتبا بالية تحتاج الى رتق أو تجميل ولا كسلا أو تخاذلا يحتاج الى تشجيع ، بل رأت انها مادة لم يصبها سوء الامتحانات آخر العام ، فقررت أن يكون الاصلاح لها هو اخضاعها لقذارة نظام الامتحانات ٠

ثم رأت بعـد ذلك أن الاديان عندنا كثيرة ، وان الدستور يكفل للناس حرية الديانة ، كمـا وجدت انها ممتدة الفـروع الى السـودان والى الصومال والى كثير غيرهما من البلاد ، وهـذه البلاد فى مجموعها تجمع أبناء جميع الملل والنحل والعقائد والاديان ، فكيف تفعل فى هذه المناهج وفى الامتحانات ؟ تفتق ذهنها عن حيلة بارعة هى أن نمتحن التلاميذ ولا نضيف درجة الدين الى مجموعهم الكلى حتى لاتتأثر حقوقهـم فى مكتب التنسيق بدرجة الدين المتغيرة المتراوحة بين قبيل وقبيل ٠ ولكيـلا يكون هـذا العمل الغـاء تاما للاصلاح الذى رأته باخضاع الدين لنظم الامتحانات قررت ان يرسب الطالب الذى يرسب فى الدين؟ ولا تضاف درجة الطالب الممتاز الى درجته الكليه، وهـــذا هو المعمول به الآن ٠ فهل تدبره أحد ٠ ان من يتدبر هذا الاصـــلاح العجيب يجد ان وزارتنا قد جعلت مادة الدين اما ضارة واما لانفع منها ، وهو أسلوب قد يؤدى الى التـكفير ان لم تعصمنا منه قـــوة ايمـــان ، ولله فى اصلاحات وزارتنا شئون وشئون ٠

الروتين : ننتقل الآن الى آخر العقبات الكبيرة وهو القانون المالى والادارى أو مايعرف باســـم « الروتين » والروتين كلمة أوربية معناها النظام المطرد على وتيرة واحدة وعلى نسق معلوم فليس فيها عيب فى ذاتها وكل عمل ابن آدم سيئول الى روتين بعد قليل حينما ينتظم على وتيرة واحدة ونظام معين معلوم ، ولربما خيف من السأم والملل من جـراء التزام الروتين والعزوف عن التغيير ، كالذى يخرج فى الصـــباح للعمل ويخرج فى المساء لناديه ، فينصحه النفســانيون بأن يقضى يوم العطلة الاســـبوعية فى مكان مختلف دفعا للسأم وتجديدا للعاطفـــة والخيال وابتعادا عن الروتين ، وهذا هو كل الضرر من الروتين ٠

أما النـظام الذى نتبعه فى الشـئون المالية والادارية فى مدارسنا فهو يصـعد من الملل الى الشلل ويتجاوز السأم الى السقم بل والممات فى بعض الاحيان ٠ ذلك أن نظامنا المالى هو الحفيد غير الشرعى للنظام الذى ابتدعه صيارفة الخديوى اســماعيل ، والذى يقــول كرابيتس - مؤرخ الخديو اسماعيل انه اعجز رجال البنوك الاجانب أن يفهموه ٠ فضيعوا على المواطنين المصريين كل مالهم من ديون على اسماعيل وكم خربت فى هذا بيوت هؤلاء الصيارفة فى الحقيقة لصوص وليسوا صيارفة وقد تفننوا فى ابتكار هذا النظام الذى لا يعرف حقيقته وكل تفاصيله احد حتى الآن ٠

ونظامنا الحالى هو حفيد ذلك النظام الخديوى القديم ، وهو ابن النظام الذى وضعه لص آخـر هو الخـــديوى عبـاس حلمى فى دوائره السنيه واقطاعاته الاميرية وفى وزارة الاوقاف وما لها من ممتلكات وأوقاف وموارد مال كثيرة ٠

ولا يوجد مصرى واحد يستطيع أن يدعى بحق أنه لم يمسه الضر من جانب النظام المالى المعمول به ، ولست أريد أن أفصل القول فيه ، ويكفى أن دهان السبورات فى مدرســه واحدة لابد ان يخضع لبندين مختلفين فى ميزانيتين فى قلمين مختلفين اذا كانت بعض الســــبورات مبنية فى الجدران وبعضها الآخر خشبية منفصلة توضـع على حوامل لأن المبنية فى الجدران من اختصاص ترميم المبانى ومراجعة وزارة المرافق والاسكان والمنفصلة من اختصاص اصلاح الاثاث ومراجعـة المفتشين الاداريين ٠

وقل مثل هـــذا فى كل شىء فى المدرســـة الصغيرة ٠ فتغيير صنبور الماء بند واصلاحه بند سواه وشراء ســـماد للحديقة بند وشراء بذور للحديقة نفسها بند آخر أما بناء أحواض حـول هذه البذور تصون السـماد وزهوره فبند ثالث غير سابقيه والنتيجة لكل هذا ترى ماذا تكون ؟

أتكون المحافظة على أموال الدولة ؟ الواقع أن أموال الدولة ضائعة فى غير جدوى ومن الممكن لوزارة التربية والتعليم اذا هى اديرت على أساس منطقى أن تقوم بكل ما تقوم به الآن بنصـــف الميزانية التى تنفقها فعلا فى الوقت الحاضر ٠٠ وكل مازاد على النصف فهو ضـياع بغير مقابل مفيد ٠

أما النتيجة الحقيقية المؤسـفة حقا ، فهى أن كل موظف يهمه أن يحصل على المستند الكتابى

بأنه غير مسئول : وهذا وحدة وفي حد ذاته يعني أن كل عمل من أعمال الحكومة يفترض وجود جريمة ، وأن كل مجهود الموظف هو أن يحصل على الدليل على انه لم يكن هناك في ساعة وقوعها.

ومن هنا كان الشلل التام لمن خاف المسئولية .

ومنه كان الاختلاس والنهب لمن يعرف كيف يتخلص منها .

أما الموظف الذى يريد الصالح العام ، فلا بد أن يسرق لوجه الله والوطن ، ولا أظن أن فى الدنيا كثيرا من الحمقى الذين يسرقون من أجل الصالح العام ، فهؤلاء اندر من الكبريت الاحمر فى بلاد الاندلس .

وليس لدى اقتراح لاصلاح هذا الروتين الا اقتراحا واحدا هو الغاؤه فلو أدينا عملنا بغير قانون على الاطلاق لكان خيرا من الالتزام بهذا القانون .

متفرقات : تلك جملة العوائق الشنيعة فى طريق تحقيق الهدف البسيط المحدود الذى ذكرناه فى أول المقال ولكن ، هناك الى جانب هذه العوائق الكبرى عوائق صغيرة ، لا بأس بالاشارة اليها فى هذا المجال .

- منها أن الحكومة تعطى التلاميذ أجازة فى كل مناسبة وبغير مناسبة ، وكلما زار بلادنا كبير أو وزير أعطينا التلاميذ أجازة ليستقبلوه أو ليودعوه ، وهذه الاجازات الكثيرة ليست ضارة فى نفسها ولكنها تنتج أثرا جانبيا على جميع الناس هو أن المعلمين والمتعلمين لا قيمة لعملهم ، وان التعليم ، أهون على الجميع من كنس الشوارع وتنظيف الطرقات وان تعطيله لا بأس به ولا ضرر منه .

- ومنها أن الوزارة وجميع الهيئات والوزارات الاخرى أخذت تستهين بوقت العلم والتعليم ، فاذا طلب من وزارة الصحة أن تجرى فحوصها وبحوثها وتحاليلها على التلاميذ قبل بدء الدراسة، وجدت أن الاحسن أن تترك الاجازة للتلاميذ وأن تقتطع الوقت اللازم لهذه الفحوص والتحاليل من وقت الدروس بعد بدء العام الجديد ، كأنما حتى الاجازة أصبحت أقيم عند الناس من وقت التعليم. واذا تصادف أن وقت الدراسة تعارض مع مقاومة دودة القطن أو مع جنى القطن أو مع أى عمل آخر ، كان أهون على المجتمع كله أن يتنازل عن التعليم .

- ومنها أن وزارة التربية والتعليم لا تجد فرصة لتدريب المعلمين الا فى أثناء الدراسة فتنتزع الاساتذة من مدارسهم لتدريبهم ، مع أن هذا التدريب يكون أجدى وأنفع لو جمع المدربون فى أثناء الصيف فى مصيف ما ليتدربوا على ما تشاء الوزارة أن تدربهم عليه ، ولن يكلف الوزارة مثل هذا العمل شيئا كثيرا ولكنه سيوفر عليهم الكثير .

- ومنها أن الوزارة لا ترى أن شيئا ما يمكن تنفيذه الا فى الحصة وفى الفصل وأن الجرس لازمة لا فكاك منها وكأن تلاميذنا جميعا قد نشئوا مع كلب بافلوف فى حجرة واحدة . فقد هب فى دماغ وزارتنا يوما ما أن تنمى النفس والخيال وتشبع العاطفة عند أبنائنا بأن تتعهد هواياتهم لكى تنميها عساها أن تنتج لنا شيئا نافعا ولو بعد حين . والهدف كما ترون جميل وعظيم . ولكن تطبيقه كان كما يلى : حددت الهوايات بأنواع معينة من الاعمال الفنية كالموسيقى والرسم والاشغال اليدوية من نجارة وجلود ، فاذا تجرأ تلميذ واحد فى مدرسة واحدة فى الدلتا أو الصعيد أن يقول انه لا يهوى أى واحدة من هذه الهوايات أرغم على واحدة منها ارغاما .. ثم حددت أوقات الهواية بحصص معينة ، يدق الجرس فيهب التلميذ الى هوايته ، ثم يدق مرة ثانية فتنتهى الهواية فى نفسه ، كأنما الهواية مصباح كهربائى يوقد ويطفأ حسب الطلب وحسب المرام .. ثم حددت الخامات التى تستعمل فى الهواية فكان نصيب الهواية الواحدة يبلغ فى بعض الاحيان جنيها واحدا أو جنيهين فى العام كله لجميع التلاميذ الهاوين .. من الهواية لا من الهاوية والعياذ بالله ومنها غير هذا كثير خلاصته أن المعلم والمتعلم وان التعليم نفسه فى موضع المذلة والهوان فى نظر الدولة وفى نظر الناس .. وحتى فى نظر المعلمين والمتعلمين ورحم الله الجاحظ اذ يقول : « لا تقبل شهادة معلم الصبية ، لأنه كما يقول صقلاب :-

وكيف يرجى العقل والرأى عند من
يروح على أنثى ويغدو على طفل

التخصص المبكر .. مأساة التعليم فى مصر

د . عبدالله محمود سليمان
مدرس علم النفس بجامعة القاهرة

لو كان نظام التعليم عندنا مثل متاهة عالم النفس الذى يضع عند بابها فئرانه التى يجرى عليها تجاربه ، فتسير فى طرق المتاهة مصطدمة دائما بنهايات مسدودة لتعود ادراجها حتى تتمكن فى نهاية الامر من الخروج من الباب الآخر – لو كان نظام التعليم عندنا مثل متاهة عالم النفس لكان اقل سوءا مما هو عيه الآن . ذلك ان الطرق المسدودة فى نظام التعليم ليست مجرد نهايات مقفلة تحفز الانسان الى ان يبحث عن الطريق الصحيح ، وتستثير ذكاءه لكى يصل الى الحل ، وانما هى ليست نهايات مسدودة فحسب ، بل هى مختنقة فاسدة الهواء ! متى وصل اليها ذلك المسكين الذى قدر له ان يسير فيها انهكت قواه ، وأوهنت عزيمته ، وافقدته فى الحياة كل معنى يجعل لها طعما مستساغا .

ومع ان متاهة عالم النفس كانت مليئة بالطرق المسدودة ، الا ان الفار كان دائما يجد طريقه فيها ، ويخرج من الباب .. فلقد تعلم الفار ان يقلل من اخطاء دخوله فى طرق مسدودة ، وان يختصر الوقت الذى يعبر المتاهة فيه بنجاح . ومن هنا كانت الطرق المسدودة فى المتاهة عامل حفز للفار لكى يجد الطريق الصحيح بأسرع مايمكن ، لكى يحصل على الكفافاة التى تنتظره عند باب الخروج ، فيلتهم قطعة من الخبز او الجبن ..

أما الطرق المسدودة فى نظام تعليمنا فهى قدر لا مفر منه ، لابد للانسان من أن يستسلم له . فهى طرق مسدودة لايستطيع التلميذ ان يعود منها الا بعد ان يكون قد بذل كثيرا من الجهد ، واضاع طويلا من العمر . وباختصار فان نظام تعليمنا يمتاز بالجمود وعدم المرونة والاختناق .

ومظاهر هذا الجمود عديدة ، سنناقش فى هذا المقال اهم مظاهر هذا الجمود وهو مشكلة التخصص المبكر . ذلك انه على التلميذ أن يقوم باختيار مستقبله فى العلم والمهنة فى سن السادسة عشرة بعد ان يجتاز الفرقة الاولى الثانوية وهذا الاختيار المحتم يفترض أن التلميذ فى هذه السن المبكرة قد نضج ، وانه يستطيع ان يعرف مايريد ومالايريد ، فضلا عن أن يعرف ما اذا كانت له القدرة على أن يتعلم ما يريد تعلمه من أدب أو فن أو رياضة أو علم .. الخ .. **لكن العلم يقول عكس ذلك .**

١ – فالعلم يؤكد ان هناك علاقة وثيقة بين ما يميل



الانسان الى عمله وبين النجاح في هذا العمل ، اى ان هناك علاقة وثيقة بين الميل والنجاح في المهنة Super, 1957, p. 223. وحيث ان التعليم يعد الفرد لحياته المستقبلة ، وحيث ان المهنة التي سيمارسها الانسان تعد احد الجوانب الاساسية لحياة الانسان المستقبلة ، لذلك لابد ان تؤخذ الحياة المهنية للتلميذ حين يخطط لنظام التعليم الذى يعده لهذه الحياة المستقبلة .

٢ — يؤكد العلم ان الميول المهنية غير ثابتة في المراحل المبكرة من العمر ، وانها تتغير بتغير العمر وخاصة في الطفولة والمراهقة المبكرة Lehman, H.C., ذلك ان الميول ترتبط بالحاجات النفسية لمرحلة النمو ، وحاجات الطفل تختلف عن حاجات المراهق ، وهذه تختلف عن حاجات الراشد Super, p. 221. ولاتبدأ الميول المهنية في اتخاذ شكل محدد الا في مرحلة المراهقة المتاخرة . بل ان الميول المهنية تتغير كثيرا فيما بين سن الخامسة عشرة وسن العشرين وقد وجد ان علاقة ميول طلاب المدارس الثانوية والجامعة بالمهن التي مارسوها فيما بعد كانت علاقة منخفضة وهذه الحقيقة تعود بنا الى نقطة أخرى هامة هي ان هناك فرقا بين الميول كما يعبر عنها الشخص ، والميول كما تقيسها اختبارات الميول المهنية

ذلك ان الشخص قد يتاثر في تعبيره عن ميوله بعوامل مختلفة كالمكانة التي تحتلها المهنة في المجتمع ، او الدخل الذى تدره هذه المهنة ، او رغبة والده او والدته او قريب له ، او غير ذلك من العوامل الذاتية . ولكن هذه كلها قد تكون مختلفة عن الجوانب الاساسية في شخصية التلميذ ، والتي تعد الميول المهنية تعبيرا عنها .

وخلاصة الامر المهنية لا تنضج ولا تستقر الا في مرحلة متأخرة من العمر ، كما ان التلميذ قد لايستطيع التعبير عن ميوله الحقيقية ، اذ ان اختبارات الميول المهنية هى الوسيلة التي توصل اليها علم النفس في مساعدة التلميذ في الكشف عن ميوله الحقيقية .

والنتيجة التي تترتب على ذلك هى ان نظام تعليمنا يرتكب خطأ كبيرا حين يفرض على التلميذ ان يقوم في سن مبكرة جدا وهى سن السادسة عشرة حين يجتاز الفرقة الاولى الثانوية بعملية اختيار مهنى وهى أن يتجه الى دراسة الآداب او دراسة العلوم . ذلك انه اذا اساء الاختيار في هذه السن نتيجة لعدم نضج ميوله او لعدم معرفته بهذه الميول، فانه سيظل يعاني من ذلك طوال حياته ، اذ سيقدر عليه ان يسير في دراسة لايحبها ولايميل اليها ، ومن ثم سيتأثر تحصيله في هذه الدراسة ، وقد ينتهى به الامر الى ان يترك هذه الدراسة او يفشل فيها .

بل ان التلميذ في الجمهورية العربية المتحدة قد يضطر الى الاختيار المهنى او « الجبر التعليمي » في سن مبكرة عن سن السادسة عشرة ، حين يلتحق بالمدرسة الاعدادية الفنية او المدرسة الثانوية الفنية .. والمعروف ان منهج التعليم الفنى يركز الاهتمام على المواد العملية والتطبيقية دون اهتمام كبير بالاساس النظرى للعلم وبالثقافة العامة . كما ان المدارس الفنية لاتؤدى الى الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى . ومعروف أيضا ان التلاميذ الذين يلتحقون بهذا النوع من التعليم هم الذين يحصلون على مجموع اقل في امتحان القبول وفي امتحان الشهادة الاعدادية .

وهذه العوامل كلها من شأنها ان تؤدى الى طبقية التعليم» فيتميز التعليم العام عن التعليم الفنى ، اذ ان التعليم العام يختص بالحاصلين على اكبر الدرجات ، كما انه يؤدى الى الجامعة ، فيحتل بذلك المكان الاعلى .

وتقسيم التعليم الى تعليم عام وتعليم فنى يقوم على افتراضين خاطئين اولهما هو ان مجموع درجات التلميذ في امتحان القبول دليل على قدراته ومقياس لامكانياته . لكن تحصيل التلميذ في الامتحان ليس بالضرورة مقياسا لقدرته، فهناك من الظروف مايمكن ان يؤثر في تحصيل التلميذ في امتحان بالذات ، هناك عدم موضوعية الامتحان الذى قد يأتى سهلا او قد يأتى صعبا . كما ان التلميذ قد يكون بالصدفة قد استذكر فقط ماسئل عنه في الامتحان . وهناك ايضا الظروف الانفعالية للتلميذ التي اساسها الخوف من امتحان يحسم مصيره ، وهناك الظروف النفسية او الاجتماعية او الاقتصادية الخاصة بكل تلميذ والتى قد تحول دون اظهار قدراته .

اما الافتراض الثانى الخاطىء فهو ان القدرات الخاصة والميول يمكن ان تنضج في سن مبكرة مثل سن الثانية عشرة (اتمام الدراسة الابتدائية) او سن الخامسة عشرة (اتمام الدراسة الاعدادية) وقد اشرنا الى مجموعة الدراسات التي اوضحت ان الميول المهنية لاتنضج او تستقر قبل سن السادسة عشرة ، كما انها تتغير فيما بين سن الخامسة عشرة وسن العشرين .

وهنا يجب أن نؤكد اننا نتوقع ان السن التي تنضج فيها الميول المهنية والقدرات في الجمهورية العربية المتحدة لن تكون قبل سن السادسة عشرة فضلا عن انها قد تتأخر عن ذلك بكثير ، ذلك انه من العوامل التي تساعد على نضج الميول المهنية والقدرات هو تعرض التلميذ للخبرات الملائمة التي تساعد على نضج هذه الميول والقدرات . وهذا يعنى ان يتعرض التلميذ لخبرات متنوعة ومختلفة تساعده على استكشاف عالم العمل والدراسة ثم اختيار المجال الذى يميل اليه ويقدر عليه ، ثم التركيز على هذا المجال . واذن فان التخصص المبكر يحرم التلميذ من التعرض لهذه الخبرات المتنوعة ، ومعنى هذا ان التلميذ قد لا يصادف

الخبرة الملائمة الا فى سن متاخرة جدا ، بل قد يصادفها بعد فوات الوقت ..

من هذا ننتهى الى ان الضرورة تقتضى توحيد تعليم المرحلة المتوسطة . فالمدرسة الثانوية العامة بوضعها الحالى لاتخدم الا الاعداد لدخول الجامعة . لكن لنفرض ان التلميذ قرر بعد الانتهاء من دراسة الثانوية ان يلتحق بعمل لمدة عام او عامين . ماالذى يستطيع ان يعمله ؟ لاى شىء اعدته المدرسة الثانوية ؟ **الواقع أن المدرسة الثانوية العامة أعدته لشىء واحد هو الشعور بالعجز امام اى عمل يتطلب شيئا من المهارة . كذلك لماذا يقوم هذا الفصل الجامد بين نوعى التعليم العام والفنى ، أحدهما يثقف عقل التلميذ والآخر يقوى عضلات يديه ، ويفترض أن تقوية عضلات اليدين لا تحتاج الى تحصيل أو ثقافة ، وبذلك يخلق لدى الناس اتجاه عدم احترام العمل اليدوى الصناعى واعتباره فى مرتبة أقل بالنسبة لثقافة العقل ؟**

فاذا اتينا الى الدراسة الجامعية وجدنا نفس الجمود وعدم المرونة : فالكليات منفصلة عن بعضها تمام الانفصال، والاقسام فى الكلية الواحدة منفصلة عن بعضها تمام الانفصال والطالب الجامعى عليه ان يختار طريقه مبكرا ويسير فيه الى نهايته . فاذا اكتشف فى وسط الطريق ان هذا العلم او ذاك غير ملائم له ، او انه لايشبع حاجاته ، او ان درجة صعوبته وتعقده أصبحت فوق طاقته ، كان عليه أن يعود أدراجه ، ليبدأ طريقا جديدا . وعندئذ يكون قد اضاع من عمره الكثير ، وعندئذ ايضا قد لايجد بابا مفتوحا .

كذلك فان هذا الفصل الجامد بين مراحل التعليم فى سن مبكرة يغفل أساسا هاما هو وحدة المعرفة الانسانية ووحدة العقل البشرى . وطالب الآداب يحتاج الى معرفة الحقائق العلمية والرياضية الاساسية ، بل واسلوب التفكير والبحث العلمى والرياضى . والعالم يحتاج الى ان يعرف اللغة والادب وان يعرف الحقائق الجغرافية والتاريخية لهذا العالم الذى يعيش فيه . كذلك فان دارس علم النفس احوج مايكون الى دراسة علم الاجتماع ، ومع وجود اقسام علم الاجتماع الى جوار اقسام علم النفس ، فان طالب علم النفس فى بعض الجامعات قد يحصل على الليسانس او الماجستير او الدكتوراه دون أن يسمع عن علم الاجتماع او الانثربولوجيا . والذى يحدث نتيجة لذلك هو ان المدارس والمعاهد والكليات تخرج طالبا محدود النظرة الى هذا العالم، ينظر اليه من زاوية واحدة هى زاوية المادة التى درسها والتى لم يعرف غيرها ، ومن ثم يكون قصير النظرة العلمية كما انه قد يكون متعصبا علميا وثقافيا ، لان التعصب يرتبط بالجهل وعدم الخبرة بما نتعصب ضده .

ولاشك أن القارىء سيتساءل الآن : ما العمل ؟!

هناك أساس هام من أسس تطوير التعليم هو ان نزيل عنه طابع الجمود . لابد ان يكون نظام التعليم بحيث يكون هناك دائما مكان لمن يريد ان يتعلم المهارة المناسبة فى الوقت المناسب ، وفى الوقت الذى يريد هو ان يتعلم فيه هذه المهارة ، وفى الوقت الذى تسمح به امكانياته أيضا . ومعنى هذا الغاء هذا الفصل الجامد بين التخصص العلمى والتخصص الأدبى فى مرحلة الدراسة الثانوية ، ومعنى هذا ايضا هو عدم تقسيم تعليم المرحلة المتوسطة الى تعليم فنى وتعليم عام . فهذه المرحلة يجب ان تكون مرحلة أعداد عام للتعليم العالى والتعليم الجامعى ، يدرس فيها الطالب جميع انواع المعارف بحيث يكون لديه الاستعداد لمتابعة الدراسة فى اى فرع يكتشف انه يميل اليه ويقدر على استيعابه . ولا بأس من أن يكون لدى تلميذ المدرسة الثانوية فرصة لكى يختار مادة او مادتين او ثلاثة فى فرع من فروع المعرفة يتخصص فيه ويدرسه بتعمق . فاذا حصل على اجازة المدرسة الثانوية واكتشف انه لم يتفوق فيما تخصص فيه ، او انه فقد الميل الى مواصلة الدراسة فيه، استطاع ان يعود ثانية الى المدرسة فى فترة الصيف مثلا ليدرس تخصصا آخر . وهكذا تكون هناك دائما أمامه الفرصة لكى يجدد نفسه ، ولكى يجد نفسه ، وتكون امامه الفرصة لكى يفتح ابواب الطريق التى يريد ان يرتادها .

وبالمثل فانه من السخف **أن نفصل فصلا جامدا بين تخصصات الدراسة فى المرحلة الجامعية . اذ ان ما يتهم به خريجو الجامعة دائما من قصور فى ثقافتهم انما هو مظهر لهذا الفصل الجامد .** كل طالب محتاج الى اللغات الاجنبية . فى كل بلاد العالم هناك دائما الاهتمام باللغات الاجنبية ومنذ المراحل المبكرة فى التعليم . وكل طالب فى الجامعة محتاج الى الانسانيات والى العلوم الاجتماعية Humanities, Social Sciences : فهو محتاج الى علم النفس الذى يساعده على فهم سلوكه وسلوك الآخرين، وعلى التعامل مع غيره من الآدميين .. وهو محتاج الى دراسة علم الاجتماع الذى يمكنه من فهم الانظمة الاجتماعية التى يتحرك فيها ويتأثر بها ويؤثر فيها . وهو محتاج الى الاقتصاد والجغرافيا والتاريخ لكى يفهم هذا العالم الذى هو جزء منه . وهو محتاج الى العلوم والرياضيات التى بدونها لم يكن للمجتمع الحديث ان يصل الى ما وصل اليه من تطور . **لذلك ليس بغريب ان ندعو الى ان تكون السنتان الاوليان من الدراسة الجامعية مرحلة اعداد عام بعدها يتخصص الطالب فى الفرع الذى يريد .** وفى ذلك الوقت يكون الطالب قد استطاع ان يستكشف مجالات المعرفة الهامة ، واستطاع ان يجد ما يميل اليه وما يقدر على تحصيله . ومن الممكن ان يكون التخصص تدريجيا بحيث تكون السنة الاولى فى الجامعة مرحلة اعداد عام ، ثم يكون هناك شىء من التخصص فى السنة الثانية ، ثم يبدأ التخصص الفعلى فى السنة الثالثة . **واذا كان هناك خوف**

من أن تسوء نوعية الدراسة الجامعية . **حيث المستوى ، فلا بأس من أن تزاد الدراسة الجامعية سنة خامسة فى بعض البرامج ذات السنوات الأربع** . وهذا النظام الذى ندعو اليه ليس بجديد ، اد هو متبع فى بلاد اخرى من العالم . وهو ليس بجديد على مجتمعنا . ففى الفرقة الاولى فى كلية الآداب بجامعة القاهرة مثلا يدرس الطالب دراسة عامة تتناول معظم المواد التى تدرس فى أقسام الكلية المختلفة ، ثم يبدأ التخصص فى الاقسام المختلفة فى الفرقة الثانية ، وفى بعض الاقسام يكون هناك تخصص اكثر فى الفرقة الثالثة اذ ينقسم القسم الى شعبتين كما هو الحال فى قسم الدراسات الفلسفية والنفسية .

حقيقة ان بعض الاصوات ستثور وتقول انك بهذا النظام ستقضى على التعمق فى الدراسة الجامعية . بل ان بعض الاساتذة فى كلية الآداب ينادون فعلا بالغاء الدراسة العامة فى الفرقة الاولى والعودة الى بداية التخصص فى الاقسام منذ الفرقة الاولى . وذريعتهم فى ذلك ان الطلاب يخرجون من الفرقة الاولى ضعافا لا يعرفون شيئا ، بل ان البعض يقول ان الدراسة العامة فى الفرقة الاولى ما هى الا امتداد للدراسة فى المرحلة الثانوية لعامة .

نحن نؤكد اننا ضد السطحية والاسفاف فى التعليم .. ان من يريد ان يهدم مجتمعا ما عليه الا ان يفعل شيئا واحدا ، هو ان يصم اذنه عن كل اصلاح او تطوير فى نظام التعليم ، وان يفجر فى هذا النظام اصابع ديناميت تشيع الجهل فى عقول ابناء مجتمعه . ان من يريد ان ينتقم من مجتمعه ما عليه الا ان يخرج له تلاميذ ضعافا ، معارفهم ضئيلة ، وقيمهم هزيلة ، وحماسهم فاتر ، وانتماؤهم لمجتمعهم غير موجود .

وبعيدا عن هذه الاحكام الحماسية ، فان الذين يرون ان عدم التخصص فى المرحلة الثانوية وفى المراحل الاولى من الدراسة الجامعية من شأنه ان يؤدى الى انخفاض مستوى التعليم تفوتهم حقائق هامة فى النظام الراهن .

اذ ان سبب انخفاض المستوى ليس هو كون الدراسة عامة فى بعض المراحل ، وانما هو طريقة التدريس وطريقة الامتحان ، والظروف التى تؤدى الى طريقة تدريس معينة ، والحاجة المادية التى تجعل مدرسى التعليم الثانوى يعكفون على اعطاء الدروس الخصوصية وتجعل أساتذة الجامعات يعكفون على اعطاء المحاضرات التى تزيد عن النصاب ، وتؤدى بهؤلاء واولئك الى أن ينصرفوا عن العلم وتطويره ، بل ان يتحجروا فى نهاية الامر ويفقدوا القدرة على ان يقدموا العلم بطريقة جذابة الى طالبيه .

كذلك هناك مشكلة أخرى هامة فى التربية لو اعطيناها مزيدا من الاهتمام لتبينا خطورة التخصص المبكر ، فنحن نغفل عن تحديد اهداف العملية التربوية تحديدا يجعل تحقيقها ممكنا . وليس من شك فى ان عاداتنا فى العمل والتفكير تعد مسئولة عما يحدث . فالمادة تلغى بجرة قلم ممن يملك القلم ، ثم تضاف حسب الاحوال وحسب مزاجه . اما اللجان المتخصصة التى تقوم بدراسة المشكلات ثم تتخذ قرارا فيها بطريقة ديموقراطية يلتزم بها صاحب القلم ذو المداد الاحمر فأمر لا نعرفه . على اية حال ، كل مجتمع يريد للتعليم فيه ان يتطور بما يحقق تطور هذا المجتمع لابد ان يعطى اهمية كبيرة لاهداف التربية فيه . وفى وضع الاهداف التربوية يجب ان يراعى :

(١) حاجات الثقافة والمجتمع اللذين تخدمهما التربية : ما هى حاجات هذا المجتمع ومطالبه ومشكلاته . وبالتالى ماذا يتوقع من الافراد الذين يعيشون فيه ؟

(٢) حاجات الافراد الى النمو وتحقيق الذات ، ذلك ان التربية يجب ان تكون حيوية بالنسبة للحياة القومية، وأساسية بالنسبة لنمو الفرد

ولنا الآن ان نتساءل : ما الذى يحتاجه مجتمعنا ؟ هل يحتاج الى عمال وعاملين مهرة يستطيعون ادارة الآلة بكفاءة ، دون ان يخرجوا عن خط التجميع مثل قطعان الماشية فى مأساة شارلى شابلن عن العصر الحديث ؟ اذا كان ذلك ما نريد ، فسيكون اى مفهوم جامد ضيق للتربية اداة فعالة لتحقيق هذا الهدف . ولن تكون فى حاجة الى ان نهتم بالتلميذ وما يميل اليه وما يقدر عليه ــ سنهتم عندئذ فقط بأن نضع التلميذ فى القالب ، فاذا استطاع ان يتشكل طبقا لمواصفاتنا الصقنا على جبهته رخصته ، واذا لم يكن فى امكانه أن يتشكل طبقا لقوالبنا ، أبعدناه من مجال اهتمامنا ، دون ان نهتم بأن سيقع فريسة للضياع والتشتت واليأس بل وقد ينقلب ضد المجتمع فيصبح أداة تدمير فيه .

ولعل الكثيرين لم يدر بخلدهم شىء عن حاجات الافراد . وهل للفرد حاجات ؟ ذلك ان من يعامل الناس كأدوات لا كفايات على عكس ما يريد **كانت** لا يمكن ان يتصور ان للفرد حاجات . وبالرغم من ذلك فان علماء النفس يرون ان للفرد حاجات وان هذه الحاجات تختلف باختلاف مراحل النمو المختلفة . ويمكن النظر الى هذه الحاجات من زاوية الفرد أو من زاوية المجتمع، وتعنى زاوية الفرد ما يحتاجه هذا الفرد ، بينما تعنى زاوية المجتمع ما تتوقعه الجماعة من هذا الفرد . وهناك وسيلة لتفادى الاختلاف بين وجهتى النظر هاتين تكمن فى مفهوم أعمال النمو او مطالب النمو . ومطلب النمو هو مطلب ينشأ فى فترة من حياة الفرد ، ويؤدى اتقان هذا المطلب بنجاح الى

سعادة الفرد ، بينما يؤدى الفشل فيه الى عدم سعادة الفرد وعدم تقدير المجتمع ، والفشل فيما يلى ذلك من اعمال Havighurst, 1953, p. 2. والذى يستعرض قوائم مطالب النمو التى يقترحها رجال التربية وعلم النفس من امثال هافجرست ـ (Ibid.) واريكسون Erikson, 1950. وتريون وليلينتال Tryon and Lilentnal, 1950. يرى انه معنى مرحلة المراهقة المتاخرة (حيث نهاية المرحلة الثانوية وبداية المرحلة الجامعية يكون من الصعب على أى منهج جامد يشمل جانبا واحدا من جوانب المعرفة أو تخصصا واحدا من تخصصاتها ان يساعد على تحقيق مطالب النمو • هناك مثلا المطالب التى تمس حياة الفرد فى الجماعة ، والتكيف لها ، وتكوين الضمير ، وتعلم ما يتطلبه الدور الجنسى Sex role والمشاركة الاجتماعية . هذه المهارات كلها تساعد على اكتسابها الخبرات التربوية التى تدخل فى نطاق الانسانيات والعلوم . وهناك المطالب الخاصة بفهم العالم الطبيعى والتحكم فيه ، وهذه تتحقق عن طريق الخبرات التربوية التى تندرج تحت العلوم الطبيعية والرياضية .

ذلك كله يشير الى حقيقة هامة هى أهمية مرونة المنهج واحتوائه على خبرات مختلفة متنوعة خاصة فى المراحل المبكرة من المدرسة • كما ان وحدة المعرفة البشرية تقتضى بأن التخصص فى المرحلة الجامعية يجب الا يكون قاصرا على مادة واحدة ، بل يجب ان يشمل البرنامج تركيزا فى فرع من فروع المعرفة ، ثم دراسة تتناول تخصصات تدعم هذا الفرع . فاذا تخصص الطالب فى علم النفس مثلا كان عليه أيضا ان يدرس فى برنامجه بعض المقررات فى علم الاجتماع والانثربولوجيا والاقتصاد • هذا يعنى ان يكون هناك تخصص « أصلى » وآخر فرعى .

وفوائد مثل هذا النظام كثيرة . **أولا** سيخرج طالبا غير قاصر النظر وغير محدود التفكير . سنجد ان الدارس الذى سيتخرج من مثل هذا النظام التربوى سيكون فى استطاعة ان يكتسب معارف جديدة ، واساليب فى التفكير واتجاهات وميول ومهارات وعادات • لان هذه كلها لا يمكن ان تكتسب من مصدر واحد من مصادر المعرفة أو نوع واحد من الخبرات التعيمية **ثانيا** : هذا النظام سيكون من المرونة بحيث يسمح دائما للطالب ان يغير من طريقه اذا وجد انه لن يستطيع السير فى هذا الطريق او انه قد سئم السير فيه • اذ انه لن يحتاج الى ان يبدأ من اول المرحلة الجامعية مثلا ، بل سيحتاج الى أن يبد من أول باب مفتوح . فهو لن يفقد السنتين الاوليتين من المرحلة لان بعض هذه المواد قد تفيد وتدخل فى برنامج التخصص **الجديد** .

لكن المشكلة الهامة التى ستواجه رجال التعليم هى : كيف يمكن للتلميذ ان يعرف ميوله الحقيقية ؟ وكيف نضمن انه سيتجه الى الدراسة الصحيحة التى تتفق مع قدراته ؟ هنا لابد أن نتجه الى العلم لكى نجيب على هذين السؤالين . وقد استطاع العلم الوصول الى وسائل لاكتشاف كل من القدرات والميول عن طريق القياس النفسى. لكن المقاييس النفسية ليست صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان . فالمقياس الذى يطبق فى بلد كالولايات المتحدة لقياس القدرات الميكانيكية او الميول المهنية لا يصلح بالتاكيد للتطبيق فى الجمهورية العربية المتحدة • لذلك لابد من يقوم علماء النفس بانشاء المقاييس المطلوبة واختبارها للتاكد من انه يتوفر لديها الصدق Validity والثبات Reliability وهنا لابد ان تؤكد ان مثل هذا العمل لا يمكن أن يقوم به أفراد وانما يجب أن تقوم الدولة بالانفاق عليه .

لكن العلم يقول لنا ايضا ان المقاييس النفسية مهما بلغت من الدقة والاتقان فانها قد تخطىء احيانا .. لذلك لابد من اللجوء الى مصادر اخرى بالاضافة الى الاختبارات النفسية لمساعدة التلميذ للوصول الى قرار اكثر دقة فيما يختص بميوله وقدراته . ومن أفضل الوسائل لاكتشاف الميول والقدرات ملاحظة نشاط التلميذ فى المدرسة • ولكى تتحقق هذه الملاحظة بشكل مثمر يجب ان يحتوى المنهج على انواع مختلفة من النشاط يستطيع التلميذ من خلال ممارسته لها ان يكتشف ميله اليها وقدرته على ممارستها. نستطيع ان نذكر بعض الامثلة لانواع النشاط هذه : فهناك مثلا النشاط الذى يهتم بخدمة الآخرين والتعامل مع الناس كخدمة البيئة والمشاركة فى بعض نواحى النشاط الاجتماعى • فتلميذ المدرسة الابتدائية او الاعدادية او الثانوية الذى يجد اشباعا فى ممارسة هذا النشاط يمكن ان يسعد فى المستقبل اذا ما مارس مهنة الاخصائى الاجتماعى أو الطبيب مثلا . هناك أيضا النشاط الميكانيكى مثل تجميع واصلاح بعض الاجهزة الميكانيكية والكهربية وهناك أيضا ملاحظة الطبيعة ودراستها ، مثل جمع ودراسة انواع مختلفة من الصخور او النباتات . ونستطيع ان نبدا فى تشجيع التلاميذ على ممارسة هذه النشاطات وعلى مستويات مناسبة من التعقيد منذ المدرسة الابتدائية كما نستطيع لان نربط هذه النشاطات بالمواد العلمية النظرية . **ثالثا** : يدرب المدرسون على الملاحظة العلمية الدقيقة حتى يستطيعوا الحكم على ميول التلميذ وقدراته من خلال اوجه النشاط التى يمارسها ..

ان الحاجة ملحة لان يهتم المسئولون فى وزارة التربية والتعليم بمشكلة **« التخصص المبكر »** . اذ انهم لو فعلوا ذلك وجندوا العلماء ليدلوهم على أفضل السبل وانسب السن للتخصص السليم غير الضيق ، فانهم بذلك يسيرون فى سبيل تنمية الثروة البشرية فى بلدنا وفى المحافظة عليها .

وجهات نظر في تطوير التعليم



تحقيق :
عبد السلام رضوان

تعكس وجهات النظر المطروحة فى الصفحات القادمة صورة بالغة الوضوح للمعركة القائمة بين ارادة التغيير الاصلاحية وبين هذا الهيكل الضخم من المتطلبات والتعقيدات والاجراءات الشكلية والذى يحتفظ – مازال – بلقب « نظامنا التعليمى » . ولأن هذه الوجهات من النظر تصدر عن خبرات مباشرة عاملة بميدان التعليم – ومن مواقع متباينة بداخله – فقد استطاعت أن تجسد صورة أكثر تخصيصا لمعالم هذه المواجهة وأبعادها ولآفاق التغيير التى تستطيع بلوغها .

ان هذا التناقض الذى بلغ مداه بين مقضيات حياتنا الاجتماعية الراهنة ومتطلباتها المعلنة وبين هذه « النظم » التى توجه أمور هذه الحياة الاجتماعية نفسها ، يتمثل هنا – فى أكثر جوانبه تركزا وحساسية ، فى موضع نظامنا التعليمى كأجهزته وبرامجه وامكانياته القائمة من قضايا تطوير واقعنا الاجتماعى المعاصر .

* * *

بعض مشكلاتنا المتعلقة بتكوين المعلم

اذا نظرنا الى قضية تربية المعلم فى الجمهورية العربية المتحدة فاننا نجد عددا من المشكلات الرئيسية التى يجب ان نعرض لاهمها فى صورة موجزة .

١ – من اخطر هذه المشكلات وأهمها على التحقيق الاتجاه السائد عن عدم اعطاء قضية تربية المعلم القدر الذى تستحقه من العناية والاهتمام ، فيكاد ينحصر الحديث عن – أو حتى محاولات – الاصلاح التربوى فى موضوع تطوير المناهج المدرسية او تغيير الكتب المقررة ، ومع تقديرنا لاهمية هذين الموضوعين الا اننا نرى أن موضوع تربية المعلم يجب ان تعطى له أولوية تمليها أهمية المعلم واهمية دوره فى العملية التربوية .

٢ – هناك بون شاسع بين معايير تربية معلمى المرحلة الابتدائية وتلك التى تتعلق بتربية معلمى المرحلة الثانوية ، فمدرس المدرسة الابتدائية ينظر اليه المجتمع على انه ادنى فى المرتبة وأقل فى الكفاءة من زميله مدرس المرحلة الثانوية ولذلك فهو يتلقى اعدادا او تربية تقل كما وكيفا عن تلك التى يتلقاها زميله معلم المرحلة الثانوية . بل ونجد نقابة المهن التعليمية تعمق هذه الفجوة فتصنف مدرسى المرحلة الابتدائية فى الدرجة الثالثة (فئة ح) يسبقهم فى ذلك مدرسو الجامعات والمدارس الثانوية ، واذا كنا نعتبر التعليم الابتدائى هو العمود الفقرى للتعليم العام فانه يجب أن تسد هذه الفجوة ويصحح ذلك الخطأ ويعاد النظر فى تربية معلم المدرسة الابتدائية ورفع كفاءته وانتاجيته .

٣ ـ عجز كليات ومعاهد تربية المعلمين عن الاستفادة من البحوث الميدانية والتطبيقية ، فهذه الكليات فى رأينا هى مراكز لانتاج هذه البحوث ولاستهلاكها على السواء: فهى مسئولة بالدور الاول عن القيام بالبحوث الميدانية وفى نفس الوقت مسئولة عن استخدام نتائج هذه البحوث فى تطوير برامجها وانشطتها بقصد اعداد مدرس افضل، فهناك افكار ومبادىء كثيرة نعرفها الآن من بحوث الدول المتقدمة عن « خصائص المدرس » وكفاءته و «الحياة فى الفصل المدرسى » وتحليل التفاعل بين المدرس والتلميذ « وتقويم سلوك المدرس » ، الى آخر هذه الموضوعات التى لها علاقة مباشرة بتربية المعلمين . ويجب ان تقوم كليات التربية ومعاهدها باجراء بحوث ميدانية فى هذه الموضوعات للاستفادة من نتائجها فى تخطيط برامجها وتحسينها .

٤ ـ عدم تطويع برامج بعض الكليات مثل كليات الآداب والعلوم لتخدم أهداف تربية المعلمين ، فهذه الكليات تعد متخصصين اولا ولا تعتبر ـ من حيث المستوى الاجرائى على الاقل ـ تربية المعلم من ضمن وظائفها او مسئولياتها الرئيسية . كما ان معظم الطلبة الملتحقين بهذه الكليات لا يعتبرون التدريس مهنة لهم ، الا اذا ضاقت بهم مجالات العمل الاخرى ، فيجب ان تلتزم هذه الكليات بمسئوليتها تجاه تربية المعلمين وتعكس هذا الالتزام فى برامجها التعليمية .

٥ ـ عدم وجود معايير علمية ثابتة لاختيار وتوجيه الطلاب فى كليات التربية ومعاهدها ، فالطلاب الذين يلتحقون بهذه الكليات ليسوا على جانب كبير من الامتياز العلمى ـ هذا اذا اعتقدنا فى صدق معيار مجموع الثانوية العامة كمحك الالتحاق بالكليات ـ كما انه لا تستخدم هذه الكليات اى نوع من الاختبارات (فيما عدا المقابلة الشخصية) سواء اختبارات عقلية او تحصيلية او نفسية وبالاضافة الى ذلك فان العناية بالاشراف والتوجيه النفسى عناية ضئيلة .

٦ ـ عدم تكامل برامج تربية المعلمين ، فهذه البرامج لا تهتم كثيرا بالثقافة العامة ، كما انها تنزع التخصص الضيق وبالاضافة الى ذلك فان بعد التربية المهنية فى هذه البرامج تغلب عليه المسحة النظرية واعتبار التربية وفروعها غاية فى ذاتها وليست وسيلة ، كما ان الجانب التطبيقى منها او ما يعرف بالتربية العملية ينقصه العمق ويعوزه استخدام الطرق والاساليب والادوات الحديثة ، فاذا اضفنا الى ذلك بعض مشكلات التطبيق مثل تكدس الفصول الجامعية وقلة الامكانيات المادية والتكنولوجية امكننا فهم سبب انخفاض مستوى الخدمة التعليمية فى برامج تربية المعلمين .

وقد تبدو هذه المشكلات معقدة الا انها ليست مستحيلة ونرجو ان تلقى من المخطط التربوى ما تستحقه من العناية والاهتمام .

د . عزت عبد الموجود
مدرس بكلية التربية جامعة عين شمس

***

حول تطوير التعليم

مشكلة العالم العربى كله ان تحدياته فى الميادين العسكرية والاقتصادية والاجتماعية تعرقل نموه العلمى والتكنولوجى الا انها تستلزم فى نفس الوقت مواجهة عصرية اى تحتم الأخذ بالاساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة ، فبينما تقتضى معاركنا النضالية من اجل التحرير توجيه جزء كبير من مواردنا للتعبئة العسكرية مما يؤثر فى تنفيذ برامج النمو العلمى والصناعى ، فان انتصارنا فى هذه المعارك يتوقف الى حد كبير على مدى استيعابنا للاساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة . وفى الحقيقة ان معركتنا على المدى البعيد هى معركة حضارية تتوقف نتيجتها على درجة نمونا الحضارى غير المنعزل عن حضارة العصر بل ان استقلالنا ـ شأننا فى ذلك شأن جميع الدول النامية ـ مهدد من جراء اتساع الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الدول المتقدمة اذ ان هذه الفجوة تجعلنا على الدوام تابعين للدول التى تملك ناصية التقدم التكنولوجى ، واهدافنا المركة النضالية الحالية لا ينبغى ان تحول انظارنا عن حاجتنا الملحة لتطوير مجتمعنا وفق روح العصر وان نعلم ان المشكلة الرئيسية فى بناء المجتمع العلمى هى انماء الطاقات البشرية وتوجيهها باعتبارها الاساس الاول لجميع انشطة الحياة المتنوعة المادية . فجوهر التطور فى اى مجتمع انسانى يكمن فى التفاعل الدينامى المتبادل بين الانسان وظروفه ، ولكى تؤدى التربية دورها فى اعادة تشكيل الحياة على أرضنا العربية ينبغى ان تؤكد عن طريق برامجها واساليبها ان وظيفتها ليست مساعدة الافراد على التكيف الاستاتيكى مع الواقع الذى يعيشونه ، بل تمكينهم من التفاعل مع واقعهم لتغييره مستخدمين فى ذلك العلم الحديث .

والاعتبار الثانى هو نسيان ان يبدأ التخطيط بالواقع لا لتثبيته ولكن لتغييره وان تجاهل هذا الواقع ونشدان المثالية التى نقرأ عنها فى الامم المتقدمة كنقطة انطلاق لايمكن ان يؤدى الا الى شكلية فى التطبيق والنتائج ،كما يجب أن يكون التخطيط واقعيا شاملا وعلى اساس من دراسة جادة وبحث علمى صارم شامل الابعاد . وهنا وبرغم هذا التخطيط المتطور الذى قدمت محتواه فى الخطة الخمسية الثالثة يكرهنا الواقع على أن نعترف بان مستوى التعليم عندنا لازال متخلفا ومازالت الامية هى الصفة الغالبة بين افراد مجتمعنا .

ولاشك ان المسئولية الكبرى فى التربية السليمة لابد وان تقع على عاتق المدرسة فانها احدى مؤسسات المجتمع وهى عندنا الآن مؤسسة تعليمية لا تربوية ، والا كيف تكون تربوية يستطيع القائمون عليها بدورهم التربوى وتوجيه الاجيال الى مراشدها ومبانيها لا ترتفع كثيرا عن مستوى العمران فى البيئة وفصولها مكتظة بالطلاب ، فتجد المدرسة التى بنيت لتستوعب ثلاثمائة تستوعب الآن ثلاثة آلاف ولا مكان فيها لمناشط علمية أو رياضية أوفنية، وهى اذ تضيق بطلابها يضطرون الى الدراسة على فترات تنعدم معها كل متطلبات التربية بعد ان كنا ندرس اليوم كاملا . وكيف تكون مؤسسة تربوية والمدرس فيها يحمل من نصاب الدروس ماينوء به فلايستطيع ان يفرغ التعرف على طلابه ودراسة مشكلاتهم واتخاذ السبيل لتربيتهم ، وبهذا لا يبعد عن اطار المناخ الثقافى . وبالمثل يقال نفس الشىء بالنسبة للادارة المدرسية والكتب التى اكتظت بالمعلومات الجانبية فى اخراج غير جذاب والمناهج التى ازدحمت بالمواد فصارت تمثل السطحية وتبتعد عن التكامل والتعمق الذى ننشده حين نخفف من هذه المواد ، وكذلك طرق تنفيذ هذه المناهج وما تستلزمه تلك المثالب السالفة من تعويق هذا الانفاذ السليم .

ومن الواضح ان المدرسة التى نريد أن نلقى على كاهلها بهذه المسئولية التربوية والتعليمية لا يمكن ان تكون الحالية بتقاليدها المكبلة وعجزها المتراكم وبقدرتها على استيعاب وتجميد الافواج تلو الافواج من المدرسين المؤهلين الذين تخرجهم كليات ومعاهد التربية بما درجت عليه من تخريج طلاب ليسروا على المستوى المرجو .

ولاشك اننا اذا نظرنا الى التربية كاستثمار وربطناها بالانتاج ، فان النظرة الاقتصادية السليمة اى النظرة التى تعرف الاقتصاد بانه الانفاق لاحسن عائد وليس التقليل من الانفاق باى ثمن ، يمكنها ان تكون اساسا جديدا فى اقتصاديات التعليم فى بلادنا يصبح فيها الأمل فى توافر المدرسة التى ننشدها . ويجب ألا ننسى ما نلاحظة عندنا من مظاهر الانفجار السكانى كما اننا نلاحظ ايضا ان امامنا انفجارا معرفيا ولابد ان نعمل عى مواكبة هذين الانفجارين بانفجار تربوى ، وعليه يجب أن يكون اعداد المدرس فى المقام الاول من عناية الدولة وكذلك توفير أماكن للملايين من الطلبة فى كل مستويات التعليم ، وازالة الحواجز القديمة الجائرة التى كانت تفصل بين التعليم العام والتعليم المهنى . كما يجب أن تستخدم تكنولوجيا التربية بكل اساليبها ووسائلها لتحقيق تكوين مواطنين فى هذا المجتمع .

على الجمبلاطى

مستشار وزارة التربية والتعليم



نظرات على بعض المشكلات التعليمية

ظاهرة التربية النظرية والتدريس الفعلى :

يؤخذ على نظامنا التعليمى الحالى ان ما يحصل عليه المدرس من نظريات تربوية وطرائق للتدريس ودراسات فى علم النفس وغير ذلك من النظريات الحديثة فى مختلف المواد ، لا يأخذ المدرس بها فى عملية التدريس الفعلية داخل جدران الفصل الا بنسبة ضئيلة . وقد تكون فئة نادرة من المدرسين الذين يعملون فى نوعيات خاصة من المدارس النموذجية هم الذين يحرصون على تطبيق هذه النظريات – اما الاغلبية الساحقة من الاساتذة فقد يبعدون عنها كثيرا . وربما يرجع ذلك الى عدم وجود استعداد شخصى أصيل عند المدرس لمهنة التدريس او الى نواحى القصور فى بعض امكانيات المدرسة وخاصة الوسائل التعليمية والاجهزة العلمية ، هذا الى ازدياد كثافة الفصول بصورة مزعجة وازدحام المدارس بأعداد بشرية هائلة من الطلاب وخاصة فى المدارس الكبيرة التى قد يصل عدد طلابها الى ما يربو على الالفى طالب وكذلك طول المناهج الدراسية ، كل هذا وغيره تعتبر عوامل غير مشجعة الى استخدام النظريات التربوية والطرق الحديثة فى التدريس . ولهذا فان الدراسة النظرية والطريقة الالقائية التى تقوم على ان الطالب اصبح جهاز استقبال ، اصبحت هى

السمة السائدة فى العملية التعليمية . اما الناحية العلمية التطبيقية وحتى الاعمال التحريرية لم تعد تلق العناية الواجبة .

ولهذا فان التخطيط للمدرسة العصرية لابد وان تتوفر فيها الامكانيات المادية والبشرية ذات المستوى المطلوب لرفع مستوى الاداء فى العملية التعليمية - كما لا يغرب على الباب أثر تحسين النظم التعليمية فى خفض فاقد التعليم - فان النظرة الاقتصادية السليمة هى التى تنادى : بأن الانفاق لاحسن عائد وليس التقليل من الانفاق باى ثمن - وهذا يجب ان يكون اساسا لسياسة جديدة فى اقتصاديات التعليم فى بلادنا فى مرحلة التطور والنهوض . وبهذا تصبح التربية السليمة استثمارا اقتصاديا لا مثيل له ، ويصبح أى تخطيط اقتصادى لا يدخل فى حساباته دور التربية تخطيطا قاصرا ذا آثار خطيرة على الانتاج والمجتمع .

نظام الامتحانات بين القديم والحديث :

التقويم عملية هامة وبه يقاس مدى ما حققه المنهج فى التلاميذ من حيث النمو الجسمى والعقلى والوجدانى والاجتماعى - ومدى ترجمة هذه الجوانب الى انماط سلوكية وقيم واتجاهات خلقية . كما يهدف الى التعرف على مدى مراعاة المناهج للفروق الفردية بين التلاميذ وملاءمته لمراحل النمو المختلفة وسلامة تدرجه فى الصفوف الدراسية المختلفة والمراحل التعليمية بمختلف نوعياتها .

وسائل التقويم الحالية :

الاختبارات الشهرية والفترية - الشفوية منها والتحريرية - وامتحانات النقل وامتحانات الشهادات العامة - لا تحقق الهدف المطلوب من عملية التقويم بوضعها الحالى . ومرد ذلك ان معظمها يؤدى بصورة غير دقيقة وليست لها ضوابط محكمة بالاضافة الى انها تجرى فى فترة زمنية محددة - وربما لكثرة الفصول التى يقوم المدرس بتقويمها شفويا وتحريريا شهريا وفتريا، لايستطيع ان يعطى الدرجة السليمة والحقيقية عن اعمال الطالب ، كما ان الطالب من جانبه يكون فى غالب الاحيان غير مستعد لاداء الاختبار لظروف مختلفة قد يفاجأ بها . كما أثبتت الاحصائيات الخاصة بالامتحانات العامة التى تؤهل للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا ان التحصيل العلمى وحده ليس هو المقياس الوحيد الذى يحكم على مستوى الطالب وصلاحيته لنوع معين من الدراسة الجامعية - فمثلا قد يكون الطالب قويا فى مادة الرياضيات وهذه لن تؤثر الا على الطالب الذى سيلتحق بكلية الهندسة ، وقد لا يكون أثرها واضحا او مطلوبا لطالب الطب او غيرها من الكليات الاخرى .

واذن لابد من استحداث مقاييس جديدة تحكم على الطالب من جميع نواحيه ككل من الجوانب التحصيلية والسلوكية والخلقية وعن مواهبه واستعداداته ومهاراته وقدراته .

ولذلك فان هناك حاليا فى مركز التجريب التربوى دراسات عميقة فى هذا المجال تدور حول المحاور الآتية :

١ - هل وسائل التقويم الحالية تحقق الهدف من التقويم فى النواحى المختلفة لنمو التلاميذ ؟

٢ - ما عيوب هذه الوسائل وما مميزاتها ؟

٣ - هل هناك وسائل أخرى يمكن ان يقوم التلاميذ على اساسها .

٤ - كيف توضع الاختبارات التى تستخدم فى تقويم اثر المنهج على التلاميذ ؟

٥ - كيف يطبق المنهج على التلاميذ ؟ وهل للتوقيت أهمية فى تطبيقه ؟

٦ - كيف يكون التقويم عملية مستمرة متطورة ؟

٧ - ما نتائج التقويم بالنسبة لكل من المادة الدراسية ؟ وطريقة التدريس والتلميذ ؟ والمدارس ؟ والنشاط التعليمى بصفة عامة ؟

٨ - ما الاخطاء التى تكشفها عملية التقويم ؟ وكيف يمكن تصحيحها ؟

٩ - كيف يمكن الافادة من عملية التقويم فى المجالات المختلفة وفى توجيه الطلاب الى المستقبل الملائم لكل منهم ؟

١٠ - هل يقوم التقويم على اساس مستويات مفروضة لكل منهج دراسى فى الصفوف المختلفة ؟ او يقوم على اساس مقارنة مستوى التلميذ بمستوى اقرانه ؟

هذه الاسئلة موجهة الى المختصين والاخصائيين والموجهين وأساتذة التجريب التربوى ليدرسوها ويحققوها ويجربوها حتى يمكن الوصول الى نتائج حاسمة يمكن الاستفادة منها فى عملية التطوير وحتى تحقق عملية الامتحانات الهدف المنشود .

محمد الشربينى

مدير المدرسة الخديوية الثانوية

المعلم ومشكلات التعليم

● اخطر مايهدد مهمة المعلم هو ان كليات المعلمين لايدخلها الا اضعف المجاميع ، ان هذا الوضع يتطلب مراجعة حاسمة . وليضرب بمختلف الحجج التى تعوق توزيع الطلبة حسب استعداداتهم عرض الحائط اذا اردنا ان نحقق شيئا له مغزى .

واذا نظرنا الى المعلم الحالى بامكانياته وفهمه المحدد لمهمته ، نجد ان هناك مجموعة من الشروط لابد من توافرها حتى يستطيع ان يقوم بعمله على نحو اكثر ايجابية وفاعلية :

١ ـ يجب ان تعطى للمعلم سلطة كاملة حتى تصبح مسألة «الامتحان» شيئا مجديا .

٢ ـ لابد ان يختار المعلم تلاميذه وان يرضى بهم ويصبح مسئولا عنهم وعن نتائجهم ويحاسب عليها باشراف رقابة امينة) .

٣ ـ العودة الى نظام اليوم الكامل الذى يهيىء الطلاب لتلقى المعلومات وتطبيقها عمليا .

٤ ـ مكافأة المنتجين من المعلمين والطلاب امر ضرورى .

٥ ـ يجب ان تكف اجهزة الاعلام المختلفة عن تقديم هذه الصورة المهينة للمعلم ولمهمته .. انها صورة مبتذلة وغير حقيقية . ان مهمة المعلم وشخصيته ليسا بموضوع ترفيهى ، بل شىء جاد بقدر ما تكون قضايانا الاجتماعية الاساسية اشياء جادة . يجب ان نهىء للمعلم ـ عن طريق اجهزة الاعلام والتوجيه المختلفة ـ مكانة لائقة بمهمته .. ثم فلنحاسبه بعد ذلك ولنعاقبه ايضا .

منصور أبو جلاله

مدرس ثانوى

***

● العملية التعليمية فى حاجة الى تغيير جذرى .لابد من وضع اسس جديدة لمنهج يرتبط ارتباطا مباشرا بحياتنا العملية اليومية بوجوهها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ان الاسلوب المتبع حتى الآن ، اسلوب (المعلومات) ونظام المجاميع (والفقر الشديد فى الوسائل التعليمية) يخرج للمجتمع « بغبغانات » لا أكثر ! .

وهناك ايضا قضية المعلم ، وهى اكثر المشاكل القائمة خطورة والحاحا ، فالجيل الحالى من المعلمين جيل غير تربوى ، لا يملك الامكانيات الكافية لأداء مهمته . وفضلا عن ذلك ، فان الاسلوب السائد فى العملية التعليمية وفى التنظيم الادارى البيروقراطى لها لايؤدى الى اثارة المعلم فى اتجاه تحقيق وتوفير هذه الامكانيات .

والنتيجة ان هذا الجيل من المعلمين اصبح مفتقدا لروح المعلم ، ونتائج التفسخ معروفة للجميع . ان الطابع المميز للمعلم هو ذلك الاتجاه الى الافادة والاستفادة ، والى التطوير .. يجب ان يتحقق هذا الشرط أولا ـ والوضع القائم لا يؤدى اليه بالمرة ـ ثم يمكننا بعد ذلك ان ناخذ من المعلم وان نعطيه .

فتحى البدوى

مدرس ثانوى

***

● ليس مفروضا وليس فى المستطاع ان يكون المعلم راهبا ، انه طاقة بشرية محددة ومحدودة ، وعندما تعمل هذه الطاقة متنقلة من فصل الى فصل ومن صف الى صف ، ومن فترة الى فترة (٢٨ حصة فى الاسبوع) ، ثم من تصحيح كراريس الى تحضير .. الخ ، ستلهث هذه «الطاقة» خلف الكم الذى لاينتهى من المعلومات التى يجب ان تحشو بها رؤوس الطلبة فى فترات مقتضبة محددة ، ولن يصبح فى مقدور صاحب هذه الطاقة ان يتعايش مع هؤلاء الطلبة وان يوجههم وان يصوغ لهم عملية التعليم فى قالب تربوى مرضي وفعال . وفضلا عن ذلك ، فلن يستطيع أن يجد وقتا لقراءات ضرورية لتعميق ثقافته ومتابعة الجديد سواء فى محيط الثقافة التربوية والعامة أيضا . فهو يلهث ـ فى حالات كثيرة ـ خلف فصول الخدمات او الدروس الخصوصية أو الاثنتين معا بحثا عن التوازن المنشود والضرورى لحياته اليومية بالتزامتها ومطالبها .

ان كفاءة المعلم واخلاصه للعمل وايمانه به وتكريسه لطاقته كلها من اجل عملية «تعلم» طلبته ، ترتبط اساسا بمستوى حياة هذا المعلم اليومية ومدى توازن شروطها .. فالحماس والقناعة لايتوافران الا مع جزاء مناسب .

مجدى عبد العزيز

مدرس ثانوى

***

● عندما نتحدث عن قدرة المعلم ومدى تحقيقه لمهمته يجب ان نعترف ان هناك قصورا واضحا ، غير اننا لابد ان نذكر عوامل هذا القصور التى يتعدى الكثير منها امكانيات المعلم الشخصية الى ماهو اكثر عمومية منها .

فالاسباب الشخصية لهذا القصور لاتتعدى تركيز البعض ـ وبأسلوب رخيص ـ على جذب انتباه الطلبة ـ الى الدروس الخصوصية . غير ان هذا البعض قلة ، وهناك



أيضا من لايؤمن بالعملية التعليمية ايمانا شخصيا فقد أتى الى هذه العملية مكرها وهو ايضا لايجد امامه مايدفعه او يحفزه الى الارتباط القائم على الايمان والحماس بعملية التدريس ، فليس هناك من الحوافز ـ المادية او حتى المعنوية ـ ما يجعله يبذل جهدا كافيا .

اما الاسباب الاجتماعية لهذا القصور ـ وهى اكثر تأثيرا بما لايقاس ـ فتتركز فى المستوى الذى يوضع فيه المعلم (اجتماعيا) والذى لايتناسب مع طبيعة مهمته اطلاقا ، ولايؤدى الا الى تشتيت جهده واذابة حماسه .

ان علاج هذا القصور هو رفع المستوى المادى للمعلم ، اذ ان ذلك يؤدى الى رفع مستواه الاجتماعى والى عدم استنفاذ طاقته فى الحصول على مزيد من الدخل ، كما سيوفر له مايحتاجه من وقت للاستزادة من الثقافة ولتطوير امكانياته وتجديدها .

لطفى الشافعى

مدرس ثانوى

وبعد ..

تبدو هذه الصورة واعدة اذن ، باقتراحاتها الواقعية وحلولها العملية العديدة . غير أن هذه الصورة نفسها تطرح برصدها ذو الطابع الاصلاحى الجزئى للمشكلات والحلول قضية ملحة أخرى من قضايا نظامنا التعليمى ، قضية الانفصال الذى مازال قائما بين هذه التصورات الاصلاحية الصادقة والايجابية وبين النظرة الثورية وارادة التغيير الجماعية ، بين التناول الاجرائى الادارى للأمور وبين التصور الأكثر شمولا لقضايا « العملية الاجتماعية » بأسرها .. ان هذه الوجهات من النظر تستطيع أن تقدم الكثير اذا دعمتها الركيزة الثورية والانطلاق الثورى الذى يتجاوز الاصلاح الى التغيير الواضح الحاسم لأسس أنظمتنا الادارية شكلا ومضمونا .

* * *

التوجيه التربوى والمهنى



د. سيد عبد الحميد مرسى

« ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد ان تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم . »

(ميثاق العمل الوطنى)

مقدمة :

التربية وظيفة اجتماعية تستمد ضرورتها وتكتسب مدلولها ومفهومها الحقيقى من الاهداف التى تعمل على تحقيقها ، ومن الغايات التى تسعى الى الوصول اليها . والتربية بهذا التحديد لا يمكن ان تكون مجرد فلسفة بعيدة عن واقع الحياة ، كما لايمكن ان تكون مجرد وسائل واساليب تتجه نحو تحقيق غايات ومثل عليا بنيت على اساس من التفكير المنطقى او النظرى وحده ، وانما ينبغى أن تكون التربية تعبيرا وانعكاسا للاتجاهات السائدة فى المجتمع والمثل الحقيقية التى يتخذها المجتمع اهدافا له . وهذه المثل والاتجاهات والاهداف هى وحدها التى ينبغى ان تحدد فلسفة التربية واساليبها ومناهجها ومواد الدراسة وطرق التدريس .

ولكل مجتمع نمطه التربوى او انماطه الثقافية التى تتلاءم مع اوضاعه ومطالبه الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ومع ما يفرضه نظام الحياة القائمة فى المجتمع . والفرد الذى تسعى التربية الى تنشئته واعداده ليس بالفرد المثالى او الانسان الكامل بصفة مطلقة ، وانما هو الفرد الذى يتطلبه مجتمع بعينه والذى تستلزمه اقتصاديات هذا المجتمع وظروفه الاجتماعية والسياسية . ومن هنا كانت حتمية اعداد النشىء فى المجتمع الاشتراكى

عن طريق المجتمع الاشتراكى ولاجل المجتمع الاشتراكى .. فالمجتمعات تتكون من أفراد تحتم ان تربط بينهم اتجاهات مشتركة وطرق معينة من التفكير الجماعى تساندها العادات والتقاليد والانظمة القائمة .. وينبغى ان تعمل الاساليب التربوية على اندماج الاجيال الصاعدة فى التفكير وان تعمل على خلق الوعى الجماعى . والتربية هى وسيلة المجتمع لتأمين استمرار حياته وتطوره ، كما ان الفرد الذى يعيش فى مجتمعه لا يستطيع ان يحيا فى عزلة او بعيدا عن الاحداث التى تدور فى المجتمع والتى يتفاعل معها فيتأثر بها وتؤثر فيه ..

ان ثورتنا الاجتماعية ثورة على كافة عوامل التخلف فى المجتمع . وليس المجتمع وصفا شائعا وانما يعنى كل انسان يعيش على أرض الوطن ، وتتفق آماله مع غيره من المواطنين ومن اجل حياة رغدة لجميع المواطنين سواء فى الحاضر أو فى المستقبل . فمجتمعنا الاشتراكى يتميز برعايته لكل مواطن يعيش على أرضه . وقد جاء فى ميثاق العمل الوطنى : (١)

« ان تكافؤ الفرصة ، وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، يمكن تحديده فى حقوق اساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ، ولابد ان تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن، وفى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى بحيث يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ..

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى يحصل عليه ، ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ، تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان . »

وحينما ينظر الميثاق الى المجتمع ، فانه يعنى أساسا يتناول البنيان الاجتماعى بأكمله ويهتم بأهم مكوناته ، وهو الانسان الذى يعيش فيه ، اى ان كل ما يوضع من خطط وبرامج فى مجال الانتاج والخدمات انما تستهدف النهوض الشامل بالمواطن الذى يعيش فى مجتمعنا .. فالمجتمع هنا « مجتمع انسانى » بمعنى انه يقوم أساسا على عنصرين اساسيين هما : عنصر العلاقات الانسانية التى تقوم بين أفراد المجتمع وجماعاته ، وعنصر الاسهام فى الانتاج لصالح المجتمع وبالتالى لتوفير الخدمات اللازمة لمقابلة احتياجات المواطنين من ناحية وتحقيق آمالهم فى النمو والتقدم من ناحية أخرى ، وذلك تحقيقا لمبدأ الكفاية والعدل وهما جناحا الاشتراكية العربية . ويؤكد الميثاق ذلك حين يذكر فى الباب السابع « وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون اعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله » .

وحين يضع المجتمع الاشتراكى نظاما للتعليم فلابد أن يكون هدفه اعداد المواطن الذى يتأثر بما طرأ على المجتمع من تغييرات ، والذى يعمل من أجل تدعيم البناء الجديد للمجتمع والحفاظ عليه ، وربط حياته وتفكيره بالنظام الذى سيصبح اطارا لحياته ونموه .. ولابد ان يستتبع التغيرات التى طرأت على التركيب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمجتمعنا تغيير جوهرى فى اعداد النشء عن طريق التربية والتعليم وعن طريق ثقافة تلائم النظام الاشتراكى وتصلح له . فلقد قامت المجتمعات الاشتراكية على أساس مفاهيم معينة للحياة ، كما قامت على ايدلوجية تستهدف تطهير العقول من رواسب التحكم والسيطرة بكل انواعها ومظاهرها فى كافة الميادين والمجالات . وللنظام الاشتراكى قيمه الاجتماعية ومعاييره الاخلاقية ، وهى مشتقة من الفلسفة الاشتراكية ومبادئها ، وليست هذه القيم سوى معايير للاداب والسلوك التى تعتبر الوعى الاجتماعى دافعا لها وحافزا عليها ، وهى التى يطلق عليها اسم « التربية الاشتراكية » ..

المشكلات التربوية والمهنية :

يقصد بالمشكلات التربوية تلك المشكلات التى تنشأ فى مجال الدراسة والتى ترتبط بالنجاح المدرسى وتكيف الطالب . وتتنوع هذه المشكلات اذ يغلب على بعضها الناحية العقلية مثل الملاءمة بين استعدادات الفرد والدراسة ، وبعضها تغلب عليه الناحية الانفعالية مثل تكيف الطالب مع مدرسيه وزملائه ، كما ان البعض الآخر ينشأ نتيجة نقص فى المعلومات المتاحة للطالب .

وقد صنف أحد المراجع (٢) هذه المشكلات الى ثلاثة أقسام رئيسية :

- المشكلات المتعلقة باختيار نوع الدراسة والالتحاق بها ..
- مشكلات التكيف للدراسة .
- مشكلات متعلقة بانهاء الدراسة والتحول الى ميدان العمل .

وسيناقش الكاتب المشكلات التربوية وفقا لهذا

التقسيم مع ابراز أهم المشكلات المعاصرة التى تعانى منها فى التعليم ..

أولا : المشكلات المتعلقة باختيار نوع الدراسة والالتحاق بها :

تختص هذه المشكلات باختيار المدرسة او القسم او الشعبة او الكلية التى تلائم الفرد ومساعدته على الالتحاق بها . وتتفرع عنها المشكلات الآتية :

١ ـ مشكلات النقص فى المعلومات المتعلقة بأنواع الدراسات المختلفة التى يمكن للفرد ان يلتحق بها :
وهذه مشكلات شائعة بين الطلاب اذا لاحظنا تنوع المدارس والكليات وتعدد الاقسام فى الكلية الواحدة ، حيث نجد ان المعلومات المتعلقة بها هامة جدا بالنسبة لاختيار الطالب لنوع الدراسة التى تلائمه والتى يرغب فيها . وتبدو اهمية هذه المعلومات عندما يكون الطالب على وشك الالتحاق بشعبة معينة فى المرحلة الثانوية ، او الالتحاق باحدى الكليات الجامعية او المعاهد العليا بعد المرحلة الثانوية ، أو عند الالتحاق بالدراسات العليا ..

ويتطلب هذا من الموجه أن يكون على معرفة وثيقة بأنواع المدارس المختلفة والكليات والمعاهد وأقسامها وأماكنها وشروط الالتحاق بها . وهنا تبدو أهمية المطبوعات التى تشتمل على هذه المعلومات ، حيث أنها تساعد كلا من الطالب والموجه على السواء . ويلاحظ ان بعض الحالات لا تقتصر على مجرد الحصول على المعلومات وانما تحتاج الى نوع من المساعدة فى التفكير والموازنة بين الدراسات المختلفة ، وهى مسائل تحتاج الى مساعدة الموجه دون الاكتفاء بمجرد تقديم المعلومات ..

واذا ماادرنا البصر فيما يدور بمعاهدنا التعليمية على مختلف مستوياتها تطالعنا الصورة الآتية : يلتحق التلميذ بالمدرسة الابتدائية حتى ينتهى من المرحلة الابتدائية ، ثم يلتحق بالمدرسة الاعدادية اذا كان مجموع درجاته يسمح بذلك والا فيلتحق بالتعليم الفنى او مراكز التدريب المهنية . وعقب الانتهاء من الدراسة الاعدادية يطبق عليه نفس النظام السابق ، بحيث يسمح له باستكمال التعليم الثانوى العام اذا كان مجموع درجاته فى شهادة اتمام الدراسة الاعدادية يسمح بذلك او يلتحق بالمدارس الثانوية الفنية (زراعية ـ تجارية ـ صناعية) وأثناء الدراسة الثانوية ، عندما ينتقل الطالب الى الصف الثانى يجد نفسه فى حيرة .. هل يلتحق بشعبة العلوم أو الآداب ؟ وهنا يترك الامر للصدفة او لرأى ولى الامر أو تحكمه بمعنى آخر . وبعد أن ينتهى الطالب من الدراسة الثانوية يعيش الآباء فترة قلق عصيبة ، حيث يتحدد مصير أبنائهم فى تلك الفترة .. بأى جامعة أو كلية يلتحق ؟ هنا تكمن المشكلة الاساسية ..

والواقع انه لا تتوافر فى مدارسنا ومعاهدنا التعليمية على وجه العموم اية معلومات تساعد الطالب على أن يختار الطريق الذى يمضى فيه . فأين هى تلك النشرات او الكتيبات التى تشير الى انواع التعليم المتاحة فى كل مرحلة تعليمية ؟ وأين هو الموجه الذى يساعد الطالب على الالتحاق بالشعبة المناسبة فى التعليم الثانوى والذى تلائم استعداداته وقدراته ؟ وأين المطبوعات التى تشتمل على معلومات شافية عن مراكز التدريب المختلفة فى المجالين العسكرى والمدنى ؟ اننا لم نشاهد سوى تلك الكتيبات التى تصدرها مكاتب التنسيق بالجامعة وبالكليات العسكرية كى تسلم للطلبة عقب اتمام الدراسة الثانوية وتقدمهم لمكاتب التنسيق . اما عن المساعدات التى يحتاج اليها الطالب للموازنة بين الدراسات المختلفة والمقارنة بين مطالب الدراسة واستعداداته ، فهذا شىء لم يوضع فى الاعتبار وسنناقشه فى البند التالى .

٢ ـ مشكلات الاستعدادات والميول والخصائص الاخرى المؤثرة فى نجاح الطالب فى دراسته : وهذه تتعلق بتحديد الاستعدادات والقدرات العقلية والتحصيل الدراسى والميول والقيم وخصائص الشخصية الاخرى ، حتى يمكن فى ضوئها تحديد نوع الدراسة التى تلائم الفرد ..

ولقد تصدت العلوم السلوكية لبحث هذه الجوانب . فعلى قدر معرفة الناس من خبراتهم فى الحياة ، نجد انه فى ثنايا كل فرد تتنوع قدراته بدرجات متفاوتة . وعلى هذا الاساس فاننا نجد الشخص صالحا لدراسة دون اخرى او لعمل دون آخر ، والبعض يتمتع بدرجة عالية من الذكاء ولكنه محروم من بعض أنواع الاستعدادات ، والبعض الآخر يتمتع بقسط وافر من الاستعداد للاعمال او الدراسات التجارية دون الدراسات او الاعمال الفنية ..

اما بالنسبة للذكاء ، فلقد تعددت آراء الباحثين فى هذا المجال ، الا انهم اتفقوا على انه يوجد عامل « لفظى » Verbal وآخر « مكانى » Spatial وثالث « عددى » Numerical وان اختلفت مسمياتهم لهذه العوامل وتعددت الاختبارات التى تقيسها (١٣) . كما اشارت البحوث الى أهمية « معامل الذكاء » I.Q. فى التحصيل الدراسى ، فهناك ارتباط بين مستوى الذكاء ودرجة التحصيل الدراسى التى يصل اليها الفرد .

وبالاضافة الى القدرة العقلية العامة ـ الذكاء ـ التى سبق ذكرها ، فقد دلت البحوث على وجود قدرات خاصة ـ أى استعدادات ـ مرتبطة بالنواحى الدراسية والمهنية .. وتتلخص اهم هذه الاستعدادات فيما يأتى :

(أ) الاستعداد الاكاديمى أو المدرسى : Academic, Scholastic

وهو القدرة على التعليم ، وله قيمة فى المعاهد التعليمية لتقرير مدى قدرة الطالب على الاستمرار فى دراسات معينة .

(ب) الاستعداد العددى والحسابى :

ويشمل القدرة العقلية Numerical and Mechanical اللازمة لانجاز العمليات الحسابية والجبرية والتدليل على صحة النظريات الهندسية .

(حـ) الاستعداد العلمى : Scientific Aptitude

وهو القدرة على استخدام الاستدلال للوصول الى الحقائق والمبادىء والقوانين واستنباط العلاقات ووضع الفروض اللازمة للوصول الى الحقائق ..

(ء) الاستعداد الميكانيكى :

Mechanical Aptitude اى المعالجة اليدوية للاشياء للوصول الى النتائج العملية المرجوة ، والمعالجة اليدوية للآلات وتشغيلها ، وفهم الرموز والعمليات الميكانيكية .

(هـ) المهارة اليدوية : Manual Dexterity.

وتشمل التآزر بين العين واليد ، وبين العين واليد والآلة ، وسائر نواحى التآزر الحسى ـ الحركى الاخرى التى تساعد فى المعالجة اليدوية والتنسيق الحركى . وهى ضرورية فى المهن الدقيقة كالجراحة والبرادة وقيادة السيارات واللعب على الآلات الموسيقية ، والدراسات المتعلقة بها ..

(و) الابداعية (الفنية) : Artistic

وتشمل التذوق والتقدير والتفسير والتحليل للنواحى ذات الاهمية الفنية . وهى تستخدم فى نواحى التصوير والرسم والفنون الجميلة على اختلاف انواعها والدراسات المتعلقة بها .

(ز) الاجتماعية : Social اى لاثر الاجتماعى لنشاط الفرد فى مجتمعه ، وكيف يستطيع ان يتعامل بنجاح مع الآخرين فى المواقف الاجتماعية المختلفة ..

ويلاحظ على هذه المجموعات من الاستعدادات انها متداخلة فى كثير من مراحلها بدرجة لا يمكن معها وضع حد فاصل بين كل قدرة خاصة واخرى . وتعتبر نظريات القدرات العقلية على اختلاف صورها أكثر النظريات ارتباطا واستخداما فى التوجيه المهنى . فالتوجيه المهنى يستهدف اساسا مساعدة الفرد على متابعة التدريب والدراسة الملائمة له حتى يلتحق بالمهنة التى تناسبه .

والواقع ان التدريب المهنى يعتمد لى حد كبير على معرفة القدرات العقلية العامة والخاصة عن طريق قياسها وتقديهما بالنسبة للمهن المختلفة وارتباطها بالنجاح فى شتى الدراسات والمهن . ومما يساعد فى عملية التوجيه ان هذه القدرات والاستعدادت ثابتة الى حد ما لفترات طويلة ، اى انها لا تتغير من يوم لآخر ومن موقف لموقف .

واذا ما تساءلنا عن مكان هذه الدراسات فى نظمنا التعليمية نجد انه لا وجود لها على الاطلاق فى مدارسنا ومعاهدنا الدراسية ، ولا تستخدم الا فى مراكز التدريب المهنى التابعة للكفاية الانتاجية بوزارة الصناعة .. وعلى ذلك فان قدرات الطالب واستعداداته لا توضع فى الاعتبار عند التحاقه باى نوع من الدراسة . هذا بالاضافة الى ان مستلزمات الدراسات المختلفة لم يجر تحليلها او توصيفها فى اى وقت من الاوقات ، بحيث يستطيع الموجه ان يرشد الطالب الى الدراسة التى تلائمة فى ضوء مستلزمات الدراسة وتحليل قدرات لطالب واستعداداته .

٣ ـ مشكلات الالتحاق بالدراسة الملائمة :

وهى تتعلق بالخطوات اللازم اتخاذها من جانب الطالب ، وتتضمن تقديم طلبات الالتحاق واعداد الطالب لامتحانات القبول والاختبارات النفسية التحريرية والشفوية والاجراءات الادارية الاخرى ..

ان هذه المرحلة تحتاج منا الى ان نلقى بنظرة ثاقبة مع شيء من الاستبصار فى نظمنا التعليمية لنعرف كيف نواجه هذه المشكلة . لنبدأ من المرحلة الاولى ، اى المرحلة الابتدائية ، وفيها نجد أن التلميذ يواجه لاول مرة فى حياته بامتحان مسابقة وهو امتحان القبول للمرحلة الاعدادية وذلك فى نهاية السنة السادسة الابتدائية . واعتقد اننا جميعا نلمس مشاكل هذا الامتحان الذى يواجه ابناؤنا حيث انه يبلغ من الصعوبة درجة كبيرة لم يستعد التلميذ لمواجهتها من قبل .. والنتيجة ان المتفوقين فقط هم الذين يلتحقون بالمدارس الاعدادية والباقون يوزعون على المدارس الخاصة ـ اذا سمحت قدرة والد الطالب المالية بذلك ـ أو يلتحق بالتعليم الفنى او مراكز التدريب ، وهو ما يحدث ايضا عقب المرحلة الاعدادية . فكأننا نفترض سلفا ـ على اساس ان درجات الامتحان هى المحك الرئيسى للنجاح ـ ان التعليم الفنى (تجارى ـ زراعى ـ صناعى) يحتاج اصلا الى الطلبة الفاشلين الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم العام . ويحدث هذا فى وقت يحتاج فيه المجتمع الى عدد كبير من الفنيين فى هذه المجالات .. ولذا نجد أولياء الامور يعزفون عن هذا النوع من التعليم ولا يعتبرونه ملائما لابنائهم حتى لا يوصموا بالفشل فى الدراسة ، ويلجأون الى المدارس الخاصة .

اما بعد المرحلة الثانوية ، فيواجه الطالب اكبر المشكلات فى حياته ... حيث يقدم أوراقه الى مكتب التنسيق بالجامعة ، وينتظر دوره فى المرحلة التى تناسب مجموعه ، والتى لا تنتهى الا بعد بدء الدراسة بفترة . وما يقوم به مكتب التنسيق هو تقسيم مجاميع الطلبة الى مراحل ، ويدخل فى كل مرحلة عدد من الكليات والمعاهد ، تنتهى غالب فى المرحلة الثالثة ببعض معاهد



اعداد الفنيين ومراكز التدريب . نخلص من هذا الاجراء بأن المجموع هو كل شيء .. لسنا ننكر فعلا اهمية التحصيل الدراسى بالنسبة للمراحل التعليمية العالية ، ولكن السؤال هو : الى أى مدى يمكن الاعتماد على نظم امتحاناتنا فى تقرير مصير الطالب ؟ ان امتحاناتنا تفتقر اساسا الى الشمول والموضوعية ، وهى مبادىء أساسية فى نظرية الاختبارات . واذا فرضنا جدلا صلاحية الامتحانات لتحديد المستوى التحصيلى للطالب ، فأين مكان قدراته واستعداداته من هذه العملية بأكملها ؟

الا تستلزم دراسة الطب او الهندسة او العلوم او الزراعة او الفنون او الاجتماع توافر استعدادات خاصة لدى الطالب بحيث تساعده على النجاح فى الدراسة ؟ ان العلم الحديث يضع لنا الاجابة واضحة بأن الاستعدادات والقدرات العقلية شىء أساسي لأى نوع من الدراسة . ولكن نظمنا التعليمية تتجاهل هذه المبادىء والاساسيات تجاهلا تاما ، اللهم الا فى بعض المعاهد مثل الفنون التطبيقية التى تستلزم اختبارا فى الرسم ومعاهد التربية الرياضية التى تستلزم توافر قدر معين من الرشاقة وخفة الحركة Physical Agility وهى احدى أنواع الاستعدادات .

وكى يدل الكاتب على صحة قوله ، يشير الى بحث قام به (٤) لمعرفة الصفات اللازمة لنجاح طلبة معاهد الخدمة الاجتماعية فى دراستهم بالمجتمع الاشتراكى العربى ، وأمكن نتيجة للدراسة الميدانية استخلاص الصفات الآتية : الاتزان الانفعالى ، القدرة على التصرف فى المواقف الاجتماعية ، القدرة على التعامل مع الآخرين ، القدرة على التعاون مع الآخرين ، ادراك الظروف الاجتماعية ، التوافق ، الذكاء ، الخلو من التعصب والتحامل ؛ القدرة التحليلية الواقعية ، القدرة على تنظيم العمل تحمل المسئولية ، القدرة على الاقتناع ، القدرة على فهم الآخرين ؛ المبادرة الى العمل ؛ سعة الافق فى المجال الاجتماعى ؛ ادراك المفاهيم الاساسية للاشتراكية ، الاتجاه القومى الاشتراكى ، الشعور بالانتماء للمجتمع ، والايمان بالحقوق والواجبات الاجتماعية . وقد أمكن قياس هذه الصفات باستخدام الاختبارات النفسية الخاصة بالقدرات والاستعدادات والشخصية . وقياسا على هذا يمكن دراسة الصفات الشخصية والاستعدادات اللازمة للدراسات المختلفة وقياسها .

ثانيا : مشكلات التكيف للدراسة :

وهذه المشكلات تتعلق بتكيف الطالب وتوافقه فى دراسته سواء من الناحية العقلية او الانفعالية ، وهى مشكلات قد تقف عقبه فى سبيل استمرار الطالب فى دراسته او نجاحه فيها ، ويمكن ان تندرج تحتها المشكلات الآتية :

١ ـ مشكلات التكيف للدراسة من الناحية التحصيلية : وتتعلق هذه المشكلات بالتحصيل فى المواد الدراسية المختلفة واختيار المواد التى تتفق مع استعدادات الطالب وقدراته اذا كان نظام الدراسة يسمح بذلك . وتدخل فى ذلك مشكلات التأخر الدراسى وأسبابها وطرق علاجها . كما يندرج تحتها مشكلات التدريس العلاجى الذى يقوم به اخصائيون فى المواد المختلفة . وكذلك المشكلات

التربوية المقتصرة على نئات خاصة من الطلاب مثل المعوقين بدنيا او الموهوبين او المتأخرين عقليا . هذا بالاضافة الى المشكلات المتعلقة بعادات الاستذكار أو الدراسة السليمة وتنظيم وقت الطالب بحيث لا يتعثر فى دراسته وأوقات نشاطه الاخرى .

اما بالنسبة لاستعدادات الطالب وقدراته ، فقد طرقنا هذا الموضوع فى البنود السابقة ، ولكننا نؤكد هنا أن قدرات الطالب واستعداداته ليس لها أى اعتبار فى نظمنا التعليمية ، بمعنى ان الحظ هو الذى يتحكم فى اختيار الطالب للطريق الذى يسير فيه او المواد التى يدرسها ، سواء أكان ذلك عن طريق سؤال الاخرين عن خبراتهم أم تدخل الوالدين والاقربين أم توجيه عفوى من المدرسين . أضف الى ذلك ان نظام الاختبارات التحصيلية الموضوعية لم يعرف طريقه الى مدارسنا بعد .

واذا انتقلنا الى التأخر الدراسى ، نجد ان الطالب وقد التحق بدراسة قد تلائمه وقد لا تلائمه ـ يتلقى المعلومات ويستذكر دروسه بطريقة تقليدية ، دون أن يتعلم عادات الدراسة والاستذكار الصحيح ، مع القصور فى استخدام الوسائل التعليمية . واذا كانت الوسائل التعليمية متوافرة فى المدارس فهى مقصورة على اقامة المعارض المدرسية والاشتراك فى المسابقات ، دون التركيز على استخدامها لتيسير الدراسة والفهم للطالب . وعندما يتخلف الطالب فى دراسته فانه يترك لحكم القضاء والقدر وتحكم الصدفة والدروس الخصوصية سواء فى شكل مجموعات بالمدرسة او عن طريق المدرس الخصوصى . وعلى سبيل المثال نجد ان اجهزة التسجيل موجودة فى المدارس، ولكن ما هى نسبة استخدامها فى تدريب الطلبة على النطق الصحيح والتعبير السليم ؟ انها تستخدم فى المناسبات فقط !

ولا يجد الطلبة الموهوبون أو المتفوقون الدراسات الخاصة التى تساعد على تنمية هذه المواهب والمحافظة عليها . وهناك بعض فصول فى المدارس للطلبة المتفوقين يتلقون فيها الدروس العادية مع اضافة لغة ، فهل هذا هو المقصود بفصول المتفوقين ؟ !

ان هذه المشكلات تستلزم تطبيق الاختبارات التشخيصية التى تحدد السبب فى مشكلات الطالب التحصيلية والتى تحدد طريقة علاجه . أن عملية الارشاد النفسى والتوجيه التعليمى تتصدى لهذه المشكلات وتستخدم الوسائل العلمية السليمة للتغلب عليها ، مع ضرورة توافر المرشد النفسى أو الموجه الكفء الذى يعرف كيف يواجه هذه المشكلات ويعمل لمساعدة الطالب فى التغلب عليها .

٢ ـ مشكلات التكيف للجو الدراسى من الناحية الانفعالية : وترتبط هذه المشكلات بعلاقات الطالب واتجاهاته نحو مدرسيه وناظره والمشرفين عليه وزملائه ، كما ترتبط باتجاهاته نحو المدرسة والدراسة ونحو مستقبله الدراسى بوجه عام . وينعكس هذا كله على سلوك الطالب داخل المدرسة وخارجها ، واساليب تعامله مع الآخرين ، أى على مشكلات النظام والتكيف مع القواعد التى تضعها المدرسة .

ان التعليم سبيل اساسى لتحقيق الاهداف القومية، وذلك باعداده للنشء وتدريبه للكبار حتى يضطلعوابالادوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تترجم عن هذه الاهداف ، وهو بهذا عملية ذات أهمية بالغة فى التوجيه والتحسين والتجديد الاجتماعى . وتتوقف قدرة التعليم فى اداء هذه العملية على ادارته ، ذلك ان الادارة التعليمية هى اداة السيطرة على هذه العملية وتنظيمها وتوجيهها وتقويمها . ان العملية الادارية عملية انسانية ، اجتماعية، تربوية ، **هادفة .**

اننا نلاحظ فى معاهدنا التلعيمية انفصالا شبكيا وعزلة بين الطالب وناظره ومدرسيه والمشرفين عليه .. فهو يلتقى بهم فقط اثناء الدرس فى قاعة الدراسة المكتظة بعدد كبير من الطلبة ، وهنا يتعامل المدرس مع عدد من الطلبة داخل قاعة الدرس ، وهو بالكاد يعرف اسماءهم ، دون ان يدرك شيئا عن مشكلاتهم . فعدد الطلبة كبير ، وجدول الحصص مشحون ، والوقت لا يكفى الا لالقاء الدروس فى المدرسة ثم البحث عن استكمال النصاب فى مدارس أخرى، او اعطاء دروس خصوصية حتى يفى بالتزاماته الخاصة . فاين هو الوقت اذن الذى يجلس فيه المدرس الى طلابه خارج قاعة الدرس لتنمية علاقات انسانية معهم ومعاونتهم فى حل مشكلاتهم ؟ اما عن تنمية العلاقات بين الطلبة وزملائهم فانها تنشأ غالبا خارج المدرسة ، حيث ان وقت الفراغ بالمدرسة لايسمح بمزاولة الانشطة غير التعليمية من ترويحية ورياضية وهوايات .

وفى اطار هذا الجو الذى لايواجه احتياجات الطالب الاساسية ، نجده يلجأ الى التعويض والتنفيس فى«شلة» اصدقائه خارج المدرسة ، حيث يتسكعون فى الطريق ويهربون من المدرسة ، وكثيرا ماينحرفون عن الطريق السوى ..

ويمكن ان نضيف الى ماسبق ذكره ، مشكلات التأخر فى الصباح عن الدراسة ، والتغيب عن المدرسة والهروب منها . ويمكن ان ينعكس عدم تكيف الطالب فى المدرسة على سلوكه فى منزله تجاه أفراد أسرته ، كما ان تكيفه فى اسرته قد ينعكس على سلوكه فى مدرسته ومع زملائه ، حيث ان كلا من التكيف فى المدرسة والتكيف فى الاسرة يؤثر فى الآخر ويتأثر به ..

٢ ـ المشكلات المالية والصحية التى تؤثر فى تكيف الطالب للدراسة : وهذه المشكلات تتعلق بالنواحى المادية التى قد تؤثر على تحصيل الطالب فى المدرسة او التى تؤثر فى أساليب سلوكه الاخرى . نفى كثير من الاحيان يسوء تكيف الطلبة فى المدرسة نتيجة للظروف المالية او الصحية التى يمرون بها ، سواء كانت هذه الظروف عابرة أم دائمة.. وهنا ينبغى ان ندرس حالة هؤلاء الطلبة بما يكفل تحديد العوامل المؤثرة على سلوكهم ثم العمل على تلافيها .

ويستلزم هذا العمل تكاتفا وتضافرا من كل من المرشد النفسي والطبيب والاخصائى الاجتماعى ، حيث تتضح اهمية «مفهوم الفريق» Team Approach بحيث يعمل كل من الاخصائيين متعاونا مع زميله من أجل مصلحة الطالب .

والوضع القائم بمدارسنا لا يسمح بمثل هذا التعاون ، حيث ان الطبيب غير مقيم ، والاخصائى الاجتماعى مكلف بأعباء ادارية ، ولا وجود تقريبا للمرشد النفسى أو الموجه التعليمى .

ثالثا ـ المشكلات المتعلقة بانهاء الدراسة والتحول الى المجال المهنى :

يقصد بالمشكلات المهنية هنا المشكلات التى تنشأ فى مجال العمل والتى ترتبط بالتكيف المهنى والنجاح فى العمل . وتبدأ هذه المشكلات مع اختيار نوع الدراسة التى يتابعها الفرد ، وليس من الممكن ان نفصل بين هذه المشكلات وبين المشكلات التربوية ،. فكثيرا ماتكون المشكلة تربوية مهنية فى وقت واحد كما فى اختيار الدراسة او العمل ، وغالبا مانجد المشكلة المهنية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشكلات التربوية كما هى الحال فى مشكلة التكيف للدراسة والجو الدرسى ومشكلة التكيف للعمل والظروف التى يعمل فيها الفرد .

وتنقسم المشكلات المهنية الى الآتى :

١ ـ مشكلات اختيار نوع العمل والاعداد له والالتحاق به : وتبدأ هذه المشكلات عادة فى اثناء دراسة الطالب بالمدرسة ، اذ كثيرا مايكون الاختيار الدراسي فى حد ذاته اختيارا مهنيا ،. مثل ماهو فى الالتحاق بالمدارس الصناعية ، او دخول كلية من تلك التى تحدد نوع المهنة التى يلتحق بها الفرد مثل كليات الطب والهندسةوالزراعة والطب البيطرى والمعلمين والكليات العسكرية . ولذلك ينبغى تحديد هذه المشاكل والعمل على مواجهتها اثناء مراحل التعليم السابقة ، كالمرحلة الاعدادية والثانوية والعالية ، وقد ترجع الى المرحلة الابتدائية عند احتمال عدم استمرار التلميذ فى الدراسة . ويندرج تحت هذه المشكلات تلك الموضوعات :

(أ) مشكلات النقص فى المعلومات المهنية : ويمكن ان نتصور أهمية هذه المشكلات اذا مارجعنا الى عدد المهن والاعمال التى يمكن للفرد ان يلتحق بها . وتختلف هذه الاعمال والمهن فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث القدرات والاستعدادات اللازمة لها ، والميول التى تتلاءم معها ، والظروف التى يؤدى فيها العمل ، والعائد المادى والمعنوى من العمل ، وحاجة السوق المهنية الى العاملين فى شتى المجالات . فالفرد يحتاج الى جميع هذه المعلومات قبل ان يلتحق بالعمل .

واذا ماتساءلنا : ماذا أعددنا لشبابنا من معلومات تساعدهم على اختيار الدراسة الملائمة او العمل المناسب؟ نجد ان الطالب لايجد سوى النذر اليسير الذى لايشفى غليله او لايكاد ينير امامه طريق المستقبل . لايجد سوى شذرات فى بعض المجلات او كتيب مكتب التنسيق للجامعات بعد ان ينتهى من الدراسة . ولكن اين هى تلك المطبوعات الخاصة بالمعلومات المهنية التى تتيسر للطالب أثناء مراحل الدراسة المختلفة ؟ فهذا هو طالب المرحلة الاعدادية يود ان يعرف شيئا عن المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنية ومراكز تدريب ومدارس القوات المسلحة التى قد يرغب فى الالتحاق بها بعد الانتهاء من المرحلة الاعدادية ، فلايجد فى جعبة الاخصائى الاجتماعى بالمدرسة اية معلومات تساعده على هذا الاختيار .. وطالب الدراسة الثانوية وهو على وشك الوصول الى مفترق الطرق ، لايجد عند الموجه او الاخصائى الاجتماعى أية بيانات يستطيع الافادة منها لتحديد مستقبله بعد أتمام الدراسة الثانوية .

ان جميع المحاولات التى نبذلها لتوفير المعلومات المهنية هى محاولات عشوائية ، فلانجد سوى بعض دراسات متفرقة قامت بها بعض شركات القطاع العام عند اعادة تنظيمها وتقييم وظائفها ، وهى على هيئة توصيف مختصر للوظائف يصعب الاستفادة منه الا بالشركة ذاتها . فأغلب هذه الدراسات لم تتم على أساس من التحليل الدقيق للوظائف لمعرفة واجباتها ومسئولياتها ومستلزماتها وظروفها وأوجه نشاطها .

(ب) مشكلات تحديد نوع العمل الذى يلتحق به الفرد : وهذه تستلزم ان يتعرف الفرد على امكانياته الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية حتى يستطيع ان يوفق بينها وبين العمل الذى يناسبه .. ومما لاشك فيه ان التحصيل الدراسى للفرد يشكل جزءا هاما من الاعتبارات الاساسية فى هذه المرحلة . وتحتاج هذه المشكلات الى تطبيق الاختبارات الموضوعية النفسية والتربوية والمهنية ، وذلك لتحديد امكانيات الفرد فى شتى النواحى ؛ على ان يقوم بها اخصائيون فى التوجيه المهنى لمعاونة الفرد حتى يتعرف على امكانياته ويتقبل نواحى قصوره ويستفيد من نواحى تفوقه .

ان مدارسنا ومعاهدنا التعليمية لاتهتم بهذه الناحية الا فى اضيق نطاق . فلانجد سوى الكليات العسكرية التى تعنى بتقويم الطاقة البدنية واللياقة البدنية للطلبة المتقدمين اليها ؛ عن طريق الفحص الطبى الدقيق ؛ واختبارات اللياقة البدنية ؛ والمعنويات القومية ، واستخدام بعض

الاختبارات النفسية وتقوم معاهد التربية البدنية بتقويم اللياقة البدنية للطلبة والطالبات المتقدمين اليها ، كما ان كلية الفنون التطبيقية تحاول الكشف عن القدرات الفنية لدى الطلاب عن طريق اختبار للرسم .. وتستخدم مراكز التدريب المهنى التابعة لادارة الكفاية المهنية بوزارة الصناعة مجموعات من اختبارات القدرات التى تناسب المهن الموجودة بمراكز التدريب . وفيما عدا ذلك لاتستخدم الوسائل العلمية لتقويم قدرات الفرد واستعداداته وميوله وسمات شخصيته .

(ج) مشكلات الاعداد للمهنة : وتتعلق هذه المشكلات باعداد الطالب للمهنة ، سواء كان هذا من الناحية النفسية بمعنى اعداد الطالب لمطالب العمل من الناحية السلوكية ، او من الناحية المهنية التى تتعلق باكتساب المهارات التى يستلزمها العمل والتى لم يكتسبها الطالب اثناء دراسته .

وتعتمد هذه المرحلة - الى حد كبير - على وجود موجه مهنى او مرشد نفسى بالمدارس والمعاهد ، وهو مانفتقر اليه فعلا .. ويقوم الموجه بتحليل قدرات الفرد ثم يوفر له المعلومات المهنية اللازمة حتى يتعرف على فرص التدريب المكفولة له لتنمية المهارات التى يستلزمها العمل. وعلاوة على ذلك ، فاننا بحاجة الى مراكز تدريب تعمل على تنمية هذه المهارات ، بحيث يلجأ اليها الطالب ، وتكون مزودة بالاخصائيين فى النواحى السلوكية والمهنية ، حتى يمكن تحديد قدرات الطالب واستعداداته ثم توجيهه الى التدريب الملائم . ولايوجد مثل هذا المجال المهنى الا فى مؤسسات التأهيل المهنى للمعوقين ، حيث يقوم الاخصائيون بتحليل قدرات المعوق ثم توجيهه الى التدريب الملائم له .

(د) مشكلات الالتحاق بالعمل الذى حدده الفرد : وتختص هذه المشكلات بطرق التقدم الى العمل وكيفية ملء طلبات الالتحاق ومواجهة اصحاب العمل والاجابة عن اسئلتهم ..

ان البحث عن عمل مشكلة فى حد ذاته ، ويستلزم الوقوف على الكثير من المعلومات والخطوات الضرورية التى يلجأ اليها الشخص عند البحث عن عمل . ويشير احد المراجع (٥) الى هذه الخطوات باسهاب من حيث : التطور الذى يطرأ على المجال المهنى ، والدأب على البحث المتواصل واهلية التدريب اللازم ، واعداد سجل بالمعلومات الشخصية ، والاعداد للمقابلة مع المسئول عن العمل ، القواعد التى تراعى اثناء المقابلة ، ومتابعة المقابلة .

٢ - مشكلات التكيف للعمل : وتتعلق هذه المشكلات بالتوافق مع العمل أى التوافق المهنى . وينبثق عنها المشكلات الفرعية الآتية :

(أ) المشكلات المتعلقة بالتكيف لظروف العمل : وهى تتعلق بالعادات والاساليب التى تساعد الفرد على ان يتكيف مع رؤسائه وزملائه والظروف المادية والاجتماعية التى تحيط بالعمل .. ويقوم بمعالجة هذه المشكلات الموجهون المهنيون فى الشركات والمصانع ، ويمتد عملهم احيانا الى خارج حدود المصنع او الشركة ، اذ كثيرا مايكون سوء التكيف ناشئا عن العلاقات الاسرية او الاجتماعية التى يعيش فيها الفرد . ونظرا لعدم توافر الموجهين المهنيين بالعدد المناسب فى مجتمعنا ، فان الاخصائى الاجتماعى او الاخصائى النفسى هو الذى يقوم بهذا العمل فى المصنع ، ولكنه يحتاج الى تدريب فنى متخصص حتى يستطيع مزاولة مثل هذا العمل .

(ب) المشكلات المتعلقة بالتقدم فى العمل او التحول الى أعمال اخرى : وهى تختص بحاجة بعض الافراد الى توجيه مهنى يتعلق باكتساب العادات والاساليب التى تؤهلهم للترقى فى أعمالهم ، سواء كانت هذه العادات والاساليب تتعلق بعملهم الحاضر ام بعملهم فى المستقبل ، مثل متابعة الدراسة او تعلم بعض المهارات كالاختزال او الآلة الكاتبة او الرسم الهندسى . وفى بعض الاحيان يتطلب الامر تحويل الفرد من عمل الى آخر اذا وجد ان تكيفه فى عمله الحالى اصبح مستحيلا .. وفى هذه الحالة تدرس اسباب عدم التوافق فى العمل السابق وتوجيه الفرد الى عمل يتناسب مع استعداداته ومهاراته وخبراته .

(ج) المشكلات المالية والصحية التى تؤثر فى تكيف الفرد لعمله : وهذه المشكلات تتعلق بالنواحى الصحية او المالية التى قد تؤثر فى تكيف الفرد للعمل وفى انتاجه وعلاقته بزملائه ، حيث يتأثر التكيف المهنى بالعوامل المالية والصحية وغيرها من العوامل الشخصية والبيئية . وتحتاج هذه المشكلات الى التعاون والتنسيق بين الموجه المهنى والاخصائى الاجتماعى والطبيب .

ويلاحظ ان غالبية المشكلات التى سبق عرضها متداخلة بعضها فى البعض الآخر ، ولا غرابة فى ذلك حيث ان الفرد الذى يتأثر بهذه المشكلات ويتعامل معها هو شخص له كيانه وشخصيته ، وما يؤثر على احد مكونات الفرد فانه يؤثر بالتالى على جوانبه الاخرى . ويمكن التغلب على المشكلات السابق ذكرها عن طريق «الارشاد النفسى» و « التوجيه التربوى والمهنى » .

التوجيه التربوى والمهنى :

اشار احد البحوث الخاصة بتقييم التعليم بالمدارس الثانوية (٦) الى ان التوجيه يستهدف تقويم الخدمات لطلاب المدارس الثانوية ، والنظر الى هذه الخدمات على انها جهود منظمة تسير وفق نهج مطرد . وترمى خدمات التوجيه الى الاخذ بيد الطلبة لحل مشاكلهم .. والغاية من التوجيه هى ان يتعرف الطالب على حالته كفرد له شخصيته وكيانه ، وكعضو فى جماعة له حقوق وعليه واجبات . وتقتضى المساعدة استغلال نواحى القوة عند الطالب أقصى استغلال وتقويم نواحى الضعف التى تعترض طريق تقدمه

ار تعويضه عنها ، كذلك تستلزم معرفة المهن التى قد يتجه الى احترافها واعداده لهذا الاحتراف اعدادا مستنيرا ، وقد يكون هذا الاعداد تاما فى حالة المدارس الثانوية الفنية - تجارية أو زراعية أو صناعية - وقد يكون جزئيا فى حالة المدارس الثانوية العلمية التى تعد الطلاب للدراسة الجامعية ومافى مستواها .

ويتم تحقيق هذه الاهداف عن طريق تعاون المنزل والمدرسة والبيئة المحلية ، وتنسيق العمل فى مراحل التعليم المختلفة ، وانتقال سجلات الطالب معه من مرحلة الى اخرى ، واستخلاص المعلومات من الحقائق التى تتوافر عن الطالب بصفة شخصية أو بصفة عامة ، وكذلك عن طريق وجود نظام للارشاد النفسى على ان يكون شاملا قوى الاثر . كما تتحقق هذه الاهداف ايضا من خلال تنسيق عمل المدرسة والهيئات المحلية ، وايجاد وسائل محددة تقتضى ان تتفق جهود المدرسة فى هذا السبيل مع حاجات الطالب ".

ولكى تصبح هذه الغايات حقيقة ملموسة ، كان لزاما على المدرسة ان تدعم عملية توجيه الطلاب وتشجعها باسنادها الى شخص كفء متخصص ، مع توفير كافة الامكانيات الضرورية حتى تثمر هذه الخدمات الثمرة المرجوة . ويجب ان يدرك القائمون على شئون التوجيه وكذلك أعضاء هيئة التدريس مسئولياتهم المشتركة ، وينبغى ان تدفعهم الرغبة للتعاون الوثيق لتحقيق هذه الاهداف . وعلى الرغم من ان كل مدرس وكل موظف ادارى يجب ان يكون على استعداد للاسهام فى عملية التوجيه ، الا انه يجب الا يوكل امر التوجيه الا للاخصائيين . وتستهدف خدمات التوجيه مايأتى :

١ - مساعدة الطلاب على معرفة انفسهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة ، وذلك عن طريق دراسة الطالب من جميع النواحى ، ووضع المعلومات اللازمة فى متناول يده ، وتقديم المشورة له ، ومساعدته فى الحصول على عمل يرتزق منه ، ومتابعته بعد التوظف ".

٢ - الاهتمام بمنع حدوث الاضطرابات النفسية ، مع تحديد موضع الاضطراب اذا وجد وعلاجه .

٣ - الاستعانة بكل من يمكنه تقديم المساعدة للطلاب ، كالاباء والمدرسين والهيئات المحلية .

٤ - تحقيق نمو الطلاب من النواحى الجسمية والعقلية والاجتماعية .

٥ - مساعدة الطالب على ان يحقق التكيف فى البيئة التى يعيش بها ، سواء أكانت هذه البيئة مادية أم اجتماعية ".

ومن الناحية الوظيفية لكل من الخدمة الاجتماعية المدرسية والارشاد النفسى يشير الباحث الى دراسة مقارنة لواجبات الاخصائى الاجتماعى والمرشد النفسى بالمدرسة(٧). فقد اتضح من هذه الدراسة نواحى التقارب او التكامل بين واجبات المرشد النفسى والاخصائى الاجتماعى بالمدرسة ، وهى تتلخص فى الآتى : الكشف عن المشكلات وعلاجها ، وتقديم الخدمات التى تساعد الطلاب على تنظيم أوقات فراغهم واستغلال مواهبهم وميولهم فى نواحى النشاط المختلفة ، والتعاون مع المدرسين والآباء لحل مشكلات الطلاب ، واعداد البطاقات المدرسية ، والاسهام فى برامج الخدمة العامة . ومن ناحية اخرى يتميز عمل المرشد النفسى بالتخصص فى استخدام المقاييس النفسية ، ووضع اسس قبول الطلبة ، ودراسة مشكلات الغياب والتخلف الدراسى . ويمكن القول بأن كلا من المجالين يخدم اهدافا مشتركة مع المجال الآخر ، وان اختلف كل منهما فى الفلسفة واسلوب العمل .

وقد حددت وزارة التربية والتعليم "منهاج عمل الاخصائى الاجتماعى بالمدرسة الثانوية" فيما يأتى (٨) :

لقد تحددت اهداف التربية والتعليم بالمرحلة الثانوية فى الآتى :

١ - معاونة الطالب على اكتمال نموه فى النواحى الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية والروحية ".

٢ - اعداد الطالب للحياة العملية فى المجتمع .

٣ - استكمال الاعداد القومى للطالب وتمكين الاعتزاز بالوطن من نفسه .

٤ - اعداد الطلاب للحياة فى مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى .

٥ - الاسهام فى الخدمات العامة للمجتمع ".

وعلى هذا فقد اصبح للمدرسة وظيفة اجتماعية هامة تؤديها فى المجتمع ، ويعاونها على القيام بهذه الوظيفة اتخاذ الاساليب التربوية الاجتماعية فى مفهومها الشامل وسيلة ومنهاجا . ومن أجل ذلك حدد المسئول عن الخدمة الاجتماعية بالمدرسة ، وهو الاخصائى الاجتماعى ، منهاجا يسير على منواله فى اطار الاهداف العامة للتعليم فى هذه المرحلة . ويستهدف هذا المنهاج مقابلة احتياجات الطلاب فى هذه المرحلة المميزة من مراحل النمو والمواءمة بينها وبين حاجات المجتمع . ولذلك يتضمن منهاج الخدمة الاجتماعية بالمدرسة الثانوية مايأتى :

١ - الخدمات الفردية :

(أ) بحث الحالات التى تحتاج الى معونات اقتصادية وتمويلها من الموارد المختلفة ".

(ب) بحث الحالات السلوكية - الاجتماعية والنفسية والمدرسية - التى توجد فى محيط الطلاب بالمدرسة ، مع تطبيق القواعد المهنية فى المقابلة والتسجيل والتشخيص ووضع خطة العلاج والمتابعة .

(جـ) تحويل الحالات التى تقصر امكانيات المدرسة عن علاجها الى الجهات المختصة مع متابعتها وتسجيلها .

(د) تقديم التوجيه والارشاد والمعونة فى المواقف الفردية التى يستقبلها الاخصائى وتسجيل هذه الحالات وما اتخذ فيها .

(هـ) وضع خطة لتنظيم عملية استيفاء البطاقات المدرسية في المواعيد المحددة ..

٢ ــ الخدمات الجماعية :

(ا) وضع خطة شاملة لتنظيم العمل في الجماعات المدرسية لخدمة الطلاب وتحقيق اهــداف العمل مــع الجماعات .

(ب) الاشراف على النادي المدرسي وتنظيم نشاطه.

(جـ) الاشراف على جماعة الخدمة العامة وريادتها.

(د) تنظيم الجانب الاجتماعي في نشاط الجمعية التعاونية المدرسية ..

٣ ــ تنظيم الخدمات الاجتماعية المدرسية وتنسيقها:

(ا) وضع خطة تنظيم تبادل الخدمات الاجتماعية بين المدرسة والبيئة .

(ب) القيام بأمانة سر مجلس الآباء ، ولجنةالتوجيه لاتحادات الطلبة ، ومجلس الرواد ، وتنظيم اجتماعاتهــا ومتابعة قراراتها .

(جـ) تنفيذ الخطوات الموضوعة لمسابقات وبرامج التفوق الاجتماعي بالمدرسة .

(د) الدعوة للاشتراك في المخيمات والمعســكرات الاجتماعية والاسهام في نشاطها ..

(هـ) تنظيم ندوات في التوجيه الاجتماعي والقومي في محيط الطلبة واهالي البيئة .

٤ ــ البحوث الاجتماعية :

(ا) دراسة الظواهر التي تتصل بالمشكلات العامة للطلاب واحتياجاتهم دراسة عملية ، واقتراح خطة العلاج ومتابعة التنفيذ .

(ب) الاشتراك في البحوث العامة التي تكلفه بهــا الجهات المسئولة .

(جـ) حصر المؤســسات والموارد الموجودة في البيئــة للافادة منها لصالح الطلاب ..

ويلاحظ على هذا المنهاج انهمتداخل مع عمليةالتوجيه الى حد كبير ، وان كان القائم به يحتــاج الى تــدريب متخصص في عملية التوجيه والارشاد النفسي . ويجــرى منذ سنوات اعداد الاخصائيين الاجتماعيين لعملية الارشاد النفسي بكلية التربية .

التوجيه المهني :

يرمى التوجيه المهني بصفة عامة الى تحقيقغرضين: أولهما مساعدة الافراد على التكيف مع البيئة المهنية ، وثانيهما تيسير عملية الانتصاد الاجتمــاعي عن طــريق الاستخدام الصحيح للقوى العاملة . ولكى نصل الىتحقيق هذين الغرضين يجب ان نسلم بان لكل فــرد قــدراته واستعداداته وميوله وميزاته الشخصية ، التي اذااستطاع ادراك كنهها وكيفية استغلالها فان ذلك يعينه على انيشعر بكفاءته في عمله وتقبل ذاته وعمله بما يؤدى الى التوافق المهني ..

وتتلخص اهداف التوجيه المهني في الآتي :

١ ــ مساعدة الافراد على تحديد الاهداف المهنية التي تتفق مع قدراتهم وميولهم وحاجاتهم ، وكذلكتدريبهم للاستعداد للعمل في الوظائف التي اختاروها لانفسهموالتي تلائمهم ، ومتابعتهم اثناء العمل لضمان اطراد نجــاحهم وتوافقهم .

٢ ــ استنباط الصفات والخواص الجسميةوالعقلية اللازمة لنجاح الافراد في حياتهم العملية ..

٣ ــ تنمية روح الاحترام والتقدير للاعمال المفيدة للمجتمع ، وبالتالي بث الرغبة في العمل ، مما يعينالفرد على ان يتخذ مكانه المناسب في المجال المهني .

٤ ــ النظر بعين الاعتبار الى استغلال وقت الفراغ في كل نشاط يعود على الفرد والمجتمع بالفائدة ، واعتبار هذا الوقت مكملا لوقت العمل الفعلي ..

وينقسم التوجيه المهني الى المراحل الآتية :

- اختيار المهنة ، وتتضمن تحليل مطالب العمل وتحليل امكانيات الفرد ، ثم المواءمة بينهما .
- التدريب المهني .
- التشغيل او التخديم
- التكيف مع البيئة المهنية .

وتستلزم كل من هذه الخطوات اتباع الاســلوب العلمي ، وليس هذا مجال الاسهاب في شرحها .

خاتمة :

عــرض الكاتب المشكلات التربوية والمهنية التي يواجهها الطلاب وصنفها في ثلاثةاقسام رئيسية هي:المشكلات المتعلقة باختيار الدراسةوالالتحاق بها ، ومشكلات التكيف للدراسة ، والمشكلات المتعلقة بانهاء الدراسة والتحول لميدان العمل ، وناقشها ، وقدم وسائل التغلب على هذه المشكلات من خلال عمليات الارشاد النفسي والتوجيــه التربوي والمهني . وفي ختام المقال يبدو من المعقول انيقدم الكاتب بعض المقترحات البناءة التي قد تصلح كأســاس لعلاج هذه المشكلات :

أولا : دراسة حاجات الطلاب : فمن الضروري ان يبدأ برنامج التوجيه التربوي والمهني بدراسة حاجات الطلبة بما يمكن المسئولين من معرفة أوجــه المساعدات التي يحتاج اليها الطلبة واعداد الوسائل التي تحقق هذه المساعدة . وتلعب الاستقصاءات دورا هاما في هذه الناحية،

حيث تتاح الفرصة للطالب كى يعبر عن وجهة نظره من حيث المساعدات التى يحتاج اليها .

ثانيا : الكشف عن امكانيات الطلبة : فقدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم وسمات شخصياتهم لها اهميتها فى تحديد نوع الدراسة التى يلتحق بها الطالب . وتستلزم هذه المرحلة استخدام الوسائل العلمية الموضوعية كالاختبارات النفسية لتحديد هذه الامكانيات ومقارنتها بمطالب الدراسة فى مراحلها المختلفة . وتحل هذه المرحلة محل مكاتب التنسيق ، حيث يمكن تحليل مطالب الدراسة فى المستويات المختلفة ، ثم اعداد الاختبارات الملائمة لقياس امكانيات الطلبة ، وعن طريقها يتحدد الطريق الذى يسلكونه فى الدراسة بمراحلها المختلفة . ومن شأن هذه العملية ان توفر الوقت والجهد الذى يبذل فى مكاتب التنسيق كما تضمن توجيه الطلبة الى الدراسات التى تلائمهم بطريقة علمية موضوعية . وبهذه الطريقة يمكن الافادة من مبدأ الفروق الفردية ومبادىء التوجيه التى تستهدف وضع الشخص المناسب فى المكان الملائم ، باستخدام الوسائل العلمية السليمة .

ثالثا : اعداد الاخصائيين : يشترك فى برنامج التوجيه بالمعهد التعليمى عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس والاداريين ، وينبغى ان يتعاون الجميع فى سبيل نجاح هذا البرنامج . ويستلزم هذا توفير التدريب اللازم الذى يسمح لهم بتقديم الخدمات بصورة ملائمة مفيدة . فمن الضرورى مثلا تدريب المدرسين على القيام بالملاحظة وتسجيلها وتفسير مظاهر السلوك التى يلاحظونها ، كما ينبغى تدريبهم على ملء البطاقات المدرسية وطرق الحصول على المعلومات اللازمة لها ، كما أنه من الضرورى تدريب الاداريين على عمليات تصحيح الاختبارات النفسية وتنظيم السجلات . هذا بالاضافة الى تدريب خاص لبعض المدرسين على عملية الارشاد النفسى فى دورات متخصصة .

رابعا : تقديم برنامج التوجيه التربوى والمهنى للمتصلين به : فمن الضرورى ان يكون المدرسون والهيئة الادارية بالمدرسة والطلبة وآباؤهم على معرفة ببرامج التوجيه منذ نشأتها ، حتى يشتركوا فيها ويتعاونوا على نجاحها ، كما يمكن الاستفادة منهم فى تقديم بعض الخدمات فى هذا المجال . ويمكن الاستعانة بالمحاضرات والندوات والمناقشات للتعريف ببرنامج التوجيه وأهدافه وقيمته .

خامسا : اعداد الاختبارات والمطبوعات الخاصة بالتوجيه : من المفيد أن تعد الاختبارات التى تستخدم فى عملية التوجيه ، والبطاقات مثل بطاقة الملاحظة (٩) وبطاقة تقويم الشخصية (١٠) وغيرها . ومن المهم ان تتوافر لدى الموجه بالمدرسة كتيبات ومطبوعات تحتوى على معلومات مهنية يستفيد منها الطالب فى مراحل تعليمه المختلفة مثل: توصيف للاعمال المتوافرة فى البيئة المحلية ، مراكز التدريب المهنى المختلفة وشروط الالتحاق بها ، المدارس والكليات العسكرية ومراكز تدريب القوات المسلحة وبيانات وافية عنها ، الكليات والمعاهد العليا ، وغيرها .

واذا كان العمل ضرورة سيكلوجية اجتماعية ، نظرا لما يحققه من نمو وتكامل وسعادة للفرد ورقى وتماسك للمجتمع ، فان التوجيه التربوى والمهنى يصبح بالتالى ضرورة للفرد والمجتمع على السواء . ويصبح من واجب الجميع ان يتضافروا على انشائه وتطوره ونموه . كما يصبح من حق كل فرد فى المجتمع ان يتمتع بخدماته .

المراجع

(١) ميثاق العمل الوطنى ، ١٩٦٢ . الباب السابع .

(٢) عطية محمود هنا ، التوجيه التربوى والمهنى . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ . الفصل الحادى عشر .

(٣) سيد عبد الحميد مرسى ، سيكلوجية المهن ، (الطبعة الثانية) . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٥ الباب الاول .

(٤) سيد عبد الحميد مرسى ، «دراسة بعض الخصائص العقلية والشخصية والاجتماعية المرتبطة بالنجاح فى معاهد اعداد الاخصائيين الاجتماعيين فى المجتمع الاشتراكى العربى» بحث دكتوراه الفلسفة فى التربية (صحة نفسية)، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٨ .

(٥) ميتشل دريس (ترجمة سيد عبد الحميد مرسى) كيف نبحث عن عمل . سلسلة علم النفس للاباء والمدرسين القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

(٦) رزق جرجس ، تقييم المدارس الثانوية . القاهرة . مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، ١٩٥٥ . ص ٢٨٢ — ٣٠٨ .

(٧) جدول مقارن لواجبات المدرس والمرشد النفسى والاخصائى الاجتماعى والاخصائى الرياضى . القاهرة : كلية التربية ، شعبة الارشاد النفسى .

(٨) وزارة التربية والتعليم ، منهاج عمل الاخصائى الاجتماعى بالمدرسة الثانوية . القاهرة : الادارة العامة لرعاية الشباب بنين ، التربية الاجتماعية .

(٩) عطية محمود هنا ، محمد عماد الدين اسماعيل ، كراسة ملاحظة لتقدير سمات الشخصية ومميزات السلوك الاجتماعى . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣ .

(١٠) محمد عماد الدين اسماعيل ، سيد عبد الحميد مرسى ، بطاقة تقييم الشخصية . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ .

التعليم فى أفريقيا بين عهدين



تشير معظم الاحصائيات التى نشرتها أخيرا بعض الهيئات الدولية ، خاصة احصائيات الأمم المتحدة بوكالاتها المختلفة الى أن نسبة التعليم فى أفريقيا لم تتجاوز حتى الآن ٢٠٪ من عدد سكانها . وهى نسبة تثير فى النفس كثيرا من دوافع المرارة والأسى اذا قورنت بمثيلاتها فى مناطق العالم الأخرى ، خاصة هذه المناطق التى تنتمى الى دول العالم الثالث ، والتى يمكن القول بأن بعضها قد عاش نفس الظروف أو قريبا من هذه الظروف التى عاشتها أفريقيا خلال القرنين الماضيين ، فقد جاء فى هذه الاحصائيات أن نسبة التعليم فى الشرق الأقصى ـ باستثناء اليابان ـ قد وصلت الى ٦٥٪ من مجموع سكانه، والى ٥٥٪ فى دول أمريكا اللاتينية والى ٣٠٪ فى منطقة جنوب آسيا . واذا وضعنا فى الاعتبار أن عدد الشعوب الأفريقية قد وصل اليوم الى حوالى ٣٠٠ مليون نسمة كان معنى هذا أن مجموع المتعلمين فى هذه القارة التى تعد ثانية قارات العالم من حيث المساحة ، والتى تتميز تربتها بوفرة هائلة فى الموارد الاقتصادية المتنوعة لا يتجاوز ستين مليون نسمة .

وهذه مشكلة تمثل فى الواقع أعنف أنواع التحديات التى تواجه أفريقيا فى الوقت الحاضر ومن ثم تفرض مسئولية ضخمة على عاتق التنظيمات القيادية الحاكمة ، لأن قضية التنمية التى أصبحت هدفا عاجلا وملحا بالنسبة للدول الأفريقية بعد الاستقلال تتطلب بالضرورة وكشرط أساسى لنجاحها وجود جهاز بشرى يتوافر له العلم والمعرفة باعتبارهما الركيزة الأولى لمقومات الوعى والادراك لمتطلبات حركة التطور .

عبد الواحد الامبابى

وقد تبدو الصورة أكثر جهامة حين تتابع العين المستأنية تفاصيل الأرقام التى أوردتها هذه الاحصائيات وهى تتناول مسح الواقع التعليمى فى أفريقيا ، فبعض الدول الافريقية ، وبالذات دول النطاق الجنوبى من القارة لا تزيد نسبة التعليم فيها عن ٣٪ من عدد سكانها ، وأوضح مثل لذلك **جمهورية أفريقيا الوسطى** والكميرون وزامبيا ومالاوى والسنغال ، وان كانت هذه النسبة ترتفع فى بعض الدول ، وعلى الأخص دول الشمال الى حوالى ٥٠٪ ، كما ان نسبة الطلبة الأفريقيين الذين يتلقون العلم فى الجامعات لم تتجاوز بعد ٣٪ وهو المعدل العام لكل القارة ، كذلك تؤكد هذه الاحصائيات أن حوالى ٨٠٪ من أطفال أفريقيا لا يتلقون أى نوع من التعليم على الاطلاق ، وأن بعض دول أفريقيا لا يوجد فيها أى نوع من التعليم العالى ..

وليس من شك فى أن هذا الواقع المرير الذى تعيشه أفريقيا والذى بات يقلق ضمير قياداتها المسئولة عن سياسة التطوير وأخذ يلقى على كاهلها عبء العمل السريع والجاد للخروج من هذه المرحلة الشديدة التخلف الى مرحلة أخرى تتمكن فيها الشعوب الأفريقية من تضييق أبعاد الفجوة التى تفصلها عن بقية شعوب العالم الأخرى ·· ليس من شك فى أن هذا الواقع قد خلقته ظروف تاريخية معينة جاءت نتيجة عوامل خارجية وأن هذه الظروف نفسها هى التى أدت ـ رغم زوالها فيما بعد ـ الى تراكم المشاكل المعقدة التى لا تزال تعانى منها أفريقيا الشىء الكثير حتى اليوم والتى لا تزال تشكل جانبا كبيرا من المعوقات والصعاب التى تقف عقبة أمام كل المحاولات والجهود المبذولة فى الوقت الراهن لاحداث ثورة حقيقية وجذرية فى مجال التعليم داخل أفريقيا .

والظروف التاريخية التى نعنيها هنا تتمثل فى السيطرة الاستعمارية التى ظلت تمارس نفوذها المطلق على مقدرات الحياة فى أفريقيا خلال أكثر من قرن مضى ، وعلى وجه التقريب ابتداء من عام ١٨٨٥ ، أى بعد انعقاد مؤتمر برلين الذى قررت الدول الأوربية المشتركة فيه تقسيم أفريقيا فيما بينها والاعتراف بما أسمته يومذاك بحقها الأدبى فى فرض وصايتها الشرعية على كل مناطق أفريقيا تقريبا .

ورغم ان هذه الدول قد أعلنت أثناء جلسات المؤتمر وبعده أنها انما تدخل أفريقيا لتحقيق هدف انسانى نبيل هو نشر الحضارة الاوربية وتعليم اهلها أساليب الحياة الحديثة فان الذى حدث بالفعل كان عكس ذلك تماما · والامر هنا لا يحتاج الى دليل أقوى مما سجلته الاحصائيات الاخيرة لحالة التعليم المتخلفة فى افريقيا اليوم · ولا أعتقد أننا فى حاجة الى أن نؤكد أن هذه السياسة التعليمية التى سارت عليها كل الدول الاستعمارية فى أفريقيا كانت منطقية مع فلسفتها فى دوافع الغزو والاحتلال فهى دوافع تقوم أساسا على الاستغلال الاقتصادى للارض والناس ، وهذا النوع من الاستغلال لا يمكن أن يتم الا فى حالة غياب الوعى القومى لدى الشعوب المقهورة ولهذا لم يختلف الهدف الاستراتيجى لسياسة الاستعمار التعليمية فى افريقيا من دولة استعمارية الى أخرى ، وان بدا فى الظاهر وفى بعض الاحيان أن ثمة اختلافا فى التكتيك وأسلوب التطبيق كما رأينا فى حالة الاستعمار الفرنسى الذى ادعى حرصه على «فرنسة» الفكر الافريقى أو استيعابه داخل الكيان الحضارى للتراث اللاتينى والذى رفع شعاره تحت ما اسماه بسياسة التذويب .

لقد وضعت القوى الاستعمارية سياستها التعليمية فى افريقيا على أساس تحقيق هدفين رئيسيين :

أولا : محو الشخصية الافريقية وتجريد الانسان الافريقى من كل ما يربطه بتراثه وماضيه وبيئته حتى تقتل فى وجدانه كل احساس بروح الاعتزاز بالذات القومية التى تدفع فى العادة بأصحابها الى بذل كل تضحية مهما كانت غالية من أجل تأكيد هذه الذات والحفاظ عليها ·

ثانيا : ولا يصح أن يعنى هذا ـ من وجهة نظر الايديولوجية الاستعمارية ـ تهيئة الفرصة الكاملة أمام الافريقى لكى يصبح نموذجا أوربيا فى مكره وعقليته والا ظهر فى افريقيا هذا الانسان المتحضر الجديد الذى لن يتردد فى المطالبة بحقه فى المساواة وحريته فى صياغة حياته على النحو الذى يحقق له مصلحته الخاصة كفرد وكجماعة ··

الشمال الافريقى

وفى اطار هذا المفهوم ببعديه تحركت سياسة الاستعمار التعليمية فى افريقيا ··

ففى المناطق التى وجد فيها الاستعمار أساسا قائما لتعليم وطنى متكامل عمد بكل أساليبه الى اضعافه وعدم تمكينه من الاستمرار فى أداء

دوره بوضع الكثير من العراقيل فى طريقه ، وقد تجلى هذا الموقف بصورة واضحة فى كل مناطق الشمال الافريقى حيث كان حظها من التعليم بحكم ظروف تاريخية وحضارية وجغرافية معينة أوفر وافضل كثيرا من حظ غيرها من بقية أجزاء القارة الأخرى .. فبعد أن تمكن الفرنسيون من السيطرة على الجزائر أخذوا يحاربون كل نوع من التعليم الوطنى باتباع سياسة مزدوجة تعمل من جهة على حرمان هذا التعليم من مصادر العون المادى التى يعتمد عليها فى بقائه ، كما تعمل من جهة أخرى على ترويج تعليم استعمارى محدود بالقدر الذى تتطلبه حاجة الاجهزة الحكومية الى الوظائف الكتابية والادارية الصغيرة التى يترفع العنصر الاوربى عن القيام بها .

فقد كان فى الجزائر أثناء بداية استيلاء الفرنسيين عليها عدد لا بأس به من المدارس الدينية والمدنية ، تعتمد فى نفقاتها أساسا على ما يأتيها من ريع العقار والاراضى الموقوفة عليها فعمدت السلطات الفرنسية الى الاستيلاء على هذه المصادر باعتبارها جزءا من موارد الدخل القومى الذى يجب أن يكون من نصيب خزانة الدولة



وبذلك حرمت هذه المدارس الوطنية من أهم موارد تمويلها ، ثم سارعت هذه السلطات فى نفس الوقت الى فتح المدارس الابتدائيه التى اقتصر التدريس فيها على مواد تعليمية لا ترتبط من قريب أو من بعيد بتاريخ أو ثقافة أو تراث الامه الجزائرية العربية ، وكانت اللغة المستخدمة فى هذه المدارس هى الفرنسية دون سواها . على أنه لا يصح ان يتبادر الى الذهن هنا ان عدد هذه المدارس كان كافيا بالقدر الذى يستوعب كل الاطفال الجزائريين الذين بلغوا سن التعليم الابتدائى ، فكل التقارير تشير الى أن عدد التلاميذ الجزائريين فى المدارس الابتدائيه فى عام ١٩٥٤ أى بعد مرور ١٢٤ عاما على وجود الفرنسيين فى هذا البلد الافريقى لم يتجاوز مائتى ألف تلميذ ، أى ما يعادل ١٢٪ من مجموع الصبية الذين وصلوا سن هذه الدراسه فى ذلك الوقت بينما تؤكد نفس هذه التقارير أن عدد التلاميذ الفرنسيين من أبناء المستوطنين فى الجزائر قد بلغ ١٦٣ ألف تلميذ أى ما يعادل ١٠٠٪ من مجموع الذين بلغوا سن هذه الدراسة .

وهذه السياسة التعليمية التى اتبعتها فرنسا فى الجزائر لم تختلف عن سياستها فى بقية مستعمراتها الاخرى فى شمال أفريقيا فقد حدث نفس الشىء أيضا فى كل من تونس والمغرب وموريتانيا .

واتبعت بريطانيا نفس هذا الاسلوب أيضا فى كل البلاد التى احتلتها فى النطاق الشمالى من افريقيا والتى كانت تتميز- كما سبق أن ذكرنا- بوجود جهاز تعليمى وطنى مستقر قبل مجىء الغزو الاوربى اليها .. ففى مصر مثلا بلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية فى عام ١٩١٠ أى بعد مرور ثمانين وثلاثين عاما من وجود الاستعمار البريطانى فيها حوالى ثمانين الف تلميذ فقط ، أى بنسبة ١٦ فى الاف من مجموع سكان مصر فى ذلك الوقت البالغ عددهم نحو ١١ مليون نسمة ، وكان معظم المدرسين فى هذه المدارس من الانجليز والقلة الباقية كانت تختار من بين الشبان المصريين القليلى الكفاية فى المستوى العلمى ، وفى السودان وبعد مرور أكثر من ٣٧ عاما على انفراد بريطانيا بحكم هذا البلد لم يكن هناك سوى عشرين مدرسة ابتدائية فقط كما أكدت ذلك احصائيات عام ١٩٣٦ . وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تهمل فيه هذا النوع الاساسى من التعليم ولا تسمح به الا فى حدود ما تتطلبه حاجتها الضرورية الى شغل الوظائف

الثانوية كانت تحارب كل محاولة قومية ترمى الى خلق تعليم وطنى متطور .

التعليم الثانوى

وحين رأت هـــذه السلطات الاستعمارية فى الشـــمال الافريقى ، ســـواء فى ذلك السلطات الفرنسية أم الانجليزية أنهـــا مرغمة أمام ضغط الظروف المحلية والعالمية على أن تهتم بتعليم أكثر مســـتوى من التعليم الابتـــدائى ، أى بالتعليم الثـــانوى .. لم تضع فى اعتبارها وهى ترسم ســـياسة هذه المرحلة التعليمية المتقدمة ســـوى ما سبق أن حددته من مفهوم استعمارى للتعليم بالنســـبة لشـــعوب هذه البلاد ، وتتلخص فى الاقتصاد ما أمكن فى عدد هذه المدارس والاكتفاء بجعلها مصـــانع لاعداد جيـــل من ذوى المعرفة الاستعمارية لغة وثقافة .

ففى بلاد المغرب كلهـــا لم يزد عدد المدارس الثانويه وحتى عام ١٩٤٠ عن ثلاث مدارس فقط، بينما لم تحظ تونس بأكثر من مدرسة واحدة هى المدرسه الصادقية ، ولم يتجـــاوز عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية من الجزائريين فى عام ١٩٥٤ الستة آلاف طالب ، وفى السودان لم يزد عدد هذه المدارس عن ثلاث فقط فى عام ١٩٣٦ ، وفى مصر وحتى عام ١٩٥١ لم يقفز العدد الى أكثر من ثمانين ألف تلميذ .

أما عن التعليم الفنى فقد كان محدودا للغاية وفى نطاق احتياجات المشاريع الاستعمارية فقط .

التعليم العالى

وكان طبيعياً فى ضـــوء مفهـــوم السلطات الاستعمارية ألا يكون هناك أى تفكير فى انشاء أى نوع من التعليم العالى ، ولهذا ظلت السلطات البريطانية تعارض قيام الجامعة المصرية حتى عام ١٩٠٨ ، وكان اللورد كرومر يحاول دائما اقناع كل من يتحدث حول هذا الموضوع « بأنه سابق لأوانه وان الوقت لم يحن بعد للتفكير فى انشاء هذا المشروع » ، وحتى برامج التعليم فى المدارس العالية الست لم تكن فى الواقع لتزيد كثيرا عن برامج المرحلة الثانوية ، ومنذ ان انشئت جامعة الجزائر وحتى تاريخ استقلال هـــذا البلد لم تكن نسبة الجزائريين لتزيد فى أى عام من الاعوام عن ١٠٪ من مجمـــوع طلبتها الذين كانوا من أبناء المستوطنين الفرنسيين . وفى المغرب وحتى عام ١٩٤٠ لم تكن السلطات الاستعمارية قد أنشأت من مؤسسات التعليم العالى سوى معهد البـــحوث فى مدينة الرباط الذى كان يمنح درجة الليسانس فى الاداب والحقوق فقـــط . اما فى تونس فلم يحـــدث ان فكرت فرنسا فى انشاء ايه مؤسسه لهذا التعليم العالى ، ولم يكن هناك ســـوى جامع الزيتـــونه الذى اقتصرت الدراسة فيه على العلوم الدينيه واللغوية دون سواها .

المواجهة القومية

لكن هذا لا يعنى أن شـــعوب هذه المنـــاطق الشمالية ، وهى شعوب كانت تملك قبـــل مجىء الغزو الاستعمارى اليها مؤسسات تعليميه وطنيه قـــد استسلمت فى سلبية مطلقة لهذه السياسه التعليمية التى انتهجتها السلطـــات الاستعمارية معهـــا ، ولكنها بذلت ـ رغم كل المعوقات التى وضعها الاســـتعمار فى طريقهـــا ـ جهودا مشرفه ومتواصلة للمحافظة على التعليم القومى وتدعيمه فى وجه عمليات التخريب والتشويه . ونستطيع أن نقول بكل ثقة انهـــا قد نجحت الى حد ما فى حدود ما توافرلها من الامكانيات الذاتيه فى الابقاء على نـــوع من التـــوازن بين تيـــار الفكر القومى والاتجاه المضـــاد الذى كان يفرض الاســـــتعمار بأساليبه المختلفة .

ففى مراكش قام حـــزب الاســـتقلال بفتح مايتوف على سبعين مدرسة أهلية ، بين دينيه خاصه ومدنية تهتم الى جانب المواد القومية واللغة العربية بدراسة بعض العلوم الحديثة ، واتجهت جهود البعض الآخر من ابناء مراكش الى تدعيم الدراسة فى جامع القرويين بمدينة فاس وجامع ابن يوسف بمدينة مراكش .

وفى الجزائر قامت جمعية العلماء المسلمين بانشاء أكثر من مائة وسبعين مدرسة ، بلغ عدد تلاميذها فى عام ١٩٥٠ أكثر من خمسين ألف طالب رغم محاربة الادارة الفرنسية لها .

وحـــدث نفس الشىء أيضـــا فى ليبيا ومصر وتونس .

الجنوب الأفريقى

أما فى المناطق الافريقية التى لم يتوافر لها جهـــاز تعليمى وطنى قوى فى فترة ما قبل العهد الاستعمارى وهى المنـــاطق الواقعة جنوب حزام الصحراء الكبرى فقد كانت مجالا خصبا لتجربة السياسة التعليمية الاستعمارية التى مارستها كل الدول الاوربية التى بســـطت لنفسها نفوذا فى افريقيا .. انجلترا وفرنســـا وبلجيكا والبرتغال

وألمانيا وايطاليا ، ورغم ما قد يبدو فى الظاهر من اختلاف فى تطبيق سياسات هذه الدول التعليمية فى افريقيا فان هدفها جميعا كان واحدا فى النهاية : طمس معالم الفكر الافريقى وخلق النموذج الممسوخ الذى لا يستطيع أن يتجاوز حدود أحط الدرجات فى سلم التركيب الاجتماعى فى المجتمع الذى يسيطر عليه الاوربيون البيض.

كانت فرنسا تحتل منطقتين رئيسيتين تضم كل منهما مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة، منطقة فى الغرب أطلق عليها اسم «افريقيا الغربية الفرنسية» وتضم سبع دول ، وأخرى فى الوسط عرفت باسم « افريقيا الاستوائية الفرنسية » وتضم هى الاخرى أربع دول ، وكانت انجلترا تسيطر على مساحة ضخمة تتعرج خطوط حدودها بين الشرق والغرب والجنوب .. كينيا وأوغندا وزنجبار وتنجانيقا وغانا ونيجيريا ونياسا (مالاوى) وانروديسيتين (زامبيا وزمبابوى) واتحاد جنوب افريقيا ، وكانت البرتغال هى الاخرى تحتكر لنفسها منطقة فسيحة فى الغرب هى انجولا وأخرى فى الشرق هى موزمبيق ، أما ألمانيا فكانت تسيطر على أكثر من منطقة فى غرب وشرق القارة انتزعت منها بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى لتوضع تحت انتداب كل من انجلترا وفرنسا ، وكان لايطاليا مناطق نفوذ فى ارتيريا والصومال واثيوبيا ، كما كان لبلجيكا مساحة فسيحة تمثلت فى الكونغو وروواندا أورندى .. معنى هذا أن كل النطاق الواقع جنوب حزام الصحراء الكبرى كان كله خاضعا لسيطرة كل القوى الاوربية تقريبا .

ولن نستطيع أن نقوم هنا بمسح شامل وتفصيلى لتطبيق سياسة الاستعمار التعليمية فى كل وحدة سياسية من وحدات هذا النطاق الجنوبى كل على حدة ، ولهذا سنكتفى بايراد نموذج واحد لسياسة كل دولة من هذه الدول الاستعمارية ، لأن هذا النموذج يتكرر دون اختلاف فى كل منطقة تخضع لهذه الدولة أو تلك.

وقبل أن نورد هذه النماذج ينبغى أن نشير أولا الى أن الحكومات الاستعمارية قد تركت شئون التعليم فى هذه البلاد الى الجمعيات التبشيرية التى ظلت تحتكر هذا المجال بمفردها طوال السنوات الاولى من العهد الاستعمارى ، ثم لم تلبث هذه الحكومات أن تدخلت فيما بعد لتشترك فى الاشراف على هذا المجال بواسطة اجهزتها التنفيذية . كما ينبغى أن نشير أيضا الى أن التعليم سواء فى فترة احتكار الجمعيات التبشيرية له أم فى الفترة التى تدخلت الحكومة فى شئونه كان تعليما أوربيا خالصا وكانت اللغة الوحيدة المستخدمة فيه هى لغات الدول الاستعمارية دون غيرها من اللغات الافريقية المحلية .

أما عن النماذج التى أشرنا اليها فيكفى أن نذكر كينيا كنموذج لسياسة بريطانيا التعليمية، وما يقال عن كينيا يمكن أن يقال أيضا عن كل المناطق الجنوبية الاخرى التى كانت خاضعة للنفوذ البريطانى . فحتى عام ١٩٤٠ لم تكن السلطات الاستعمارية قد أنشأت فى هذا البلد أكثر من ثمان مدارس ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة للطلبة الافريقيين فى مقابل تسع عشرة مدرسة ابتدائية وسبع مدرس ثانوية لأبناء الجالية الاوربية هناك .

أما عن سياسة فرنسا التعليمية فى المناطق التى بسطت عليها نفوذها جنوب الصحراء فحسبنا أن نذكر تطبيقا لها فيما كان يعرف باسم « **افريقيا الاستوائية الفرنسية** » كنموذج يوضح لنا معالم هذه السياسة ، وقد كانت هذه المنطقه تتكون من أربع وحدات سياسية هى تشاد والجابون وأوبانجى شارى والكونغو برازفيل ويبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالى ستة مليون نسمة ، هذه المنطقة كلها لم يكن بها حتى عام ١٩٥٣ أى بعد حوالى قرن كامل من الوجود الفرنسى سوى ١٢٠ ألف تلميذ فى التعليم الابتدائى مقسمة بين مدارس الحكومة ومدارس الجاليات التبشيرية وسوى ألفين فقط من التلاميذ فى التعليم الثانوى ، أى أن نسبة التلاميذ فى هذه الدول الاربع لم تتجاوز ٢٪ من مجموع السكان.

وقد ندهش لأول وهلة حين نعرف أن المستعمرات البلجيكية كانت أسعد حظا فى مجال التعليم من غيرها من المستعمرات الأوربية الأخرى، لكن هذه الدهشة سرعان ما تزول حين نعرف أن السبب فى هذا التقدم النسبى راجع الى ما حدث من تنافس حاد بين الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية فى هذا المجال ، بل ان هذا التنافس هو الذى دفع الجمعيات الكاثوليكية الى انشاء جامعة لوفان فى الكونغو التى تضم أربع كليات هى الطب والزراعة والهندسة والادارة .

تشير التقارير التى سجلت حالة التعليم فى الكونغو عام ١٩٥٤ الى أن عدد المدارس الابتدائية

الخاصة بالافريقيين بلغ ستة عشر ألف مدرسة ، كانت كلها تابعة للجمعيات التبشيرية كما وصل عدد المدارس الثانوية فى نفس هـذا العام الى خمس مدارس .

أما عن سـياسة التعليم فى المستعمرات البرتغالية فقد عبرت عن نفسها فى هـذا الادعاء الذى يردده البرتغاليون فى كل مناسبة وهو «أن **التعليم غير مجد بالنسبة للافريقيين ويسبب لهم كثيرا من البلبلة ، وأنه من الافضـل تعليمهم الاخلاق المسيحية ثم كيفية العمل »** .

وهذا المفهـوم العنصرى الضيق المتخلف هو الذى ظـل يحكم سياسة التعليم البرتغالية فى افريقيا طوال سنوات وجودها هناك ، فحتى عام ١٩٥٢ لم تنشىء السلطات البرتغالية فى موزمبيق كلها سوى ١٩ مدرسة ابتدائية لم يتجاوز عدد تلاميذها ٧٠٠٠ تلميذ ، وسوى مدرسة ثانوية فقط ، أما غـير ذلك من المدارس الابتدائيـة فالفضل فى انشائها يرجع الى نشاط الجمعيات الكاثوليكية .

ولـما كانت ألمانيا لم تترك أثرا لأى نشاط تعليمى فى افريقيا حيث انتقلت مستعمراتها الى كل من انجلترا وفرنسـا للاشراف عليها باسم الانتداب ثم الوصايه فان الحديث عن دورها فى هذا المجال لا قيمة له ..

تبقى بعد ذلك ايطاليا ، وليس لهذه الدولة هى الاخرى دور واضـح فى مجال التعليم فى افريقيا الجنوبية سوى ما قامت به من محـاولات فى ارتيريا والصومال لانشـاء عدد قليـل من المدارس الابتدائية والفنية والعمل على نشر لغتها .

ومن خلال هذا العرض السريع الذى اعتمدنا فيه على الاكتفاء بذكر النماذج التى تعطينا مجرد فكرة عامة عن سياسة التعليم التى انتهجتها الدول الاستعمارية فى افريقيا نستطيع أن نؤكد هنا ما سـبق أن أكده أحد الـكتاب الذين تناولوا دراسة هذا الموضوع بالتفصـيل حين قال « **لقد أدت هذه السياسة بالنسبة للافريقيين الى وجود تعليم لم يرتفع عن العدم »** .

واذا كانت هناك اضافة يمكن أن تضم الى هذه النتيجة التى وصل اليها هذا الكاتب فهى ان هذه السياسة التعليمية قد أدت أيضا الى وجود العديد من المشـاكل التى أصبحت تعانى منها افريقيا الشىء الكثير بعد الاستقلال ..



السياسة التعليمية فى افريقيا المستقلة

ورثت أفريقيـا بعد الاستقلال تركة مثقلة بالمشاكل التعليمية البالغة التعقيد والصعوبة كان من أبرزها وأكثرها وضوحا :ـ

١ ـ **مشكلة الامية** ، ففى افريقيا ترتفع نسبة الامية الى درجة مخيفة ومذهلة ، اذ يبلغ معدلها العـام ٨٢٪ بل انها تصـل فى بعض المناطق الى ٩٧٪ .

٢ ـ **مشكلة اللغة** .. فقد عمل الاستعمار خـلال سنوات سيطرته على فرض لغته فى كل المؤسسات التعليمية .

٣ ـ نوعيـة المـواد التى كانت تدرس فى المدارس الافريقية اذ كانت حتى عهد قريب مبتورة الصلة تماما بكل ما هو قومى ووطنى .

٤ ـ العجز الحاد فى عدد المدرسين ومعاهد المعلمين .

٥ ـ قصـور الامكانيات المـالية عن الوفاء بمتطلبات ما هو ملح وضرورى للنهوض السريع بحركة التعليم .

هذه بعض المشاكل التى واجهتها افريقيا بعد الاستقلال ، وهى بلا شك مشاكل على جانب كبير من التعقيد والصعوبة ، لـكن افريقيا ـ رغم ان الفترة التى مرت بهـا منذ الاستقلال وحتى الآن كانت فترة قصـيرة لم يتجاوز السنوات العشر بعد ـ قد حققت فى حدود ما لديها من الامكانيات منجزات فى ميدان التعليم يمكن أن تصل الى ماهو

مأمول ومرجو لها في المستقبل القريب لو توافر لها قدر مناسب من العون الخارجي المادى والفنى الذى يعتبر ضريبة شرعية يتـــحتم على الدول المتقدمة المسارعة الى الوفاء بها ٠

المشكلة والحل

الامية

واذا كانت مشـــكلة الامية تتصـــدر قائمة المشـــاكل التعليمية التى واجهتهـا افريقيا بعد استقلالها فان الجهود المبذوله فى التغلب عليها حتى الان تستحق كل تقدير واعجاب ٠ اذ هى تبشر بالفعـل بتحقيق نتائج طيبة سيظهر أثرها الواضـــح فى السنوات القليلة القادمة ، وقـد أحسنت الدول الافريقية صنعا فى هذا المجال حين تركت جانبا كبيرا من الاشراف على هذا النوع من التعليم الى الجـــامعات الافريقيه الجديدة تتولى شـــئونه فى اطار تخطيط علمى ناضج ، وكانت تجربة جامعه غانا فى غانا وجامعة ايبـــادان فى نيجيريا أوضـــح دليل مقنع على ما يمكن أن يؤدى اليه هذا الاسلوب من نجاح مشرف بهذا الصدد٠

على أن وجود الامية على هذا النحو المخيف فى أفريقيـا لا ينبغى أن يدعونا الى التشاؤم المقبض حول مستقبل التقـــدم بالنســـبة لشعوب هذه القرة ، فقد كان هذا الوضع أو قريبا منه سائدا هو الاخر منذ فترة ليست بالبعيدة فى أرقى دول أوربا المعـــاصرة حتى فى أزهى مراحل تاريخها حضـــارة ، فقـد كانت الاميه منتشره على نطاق واسع فى أسبانيا فى عصر سرفانتيس ،وكذلك فى فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر وعصر كورنى وراسين وموليير وكان معظم اهـالى انجلترا حتى منتصـــف القرن التـــاسع عشر يجهـل القراءة والكتابة ٠

قضية اللغة

ولهذه المشـــكلة فى أفريقيا أكثر من بعد ، فمن بين سبعمائة لغة ولهجة افريقية لا توجد الا أربع لغـــات منهـا فقط هى التى يمكن كتابتها والقراءة بها ، **ونعنى بها اللغات العربية،والامهرية والسواحلية والهاوسـو ية** ، وكثيرا ما تصـدرت هذه المشـكلة جداول أعمال كل المؤتمرات التى تنعقد بين الحين والآخر لبحث مشاكل التعليم فى أفريقيا : هل من الأفضل أن تحـل هذه اللغات القومية محل اللغات الاوربية المستخدمة الآن فى مؤسسات التعليم أم تظل هـذه اللغات الاوربية صاحبة النفوذ والسيادة فى هـذه المؤسسات ؟ وحول هذه القضـــية الخطيرة كانت الآراء دائما تتعدد وتتباين ، كان هناك من يرى أن الاستقلال القومى يجب أن يعنى استقلالا تاملا فى كل شىء وأن تجربة كل من المانيا وروسيا واليابان خلال القرن المـــاضى يجب أن تكون نمـوذجا تحتذيه أفريقيا فى هذا الصدد ، فقد تمكنت هذه الدول الثلاث من تطوير لغـاتها القومية بحيث أصبحت قادرة على الوقوف جنبا الى جنب فى مصاف لغات العالم الحديثة . بينما نادى فريق آخر بضرورة الابقاء ولو الى حين على اللغات الاوربية فى ميدان التعليم باعتبارها لغات العلم فى عصرنا الراهن ، ومن رأى هذا الفريق أيضا ان الاصرار على التعجل بفرض اللغات القومية فى مؤسسات التعليم خطوة غير مأمونة العواقب بل هى موقف ارتجالى سيؤدى حتما الى احداث جو من الفوضى والاضطراب تسىء الى سياسة التعليم أكثر مما تفيده ، ولعل أقوى ما حسم معركة الخلاف حول هذه القضيه ما جاء على لسان الزعيم الغينى أحمـــد سيكوتورى حين قال « **اننا نأسـف لعدم امكاننا فى الوقت الحاضر اتخاذ لغة من اللغات القومية لغة رسمية لنا ، واعتقد انه لا يزال من الضرورى أن نستخدم** اللغة الفرنسية لغة رسمية لنا ، ولكن علينا أن **نجعل التربية هدفا وطنيا وقوميا ، أى أن نعبر بالفرنسية عن كل ما هو أفريقى ووطنى** » وهناك رأى ثالث يـــوفق بين الرأيين الســـابقين يطالب بضرورة ادخال اللغات القومية الى مجال التعليم فى المرحلة الابتدائية وبقاء اللغات الاوربية فيما بعد هذه المرحلة من مراحل الدراسة الاخرى ٠٠ وقد أخذت كثير من دول أفريقيا بهذا الاتجاه فعلا وأصبح التلاميذ يتعلمون بلغاتهم المحلية الى جانب اللغات الاوربية ٠

مشكلة المناهج

وكانت هذه المشكلة من أكثر المشـاكل الحاحا بضرورة الاسراع بايجاد حل جذرى لها ، اذ لم يكن من المعقول أن تظل المواد التى كانت تدرس فى المدارس الافريقية أيام الحكم الاستعمارى هى نفس المواد التى تلقن لتلاميذ أفريقيا المستقلة ، فهى مواد مبتورة الصلة بكل ماهو أفريقى وقومى ، ان لم تكن ذات رسالة استعمارية ترمى الى اضعاف ثقة الطالب الافريقى بتراثه وبيئته ، ولهذا قامت الدول الافريقية بتغيير هـــذه المنـــاهج والمواد واستبدالها بمناهج ومواد تربط التلميذ الافريقى بتاريخه ووطنه وقضايا شعبه حتى تعيد اليه ثقته بنفسه وبمستقبل كريم لأمته ، بل ان المسئولين عن التعليم فى افريقيا وجدوا ضرورة اضافة مواد جديدة تهـــدف الى تربية الوعى الاجتماعى لدى

الطلاب لخلق جيل جديد من الشباب المثقف يؤمن بأن التعليم يجب أن يكون فى خدمة قضية تطور أفريقيا وان المثـــل الأعلى يجب أن يكون مثـلا أفريقيا .

وحتى يكون التعليم فعـــلا فى خدمة قضية التطور رات القيادات المسئولة فى افريقيا ضرورة وضع منـــاهج جديدة للتعليم الفنى باعتبـــاره الر بيزة الاساسية لخلق طبقه من الشباب المزود بالثقافه التكنولوجية الحديثة والقادر على تحقيق المنجزات المطلوبة فى ميادين الانتاج ، وقد سارت الدول الافريقيه خطوات موفقة على هذا الطريق ، حتى ان احصائيات ١٩٦٨ تفيد ان عدد التلاميذ الذين يدرسون هذه المناهج الفنية قد وصل الى ١٥٠ ألف فى غانا والى ٦٥ ألف في الـــكونغو برازافيل والى ٤٥ ألف فى كينيا والى ٤٧ ألف فى تنزانيا والى ٤٩ ألف فى زامبيا الخ..

مشكلة نقص المدرسين ومعاهد المعلمين

وهذه هى أم المشاكل التى واجهت افريقيا بعد الاستقلال ، اذ كان جميع المدرسين ـ فيما عدا قله قليله جدا ـ أثناء الحكم الاستعمارى من الاوربيين ولم تهتم سلطات الاحتلال بانشاء المعاهد الخـــاصة باعداد المعـــلم الافريقى حتى تضمن استمرار الحـــاجة الى المعلم الاوربى ، كما أنها لم تمنح المعلم الافريقى ـ ان وجد ـ مرتبا مغريا يشجع الاخرين على الاقبال على هذه المهنة ، ولذلك فحين دعت منظمة اليونيسكو الى عقد مؤتمر وزراء ومديرى التربية والتعليم فى مدينة أديس أبابا فى عـــام ١٩٦١ لدراسة مشـــكلة النقص فى أعداد المدرسين الافريقيين عبر كل المندوبين الافريقيين بلا استثناء عن مخاوفهم من مستقبل تعثر الحركة التعليمية فى افريقيا اذا ظلت هذه المشكلة قائمة، فقـــال مندوب الصومال « نحن لا تزعجنا مشكلة الابنية المدرســية ولا الكتب ولكن الذى يزعجنا حقا هو كيف نوفر المعلم لأبنائنا » وقال مندوب أثيوبيا أيضـــا « لن نســـتطيع أن نوفر التعليم الاســـاسى لملايين الشباب الافريقى المتعطش الى المعرفة ما لم تسارع بحل مشكلة المدرسين التى باتت تؤرق جفوننا » .

وأمام هذا الموقف البالغ الصعوبة كان لا بد من التعجيل بوضع حلول جادة للتغلب على هذه المشكلة فانعكست هذه الحلول فى شكل محاولات تحركت فى أكثر من اتجـــاه أولا : تجنيد بعض المثقفين فى أوقات فراغهم للقيـــام بالتدريس فى مختلف المستويات التعليمية وفقا لدرجة ثقافتهم. ثانيا : انشاء معاهد تربوية لاعداد المعلم المؤهـــل للعمل فى هذا المجال . ثالثا : ايفاد بعض الطلبه الى الخارج لدراسة علوم النفس والتربيه وطرق التدريس ، رابعـــا : استيفاد الاعداد الممكنه من الدول الافريقية التى تسمح امكانياتها بذلك. مع الاستعانة أيضـــا باعداد اخرى من مختلف دول العالم غير الافريقية . خامسا : طلب المساعدات من الهيئـــات الدولية خاصة منظمه اليونســـكو للمساهمه فى حل هذه المشكلة .. ورغم كل هذه الجهـــود المتنوعه التى بذلتهـــا الدول الافريقية بحماس شديد خلال السنوات العشر الماضيه فان المشكله لا تزال ملحة وحادة وفى حاجه ماسة الى المزيد من الجهد والعناية .

اقتصاديات التعليم :

وهذه أيضا احدى المشاكل الهامة التى ترتبط بحركه تطوير التعليم فى افريقيا ، اذ كيف يمكن توفير المبانى والمدرسين والكتب وغيرها من وسائل التعليم الاخرى دون رصد المال اللازم لتغطيه هذه الاحتيـــاجات ـ وهى احتياجات هائله بالنسبه لشعوب فرض عليها التخلف والجهل سنوات طويله ـ فى الوقت الذى تتطلب فيهـــا افريقيا بحكم ظروف تخلفهـــا أموالا طائله لتنفيذ برامج التنمية فى مجالات أخرى ، ومع هذا لم يكن امام الشعوب الافريقية اختيار أمام هذه المشكله ، اذ لا بد من توفير المال مهـــما كانت الظروف لتنفيذ برامج التنمية فى مجال التعليم باعتباره الاساس الاول والجـــوهرى لحركة التنمية فى المجـــالات الأخرى ، **ولهذا اعتمدت تانزانيا ١٦٪ من دخلها القومى للتعليم فى الوقت الذى لم تعتمد فيه الزراعة سوى ١٥٪ رغم أن الزراعة تمثل ميدان العمل للأغلبية الساحقة فى هذا البلد ، كذلك اعتمدت السنغال ١٣٪ من دخلهـــا للتعليم فى الوقت الذى لم تعتمد فيه سوى ١٨٪ للزراعة ، واعتمدت غينيا ١٢٪ للتعليم و ٢٦٪ للزراعة ..** وهكذا الحـــال بالنســـبة لكل الدول الافريقية الاخرى ..

وبعد فهذه هى أبرز وأهم المشـــاكل التى واجهت افريقيا بعد الاستقلال فى مجال التعليم، وقد استطاعت خلال السنوات العشر الماضية أن تتغلب على جزء كبير منها وان ظل البعض بدون حل حتى الآن ، لكن ما يبذل من المحاولات الجادة والمتواصلة فى هذا الميدان يجعلنا نتوقع المزيد من النجاح وبلوغ ما تطمح اليه افريقيا من مستوى تعليمى معقول يعطيها الحـــق فى مكانة محترمة وسط صفوف العالم المتحضر .